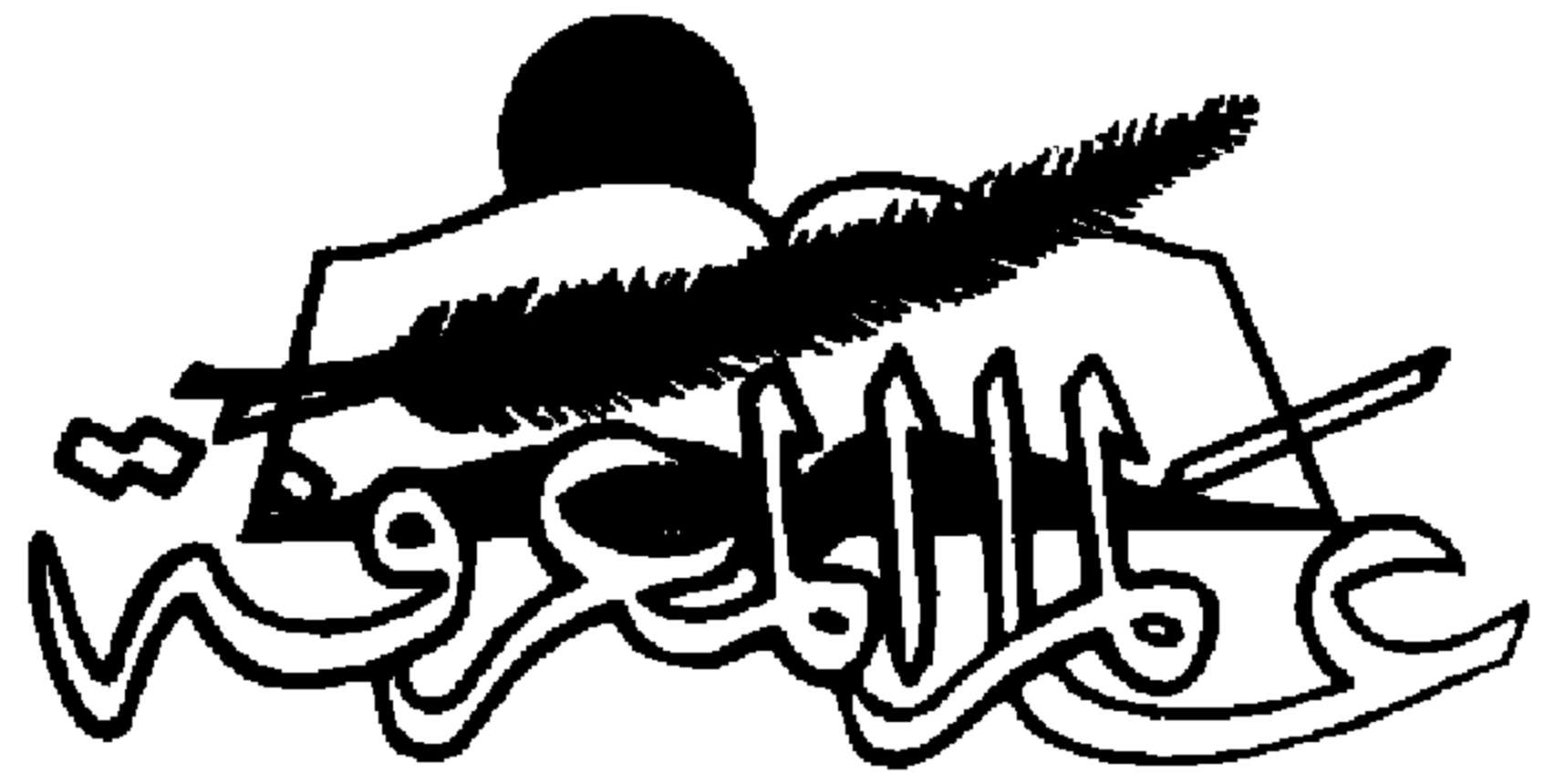


عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة

تأليف: چان ماري بيلت
ترجمة: السيد محمد عثمان



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة

تأليف: چان ماري بيلت
ترجمة: السيد محمد عثمان

ربيع أول ١٤١٥ هـ - سبتمبر / أيلول ١٩٩٤ م

المشرف العام:

د. سليمان العسكري

هيئة التحرير:

د. فؤاد زكريا /المشار

د. خليفة الوقيان

د. سليمان البدر

د. سليمان الشطي

د. سهام الفريح

عبدالرزاق البصير

د. عبدالرزاق العدوانى

د. فهد الثاقب

د. محمد الرميحي

سكرتيرة التحرير:

سحر الهنيدي

مؤسس السلسلة
أحمد مشاري العدوانى
١٩٩٠-١٩٢٣

المراسلات

توجه باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب

فاكس، ٤٨٧٣٦٩٤، ص.ب، ٢٣٩٩٦ - الصفاة - الكويت 13100

L'Homme re-naturé

par

Jean - Marie Pelt

Seuil -Paris 1990



المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

الإهداء
إلى روجيه كلين
الذي جاء هذا الكتاب
ثمرة لصداقته ، ولجهدنا المشترك

« في مغامرة الحياة، يكمن جوهر الحياة »

سانت تيريز دافिला

المحتويات

رقم
الصفحة

١٣	تصدير الطبعة الثانية :
١٥	تنبيه :
١٩	الباب الأول : نهاية عالم
٢١	الفصل الأول : ثقافة تنحرف عن الطريق
٢١	أولا : الصدمة الإيكولوجية
	ثانيا : من الثورة الكوبرنيقية إلى الثورة
٢٣	الداروينية
٢٧	ثالثا : تشاؤم مالثوس و«مسيحية» ماركس
٣٠	رابعا : حسابات مندل وتحليلات فرويد
٣١	خامسا : موت الإنسان وبعث الحيوان
٣٦	سادسا : ديانة العلم
٣٧	سابعاً : الكنائس الجديدة
٤٣	الفصل الثاني : توسع يتسارع
٤٣	أولا : التحول إلى الاستهلاك
٤٥	ثانيا : خداع الكم
	ثالثا : من الناتج القومي الإجمالي إلى الناتج
٥٢	القومي الصافي
٥٦	رابعا : مجتمع النفايات
	خامسا : حدود التوسع عند «المنبع» وعند
٥٩	«المصب»
٦٤	سادسا : استباق قواعد التنظيم الطبيعي

٧٣	الفصل الثالث : بيئة تنضّب
٧٣	أولا : التلوّث أو استيقاظ الغريزة
٩٢	ثانيا : تنظيم الحيز المكاني أو «استهلاكه»
١٠٥	ثالثا : العدوانية ، أو «الحساسية» إزاء الأنداد ..
١٠٨	رابعا : أوقات الفراغ أو «الانتحاء» الاجتماعي ..
١١٣	خامسا : عندما يسأم المستهلكون
١١٩	الباب الثاني : قواعد التنظيم الطبيعي والخيارات الاجتماعية
١٢١	الفصل الأول : نحو تربية تستهدف الأزمة
١٢١	أولا : تعاليم البيولوجيا والعلوم الاجتماعية
١٢٦	ثانيا : الأزمة أو زمن التفتح
١٢٨	ثالثا : في دوامة الطموحات الجديدة
١٤١	رابعا : الانتقال إلى عالم آخر من أجل تغيير العالم ..
١٤٩	الفصل الثاني : أنشودة الماضي السعيد
١٤٩	أولا : تنوع الاستجابات الفردية
١٥٧	ثانيا : استحالة العودة إلى الماضي
١٦٧	الفصل الثالث : فوضى تتمخض عن الحرية
١٦٧	أولا : التجديد والقمع
١٧١	ثانيا : درس عظيم : تعميم الديناميكا الحرارية ..
١٧٧	ثالثا : فرص الحرية : مشاركة أم تسيير ذاتي
١٨٦	رابعا : من بنى التبديد إلى بنى المشاركة

١٩٣	الباب الثالث : نحو توارثات جديدة
١٩٥	الفصل الأول : العدالة مطلب الحرية الأول
١٩٥	أولا : من نمو إلى آخر: كسر الحلقات المفرغة
	ثانيا : توزيع ثمار التوسع أو تقاسم الموارد على
٢٠٠	نحو أفضل ؟
	ثالثا : التصنيع بأي ثمن أو توزيع فرص العمل
٢٠٣	على نحو أفضل ؟
٢١١	الفصل الثاني : دروس يتعلمها الاقتصاد من الإيكولوجيا
	أولا : من الأجل البالغ الطول إلى الأجل المفرط
٢١١	في القصر
٢١٦	ثانيا : قاعدة التنويع الذهبية
٢٢٦	ثالثا : مقتضيات التعقيد
٢٣٣	رابعا : التطوير النوعي وإعادة الاستخدام
٢٣٦	خامسا : الإيكولوجيا والاقتصاد : لغة واحدة
٢٤٣	الفصل الثالث : ثقافة جديدة ومدرسة قديمة
٢٤٣	أولا : الإحياء الثقافي
٢٤٥	ثانيا : الرمز الجيني للجامعة
٢٤٨	ثالثا : الرمز الجيني للدولة
٢٥١	رابعا : المدرسة الجديدة

٢٥٩ الباب الرابع : على مشارف المستقبل
٢٦١ الفصل الأول : من التنافس إلى التعاون
	أولا: الحرب الاقتصادية ، والمعركة السياسية ،
٢٦١ والصراع الاجتماعي
٢٦٨ ثانيا : نماذج من التعايش في الطبيعة
٢٧٩ ثالثا : حلم الإخاء العظيم
٢٨٥ الفصل الثاني : نحو أخلاقية جديدة
٢٨٥ أولا: توضيح الأهداف وتحديد المشروعات
٢٩٣ ثانيا : إحلال الإنسان مكانته
٢٩٦ ثالثا : إثارة الحكمة
٣٠١ الفصل الثالث : الباب الضيق
٣٠١ أولا: أسرار المخ
٣٠٧ ثانيا : تفتح الحرية
٣١٢ ثالثا : نحو ثقافة طليعية
٣١٤ (انشد المزيد في داخلك)

تصدير الطبعة الثانية

انقضى أكثر من عشر سنوات منذ أن صدرت الطبعة الأولى من كتاب «عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة»، عشر سنوات اجتازت أثناءها الإيكولوجيا (*) أولى محنها. ذلك أن الأولوية التي أعطيت للمشكلات الاقتصادية في تلك الفترة المتأزمة ترتب عليها نسيان الاهتمامات الإيكولوجية، والحرص على نوعية الحياة، اللذين اندرجا آنذاك في عداد الكماليات التي يقتصر حق الاستمتاع بها على البلدان التي حققت قدرا كبيرا من النمو الاقتصادي.

غير أن الوقائع لم تلبث أن كذبت وجهة النظر هذه التي رأت في الإيكولوجيا مجرد توجه اختياري للبلدان ذات الاقتصاديات القوية. وتمثلت تلك الوقائع أولا في ظاهرة المطر الحامضي، ثم في كارثة تشيرنوبيل، وأخيرا في التحذيرات المتعلقة بما يطرأ من تغيرات على المناخ العالمي، وعلى طبقة الأوزون التي أيقظت جميعها وعيا عاما ترتب عليه تكريس السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات لبحث مشكلات الأرض. فتعاقبت حلقات البحث والندوات والاجتماعات الحكومية بمعدل لم يسبق له مثيل من قبل، وإزاء تيقظ الرأي العام على هذا النحو، عكف العلميون والمسؤولون السياسيون أخيرا على فحص «الأمراض» التي يعاني منها كوكب الأرض، وعلى دراسة «الإسعافات الأولية» التي يتعين تطبيقها لتجنب وقوع الكارثة. وفي الوقت نفسه، أثبت ظهور «الخضر» أو أنصار البيئة على مسرح السياسة اهتمام المواطنين المتزايد بهذا التيار الجديد الذي لم يألفوه لدى الجماعات السياسية التقليدية.

(*) écologie : علم دراسة البيئة [المترجم].

ومن جهة أخرى ، فعلى حين يمكن الإفاضة إلى ما لا نهاية في مناقشة الأعراض التي تنم عن اعتلال صحة الأرض ، فإن أسباب هذا المرض تظل ، في الأغلب ، على غموضها ! والواقع أن هذه الأسباب تنتمي أولا وفوق كل شيء ، إلى المجال الأخلاقي والفلسفي .

وهدف هذا الكتاب ، «عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة» ، هو تحليل هذه الأسباب وتقييم تأثير هذا المنحى الأخلاقي الجديد ، ومن ثم رسم بعض الخطوط العريضة لإستراتيجيات المستقبل .

ومن الواضح أنه لا تزال هناك حاجة ماسة إلى تحقيق هذه الأهداف ، ولا يبدو من معاودة قراءة الطبعة الأولى من هذا الكتاب أن هناك ما يستوجب إدخال تعديلات جذرية على ما جاء به من أفكار . فقد أغرقتنا وسائل الاتصال بالمعلومات عن المشكلات البيئية الخطيرة دون أن تبين لنا مع ذلك إلى أي حد كانت هذه المشكلات نتيجة منطقية لخلل وظيفي عميق في المجتمع الصناعي الذي وقع في شباك إفراطاته وتناقضاته . والفصل في هذا الأمر هو ما ينبغي تحقيقه مع توخي ما يقتضيه ذلك من نظرة متجردة في هذا العقد الأخير من القرن العشرين .

ومجدونا الأمل في أن يسهم هذا الكتاب في مجاله بقسط متواضع في خدمة الإيكولوجيا ، ذلك المجال الرئيسي من مجالات اهتمام الألف الثالث الميلادي .

ج . م بيلت

يناير ١٩٩٠

تنبيه

يمكن أن يكون هذا الكتاب مثيرا للتساؤل . فمن الصعب إدراجه في عداد الأنماط المألوفة من الكتب ، وهو يقع على هامش التيارات الكبرى المعاصرة . وسيكون من المتعذر على هذا المذهب الإيكولوجي أو السياسي أو ذاك أن يتبناه ، ومن ثم فإنه يثير - شأنه شأن مؤلفه - شكوك الجميع .

وآمل ألا ينظر القارئ إليه إلا على أنه تأملات خطرت ببال عالم بيولوجي ملتزم بشؤون المجتمع ، يحب الاستمتاع بالزهور في حقولها ، ويؤثر ذلك على دراسة النباتات الميتة في معاشبها ، ولا يؤمن بسحر المعادلات الرياضية بقدر ما يؤمن بالنتائج المحتملة للتجارب الدؤوب وسحر التأملات الجسورة ، ويرهب التحيزات التجريدية التي يتسم بها عصرنا ؛ لأنها تفرغ الواقع من محتواه وتجرد الحياة من مذاقها ولونها وتتمخض عن مسوخ باردة تكتم الأنفاس .

ولأن هذا الكتاب يتحدث عن الأزمة الراهنة والانكماش الاقتصادي والتضخم المالي ، فإنه سيبدو متماشيا مع الأحداث الجارية . غير أن هذا ليس إلا مظهرا فحسب ، إذ إنه لا يتناول الوقائع إلا ليحسن فهم التطورات التي أفضت إليها . وإذا كان يحلل ضروب السلوك الفردية والجماعية ، فما ذلك إلا لكي يكشف عن الدوافع الكامنة وراءها . وإن ما يراه المؤلف في اتجاهات المعاصرين ومواقفهم وفي مسار تطور ليس من السهل إدراكه أو التكهن به ، هو إنسان كل عصر وحياة كل زمان . . اللذان يجب اليوم المسارعة إلى فهم القواعد المتحركة في مسارهما ، وإلا أصبح كل شيء ممكنا ، حتى الكارثة ذاتها .

وسيوخذ على هذا الكتاب أنه يخلط بين الموضوعات المختلفة ، وأنه يؤثر الدروب المتشابكة على الطرق الكبرى المحددة المعالم ، ولا يزدري التنزه بغير هدف ولا غاية . وهو ينتقل من البيولوجيا إلى العلوم الاجتماعية سعيا إلى التوفيق بين شقيقتين متعاديتين ، ويمزج في بوتقة واحدة كلا من الاقتصاد والإيكولوجيا ، ويتطرق إلى الفلسفة آملا أن يستخلص منها نظاما أخلاقيا جديدا ، أو حتى نظرية جديدة في علم الإنسان .

ولكن وراء هذه الفوضى الظاهرة ، هناك أسلوب معين في الرؤية والإحساس والفعل ، يسعى إلى إضفاء قدر من التماسك والتناسق من خلال الجمع بين العناصر المتفرقة في رؤية توليفية جامعة .

ولأن هذا الكتاب أغنى بالحدس والبداهة منه بالبراهين العلمية ، فهو لا يدعي أنه يجد لمشكلات الساعة حلا عمليا ربما تفقد جدواها غدا . ذلك لأن المواقف في تطور دائم ، ومن ثم كانت حلولها أيضا دائمة التغير ، ومن هنا كان حرصه على استخلاص الحقائق الأكثر دواما والأبعد غورا ، وعلى التوصل إلى الثوابت الكبرى التي يتيح حسن إدراكها تلافي كثير من الأخطاء .

ويشمل مجال التحليلات المقترحة مجموع النظم الفرعية التي تتألف منها ، على هذا الكوكب ، المجتمعات الغربية الصناعية ، ولاسيما المجتمعات الأوروبية بالنظر إلى أنها شهدت ، منذ الثورة الصناعية الأولى ، تطورات تاريخية متشابهة وتواجه صعوبات متماثلة .

ويعرض المؤلف أفكاره هذه دون ادعاء كما تعنّ له : على السجية وإن لم يكن دون ترو طويل . وهو إن بدا أحيانا لاذع النقد ، فإنه يستهدف بنقده «النظام» أكثر مما يستهدف الأشخاص الذين يظنون جديرين بالاحترام ، لأنهم يجدون أنفسهم مغتربين في ظل هذا النظام . وهو يلتمس العفو عما لم يستطع

تجنبه من أوجه قصور أو من افتقار إلى الدقة أو من إغفال لأمر واضحة للعيان، ذلك لأن هناك دائما مخاطرة في الخروج عن الدروب المطروقة، واستيطان الأماكن المتطرفة، والعيش قرب الحدود غير الآمنة. . والمرء ينسى دائما شيئا عند التأهب للقيام برحلة، ولكن المهم هو الرحيل ذاته، وترك الأبواب المفضية إلى المغامرة والأمل في المستقبل مفتوحة.

ج . م . بيلت

الباب الأول

نهاية عالم

الفصل الأول

ثقافة تنحرف عن الطريق

«الله هو الله ، فهلا فهمت؟»

موريس كلافيل

تعد أزمة البيئة منطلقا مناسباً لمحاولة فهم الكيفية التي استطاع بها تطور العلوم وتحول الأفكار - منذ قرون من الزمان - تجريد إنسان الغرب من مركز ظل يتمتع به آلاف من السنين ، تاركاً إياه يتيماً في مجتمع شهد إنجازات تكنولوجية وثراء مادياً لم يسبق لهما مثيل .

أولاً - الصدمة الإيكولوجية

يمارس إنسان اليوم على البيئة اعتداءات كثيرة تفوق من حيث طبيعتها ونطاقها ما كانت تمارسه منها الأجيال السالفة .

فقد أوجد ، بما أحرزه من تقدم تكنولوجي ، بيئة جديدة لا تنفك عن التحول والتبدل ، وتفرض نفسها عليه وتقتضي منه جهداً دائماً من التغير والتكيف . وتضافر فقدان الاتصال بالطبيعة وبيئة الحياة التقليدية ، والقطيعة المفاجئة مع الماضي ، ونبذ التقاليد العريضة - التي كانت تنهض على أسس تجريبية لا تخلو من الحكمة - على أن تثير في نفس الإنسان الحديث مشاعر القلق والافتقار إلى الجذور .

ومن المؤكد أن هذه الانحرافات المرضية التي تعاني منها المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا ليست ظاهرة جديدة . فقد أنشئت المجتمعات الصناعية الأولى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دون إيلاء أي اعتبار لما أصبح يعرف اليوم باسم «البيئة» فالتخريب الذي لحق بالمواقع الطبيعية لا يرجع تاريخه إلى الأمس القريب ، وإنما تعين الانتظار حتى تفرض آثار تطور لا ضابط له ونمو هائل على مداركنا على صعيد الكوكب لكي يتيقظ فجأة وعي الإنسان الحديث بها ويحاول أخيراً أن يدفع ضررها .

وفي تيقظ الوعي على هذا النحو الجديد كل الجدة مايدعو إلى التأمل والتفكير . فبعد أن كان الإنسان دائماً يواجه طبيعة تخضعه لقوانينها ، أحرز في نظره نصراً حاسماً عليها : فهو الأقوى منذ الآن ، أو على الأقل ذلك هو ما يعتقده . صحيح أنه مازال يتعين عليه أن يتعلم كيف يتحكم في تقلبات المناخ . وأن يتكهن بالهزات الأرضية أو يدرأها . . إلخ غير أنه لا يخامره شك في أن علومه وتقنياته سوف تتيح له هدم هذه الحصون المتبقية لطبيعة يعتقد أنها أصبحت خاضعة لسلطانه .

وعندئذ طرأ على الأوضاع تحول جذري . فقد كان على أسلافنا أن يتقوا شر أهواء الطبيعة ونزواتها . وما كان بالإمكان إقناع أي منهم بأن وقتاً سيأتي يتعين فيه حماية الطبيعة من تصرفات الإنسان . وكانت علاقتهم ببيئتهم تحكمها غرائزهم والبنى القائمة آنذاك . فمن منا كان يجسر على الظن بأن هذه العلاقات سوف ترقى يوماً إلى مستوى الوعي وتغدو موضوعاً يتناوله علم جديد هو الإيكولوجيا؟ بل من منا كان يظن أن ضرورة تحليلها وإقامتها على أسس عقلانية سوف تجبرنا على التضحية بمصالح عاجلة في سبيل خيارات متروية من شأنها أن تصون التراث الطبيعي في المدى البعيد؟

هاهو الإنسان إذن وقد تحررت غرائزه من سلطان الطبيعة واضطر إلى أن

يخضع لسلطان العقل مجالا فسيحا وجديدا من مجالات حياته الفردية والجماعية، ألا وهو مجال علاقاته مع البيئة. وقد فعل ذلك على غرار ما وجب عليه أن يفعله، أو بالأحرى ما حاول أن يفعله، إزاء حياته الوجدانية والجنسية التي كتب عليها هي الأخرى أن تخضع لتنظيم إرادي مادامت قد تعطلت منذ ظهور الإنسان تلك الآلية الرائعة التي أملت على كل نوع حيواني طقوس فترات خصوبته وتواترها ومدتها، ومن ثم «أسلوب» جماعه وإيقاعه.

وأخيرا فإنه عندما استيقظ وعي الإنسان بالطبيعة المحيطة به، اكتشف في الوقت نفسه تبدل علاقاته بها: إذ وضع نفسه خارجها لكي يراها على نحو أفضل. ولكنه نَمَى آنذاك ميلا ضارا إلى رؤية نفسه مستقلا عن الطبيعة: مما أفضى إلى فصم روابط التضامن القوية التي كانت تربط بين الإنسان وبيئته.

ثانيا - من الثورة الكوبرنيقية

إلى الثورة الداروينية

وليس مفهوم البيئة مع ذلك مفهوما جديدا. وكان يفسر في البداية بمعناه المحدود الدال على المأوى، وذلك من جهة أخرى هي الأصل الذي اشتقت منه كلمة «إيكولوجيا» التي اقترحها إرنست هاكيل سنة ١٨٦٦. غير أن هذا البيولوجي الألماني العظيم استطاع في التو أن يضيفي على اللفظة التي اقترحها معنى بالغ الاتساع ويتسم بحدثة مثيرة للدهشة. فقد رأى أن الإيكولوجيا هي «مجموع العلاقات الودية أو العدائية التي تربط الحيوان أو النبات ببيئته غير العضوية أو العضوية، بما في ذلك سائر الكائنات الحية». ويضيف هايك قائلا: «إن مجموع تلك العلاقات المعقدة هو الذي رأى فيه داروين شروط الصراع من أجل الحياة».

وكما نرى، كان هاىكل قد تأثر، شأنه شأن كثير من العلميين في عصره، بكتابات داروين، ولاسيما بكتابه الرائع عن أصل الأنواع والانتقاء الطبيعي الذي كان قد صدر منذ بضع سنوات (١٨٥٩).

علاقات متبادلة معقدة

وكان داروين قد أصر في هذا الكتاب على تعقد الروابط بين الكائنات الحية أيا كانت درجة التباعد بينها في نظام الطبيعة. من ذلك مثلا أن انتباهه قد استرعى إلى الروابط الوثيقة بين زهور نفل المروج (البرسيم الأحمر) وبين الطنانة التي تخصبها. وترتبت على هذه الملاحظة سلسلة من النتائج سردها روجيه داجوز^(١): «يقول داروين: إن الطنانة هي وحدها التي تزور نفل المروج نظرا لأن أنواع النحل الأخرى لا تستطيع بلوغ رحيق النفل، ومن الممكن بناء على ذلك أن نرجح أنه لو اختفى جنس الطنانة من إنجلترا أو أصبح نادرا فيها، لندر أو اختفى تماما بنفسج الثالوث ونفل المروج. وعدد الطنانات في أي إقليم معين يتوقف إلى حد بعيد على عدد فتران الحراج التي تدمر عشوشها وأقراص عسلها. ويذكر في هذا الصدد أن الكولونيل نيومان، الذي تعمق في دراسة عادات الطنانة، يعتقد أن أكثر من ثلثي الطنانات في إنجلترا يدمر كل سنة. ومن جهة أخرى، يعرف الجميع أن عدد فتران الحراج يتوقف أساسا على عدد القطط. ويضيف الكولونيل نيومان قائلا: «لقد لاحظت أن عشوش الطنانات تكثر بالقرب من القرى والمدن الصغيرة، الأمر الذي أعزوه إلى كثرة عدد القطط التي تقتل فتران الحراج». ويستنتج داروين من ذلك أن من الممكن تماما أن يكون وجود السنوريات في مكان ما هو الذي يقرر، في هذا المكان ذاته، وفرة نباتات معينة نتيجة لفعل الفتران والطنانات! ويعقب هاىكل على ذلك بقوله إن نفل المروج الذي يتوافر بفضل وجود القطط، يشكل الغذاء الرئيسي للماشية، وأن البحارة يؤثرون أكل لحم البقر،

ومن ثم فإن القوط تسهم في جعل إنجلترا قوة بحرية عظيمة . ويذهب توماس هكسلي إلى أبعد من ذلك بقوله : «إن العانسات الإنجليزية هن السبب في قوة البحرية الإنجليزية نظرا لولعهن الفائق بالقوط» .

وأخيرا فإن ب . فيشر^(٢) يدفع المزاح إلى غايته فيقول إن القوة البحرية لبريطانيا العظمى ، بحرمانها الزوجات من أزواجهن واضطرارها الكثيرين من الرجال إلى حياة العزوبة ، لها تأثير واضح في عدد العانسات الإنجليزية المحبات لقططن . وبذلك تنغلق دائرة المفعول الرجعي .

وبذلك نكون قد أدركنا بكثير من الواقعية تعدد وتعقد العلاقات بين الكائنات الحية ، وبالتالي ضرورة علاقات التضامن فيما بينها . وعلى ذلك فكما يقول هايكل ، فإن الإيكولوجيا «علم تناسق الطبيعة» تستهدف تسليط الأضواء على علاقات متبادلة لم تكن تخطر على بال .

وبطبيعة الحال ، يفضي التحليل النافذ لداروين وبرهته على تعقد العلاقات بين الكائنات الحية ، إلى فكرة تنطوي على قدر كبير من التوازن ومؤداها أنه في داخل أي نظام إيكولوجي^(٣) ، وفي كافة أنحاء الطبيعة ، تقيم الكائنات الحية - النباتات والحيوانات والناس - علاقات جدلية قوامها التنافس والتعاون ، ومن هاتين القوتين ، النابذة والجاذبة ، تنشأ في كل لحظة تلك التوازنات التي لا غنى عنها للحياة . ومن هذه الرؤية الجديدة ، انبثقت في منتصف القرن الماضي مفاهيم الصراع من أجل الحياة ، والتوتر ، والتكيف ، والمقاومة ، والمجابهة ، والأزمة التي سوف تلعب من ذلك الحين فصاعدا ، دورا أساسيا في تفسير الظواهر الحية .

الانتقاء عملية جارية في كل مكان

بالنسبة إلى داروين ، بدت عملية «الانتقاء الطبيعي» هذه التي تمارسها

شتى البيئات على الأنواع النباتية والحيوانية ، على أنها محرك التطور البيولوجي الذي كان لامارك - الذي يُغفل اليوم أمره دون وجه حق - قد وصفه تحت اسم «التحولية» . والواقع أن هذا الانتقاء يؤثر دائما ، وسط أية جماعة حية ، أصلح أفرادها ويقضي على من عداهم . وتفرز البيئة ، بطريقة ما ، كائناتها على نحو ما يفعله مربو الماشية أو البستانيون الذين أثارت أساليبهم في تحسين الأنواع الداجنة إعجاب داروين . فهو يرى أن الطبيعة تفعل مثل ما يفعلون ومن ثم «الحيد» البطيء للأشكال والكائنات ، وبعبارة أخرى ظاهرة التطور^(٤) .

ويترتب على الأخذ بفكرة الانتقاء الطبيعي التسليم من حيث المبدأ بالتفاوت الجوهرى بين ظروف الوجود التي تفرضها الحياة والمجتمع على الأفراد .

وكان المفكرون القدامى قد أدركوا من قبل مفهوم التنافس البيولوجي وإن لم يتطرقوا للمعنى الجديد الذي أضفاه عليه داروين عندما رأى فيه محرك التطور^(٥) .

غير أنه تعين انتظار حلول القرن التاسع عشر لكي يندرج مفهوم البيئة والتطور في عداد العلوم في الوقت نفسه تقريبا ويصبحا مفهومين لا ينفصلان . وهما اليوم يفرضان وجودهما في جميع فروع العلم ، نظرا لأنه غدا من المستحيل إعطاء تفسير صحيح لأية ظاهرة ، بيولوجية كانت أم اجتماعية ، دون دراسة مجموعة العوامل التي تتحكم فيها وتمثل في تاريخها ، وفي الظروف التي نشأت فيها ، أي في بيئتها .

انهيار الخرافات

وجهت المفاهيم التطورية ضربة قاضية إلى الأفكار السائدة آنذاك في الغرب . فقد أدخلت التحولية ، الاسم الذي كان يطلق على التطور عندئذ ، تغييرات جذرية على رؤية العالم . فبعد الثورة الكوبرنيقية ، التي اقتلعت

الأرض وما عليها من بشر من مركز العالم ، انتفعت الثورة الداروينية النوع البشري من حلم الخلود الذي كان يعيشه . وبدأت الأنواع ، شأنها شأن الأفراد ، كائنات عابرة في مجرى التاريخ ، فهي أيضا تولد وتحيا وتموت . وبالتدريج ، حل محل المفهوم الثبوتي للعالم مفهوم دينامي وتطوري ، وهو مفهوم يتفق من جهة أخرى مع التقاليد اليهودية المسيحية . وهكذا انهارت خرافة الطبيعة الخالدة في الوقت نفسه الذي انهارت فيه النظم الفلسفية التي كانت تشكل نظيرها الثقافي ، ولاسيما المفهوم الأرسطي لعالم قائم على نظام مستقر لا يتبدل . وليس مؤدى هذا مطلقا أن الطبيعة غرقت في خضم من الفوضى ، بل معناه أن نظاما جديدا فرض نفسه على العقل ، نظاما ينهض على توازنات في حركة دائبة ، توضع موضع التساؤل باستمرار وتجدها على الدوام آليات تنظيمية . وقصارى القول أن نهاية ذلك القرن التاسع عشر شهدت تحول الحياة إلى «علاقات جدلية» ، شأن المذاهب الفلسفية التي حاولت التعبير عنها في واقعها الراهن ، ولاسيما المذهب الماركسي .

ثالثا - تشاؤم مalthوس

ومسيحية ماركس

استخرج جويل دي روسناي^(٦) من المراسلات المتبادلة بين ماركس وإنجلز العبارات التالية ذات المغزى فيما يخص التأثيرات المتبادلة في ذلك الوقت بين العلوم البيولوجية والعلوم الطبيعية . ففي ١٢ ديسمبر ١٨٥٩ ، كتب إنجلز إلى ماركس يقول : «إن داروين هذا الذي أنا بصدد قراءة كتاباته ، مفكر رائع حقا . فلم يحدث من قبل قط أن بذلت محاولة على هذا النطاق الواسع لإثبات وجود تطور تاريخي للطبيعة ، أو على الأقل محاولة أحرزت كل هذا النجاح» .

وكانت قد أتاحت لماركس ، الذي كان يعيش في لندن ، فرصة الالتقاء بداروين . وفي يونيه ١٨٦٢ ، كتب بدوره إلى إنجلز يقول : «إن ما يثير مرحي لدى داروين ، الذي رأته من جديد ، إعلانه تطبيق نظرية مalthus على النبات والحيوان . ومن الجدير بالملاحظة أن داروين رأى عند الحيوان والنبات انعكاسات لمجتمعه الإنجليزي بما فيه من تقسيم للعمل ، ومنافسة ، وفتح لأسواق جديدة ، واختراعات ، وصراع مalthوسي من أجل الحياة » .

لقد تأثر ماركس وداروين كلاهما بمalthus الذي كان منذ القرن الثامن عشر قد أصر على وجود تكافل يربط بين حجم السكان وبين الموارد المتوافرة في البيئة التي يشغلونها .

«ويل للفقراء»

في القرن العشرين ، نفيت جزئيا في الاقتصادات عالية النمو التنبؤات التي أدلى بها مalthus . غير أنه يوجد احتمال قوي في أن تتحقق على صعيد الكوكب في القرن الحادي والعشرين . ذلك أن مقولة مalthus الشهيرة «ويل للفقراء» لاتزال تتسم بطابع بيولوجي قوي وتنهض على تحليل بالغ العمق لقسوة التنظيمات الطبيعية التي تحافظ على التوازن السكاني عن طريق الصراع على الغذاء ومن خلال المجاعات عند الاقتضاء . وأن مايمكن أن نأخذه على مalthus هو أنه لم يستطع ، في أواخر القرن الثامن عشر ، أن يدرك أن الإنسان قادر ، إن أراد ، على تجاوز شريعة الغاب بتأمين توزيع أفضل للموارد على الجميع . وبناء على ذلك فإن سوء سمعة المalthوسية له بعض ما يبرره . ومن جهة أخرى ، فليست أعماله العلمية هي التي تعرضه للنقد وإنما هي النتائج الاجتماعية التي يستخلصها منها .

ماركس بـسيـس الطـبيـعة

في حين أن التاريخ لم يكن منصفاً لماركس ، الرائد الحقيقي رغم تشاؤمه الشديد ، فإنه كان أقل إجحافاً بماركس الذي عرف كيف يضيف مغزى سياسياً ومعشياً على البديهيات التي توصل إليها ماركس وداروين . فقد اغتنم ماركس الفرصة التي أتاحتها الثورة الصناعية الأولى وما ترتب عليها في بضعة عقود من اضطراب في أحوال المعيشة وظروف العمل ، وطور أفكاره بشأن صراع الطبقات الذي يعد تعبيراً اجتماعياً للتنافس البيولوجي وبشأن مجرى التاريخ الذي تأثر هو الآخر بمفهوم التطور . غير أن العمليات الاجتماعية تضخم الظواهر البيولوجية وتسرعها . وبذلك كان من الطبيعي جداً أن يفضي التطور إلى الثورة . وتؤذن دكتاتورية البروليتاريا (الطبقة الكادحة) التي رأى فيها مؤلف رأس المال أمراً لا مفر منه ، بقرب هيمنة مجموعة جديدة ، تكون نقطة انطلاق لنشوء سلالة (phylum)^(٧) .

فمثلما خلفت النباتات المزهرة السرخسيات ، وخلفت الثدييات الزواحف ، تخلف البروليتاريا البورجوازية التي سبق لها أن نحت الإقطاعية . ويرى ماركس أنه كان في هذا اليوم العظيم أن تكشف معنى التاريخ . ومؤدى ذلك أن ماركس «بـسيـس الطـبيـعة» وطبق على التطور الاجتماعي ، بطريقة واعية بدرجة أو بأخرى ، الأفكار الجديدة التي أدلى بها داروين . فأحل فلسفة الصيرورة محل علم الوجود الثابت ، والجدلية محل المدرسية (La scolastique) . ومن ذلك الحين ، أصبحت الماركسية تجسد حركة التاريخ وتعبّر عن اندفاع الحياة : وذلك هو السبب فيما كان لها من إغراء لا يقاوم . وهي إذ تأسست على ما أسهمت به علوم القرن التاسع عشر ، ادعت لنفسها الطابع العلمي . وهي تعبّر عن القوانين الراسخة للطبيعة . ولما كان كل شيء طبيعياً ، فإن كل شيء سياسي

كذلك . وتلك عقيدة أخرى من عقائد الماركسية . وتغدو الجدلية أداة مميزة من أدوات هذا الفكر الجديد في عصره ، الذي يعبر عن حركة للظواهر الحية تموجية وتذبذبية وتوترية في جوهرها .

رابعاً - حسابات مندل وتحليلات فرويد

ثم تتلقى علوم الإنسان القديمة - بعد أن زعزعها بشدة عمالة القرن التاسع عشر الثلاثة ، مالثوس وماركس وداروين ، الذين يترك كل منهم مذهبا يحمل اسمه - ضربتين قاصمتين أخيرين في مطلع القرن العشرين .

مندل وحتمية الوراثة

في سنة ١٩٠٠ ، يعاد الكشف عن البحوث التي كان قد أجراها الراهب التشيكي مندل منذ سنة ١٨٦٥ والتي لم تكن قد أحرزت بعد أي نجاح . وكان مندل قد هجن في حديقة ديره في برون نوعين من البازلاء ، ودرس نسلهما على امتداد عدد من الأجيال . وبإحصائه شتى أنواع هذا النسب ، استطاع أن يضع القوانين الرياضية الصارمة التي تحكم انتقال صفات الأبوين إلى نسلهما . غير أن النظريات البيولوجية السائدة في عصره والتي كانت تغلب عليها آراء داروين التطورية ، أغفلت نتائج هذه الدراسات التي كانت تنحاز لفكرة ثبوت النسل ومن ثم ثبوت الأنواع . وعلاوة على ذلك فإن مندل عمد بروحه الريادية الحقة إلى تدوين نتائجه في صيغ رياضية مما جعلها عسيرة الفهم على بيولوجيي عصره .

غير أنه في سنة ١٩١٠ ، توصل مورجان ببحوثه المعروفة حول الهمجة ، ذبابة الخل الصغيرة ، إلى البرهنة على صحة قوانين مندل ، وإثبات أن الانتقال

الوراثي للصفات إنما يتم بوساطة الصبغيات ، حاملة المعلومات الوراثية . وقد أكد خضوع البازلاء والذبابة كلتيهما لنفس الحتميات الوراثية شمولية القوانين البيولوجية وآليات انتقال الصفات الوراثية . وبذلك تفرض حتمية جديدة ، جامدة وصارمة ، قيودها على أوضاع البشر .

فرويد وإشراطات الطفولة

ثم يأتي بعد ذلك سيجموند فرويد الذي يضيف تحليله إشراطا جديدا إلى الإشراطات التي كشفتها العقود السابقة . ذلك هو إشراط اللاشعور، ذلك الخضم الذي لا حدود له ، والذي يمكن أن يتيه فيه المحللون النفسيون أنفسهم .

وبذلك يفاجأ الإنسان الحديث بتضييق مجال حريته إلى حد التلاشي . وعندئذ يتبين أن حرية الاختيار التي كان الحيوان المفكر يدعيها لنفسه من أجل التمييز بينها وبين سائر الحيوانات ، لم تكن سوى ضرب من ضروب الوهم . فالإنسان ، وقد فرضت عليه حتميات الوراثة والطفولة والمجتمع والبيئة ، أصبح اليوم ضحية للبيولوجيا وعلم النفس والسوسيولوجيا والإيكولوجيا ! والأكثر من ذلك أن الوسائل الحديثة للانتقال في المكان والزمان تتيح له ، بفضل تطور وسائل الاتصال عن بعد ، أن يكتشف حضارات أخرى وبالتالي أن يقيم نفسه بالقياس إلى الآخرين ، مع البرهنة على الطابع الجائز (الكائن بعد أن لم يكن) في جوهره ، لما كان يرى من قبل على أنه ثابت وشامل وأزلي : العادات والأعراف والحقوق والأخلاق والأديان .

خامسا - موت الإنسان وبعث الحيوان

سبق لنيتشه أن أعلن «موت الإله» ولم يكف الدفاع المجيد الذي أبداه ب . تيار دي شاردان لبعثه في أذهان الفلاسفة المعاصرين بالنظر إلى أن الماركسية

والفرويدية والوجودية تآزرت جميعها من أجل تحرير الإنسان من هذه السيطرة التي طال أمدّها . ولكن هاهم أولاء «أساتذة الشك» يكشف عنهم النقاب بدورهم باعتبارهم آخر ورثة العصور الميتافيزيقية وخاتم مسوخ المذهب الإنساني . وبعد موت الإله تعلن البنيوية اليوم «موت الإنسان» الذي لم يعد سوى فكرة مجردة خلو من المضمون . ولم يعد باقيا سوى مجموعات بنيوية من الثقافات واللغات التي تعد ظواهر موضوعية . أما الإنسان فلم يعد إلا ظاهرة عارضة جاءت نتاجا للتطور والبيئة ، فهو حبيس بنى باطنية (عقلية) وبنى خارجية (اجتماعية) سبقته إلى الوجود وهي تشكله وتوقع به وتغربه في كافة شؤونه وأحواله . وفي ذلك تلاقع عجيب مع عدد كبير من الفلسفات القديمة التي انتزع منها عنوة اكتشافها الموضوع المفكر والقيم الإنسانية عبر تاريخ الفكر الغربي بكامله . وما يندرج في عداد المفارقات الكبرى لعصرنا أن كلمة «اغتراب» تحظى بإقبال عظيم في عالم فلسفي مني فيه الإله والإنسان بإدانة منتظمة ومتابعة . ومن ثم التساؤل عمن يغرب من ، ومن يكون المغترب^(٨) ؟

وفيات متلاحقة . . .

وبطبيعة الحال ، يؤذن موت الإنسان بموت الفن ، نظرا لأن هذا يولد من ذاك ، وتلك نتيجة يثور ضدها بشدة سولجيتسن وهو يعلن في الخطاب الذي يلقيه بمناسبة تسلمه جائزة نوبل : «إنهم مخطئون وسيخطئون دائما أولئك الذين يتنبأون بأن الفن سوف يتحلل أو يموت . فالذي يموت هو نحن على حين كتب للفن الخلود» .

وبالنظر إلى أننا نعرف أيضا ، منذ بول فاليري ، «أن الحضارات مآلها الفناء» ، فإنه لم يعد هناك ما هو قادر على البقاء سوى الطبيعة . ولكن هاهي بدورها تحكم عليها أزمة البيئة بالزوال ما لم تُفَنّ في كارثة نووية .

وهكذا فإنه وفقا لأشد المفكرين تشاؤما : إذا كان القرن التاسع عشر قد قتل الإله ، وقتل القرن العشرون الإنسان ، فقد بقي على القرن الحادي والعشرين أن يقتل الطبيعة !

وقد سبق أن ظهرت في إطار الحركة الإيكولوجية اتجاهات متطرفة تجعل من حب الطبيعة ومما لم يلبها من تدهور باعثا على بغض البشر. ومن الأمثلة الرائعة لهذا التيار قصة قصيرة من الخيال العلمي^(٩) عمد فيها المؤلف ، بعد أن ذكر بموت آخر البشر ، إلى التغني بسعادة سائر المخلوقات وقد خلّصها الموت من ألد أعدائها . فمن الآن فصاعدا «أصبحت الدنيا ملكا لها» . وهذا الشعور المتحيز ضد البشر واضح كل الوضوح لدى جماعات نضالية معينة ، وكثيرا ما يعبر عن نزوع نحو الموت لا يقاوم . فقد أصبح الإنسان في نظرهم مجرد حيوان شوهت طبيعته ، وينبغي للطبيعة أن تبادر إلى التخلص منه لكي تعود أخيرا إلى انتهاج مسارها في أمن وسلام . ويهيا لنا إزاء ذلك أننا نسمع مجنونة قصر شايبوه وهي تصيح في آخر فصل من مسرحية حيروودو : «إن هناك في هذه الدنيا مخلوقات أخرى غير البشر ، فدعونا الآن نهتم قليلا بكائنات جديدة بالاهتمام !» .

... ووفاة الموت

يبقى الآن لكي تبلغ المذبحة غايتها قتل الموت . غير أنه من دواعي الأسف أن الموت هو الذي يقتل الفلاسفة . وإزاء العجز عن القضاء عليه ، تضافرت المجتمعات الإنتاجية والرأسمالية والماركسية ، في تواطؤ محكم ، على إخراجه من مقدمة المسرح ، حيث يعتلي عرشه دون خجل منذ يقظة الضمير الإنساني . فلئن كان الموت الحديث يدرأ بالمداواة والأجهزة الطبية والمواد المطهرة ، لم يتسن حتى الآن طرده .

صحيح أنه من الممكن أحيانا إرجاؤه وقتا طويلا أثناء غيبوبة ممتدة يعيش فيها صاحبها حياة النبات ولا يبقى فيه أي أثر للإنسان . غير أن هذا النصر المشكوك في أمره لا يكفي لبعث آمال الخلود في نفس الإنسان الحديث ، ونجد على العكس من ذلك أن هذه الآمال آخذة في التلاشي لدى كثير من الناس الذين يعتبرون الآن أن العبارة الشهيرة «أيها الموت ، أين هو انتصارك» قد غدت خلواً من كل معنى .

عملية إعادة حيونة

وعلى هذا النحو حل بأوضاع الإنسان في الطبيعة اضطراب شامل تحت التأثير المزدوج للعلم والفلسفة . فعلى حين أن معظم معاصرينا قلما يهتمون بالتنقيحات التي جرت على تفسير الماركسية أو الفرويدية أو البنيوية ، فإنهم جميعا يبدون حرصا شديدا على تتبع الحقائق الجوهرية التي تكشف عنها البيولوجيا الحديثة . ولعله للمرة الأولى في تاريخ الفكر الغربي أن لم يعد الإنسان يشعر بوجود فاصل حاد بينه وبين عالم الحيوان الذي بدأ على العكس من ذلك يدرك مشاركته إياه حتميات أساسية . وربما كان صوابا أن يعتبر الإنسان قاتلا لإلهه أو لمؤسس حضارته بروميشيوس ، غير أن الإنسان هو أيضا ابن للطبيعة وللأرض ، يشكل جزءا لا يتجزأ من المحيط الحيوي ومن عالم الحيوان اللذين يدرك الآن ضرورة تضامنه معهما .

فلم تعد البشرية في نظر الإنسان سوى نوع من بين أنواع أخرى . وشأنه شأن الأنواع التي سبقته أو الأنواع التي ترافقه اليوم في مغامرة الحياة الكبرى ، وُلد الإنسان يوما على فرع من فروع سلالة الرئيسات ، ومن الممكن أن يشهد ، شأنه شأن غيره من الأنواع ، التدهور والفناء . وهذا الوعي ، الذي بدأ محدودا بأوساط المتخصصين ، أخذ ينتشر بين عامة الجمهور فسجل بذلك بداية «ثورة ثقافية» ربما لم يشهد التاريخ مثلها من قبل .

ومن جهة أخرى ، كان داروين قد أدرك عواقب نظرياته ؛ ففي كتابه الذي صدر في سنة ١٨٧١ «نسل الإنسان والانتقاء الجنسي» ، أبدى بعض التخوف من هذه العواقب . وقد أسرت سيدة إنجليزية إلى صديق لها بعد أن بلغت ما توصل إليه داروين بقولها : «فلنأمل يا صديقي أننا لسنا حقاً نسل قردة ، وإن صدق ذلك ، فلنأمل ألا ينتشر الخبر» .

ومن دواعي الأسف أن الخبر قد ذاع على نطاق واسع ، وأبدى معاصرونا دأبا عجيبا على التعويض عن فقدان «مركزهم الروحي» بالعودة إلى حيوانيتهم وسط جو من الصخب والابتهاج . وارتفع شأن الجسد وأصبح العمل على «استمراره» عملا مجزيا وراجت سوق الصور العارية ، وغدت الثياب تلتصق بالأجساد لتبدي مفاتها . ورد الاعتبار إلى الجنس وشرع في استغلاله بعد أن قدسته المجتمعات البدائية وحجبه الأدب العامة في العصر الفيكتوري نظرا لإبرازه الروابط الواضحة التي تربط بيننا وبين «اخواننا الأدنى مرتبة منا» . وفي سنة ١٩٤٨ أثار ضجة تقرير كنزي الشهير بتطبيقه أساليب العلوم التجريبية على دراسة السلوك الجنسي للإنسان . فأى شوط قطعناه منذ ذلك التاريخ؟

ومن الطبيعي في مجتمع استهلاكي أن تجد القناة الهضمية مكانها هي الأخرى ، ومن ثم النجاح الذي أحرزه فيلم ترددت أصداؤه^(١٠) ، وطغيان الفث والبذيء على كل ماله صلة بالفكر أو الروح . . . وما أبعد الشقة بين الاثنين !

فهل لنا ألا نرى في هذا الإسراف والإسفاف سوى أزمة عابرة ونوع من التنفيس الجماعي بعد غلواء ملائكية منافقة وتطهرية وإصلاح مضاد؟ ومن يخلق الملاك يخلق الشيطان . أم هو نذير بالتدهور والانحطاط؟ إن المستقبل هو الكفيل بالرد على هذا السؤال .

سادسا - ديانة العالم

هاهو الإنسان إذن وقد جرد من ثيابه ، ومنى بالعزلة ، وفقد المركز الذي ظل يحتله آلاف السنين ، فعاد حيوانا بين سائر الحيوانات ، وتاه في غياهب الكون دون إيمان يهديه في عالم يسمو على مداركه . ويعد ذلك حدثا ثقافيا ذا عواقب يستحيل التنبؤ بها ولا يتضح كل مغزاه إلا إذا وضع في منظور تاريخي : إذ يبلغ الإنسان الغربي الآن نهاية حقبة ما بعد قسطنطين . فبعد قرون من الترسخ في المسيحية هاهو يقطع كل صلة بدين آبائه وينحرف مع جميع التيارات المضادة والمتقلبة في خضم لا حدود له ولا قرار . وأدى فقدان هذا النبراس بالجهاز السيرني بالملخ ، حتى وإن بلغ ذروة الذكاء ، إلى أن يدور حول نفسه في يأس ، ويحبس الفكر في فقاعة لا يجد سبيلا إلى الفرار منها ، ويشبط كل طموح إلى الحرية ، الأمر الذي يذكرنا بالزنبور يتخبط بلا هدف على زجاج نافذة مغلقة .

ويرى جاك مونو^(١١) «أن الإنسان يدرك آخر الأمر أنه وحيد في عالم فسيح الأرجاء عديم الاكتراث انبثق منه مصادفة واتفاقا . ويسعى الإنسان إلى معرفة مايجب عليه عمله وإلى الوقوف على مصيره ، فلا يجد هذا ولا ذاك مدونا في أي مكان . ويتعين عليه عندئذ أن يختار بين الملكوت وبين الظلمات» .

غير أن الملكوت لم يعد ملكوت السماوات وإنما هو اليوم «ملكوت الفكر والمعرفة والإبداع» . وهو ملكوت يجد الإنسان فيه نفسه وحيدا حقاً . . . خاصة أن مونو يقضي ، في حكم لا مرد له ، بتصفية جميع الديانات وكل النظريات الميتافيزيقية . انبعاث عجيب للنزعة العلمية وهذا القرن العشرون يقترب من نهايته ، انبعاث يذكر بالمذهب الوضعي لأوجست كونت .

العلم والإيمان

ومع ذلك يصعب علينا أن نرى من أي «مبدأ استبعاد تنافسي»^(١٢) يستطيع العلم أن يستفيد على حساب الفكر الفلسفي أو الديني . فلو كان المجال العلمي يختلف عن مجال الفكر الفلسفي أو الديني ومن ثم لا يمكن استبعاد هذا على حساب ذاك ، فإن هذا الفصل بين المجالين هو الذي يلقي اليوم معارضة : فالعلم يستبعد أي تفكير يعصى على إدراكه ، وذلك استنادا إلى «مصادرة موضوعية» . ومن دواعي الأسف أن المصادرات لا يمكن البرهنة عليها ، ولا تزال تحتفظ بكل وزنها عبارة كانت «لقد حددت مجال المعرفة لكي أفسح المجال للإيمان» .

والواقع أن العلم لا يقفنا على أي جديد عن مصير الإنسان أو عن وضع البشر . فكل من مونو وتيار دي شاردان يدمجه في نظام القيم الخاص به ، ولكن أيا منهما لا يبت في هذا الاتجاه أو ذاك ولن تتحقق «ديانة العلم» غدا . ويعترف مونو بأن رؤية العلم رؤية «صارمة» وأن «ديانة العلم لا تجد لها كثيرا من الأتباع» . وهو يرى أن موت مذاهب «الحياتية» يمكن أن يسبب «للنفس ألما» . ويضيف مونو قائلا : «وإذا كان صحيحا ، كما أعتقد ، أن حصر العزلة واقتضاء تفسير شامل وقهري هما أمران فطريان ، وأن هذا الإرث الآتي من أعماق الزمن ليس إرثا ثقافيا فحسب ، وإنما هو إرث جيني ، فهل يمكن الظن بأن هذا المذهب الأخلاقي الصارم والتجريدي والمتعالي بوسعه أن يهديء هذا الحصر ويلبي هذا الاقتضاء ؟ لست أدري»^(١٣) .

سابعا - الكنائس الجديدة

من الواضح على أي حال أن هذا المبدأ الأخلاقي عاجز في الوقت الراهن

عن تهدة هذا الحصر. فالإنسان، وقد وجد نفسه محيراً ومسلوباً ومعزولاً، يحاول أن يستثمر ما هو كامن في نفسه من مشاعر الدين والقدسية في عقائد والتزامات جديدة.

روما وموسكو

ويحدث أحياناً أن تتجسد هذه المشاعر في نظم جديدة وفي مذاهب جديدة يذكر منها الشيوعية التي تعتمد، شأنها شأن الدين، إلى امتلاك الإنسان برمته فتوفق فيه بين الدين والسياسة، وبين العلم والفلسفة، وبين الفكر والعمل. والشيوعية، شأنها شأن أي نظام آخر، تنشئ فقهاءها وزعماءها وأعيانها وأخلاقها وقيمها المعيارية. وبذلك تنشأ كنائس جديدة تحت أبصارنا تكون أشد تزمناً من سابقتها.

وبطبيعة الحال، ينشئ النظام أيضاً معارضية الذين إذ تكلم أفواههم في الداخل يعبرون عن آرائهم في الخارج حيث يكون مصلحو النظام قد بدأوا نشاطهم بالفعل. من ذلك ما قاله الأمين العام للحزب الشيوعي الإسباني في المؤتمر الوطني الثاني للحزب سنة ١٩٧٥: «إن من واجبنا أن نضع حداً لهذا العصر الذي كانت فيه الشيوعية تتصرف كما لو كانت كنيسة لها عقائدها أو فرقة دينية مغلقة تحسب نفسها مستودع حقائق لا تقبل النقاش أو الجدل ولها علمها الروحاني الذي يصون نقاءه بالتعذيب والاستشهاد».

إن التيارات التي تهز الشيوعية الدولية اليوم تذكر بظاهرة نشوء أنواع جديدة (spéciation)، الذي يتميز بها تاريخ حياة الأنواع^(١٤).

ونحن نعلم أنه بتأثير من دفعة التطور البيولوجي، تتشعب الحياة في عدة سلالات (phylums)^(١٥)، يتنوع كل منها بدوره في عدد لا يحصى من الأنواع، ومن ثم تعددية الأشكال الحية - وانقطاعها في الوقت نفسه - في المكان والزمان.

وكما يشهد بذلك على سبيل المثال ألفا عام من التاريخ المسيحي ، تتطور التيارات الفكرية الكبرى بطرق مماثلة . أفلم نر أن المسيحية في الشرق ، والكاثوليكية في العالم اللاتيني ، ومذاهب الإصلاح في البلدان الأنجلوسكسونية ، كنائس تمثل أنواعا espèces مختلفة من المسيحية وإن انتمت إلى التيار الأيديولوجي نفسه وإلى الأسرة الروحية ذاتها^(١٦) .

وواقع الأمر أن الحتمية الثقافية أقل جهودا من الحتمية الجينية أو الوراثية التي تمنع منعا مطلقا نشوء هجائن خصية بين أنواع غير متماثلة يوجد اختلاف بين فيما بين تراثها الوراثي وخصائصها . ولا يصدق ذلك على الثقافات التي يمكن أن تتهاجن بتبادل ودمج العناصر المستعارة من عدة نظم حتى وإن تباعدت كثيرا تلك النظم فيما بينها : فمختلف أشكال التقديمية الناجمة عن «إخصاب» (وقد يسميها البعض «عدوى») المسيحية بالماركسية والعكس بالعكس – تبين لنا بوضوح إمكانات التهجين . غير أن المستقبل وحده هو الكفيل بالكشف عما إذا كانت تلك الهجائن خصية ، وأيا كان الأمر فإنها موجودة .

وتمر الشيوعية منذ بضعة عقود بتطور شبيه بالتطور الذي مرت به المسيحية وإن كان تطور الشيوعية يجري بمعدل أسرع . ولم تستطع موسكو ، كما لم تستطع روما بالنسبة إلى المسيحية ، أن تظل المركز الوحيد للشيوعية . ففي الشرق أصبحت بكين ، بانشقاقها الصارخ ، قسطنطينية جديدة ، على حين ترسخت بقوة في الغرب الاتجاهات الطاردة عن المركز ، ونمت أمام أعيننا اللعبة الماهرة المتمثلة في الإصلاحات والإصلاحات المضادة بما يترتب عليها بطبيعة الحال من إجراءات حرمان وإبعاد متبادلة .

من فرقة إلى فرقة

وفي الطرف الآخر من الأفق الاجتماعي ، يعبر التكاثر الراهن للفرق الدينية

عن الحاجة «إلى التثبيت بشيء ما»، وإلى العثور في حرارة الدعوة التي تبثها جماعة مناضلة على دواء للعزلة، وإلى التضحية بالنفس في سبيل قضية تسمو على الأنانية الفردية. ومن جهة أخرى فإن هذه القيم ذاتها تجد أيضا من ينشدها في الكنائس حيث تجد الأقلية المتدينة المتبقية وسط الجماعات الدينية المنبثة حرارة الإيمان التي شهدتها القرون الأولى للمسيحية.

ومع ذلك فإن معظم معاصرنا يفلتون بدرجة أو بأخرى من أي تأثير تمارسه جماعة أو دعوة منظمة. فالتفاوت بين ما نتلقاه من تعليم وبين الأمر الواقع، ومعدل تطور الأفكار، والسرعة الفائقة لتتابع الأحداث، يترتب عليها جميعا أن إنسان اليوم لم يعد يعرف: من يكون؟ ولا يدري: بماذا يؤمن؟ ولا يكاد يكون لديه من الوقت ما يتيح له التساؤل: من أين أتى؟ وإلى أين يذهب؟ فنحن نعيش زمن حيرة وتردد وتأهب يؤاتي كل مافيه وقوع تحولات جماعية حاسمة: ولم تلبث تلك التحولات أن وقعت، إذ تحول الإنسان اليتيم إلى إنسان مستهلك، واستعويض عن الكاتدرائيات بالمحلات التجارية العملاقة!



الهوامش

- (١) R. Dajoz, Précis d'écologie, Dunod, 1972, 2e ed.
- (٢) B. Fischesser, Richesses de la nature en France. Réserves et parcs naturels, Ed. Horizons de France 1973.
- (٣) النظام الإيكولوجي : وحدة تنظيمية بيولوجية تتألف من كائنات حية على علاقة بالبيئة المادية التي تعيش فيها . ويحدد هذه الوحدة طابعها الوظيفي ، أي مجموع العلاقات المتبادلة ، الدينامية والوظيفية ، القائمة بين جميع عناصره المكونة .
- (٤) يثير جدالا حادا دور الانتقاء الطبيعي في عملية التطور البيولوجي . فلئن كان الجميع يتفقون اليوم في الاعتراف بهذا الدور على مستوى التغيرات التي تطرأ على الأنواع (التطور الجزئي) . فليس الأمر كذلك عندما يتعلق بتفسير ظهور الوحدات البيولوجية الكبرى ، كالفرعات على سبيل المثال (التطور الكلي) . لذلك فإن الداروينيين الجدد ، الذين يؤمنون بـ «النظرية التوليفية للتطور» ، يلقون الآن معارضة من جانب عدد كبير من البيولوجيين وعلى رأسهم ب . ب . جراسيه .
- (٥) يقتبس ب . ب . جراسيه في كتابه (Evolution du vivant (Albin Michel 1975) ، رأيا أخذ به أرسطو ومؤداه «أن الحيوانات تعيش في حرب فيما بينها عندما تقطن المكان نفسه وتقتات بالغذاء نفسه . وهي تقتل عندما لا يتوافر الغذاء بكميات كافية ، وذلك حتى وإن كانت تنتمي إلى النوع نفسه» . غير أن أرسطو لم يدفع تفكيره إلى غايته المنطقية نظرا لأن مفهوم التطور لم يكن يخطر له على بال . ومع ذلك فقد تساءل «عما إذا لم يكن ممكنا أن يسفر هذا الصراع عن قناء أشكال الحياة التي لا تحقق قدرا كافيا من التكيف مع الظروف المحيطة بها ، وعن بقاء الأشكال جيدة التكيف» . وكان ذلك حدسا عبقريا لو أنه لم يلبث أن نبذها بحجة أن موارد الطبيعة هي من الوفرة بحيث يستحيل عليها التضحية بواحد من نواتجها «وليس جميع الحيوانات في صراع فيما بينها دائما وإنما منها أيضا ما يرتبط بعلاقات الصداقة» .
- (٦) J. de Rosnay, Le Macroscopie. Vers une vision globale, Le Seuil, 1975.
- (٧) Phylum يطلق هذا الاسم على سلالة تطورية ، أي سلسلة من الكائنات الحية المترابطة فيما بينها والناجمة عن دفعة التطور البيولوجي نفسها .
- (٨) Maurice Clavel Qui est aliéné?, Flammarion, 1973.
- (٩) J. P. Andrevon, in Jeury, Curval, Renard, Andrevon (Utopies), Le Monde enfin Lafont, 1975.
- (١٠) La Grande Bouffe, 1973.
- (١١) J. Monod, Le Hasard et la Nécessité, Le Seuil, 1970.
- (١٢) «الاستبعاد التنافسي» هو المصطلح الحديث المقابل لمصطلح «الانتقاء الطبيعي» ، وهو يشير إلى تراجع أو زوال أحد الأنواع أو - في هذا السياق - أحد التيارات الفكرية - يكون في تنافس مع

- أنواع أو تيارات أخرى أقدر على «التنافس» وبالتالي أقدر على الانتصار.
- (١٣) J. Monod، المرجع السابق .
- (١٤) اشتقت كلمة spéciation من الكلمة اللاتينية species، وهي تعني نشوء أنواع جديدة .
- (١٥) انظر الحاشية الواردة في صفحة ١٥ .
- (١٦) تعكس المفردات بوضوح ذلك الواقع البيوسوسيولوجي حيث تطبق القوانين البيولوجية أيضا على الحياة الاجتماعية .



الفصل الثاني

توسع يتسارع

«يجدر بتفكيرنا أن يتجه إلى ما هو أبعد من الوقت
الراهن، ومن الخير أن نفعل الأشياء التي نحقق بعض
الكسب لمن يعيشون عليها عندما يكون القصد أن
نصنع منها ما يعود بنفع أكبر على أبناء إخواننا».

رينيه ديكرت

أولا - التحول إلى الاستهلاك

لئن كان العلم يهز أركان الأسس الفكرية والروحية للغرب، فهو لا يأخذ
أبعاده الكاملة ولا يبلغ حياة جماهير الناس إلا بتطبيقاته التقنية وعواقبه
الاجتماعية. ففي أقل من خمسين سنة، انتقلت أوروبا من مجتمع ريفي وحرفي
إلى مجتمع حضري وتقني وصناعي. وفجأة، وبفضل تضافر ما أحرزه كل من
العلم والتكنولوجيا من تقدم، فتحت أمام أفراد هذا الجيل أبواب عالم لم يكن
أسلافهم يجرؤون على التطلع إليه: ذلك هو عالم الوفرة.

النعيم على الفور

يورد جان فوراستيه في مؤلفه «مقالات عن المبادئ الأخلاقية
المستقبلية»^(١) تحليلا صائبا لعواقب هذه الظاهرة التي لم يسبق لها مثيل. فعند

بدء الخليقة ، لم ينجح أي مجتمع بشري في أن يكفل لأكثرية أعضائه أبسط مقتضيات الأمن أو امتلاك السلع الأساسية : الغذاء والنظافة والراحة والصحة والمعرفة ووقت الفراغ . وإذ حرم البشر من هذا الفردوس الأرضي الذي يطمحون إليه منذ الأزل ، جعلوا من أرضهم «دنيا» وأسقطوا على «الآخرة» أملهم في عالم أفضل . ومن هذه الناحية ، فإن تطلع الإنسان الكادح إلى الغد الأفضل لا يختلف كثيرا عن تطلع المؤمن إلى نعيم الآخرة ، إذ إن هذا وذاك يحركه الأمل في عالم أفضل . وفجأة يبرز ذلك النعيم الذي طالما تآقت إليه النفس ، يحمل كل بشائر الثروة والغنى . وشأن الحاج الذي أجهده عناء السفر الطويل عبر الصحراء ، يسرع الإنسان الحديث خطاه صوب الواحة التي طال انتظاره لها ، ويحقق بذلك الحلم الذي ظل يراوده مئات السنين : الامتلاك والاستمتاع ، والحصول على كل شيء على الفور .

إنه دوار الاستهلاك وتجميع السلع وطلب اللهو والمتعة . . . إنها النشوة وترك النفس على هواها . وباختصار ، لم يكد الإنسان يشعر بأنه قد تيسم حتى تحول إلى «مستهلك» . وتأتي البيئة المادية ، كفيل الأمن من خلال الوفرة والمال ، في الوقت المناسب للحلول محل البيئة الروحية التي خذلتها فأنكرها . ومن ثم غدا رفع مستوى المعيشة هدف الحياة والتقدم الاقتصادي كبير أصنام العصور الحديثة .

عمل وخبز

فالواقع أنه منذ بضعة قرون ، أخذ «التقدم» يتطابق تدريجيا مع النمو الاقتصادي ، وبدأ مفهوم التقدم الاقتصادي يشكل جزءا من كل حديث يدور . وعندئذ يشير إلى إنتاج متنام للسلع المادية ومن ثم ارتفاع مستمر لمستوى المعيشة يفترض فيه أن يولد رفاهها متزايدا ينطوي ، ضمنا على الأقل ، على توفير السعادة للجميع . ومن هنا تأتي المصادرة الأساسية للديمقراطيات الغربية ، التي تقضي بأن العدالة الاجتماعية هي الغاية الطبيعية للتوسع الاقتصادي : أي أنه كلما زاد إنتاجنا للسلع زادت قدرتنا على توزيعها . ومن

هذا المنظور، فإن تحسين مصير أشد الطبقات حرمانا مرهون مباشرة بالنمو الاقتصادي . وارتفاع معدل هذا النمو هو وحده الكفيل بتمكين هؤلاء من الانتفاع «بشمار التوسع» ، وليس بشمار التوسع الراهن فحسب بل أيضا - من خلال اللجوء إلى القروض والديون المتراكمة (التي يمتصها التضخم المالي بدرجة أو بأخرى) - بشمار التوسع المتوقع مستقبلا . ويفترض علاوة على ذلك أن التوسع الشديد يكفل عمالة كاملة ، ويكفل إجمالا للجميع عملا وخبزا وفوق الخبز زيد .

غير أن أزمة البيئة وأزمة الطاقة ، ولهاث النمو الديمغرافي وتشنجات النمو الاقتصادي تقلب اليوم هذه المعتقدات المطمئنة رأسا على عقب . فقد ولى زمن الطمأنينة القائمة على الإيمان بالتحسن المستمر لأحوال المعيشة ، وخلفه زمن الريبة والشك في صحة هذا الإيمان . فبعد بلوغ أوج القوة الاقتصادية انتهى التطور الاجتماعي إلى طريق مسدود : أفلسنا نرى تدهور التوازنات الدقيقة للحياة الاقتصادية الدولية في الوقت نفسه الذي تتدهور فيه التوازنات الإيكولوجية الكبرى لكوكب الأرض ؟

وليس من الصعب إثبات أن الضيق الاقتصادي والاضطراب الأخلاقي الراهنين إنما هما نتيجتان طبيعتان لمفهوم كمي ومادي بحث للتقدم . فقد تركت هذه الرؤية الإنتاجية المحضة آثارا عميقة على المرحلتين الأوليين للتاريخ الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب : مرحلة التعمير وإعادة البناء وعلى الأخص مرحلة التوسع . فقد ترتب عليها دوران عجلة لا سبيل إلى إيقافها . وينبغي أولا ، في سعينا للسيطرة عليها ، أن نفهم كيفية سيرها ومنطق هذا السير .

ثانيا - خداع الكم

كان نجاح عملية «التحول إلى الاستهلاك» يتوقف على القدرة على الإكثار من الإنتاج وتسريعه ، ومن ثم جنوحنا نحو الكم .

وكان طابع العمومية بل الاستشار الذي اتسمت به المعايير الكمية أثناء العقدین المنصرمین ، يفرض نفسه على كل مراقب . فعلى غير وعي منا ، نجده يتخلل أساليب تفكيرنا وتصرفاتنا . فعلى حين تركت اقتصادات البلدان المتقدمة أمر الاهتمامات النوعية للمبادرات الفردية أو لأنشطة الإبداع الفني ، لم تأخذ تقييماً ولا تنبؤاتها في الحسبان سوى هذه المعايير الكمية . وبذلك تبارت المدن بعدد سكانها والجامعات بعدد طلبتها والمستشفيات بعدد أسرّتها . وفي هذه الحالات الثلاث تكون القوة دالة العدد بكل ما يترتب على ذلك من ظواهر عدوانية وتنافسية تتسم بالعنف أحياناً . أما إمكان «تفوق» جامعة على أخرى ، فقد قضي عليه في أذهان معاصرينا منذ زمن بعيد توحيد المستويات وفقدان السمات الخاصة المحلية والإقليمية . وأقصى ما يذهب إليه تفكيرنا في إطار هذا المنطق الكمي هو أن الجامعة الكبيرة أفضل من الجامعة الصغيرة . ولكن أنى لنا أن نثبت أن العلاج في مستشفى كبير أفضل من العلاج في مستشفى صغير ، أن العيش في مدينة كبيرة أفضل من العيش في مدينة متوسطة الحجم ؟ إن النوعية لا تقاس موضوعياً بالكم ، غير أن العقيدة سهلة بسيطة : كل ما هو كبير جميل^(٢) .

عملقة آخر الزمن

لقد أخذ على سياسة الجمهورية الثالثة في فرنسا محدودية طموحاتهم وقصورهم دون قطع الشوط إلى غايته . فحتى المشروع الوطني العظيم الذي نفذ في فترة ما بين الحربين - خط ماجينو - توقف عند منتصف الطريق فظل ، إن صح القول ، نصف ما كان ينبغي له أن يكون . أفلم يكن من الممكن ، إن هو مد حتى دنكرك ، صد هجوم المعتدي النازي ؟

ومنذ ذلك الحين ، قدر لنا أن نطمح إلى ما هو كبير ، لا بمعنى الهدف

الطموح وإنما بمعنى المشروع العملاق . فهذا مستشفى للأمراض العقلية يأوي ثلاثة آلاف معتوه، وذلك مستشفى يضم ألفي سرير، وتلك مدرسة ثانوية تعلم ثلاثة آلاف طالب . أما عن الجامعات فحدث : فعلى شاطئ سان برنار في باريس ، اختفت سوق النيذ لتحل محلها كتلة هائلة من الهياكل المعدنية والخرسانية تؤمها أفواج من الطلبة يقارب مجموعهم الثلاثين ألفا .

وفي إطار منطق إنتاجي صارم ، كان هذا التفكير يبدو منيعا . فعندما تتساوى أعداد الطلبة أو المرضى ، يكون تفريق المؤسسات أعلى تكلفة من تجميعها . فضلا عن ذلك فإن التركيز المرتفع يتيح توفير مستوى أعلى من الخدمات للمتفعين بها (مقنيات أوفر بالمكتبات ، خدمات متخصصة لا يبرر تكاليفها سوى توفيرها فوق عتبة معينة ، إلخ) .

وينطوي هذا السباق إلى العملقة على دواع للقلق . فهو يذكرنا بانقراض الزواحف الضخمة الذي وقع في نهاية الدهر الجيولوجي الأول نتيجة لفرط ضخامتها إذ عجلت بفقدائها تلك الضخامة مقترنة بهشاشة بيضها فلم يتبق منها اليوم إلا هياكلها .

وربما اعتبر تصورنا للهياكل المعدنية لجامعاتنا العملاقة ولمستشفياتنا ولأبراجنا منتصبه نذير شؤم في سماء القرن الحادي والعشرين أو الثاني والعشرين ضربا من ضروب الخيال العلمي . غير أننا نفكر منذ الآن بجذ في التخلص ، في غضون الثلاثين سنة المقبلة ، من محطات توليد الطاقة النووية التي يهدد تفكيكها بأخطار جسيمة بدفنها تحت ملايين الأمتار المكعبة من الخرسانة بانين بذلك في مناظر الطبيعة التي تنتظرنا غدا الأهرام الكبرى للعصور الحديثة .

وأيا كان الأمر فإن العملقة في المجال البيولوجي تبدو وكأنها خاصية تميز

نهاية سلالات معينة . ذلك أن ضخامة الحجم تنال من القدرة على التأقلم : وهكذا فإن الأشجار أقل من الأعشاب قدرة على التكيف للتغير . فالشجرة تركز الجانب الأكبر من مواردها لبناء وحصون هيكلها الذي يكلفها غاليا . أما العشبة فترضى بالقليل نتيجة لتواضع جهازها الإنبائي ، كما تتيح لها قدرتها على إنتاج البذور في غضون بضعة أسابيع ، مقاومة الظروف البالغة الصعوبة ، كذلك فإن قصر عمر أجيالها الناجم عن تواتر تكاثرها يمكنها من سرعة تجديد التبدلات المواتية وتتيح لها بالتالي قدرة أفضل على التكيف لظروف جديدة . ومن شأن ذلك أن يفسر لنا التوافر البالغ للنباتات العشبية في القارات التي تعرضت لتقلبات جيولوجية ومناخية شديدة عجز معظم الأنواع الشجرية عن الصمود لها . وكان لافونتين قد لمس في أسطوره Le Chêne et le Roseau ضعف الشجرة وهشاشتها .

وما القول عن نخلة سيشيل الكبيرة ، ذات البذور التي يمكن أن تزن كل منها عدة كيلو جرامات ؟ لقد كتبت عليها الطبيعة ألا تنمو إلا على إحدى جزر الأرخبيل نظرا لاستحالة انتقال بذور بهذا الحجم محمولة على تيار يجري أو بوساطة طائر من الطيور . ومن جهة أخرى فإن الناس أنفسهم يسهمون في تعويض هذا النقص : فهذه البذرة الضخمة ، التي يطلق عليها السكان أسماء ذات فحوى جنسية (cul de négresse) مؤخرة الزنجية أو - (coco fesse) (ردف جوزة الهند) لها شكل مثير إلى درجة الوقاحة مما يجعلها تحظى بإقبال السياح وتغزو شيئا فشيئا غرف الجلوس .

ففي الطبيعة إذن كما نرى ، لا تبشر العملاقة بخير كثير ، مما يجعل تكاثر الأبراج الشاهقة التي تغزو مدننا أمراً مثيراً للحيرة .

برج بابل

وفيا يتعلق بالإسكان ، تقتضي معايير الربحية بناء أقصى عدد ممكن من

المساكن على أضيق حيز ممكن من المكان . وبالنظر إلى أن الأرض تستثمر وفقا لقيمتها التجارية ، فمن الممكن رسم ثلاث دوائر متراكزة انطلاقا من وسط المدينة : تشمل الأولى الضواحي الكبيرة وتخصص لبناء البيوت الفردية . وتخصص الثانية ، على أرياض المدن ، للمجمّعات الكبرى التي تستخدم للسكنى وإيواء المحال التجارية العملاقة . أما الثالثة ، وتقع وسط المدينة ذاته ، فتحملها أبراج شاهقة من الزجاج والخرسانة والمعدن ، فهي مكرسة للمصارف ول مكاتب المؤسسات الوطنية أو الدولية الكبيرة . وتعد هذه الأخيرة مراكز «إدارية - directionnels»^(٣) ، حيث يستبعد مبدأ الاستئثار التنافسي المقاهي لصالح المصارف ومحال البقالة لصالح المحال التجارية العملاقة . فمن يدفع يحصل على الأرض ويحق له أن يقيم عليها أبراجا .

وتعد هذه الأبراج وسيلة تثبت بها المدن الحديثة جبروتها ومتعهدو البناء سيطرتهم وسلطانهم . وحول هذه الأبنية الشاحخة تنشأ وتنمو نزاعات المتفعين بشأن «استهلاك» المكان ، وكذلك المجابهات المتعلقة بالتصاميم المعمارية . كذلك تغذي إقامة الأبراج حركات الاحتجاج وتطلق المشاعر العدوانية لدى أنصارها ومعارضيه . فمن المعروف أنه منذ أن شيد أشهر الأبراج - برج بابل - ظلت رموز القوة تلك التي يتحدى بها البشر السماء ، تفرق بين الناس أكثر مما تؤلف بين قلوبهم . وهي على أي حال تفقدهم ملكة التفاهم على نحو ترويه القصة الواردة بالكتاب المقدس^(٤) .

ونرتب على هذا التقدير الكمي الواضح للنمو الحضري تدمير شامل للتراث الفني لعدد كبير من المدن الأوروبية ، مما أدى إلى فقدانها شخصيتها وهويتها ولكنه فتحها من جهة أخرى لتدفقات أفواجها نحو وسط المدينة كل صباح لكي تبرحه كل مساء تاركة إياه في هدوء أقرب إلى سكون المقابر .

واليوم ، تبدو عملية تحويل المدن إلى أبراج وكأنها تراوح مكانها ، وذلك في

فرنسا على الأقل . غير أنه لئن كان بناء الأبراج قد توقف في المدينة ، الأمر الذي يدعو إلى الارتياح ، فإننا لا نزال نراها تبرز وسط المناظر الطبيعية في الريف هذه المرة ، حيث يشكل الرهان النووي باعث إنشائها . فقد بدأت بالفعل ضخامة المبردات الجوية تثير احتجاجات قوية ، إذ يبلغ نصف قطر كل منها مائة متر عند القاعدة ويصل ارتفاعه إلى ١٨٠ متراً ، وهو ما يتسع لاحتواء ثلاث كاتدرائيات غوطية : فبروميشوس يندفع حتى السماء لكي يتزع النار من الأرض !

فخاخ التصنيع

كما نقيّم مجمعا سكنيا كبيرا بعدد ما يحتويه من مساكن ، نقدر منطقة صناعية عند الشروع في إنشائها بعدد الهكتارات التي تشغلها وبعد الفراغ من إقامتها بعدد فرص العمل التي توفرها .

والواقع أن موقف معظم المسؤولين عن الحياة الاقتصادية والسياسية من إيجاد فرص العمل كان موقفا كميّا بحتا . ففي مجتمع متهافت على التوسع ، كان استحداث أنشطة صناعية جديدة ، أيا كانت تلك الأنشطة ، يعد حتى الآن خيرا مطلقا . وعكفت البلديات ، كما تعكف الزهرة على إخراج تويجاتها ، على اجتذاب رجل الصناعة بإطلاعه على المزايا الفذة التي سيجندها من منشآته إذا أقامها في منطقة هيئت بالكامل خصيصا لاستقباله ، وكان المتوقع عندئذ أن تسهيلات التصنيع التي تقدم له سوف تعوضها بسخاء عوائد براءات الاختراع التي كانت تعد بمثابة لقاح إخصاب تأتي به المنشأة الجديدة . وبعبارة أخرى فإن كل رجل صناعة يستقر بالمنطقة كان يعتبر حاملا لخير عميم ، وكان يجدر عندئذ استقباله بطاقات الزهور . وتعين الانتظار حتى عهد قريب جدا لكي تبين ضرورة المراعاة التامة عند البت في استحداث منشأة صناعية ، لأثارها على البيئة ، ولاختيار موقعها ، وللطابع الملوث للصناعة

المزمنة، ولنوع فرص العمل التي تحدثها، ولنوعية العمل وشروطه، وأخيرا للمعمار الصناعي المزمع.

ويندرج إنشاء منطقة صناعية، شأنه شأن إقامة مجمع سكني كبير، في عداد أعمال التخطيط العمراني. وتتمثل مهمة المخطط في إحلال النظام حيث يرجح أن تؤدي آلاف القرارات الفردية غير المتكافئة إلى إشاعة الفوضى والاضطراب. لذلك فهو يقسم المكان ويخصص كل قسم منه لوظيفة محددة. لكن بالنظر إلى أنه يرى الخطوط العريضة ولا يدخل في التفاصيل، فإن كلا من هذه الأقسام يشغل مساحة هائلة: فالصناعة مثلا تحظى بخمسة آلاف هكتار، نصف مساحة باريس، ومنطقة أنشطة قضاء وقت الفراغ يخصص لها ألف هكتار لكي يمكنها استقبال ١٠٠ ألف شخص كل يوم أحد. وسيخصص ألف هكتار للتنمية الحضرية، ومائتا هكتار لتنمية المرافق الجامعية. وسوف تجد كل مساحة ما تخصص له على وجه التحديد: فهنا مصانع وعمال: خمسون ألفا في المنطقة الصناعية نفسها، وهناك مجمعات سكنية ضخمة تضم أربعين ألف ساكن، وطلبة في هذه المنطقة: ثلاثون ألفا يؤمنون الجامعة نفسها، ومستهلكو أنشطة فراغ في تلك المنطقة. هنا عمل وهناك نوم: وفيما بينهما سيارة ودراجة ومترو... أما المقهى فلا مكان له!

و ذلك تخطيط يبدو محكوما عليه منذ البداية. إذ يقضي عليه فرط إحكامه. والكل يتساءل: ما العمل؟ وكيف العمل؟

ويظل عالم الاقتصاد هو الآخر حتى السنوات الأخيرة خاضعا تماما الخضوع لمعايير التقدير الكمي أو لمعايير يسهل تقديرها كميا. فالأرقام هي التي تعبر عن كل شيء: عن التطور الديمغرافي، والنتائج القومية الإجمالية، ومعدلات النمو، وإيرادات ومصرفات الهيئات العامة والخاصة، ومجموع المبيعات والأرباح. وتكشف هذه الأرقام عن ظواهر بالغة الوضوح: النمو

العام لكل من السكان والإنتاج والاستهلاك . فالسكان في ازدياد، والطلبة في ازدياد، وكذلك المساكن والمصانع ومن ثم الثلاجات المنزلية وأجهزة الاستقبال التلفزيوني وآلات غسل الملابس وفرش الأسنان الكهربائية والسيارات . . . وحوادث الطريق!

ثالثا - من الناتج القومي الإجمالي إلى الناتج القومي الصافي

يشجب فيليب سان مارك^(٥) - بشيء من الدعابة - ما تنطوي عليه من عبث تلك التقييمات الكمية البحتة وما يمكن أن يفضي إليه من ضلالات ما يجري من تلاعب بمؤشرات اقتصادية معينة . وهو لا يكتفي ، شأنه شأن الكثيرين ممن سبقوه ، بالتشكيك في صواب فكرة الناتج القومي الإجمالي ، وإنما يورد بعض الأمثلة التي يتضخم فيها ذلك الناتج على أثر تراكم الخسائر.

نقد لاذع للسيارة

فمن الأمثلة التي يسوقها مثال حوادث السيارات التي تنشط صناعة السيارات بقدر ما يزداد وقوعها وتسببها في إتلاف السيارات . وهي تنشط بنفس الطريقة إنتاجية المحال المتخصصة في إصلاح السيارات التي تتعرض للحوادث (ورش إصلاح السيارات) ، وكذلك إنتاجية المؤسسات المتخصصة في علاج الأفراد المصابين في تلك الحوادث (المستشفيات) . وهي تنشط أيضا أعمال أولئك الذين يمكن تسميتهم بلغة الإيكولوجيا «المحللين» : بائعي الحوادث بالنسبة إلى السيارات ، ومتعهدي دفن الموتى بالنسبة إلى ضحايا الحوادث . ومن الواضح أن أعمال هذه الفئة الأخيرة تتناسب طرديا مع إيقاع

معدل التبدل السكاني وبالتالي مع معدل انخفاض متوسط طول حياة البشر! وما القول عن صناعة ترميم أعضاء الجسم وإبدالها التي جنت منافع جمة من تزايد الحوادث الذي روج لتكنولوجية تعويض وترميم كاملة بدءاً بالساق الخشبية وانتهاء بالأجهزة البالغة التطور التي تتولى الجراحة الحديثة تركيبها.

وعلى نقيض ذلك ينخفض الناتج القومي الإجمالي عند صدور قوانين حكيمة تحدّد سرعة تسير السيارات على الطريق وما يترتب عليها من انخفاض في عدد الحوادث وحد من خطورتها: فعندئذ يختفي زبائن أقسام جراحة الأعصاب مما يصيب إدارة المستشفى بهلع شديد من جراء ما تفقده من عائد إقامة المرضى بالمستشفى وما يعقبه من «انعدام ربحية» العاملين بها. ويعد ذلك كارثة تحل بالمستشفى، أما بالنسبة إلى الإنسان البسيط الذي يحاول سبر دقائق الحسابات الاقتصادية، فما هذه إلا حكاية تدفعه إلى خبط رأسه في الحائط. ومن جهة أخرى فإنه إن فعل ذلك بقدر من القوة فسيكون مآله إلى قسم جراحة الأعصاب مباشرة لعلاج ما لحق به من أذى بدني، وبذلك يعالج الضرر الاقتصادي الذي لحق بالناتج القومي الإجمالي نتيجة لخفض سرعة سير السيارات.

وتمكننا هذه الأمثلة التي لا تكاد تغالي في وصف الواقع من أن نقيس مدى اللبس الذي يكتنف ما نجره من عمليات تقييم اقتصادي لا تعرف سوى الجمع ويختلط فيها الحابل بالنابل من البيانات التي لا تكون أسبابها أو نتائجها دائماً موافية مع تفسير تلك البيانات إجمالاً على أنها مكسب. وقد حان الآن أوان تدخل عمليات الطرح في أساليب الحساب هذه لكي تتيح التوصل إلى ناتج قومي صاف. ولعلنا نضع أخيراً في اعتبارنا ما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأجل وما تتكبده الطبيعة وكل ما يسهم في تحسين نوعية الحياة من تكاليف - أي القيم والسلع غير المادية. ومن دواعي الارتياح أن عدداً من رجال الاقتصاد قد شرعوا في ذلك بالفعل وهم بصدد صوغ أساليب تحليل جديدة.

ويندرج في هذا الإطار ما يجريه من بحوث فريق الاقتصاديين والسوسولوجيين العاملين في مركز الدراسات والبحوث الخاصة برفاه البشر (cerebe). وتفضي هذه البحوث إلى طرح تساؤلات «جذرية» بشأن المجتمعات الصناعية^(٦).

صحة باهظة الثمن

والتحليل الذي يورده دوبوي لتطور نظامنا الصحي ينطوي على حجج أقوى في هذا الصدد. والواقع أن هذا النظام يعد واحدا من النظم الاجتماعية الاقتصادية القليلة - إن لم يكن هو النظام الوحيد - التي ظلت خطية منذ الحرب العالمية الأخيرة، دون أن تدخل عليه أية آلية تنظيم جديدة بهذا الاسم وقادرة على وقف نموه الأسّي. ذلك أن «الحق في الصحة يطابق الحق في الحصول على الخدمات الطبية دون أي قيد». وبعبارة واضحة، ليس هناك أي حد للاستهلاك وعلى هيئة الضمان الاجتماعي أن تدفع دائما^(٧)، حتى وإن صدرت على فترات مدتها ثلاث أو أربع سنوات لوائح تافهة تتمخض عن بضع خطب تعقبها تدابير ليست الشجاعة السياسية البالغة طابعها الرئيسي.

وترتب على ذلك زيادة في حجم خدمات العلاج الطبي في فرنسا تبلغ نسبتها ٩ في المائة للفرد سنويا في حين يظل متوسط الأجل المتوقع ثابتا لجميع الأعمال فوق سن الخامسة، كما هي الحال في جميع البلدان الصناعية منذ خمس عشرة سنة. وعلى ذلك يبدو أن سرعة النمو التي تشهدها تكاليف استهلاك الخدمات الطبية ليس لها أي أثر حقيقي على «طول الحياة». وأقل ما يمكن أن يقال هو أن ذلك أمر مثير للدهشة في الوقت ذاته الذي نتحدث فيه عن نوعية الحياة. فهل تتحقق نوعية الحياة على حساب طولها؟

وتوجد فضلا عن ذلك أسباب أخرى لشكوى من إساءة استغلال الخدمات الطبية. وقد تولى بيان ذلك ريفان إيلليتس^(٨) ببراعة فائقة لم تخل أحيانا من بعض المغالاة.

ذلك أننا ننفق (في فرنسا) على الرعاية الطبية مبالغ متزايدة أبدا مما يترتب عليه زيادة مستمرة في تكاليف الحماية الاجتماعية . والأثر التضخمي لهذا التطور أثر واضح ويشكل أحد العوامل البنيوية لاستمرار التضخم . ومن دواعي الأسف أن نتائج هذا الإنفاق ، بما في ذلك الإنفاق على الصحة ، نتائج مشكوك في أمرها بالنظر إلى أن أثرها على متوسط الأجل المتوقع أثر لا يكاد يذكر . ولعل نقل جزء من هذه الأموال نحو إنشاء جهاز قوي للوقاية وإعطاء الأولوية لتدابير تؤدي إلى تحسن فعلي في نوعية الحياة أن يكون لهما ، كما توحى بذلك عدة دراسات ، آثار أعظم على تطور متوسط الأجل المتوقع . والواقع أن نوعية الحياة وطولها يسيران جنبا إلى جنب ، ويصدق الآن أكثر من أي وقت مضى ، المثل القائل «الوقاية خير من العلاج» .

ومن جهة أخرى فإن زيادة عدد السيارات الخاصة وزيادة استهلاك الخدمات الطبية يعدان عاملين مهمين في تقييم الناتج القومي الإجمالي وفقا لتعريفه الراهن ، وذلك أمر يبعث على ارتياح المسؤولين بطبيعة الحال . كذلك فإن هذين القطاعين يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا : ففي خلال السنوات الأخيرة أسفرت حوادث الطريق في فرنسا عن ٣٥٠ ألف جريح سنويا (وهو رقم يعادل مجموع سكان نيس) ، وعن مليون و ٥٠٠ ألف جريح في أوروبا ، علاوة على مائة ألف أودت بحياتهم ، الأمر الذي يقارنه فيليب سان مارك بهيروشيا جديدة كل سنة .

وعلى ذلك فإن نظام النقل والنظام الصحي يشكّلان «أدوات» في يد المجتمع ، أي «نظما تقنية وتنظيمية أنشأها الإنسان لتيسير علاقاته بأنداده وبيئته» . وقد خلص ج . - ب . دوبوي من تحليله للأمثلة السابقة إلى ضرورة إجراء فحص نقدي جديد كل الجدة للأدوات التي يستعين بها المجتمع الصناعي .

رابعاً - مجتمع النفايات

إن وتيرة النمو التي تخضع لها اقتصادات البلدان المتقدمة تقنيا منذ قرابة الثلاثين عاماً يقتضي استمرارها زيادة كبيرة في الاستهلاك . وتتيح بلوغ هذه الغاية ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات المتكافئة : إيجاد احتياجات جديدة وتنشيط الرغبة في تلبيتها باستخدام الدعاية ، وفتح أسواق تصدير جديدة ، وخفض مدة بقاء السلع ، وهذه النقطة الأخيرة جدية بأن تخص بالتحليل .

فلكي يزيد الاستهلاك ، يجب أن تنقص باطراد مدة بقاء ما يستهلك من سلع ، سواء بخفض مستوى المواد المستخدمة إما من حيث الكم أو من حيث الكيف (ترقيق الصفائح المعدنية التي يصنع منها هيكل السيارة مثلاً) ، أو بأن يسفر التقدم التقني - مقروناً بتقلبات الأذواق التي تخلق وتستبقى صناعياً - عن تسريع ظاهرة التقادم ، تلك هي عملية التقصير (النفسي الاجتماعي التكنولوجي) لمتوسط مدة بقاء السلعة والآلة . ولسنا بمسيس الحاجة إلى أن نقرأ ما كتبه ألفن توفلر^(٩) في وصف «مجتمعات النفايات» التي نعيش فيها اليوم لكي نعرف أن السيارات تصدأ بأسرع من ذي قبل ، أو أن الأبنية الحديثة التي تقام في ضواحي مدننا لن تدوم ما دامت البيوت التي شيدت في القرن الثامن عشر ، أو أن البلايين التي يبتلعها إنشاء محطات توليد الطاقة النووية يجب أن تستهلك تمام الاستهلاك في غضون عشرين أو ثلاثين سنة بالنظر إلى أن مدة بقاء هذه المنشآت تتناسب تناسباً عكسياً مع حجمها وتكلفتها . ويترب على خفض مدة بقاء الأشياء والسلع وتيرة متزايدة لاستهلاكها . ولا يعفى من تطبيق هذه القاعدة أي شيء ، ولا حتى الدمى التي يقتنيها أطفال الأسر الأمريكية الثرية .

السلع سريعة الزوال

والحصول على دمية جديدة مع رد الدمية القديمة يشكل تكييفاً للأذواق

السائدة، ولكنه يعد أيضا بمثابة تغيير الطفل دميته كما يبدل قميصه. أليس في ذلك في الوقت نفسه، بالنسبة للطفلة الصغيرة التي ستتجرب في يوم من الأيام أطفالاً، فقدان لذلك الارتباط الوجداني الذي كانت تحسه أمهاتنا إزاء دماها؟ وكيف لنا ألا نرى مع توفلر في مثال كهذا إعداداً للطفلة منذ نعومة أظفارها لحوادث الطلاق المتكررة والزيجات المتعاقبة على نحو ما يحدث بصورة مطردة في الولايات المتحدة، حيث يسلمو الناس أقرانهم بنفس السهولة التي يسلمون بها أشياءهم؟

ومن الأمور ذات المغزى أن التقادم يحل أيضا بالأشياء ذات الطابع الثقافي المحض. فهذا كتاب نال جائزة وكان مصدر فخر لمؤلفه منذ عشر سنين، يختفي من مكتباتنا ما لم يسعده حظ استئناف حياة جديدة في طبعة جيب. ومن ذا الذي يذكر هذا المؤلف الموسيقي أو ذاك، الذي كان منذ بضع سنوات يستأثر بقلوب الجماهير ثم اكتسحته الموجة العارمة لمنتجات هذا القرن؟ وسيتهي بنا الأمر إلى التساؤل عما إذا كان «الانتقاء الثقافي»، خليفة «الانتقاء الطبيعي»، سيورث الأجيال المقبلة شيئاً من منتجات عصرنا. حتى الأدوية المعروضة في السوق الفرنسية يقل عمرها عن عشر سنوات. وينظر إلى التغيير في هذه الحالة على أنه أمر يقتضيه تحسين النوعية حتى عندما لا يمس هذا التغيير سوى الشكل أو الغلاف الخارجي أو مجرد تكييف المادة النشطة في الدواء.

آثار وحفريات

وإزاء هذا التطور العنيف الذي يهز كيانه، يقاوم الإنسان بما في متناوله من وسائل وإمكانات. فعلى غرار ما فعله أسلافه من الرئيسات، يستعين في رسم معالم أرضه بعلامات ثابتة، قد تكون أشياء يعلق عليها أهمية تفوق بكثير قيمتها العملية: ذكريات الأسرة، أشياء قديمة، أدوات ترميم عتيقة يمكن أن تصبح هي

الأخرى وسيلة لتأكيد رفعة مرتبته . وهكذا نشهد تكاثر باعة الآثار القديمة الذين يعتبر التردد على محالهم علامة ظاهرة على الانتماء إلى طبقة اجتماعية ميسورة . ومن جهة أخرى يمكننا أن نتساءل عن الكيفية التي يستطيع بها باعة الآثار هؤلاء أن يلبوا في النهاية ذلك الطلب المتزايد أبدا على التحف القديمة التي تشكل بحكم تعريفها ذاته موارد غير متجددة . صحيح أنه لا تزال توجد بعض المزارع أو بعض القصور - بل وأيضا بعض الكنائس - التي نجت بأعجوبة من أعمال النهب التي توسع نطاق تخريبها منذ بضع سنوات . وهذا الاقتناء الفردي للتحف الفنية على حساب التراث الثقافي للمجتمعات يقابل مع ذلك بقدر من التساهل يدعو إلى العجب . فبوسعنا أن نرى اليوم في مساكن كبار الأثرياء - دون أن يثور أحد لانتهاك حرمة الفن أو الدين - أجمل كتب ألحان القداس أو كتب الصلوات التي خلفتها لنا القرون الماضية واشتراها هواة مقابل مبالغ كبيرة وانتقلت بالتالي إلى حوزة الأفراد .

صحيح أننا لم نعد في زمن الحمس البالغ لصالح الجماعة . فالبطء الذي تسير عليه إقامة كاتدرائية العائلة المقدسة في برشلونة يثبت بوضوح أن زمن المغامرة الغوطية العظيمة قد ولى ولن يعود . كما أن مدينة نيويورك قد عدلت عن استكمال بناء كاتدرائية القديس يوحنا على الرغم من أنها ظلت قيد التشييد طوال خمسين سنة . هذا على حين أن أكبر مدنها لم يكن سكانها يتجاوزون بضع عشرات من الآلاف عندما شيدت الآثار العظيمة التي تحدثت القرون . أما في الوقت الحاضر فإنه إلى الشركات الكبرى والمؤسسات متعددة الجنسيات يعود أمر تشييد «الآثار» التي ستظل سمة من سمات عصرنا . وذلك تمجيذا لتلك الشركات والمؤسسات ذاتها . فالمحال التجارية الكبرى أو العملاقة هي كاتدرائيات الأزمنة الحديثة ، أما المحال الصغيرة الأنيقة ذات المساحات التجارية المحدودة فليست سوى كنائسها : في حين أن المصارف ، التي تغطي أرضها وجدرانها بالرخام ، هي بمثابة القصور أو بالأحرى الحصون .

غير أنه في حالة الافتقار إلى التحف القديمة، ربما التجأنا يوماً إلى الحفريات. فالحفريات البالغة من العمر ثلاثة ملايين قرن لن يكتب عليها أن تعاني من التقادم. وسيكون لدينا من الوقت ما يتيح لنا أن نرتبط وجداناً بها قبل أن تبلغ من الكبر عتياً!

خامساً - حدود التوسع عند «المنبع» وعند «المصب»

ومؤدى ما تقدم أن السنوات العشرين الأخيرة قد سجلت انفجاراً لم يسبق له مثيل. فقد تبدل المكان نتيجة للنمو المكثف للصناعات، ولظواهر غريبة من التكاثر الحضري، وللحركة المتزايدة التسارع لتلك الحشود البشرية المضطربة. فقد اجتاحت العالم الذي كنا نألفه خليط عجيب من السلع التي تنخفض مدة بقائها باطراد: ويتهاى لنا أنه يتحول إلى خضم من الأدوات الصغيرة التي لا نفع فيها.

وبطبيعة الحال، يناظر هذه الحركة المزدوجة عند «المنبع» - النضوب السريع للموارد الطبيعية التي تبتلعها اقتصادات زيز الحصاد التي لا ترى في الطبيعة إلا مستودعاً، وعند «المصب» - تلوث وتراكم للنفايات التي تحيل الطبيعة إلى مطرح لها. فنحن، بعبارة أخرى، نواجه أزمة الطاقة، وأزمة المواد الأولية، وأزمة البيئة.

موارد محدودة أم موارد لا تنضب؟

إن اتجاه الموارد الطبيعية والطاقة والموارد الأولية نحو الندرة وارتفاع الثمن سوف ينتهي به الأمر إن عاجلاً أو آجلاً - بإفضائه إلى زيادة الأسعار ومن ثم في إبطاء الاستهلاك - إلى الحد من الإنتاج.

ففي بعض المناطق ، تنضب موارد الغابات نتيجة لفرط استغلالها ويبلغ سعر الخشب أرقاما خيالية . وفي بضعة عقود لن يتبقى في أوديتنا الفيضانية ذرة رمل ، وستحول مساحات الحصى والرمل إلى شباك معقدة من المياه السطحية والمحاجر . وسيجبر تلوث المياه الجوفية ومياه الأنهار سكان القرى على التماس الماء من أماكن بعيدة كما سيكلف توصيل المياه عبر الأنابيب نفقات تقدر بعشرات الملايين . كذلك ستكلف إزالة تلوث الهواء في المناطق الصناعية نفقات أعلى من ذلك . فمنذ الآن ، تدرج الطبيعة والمكان والماء والهواء في عداد السلع التي تسير في اتجاه الندرة وبالتالي ارتفاع الأسعار، وتلك فكرة ربما استعصت على فهم جيل أجدادنا . وسوف يسفر ذلك عن نفقات جديدة تنعكس على الأسعار وتزيد حدة الاتجاهات التضخمية .

وقد أورد أول تقرير لنادي روما^(١٠) سلسلة من الأرقام التي يشك في صحتها، وتمثل تقديرا لاحتياجات المواد الأولية المتوافرة وسنة نضوبها المفترضة لو بلغ بنا الحمق درجة تجعلنا نواصل استغلالها بالوتيرة الحالية . غير أن هذا التقرير كان له على أية حال فضل طرح مشكلة الجوهر التي لم يعد ممكنا الآن التهرب منها . ومن جهة أخرى يرى البعض أننا سوف نستطيع بفضل التقدم التكنولوجي أن نستغل موارد معدنية تزداد ندرة باطراد ولكن تحيلها التكنولوجيا إلى معين لا ينضب . (من ذلك مثلا اليورانيوم المستخرج من مياه البحار) . وربما أمكننا أيضا أن نصنع ، مع الاستعانة بالتفاعل النووي ، عناصر انطلاقا من الهيدروجين . غير أن هذه افتراضات متقدمة يطرحها عدد كبير من التكنولوجيين المتشبين بفكرة الإنتاجية والمصرين على إغفال الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن نهينا للطبيعة يسير بخطى أسرع من خطى التجديد التكنولوجي الذي سيتبع استغلال الموارد المعدنية البالغة الندرة بتكاليف معقولة . ومن ثم الزيادة

السريعة في التكاليف الهامشية، مما يفضي لا محالة إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة وفي الوقت نفسه إلى التوقف المحتوم لآلة الإنتاج أو إلى تضخم تعذر السيطرة عليه، أو إلى التيجتين معا على الأرجح.

اجتياح النفايات

والعقبة الثانية، عند «المصب» هذه المرة هي التراكم الأسّي للنفايات نتيجة لتسارع عمليات الإنتاج والاستهلاك. إذ كيف السبيل إلى وقف تكاثر عمليات التخلص من النفايات بلا ضابط، والتي من أبرزها تكاثر طرح السيارات المستهلكة بلا عقاب أو رادع؟ وكيف السبيل إلى احتواء الكم الهائل من الفضلات الذي تخلفه المجتمعات بمعدل يتجاوز، كما في الولايات المتحدة مثلاً، عشرين مرة وزن الفرد في السنة؟ وما العمل إزاء ٧٥٠ ألف سيارة و٥٠٠ ألف متر مكعب من الأجهزة المنزلية العاطلة كل سنة في فرنسا؟ إنه يتعين، كضرورة لا محيص عنها إذا أريد الاقتصاد في موارد المواد الأولية والتخفيف من حدة مشكلة النفايات، استعادة هذه النفايات وفرزها ومعالجتها وإعادة استخدامها. ومن الجدير بالذكر أنه قد اتخذت مؤخراً إجراءات قانونية لهذه الغاية. ويجري في بعض البلدان علاوة على ذلك حصر شامل للنفايات. فمن المعروف الآن أنه بالنسبة إلى بعض المواد الأولية النادرة ستكون تلك النفايات بمثابة مناجم الغد.

والواقع أن كل الدلائل تشير إلى أن النشاط الصناعي البشري قد أطلق منذ القرن الماضي عملية تجديد وتطوير تكنولوجيين على حساب زيادة في القصور الحراري (entropie)^(١١) : ذلك أن المجتمعات الصناعية تحقق إنجازات تزداد براعتها باطراد. غير أن هذه الإنجازات تعجل بنضوب مواردها من المعادن والطاقة.

وهذه الموارد موزعة بغير تساو على أنحاء الكرة الأرضية ، وهي تستغل حيثما وجدت بكميات وفيرة ومن ثم مربحة . غير أن هذا الاستغلال عملية لا رجعة فيها وتفضي إما إلى تدمير المادة تماما (كما في حالة حرق النفط أو الفحم) أو إلى نشرها في البيئة (كما في حالة المعادن الثقيلة كالرصاص أو الزئبق المنتشرين بمقادير متناهية الصغر في الهواء والماء والتربة كنفائات للأنشطة الصناعية أو الزراعية أو المنزلية) .

وعلى ذلك فإن التصنيع يؤدي إلى تسوية حقيقية للطاقة إذ يتغذى على حساب تدهور لا مرد له في الموارد المعدنية وانتشار واسع للعناصر النادرة في البيئة ، مما يجرد هذه الموارد من نفعها .

ويقدم لنا التاريخ الطبيعي نماذج مماثلة : فاستمرار الحياة البشرية ونموها - وهي أعقد نظم الحياة في الكون - يقتضي دفقا متناميا من المواد الأولية والطاقة التي تتناول في شكل أغذية . ومن المعلوم أن النقص الغذائي يحد من النمو الديمغرافي في كثير من مناطق العالم . فالنمو الديمغرافي يحول دونه نضوب الموارد الزراعية أو عدم كفايتها . ويعد الزحف الصحراوي بمنطقة الساحل الأفريقي واحدا من الأمثلة المعبرة لهذه «التسوية نحو الأدنى» للموارد ، وللعواقب الوخيمة في نهاية المطاف لتخريب الطبيعة على هذا النحو . ومن الاحتمالات القوية أن تصطدم الاقتصادات الإنتاجية عما قريب بظواهر مقيدة من هذا القبيل عندما تبدأ في الاختفاء هذه المادة الأولية الجوهرية أو تلك . وعندئذ يصطدم النمو الكمي بتلك القيود الطبيعية ذاتها التي عرضها لها تقرير ميدوز لنادي روما .

ويورد القس أندريه دوما^(١٢) ملخصا جيدا لهذا الوضع عندما كتب يقول : «إن عصر النهضة الذي اكتشفنا فيه ثروات الأرض وشرعنا في استغلالها يبدو وكأنه يقترب من نهايته . وتتعاقب الدلائل على أننا لن نستطيع التصرف

في اقتصادنا تصرف رعاة البقر المخربين ، وعلى أن الأرض تشكل في مجموعها سفينة فضائية لا يمكنها التعويل على أي مورد آخر غير الموارد التي انطلقت بها عند الدفعة الأولى التي أخرجتها إلى الوجود . والأمم الأكثر تقدما هي الأمم الأسبق إلى اكتشاف العد التنازلي لاستنزاف البيئة وفقا لتلك العبارة التي كثيرا ما ترد عند مناقشة هذا الموضوع : «إن المواطن الأمريكي يدمر حاليا في المتوسط مائة ضعف لما يدمره المواطن الهندي من موارده الطبيعية» . ومن المرجح أنه إذا حققت بقية العالم من النمو ما حققه الغرب ، فسيكون في ذلك فناء الإيكولوجيا العالمية إلى غير رجعة» .

تنظيم لا مفر منه

وهكذا يبدو مجتمع الاستهلاك وكأنه يطلق بنفسه آليات تنظيمه . فمن المرجح ، وإن لم يحن بعد أوان التيقن من ذلك ، أن وتيرة نموه تستجيب لقوانين رياضية تتحكم في نمو أعداد جميع الأنواع . ويعبر عن هذه القوانين بمنحنى سينسي (S) يتميز بنقطتين حاسمتين : نقطة انطلاق أو ظاهرة تكاثر سريع يتمثل في صعود للمنحنى يكاد يكون رأسيا ، ثم نقطة انقلاب يبدأ عندها التوسع في الإبطاء ويستوي المنحنى أو يأخذ في الهبوط . وهكذا ستكون الموجة الأساسية للتنمية عندما تشاهد على امتداد عدد من القرون ولا تتيح لنا إدراكها الذبذبات المستمرة للظروف الوقتية التي تغشي أبصارنا . ذلك أن العمليات الأساسية للتطور البيولوجي أو الاجتماعي تغفل وتاثر النمو المستمر : وتقدم لنا العلاقة الجدلية الدائمة بين فرط نمو الاقتصاد وكساده - التي تميز النمو الاقتصادي في المجتمعات الصناعية - صورة رائعة لتلك الوتائر عندما تشاهد على فترات أقصر .

وتنتج آليات التنظيم التي أتينا نوا على ذكرها عن التطبيق الصارم لقوانين

مالشوس وليبينغ^(١٣): فليس من الممكن إلا في حدود الموارد المتوافرة مواصلة الانفجار الديمغرافي والاقتطاع الشديد من الموارد واستغلال البيئة حتى وإن شملت كوكب الأرض بأسره. ويعد اتجاه الموارد نحو الندرة وارتفاع القيمة وكذلك التدهور البيئي عاملي تنظيم تلقائي قد تستطيع البراعة التكنولوجية إرجاءهما، ولكن لا يمكنها تلافيهما. وقصارى القول إن «المحيط التكنولوجي» لا يمكنه مواصلة سحب الشيكات على حساب المحيط الحيوي دون أن ينتهي به الأمر إلى استنفاد رأس المال.

سادسا - استباق قواعد التنظيم الطبيعي

غير أننا لم نصل بعد إلى هذا الحد. فالثروات المعدنية الخيالية المتوافرة للولايات المتحدة الأمريكية والتي أطلق الأمريكيون عنان استهلاكهم لها، وثروات الاتحاد السوفيتي التي تمر بأوج توسعها، وثروات أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وأخيرا ثروات أفريقيا التي لم تكد تشرع في استغلالها - يمكن أن تواصل طوال عشرات السنين تغذيتها لعملية التنمية شبه الأسية التي اعتدناها. وعلى ذلك، فبوسع التطور الناشئ عن الثورة الصناعية الأولى والذي حول المجتمعات الغربية إلى مجتمعات استهلاك، أن يستمر زمنا أطول قبل أن يصطدم بالحدود المادية للتنمية. ولكن إلى متى؟

رهان التفاؤل

يجيب هيرمان كان^(١٤): بعد مائتي سنة. ففي معرض انتقاد شديد وجهه إلى «المalthوسية الجديدة» لنادي روما وإلى أساليبه «العلمية الزائفة»، يتنبأ مدير معهد هدرسون بقرنين من النمو المتواصل تدخل أثناءهما الأمم، كل في دورها وبوتيرة نموها، عصر ما بعد التصنيع. فمنذ الآن وحتى سنة ٢١٧٦، سيكون

الناتج العالمي الإجمالي قد تضاعف بما يقارب الستين ضعفا (٣٠٠ ألف مليار دولار مقابل ٥٥٠٠ مليار في سنة ١٩٧٦). وسيترتب على هذا الشراء العام استقرار تلقائي في أعداد السكان التي سيتوقف نموها عند حوالي ١٥ مليار نسمة وعندئذ سيكون متوسط دخل الفرد ٢٠ ألف دولار في السنة أي عشرة أضعاف متوسطه الحالي في البلدان المتقدمة.

ولكن ما الموارد المعدنية وموارد الطاقة والموارد الزراعية التي ستشكل قوام هذا النمو؟

يرى هيرمان كان أن ٩٩,٩ في المائة من المواد الأولية يمكن اعتبارها موارد لا تنضب. فاعتبارا من بداية القرن المقبل ستتيح الطاقة الناتجة عن الانشطار النووي اجتياز مرحلة الانتقال إلى الانصهار النووي والطاقة الشمسية والحرارة الأرضية، وأخيرا فإن زراعة المحاصيل على ترب صناعية ستتمكن من استغلال الأراضي الصحراوية وبالتالي من تغذية سكان يصل مجموعهم إلى خمسين مليار نسمة.

من أجل تغيير المقياس

نمو صفري أم نمو بالغ، أيها على حق؟

غير أنه ليس من الصواب طرح المشكلة على أنها مسألة تقدير كمي محض للنمو، وقد سبق أن رأينا عيوب هذا الأسلوب الحسابي. ففي أية حال سيكون كوكب الأرض لو تعين طوال قرنين من الزمن تطبيق النموذج الراهن للنمو؟ ويرى المعهد الأوروبي للإيكولوجيا^(١٥)، «أننا لم نعد في زمن التغني بفوز المجتمعات القائمة على النمو المادي. ويبدو الآن أننا أقدر على حسن إدراك الطريق المسدود الذي يفضي إليه ذلك النمو. وليس الحل الذي توصي به نظرية النمو الصفري سوى الوجه الآخر للمنظور الكمي حيث لا تزال توجد أيضا بعض التنبؤات بالكارثة الإيكولوجية. ويتعين علينا الآن أن نتقل إلى سجل آخر في محاولة

للخروج من هذه المعضلة بالاستناد إلى هدف إشباع الحاجات وإنما إلى هدف تحقيق الإمكانيات البشرية . والأحرى بنا أن نغير مقياسنا المرجعي من أن نتوقع تنظيمًا قوامه التغذية الارتدادية (feed - back) ^(١٦) .

ذلك أن النظم الاقتصادية نظم فانية والحقائق التي تسوقها على أنها شواهد غير ملموسة ليست لها قيمة إلا في مجال مكاني - زمني محدود وفي إطار نظام مرجعي محدد وخاضع للمراجعة وإعادة النظر . فما قيمة تلك «القوانين» التي تدعي الربط بين العمالة أو الرفاه وبين معدلات النمو بحتية تضاهي في صرامتها الحتمية المنطقية في فيزياء الجاذبية أو انعدام الوزن؟ إن بإمكاننا أن نثبت بنفس القوة أن النمو يفضي إلى البطالة ، وحسبنا من أجل ذلك أن نغير النظام المرجعي : ففي البلدان ذات الثقافات التقليدية التي لم تتصل بالحضارات الصناعية ، من الواضح أن مفهوم البطالة ، بل وكذلك مفهوم العمالة ، مفهوم لا وجود له . غير أنه ما أن تبدأ عملية التنمية حتى يرح ملايين الناس قراهم ويهرعوا إلى حين يضحخمون أعداد العاطلين في المدن المتكاثرة التي تغص بها بلدان العالم الثالث .

وثمة إجماع في الرأي حول نقطة واحدة على الأقل : هي أن النظم الاقتصادية الوطنية والعالمية تختل توازنها أمام أعيننا . فكيف نفسر إذن هشوشتها المتزايدة؟

تقلبات الحظ

تنشأ تقلبات الحظ هذه نتيجة للتوزيع غير المتكافئ لموارد الأرض ونتيجة أيضا لأن أقدم البلدان تصنيعا ، وبلدان أوروبا بوجه خاص ، تقترب من استنفاد مواردها . فبالنسبة إلى تلك البلدان ، يتمثل «عامل الحد» في اعتمادها على المنتجين الجدد بالعالم الثالث الذين يعمدون ، وقد أدركوا مواطن قوتهم ،

إلى المزايدة برفع أسعار منتجاتهم . وعندئذ لن تكون زيادة تكلفة المواد الخام سوى نذير بالسيناريو الذي سينشأ حتما عندما ينذر وجود هذه المنتجات بالفعل على كوكب الأرض . أما في الوقت الحاضر، فهي تعبر على الأخص عن إرادة سياسية من جانب المنتجين للاستفادة من مواردهم على نحو أفضل .

ويكفي تعديل دفع الطاقة والتدفقات التجارية والنقدية الذي يترتب على ذلك لإحداث تحول عميق في معطيات الاقتصاد العالمي في غير صالح أولئك الذين استفادوا حتى الآن من أوضاع مميزة : أي الأمم الصناعية القديمة .

ذلك أننا كثيرا ما ننسى أن النمو الآسي وارتفاع مستوى معيشة الأفراد ظلّا وقفا على البلدان الغنية ، وأن هذا الامتياز لم يكن ليتسنى استمراره إلا على حساب الركود، إن لم يكن التدهور في الأوضاع الاقتصادية لبلدان العالم الثالث . ومن جهة أخرى فإن معطيات المشكلة تنزع اليوم إلى التطور لصالح مناطق ثراء وتوسع جديدة . وينبغي لنا إذن أن نعتاد منذ الآن على ألا نكون أثرياء الأرض الوحيدين بل ربما على تقبل مستوى أدنى من الثراء غدا بالنظر إلى أن نمونا يسير على منحني سرعان ما ستبلغ موجته الأساسية، فيما يتجاوز تغيرات الظروف الوقتية، نقطة انقلابها مفسحة لآخرين مجال التوسع في حين يواصل غيرهم السير على منحدر الفقر . وذلك مثل معبر عن واحد من القوانين الأساسية للتطور البيولوجي الذي يعد نموذجا للتطور الاقتصادي والاجتماعي : ليس هناك من تطور يسير على وتيرة واحدة باستمرار . ففي حين أن اندفاع الحياة تهبط شدتها هنا منذرة بنهايتها، تولد اندفاع أخرى تبشر بصحوة جديدة تقترن بها بدورها قواعد تنظيمية جديدة .

وعلى هذا النحو تتعاقب، أو بالأحرى تتراكب، السلالات الكبرى للتطور البيولوجي التي تعاقبت على امتداد العصور الجيولوجية . وتواصل تلك السلالات تطورها بالتوازي الواحدة مع الأخرى مع وجود فارق زمني بينها، إذ

يبدأ تدهور تلك السلالة في الوقت نفسه الذي تحقق فيه سلالة أخرى توسعها، وهكذا تراجعت الزواحف تحت ضغط الثدييات وأفسحت السرخسيات المجال للنباتات المزهرة. ونشأت عمليات مماثلة، مع مراعاة التسارع الذي يتسم به تاريخ البشرية، على مستوى الحضارات. وأخيرا فإنه في داخل الحضارة الصناعية الغربية ذاتها، تنشط هذه العمليات ذاتها وإن كان بوتيرة أشد تسارعا: فلم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى أكثر من خمسين سنة لكي تحتل محل أوروبا، وكفى ألمانيا ٢٥ سنة لكي تحتل مكان بريطانيا العظمى. وبذلك يمكننا أن نفهم مدى ما هناك من وهم في القول، كما نفعل كثيرا، إن الفارق بين مستوى معيشة الأوروبي ومستوى معيشة المواطن الأمريكي يشير بطريقة ما إلى هامش «توسعنا الأدنى المحتمل»، كما لو كان النمو الاقتصادي قد برمج، بقدرة قادر، على أن يكون بالضرورة نموا خطيا عالميا. والواقع أنه يتبين بمزيد من الوضوح يوما بعد يوم، أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا على حساب تناقص بيئي، كما يحدث في حالة الورم السرطاني الذي لا يتغذى إلا على حساب الكائن الحي الذي ينهكه: وفي كلتا الحالتين تتخذ النتيجة النهائية أبعاد الكارثة.

البحث عن توازنات جديدة

من المؤكد أن النماذج البيولوجية التي كثيرا ما نشير إليها، لا تنطبق تلقائيا على المجتمعات البشرية. فهذه المجتمعات لا تفتأ تعكس قوانين وعمليات بيولوجية «اخترعتها» الحياة قبل ظهور تلك المجتمعات بوقت طويل، كما تعكس قوانين تخضع لها تلك المجتمعات وإن لم تتحكم تماما في نشوئها وتطورها. فالواقع أن نشوء تلك المجتمعات قد اقترن بظهور هامش حرية ضئيل، تاركها المجال مفتوحا للتجديد والخيال ولاستكشاف نماذج مجتمعية وعالمية جديدة، أفليس في هذا المجال على وجه التحديد نبحث اليوم في شتى

أرجاء العالم، في خضم الشكوك الخطيرة والمقترحات الكثيرة المتباينة، عن مشروعات وآراء جديدة؟ أو ليس فيه تتجابه المصالح المتباينة وترتسم في الوقت نفسه معالم تضامانات جديدة؟ أو ليس فيه أن تعبر عن نفسها إرادة تزداد عزما باطراد من أجل التوصل إلى اتفاق في الرأي على صعيد العالم في سبيل تدبير أفضل لموارد الأرض عملا في صالح الجميع؟

وقصارى القول إن التنظيم في المجتمعات البشرية لم يعد يترك أمره للحتميات البيولوجية وحدها: فالعوامل الاجتماعية والثقافية تستبق على نحو ما تلك التنظيمات الطبيعية التي يخشى بحق بأسها: الحروب والمجاعات والكوارث الأرضية. . . ومنذ الآن، تثير الاتجاهات المفرطة لنمو لا ضابط له ويسرف في الجنوح نحو الكم وعيا عاما ويهيئ التربة لازدهار إحساس جماعي جديد يتطلع إلى النوعية قبل كل شيء، في علاقتنا مع الطبيعة وعلاقاتنا مع غيرنا من البشر وفقا لنماذج إنمائية مختلفة عن النماذج البيولوجية تمام الاختلاف.

وفجأة يحتد إدراكنا لظواهر التلوث والازدحام والاقترحام والعدوان، وتفرض نفسها على أذهاننا مفاهيم تجمع بين الخصب والغموض وتتعلق بالبيئة والإيكولوجيا ونوعية الحياة ونمو جديد حافزة ردود فعل جديدة تتجابه تنظيمات الطبيعة وتفضي إلى تساؤل جذري وتشكك في نوع النمو الاقتصادي الذي تعهدناه طوال العقدين الأخيرين.

الهوامش

- (١) J.Fourastié, Essais de Morale Prospective, éd. Gonthier Méditations, 1966
- (٢) في مؤلفه Small is Beautiful (londres, Bland and Briggs, 1973) الذي شهد نجاحا في إنجلترا، يناصر E.F. Schumacher فكرة مضادة مؤداها أن كل ما هو صغير جميل .
- (٣) في لغة التخطيط العمراني تطلق هذه الصفة على الأحياء الجديدة في المراكز الحضرية، التي تقتصر على إيواء المكاتب ومؤسسات الأعمال .
- (٤) سفر التكوين، الفصل الحادي عشر، ٤ إلى ٧ .
- (٥) Ph. Saint-Marc, Socialisation de la nature, Stock الطبعة السابقة، مستوفاة ١٩٧٥ .
- (٦) J.-P. Dupuy, Pour une Critique Radicale de la Société Industrielle, Esprit, Novembre 1974.
- (٧) مما يذكر في هذا الصدد أن تطور النظام الصحي يسير في اتجاه معاكس تماما لتطور النظام الجامعي حيث يفرض تنظيم صارم ينطوي على تناقص نسبي فيما يخص للجامعات من ميزانيات، الأمر الذي يترتب عليه تعكير صفو الأفق الفكري لرجال الجامعات . وبين أسلوب التنظيم هذين اللذين يتمثل أحدهما في غياب التنظيم والثاني في صرامته، يقطع تطور ميزانيات البلديات التي تقوم على أساس الموارد المالية التي يعتمد عليها الممثلون المنتخبون، وجهاز التنظيم الذي يتسم بقدر كبير من المرونة في هذه الحالة، يعبر عن اتجاه الرأي العام الذي يقرر بتصويته الإبقاء على المجلس البلدي أو استبعاده إذا اعتبره مفرط البخل أو مفرط الإسراف .
- (٨) L.Illich, Némésis Médicale, L'expropriation de la Santé, Le Seuil, 1975.
- (٩) A.Toeffler, Le Choc du Futur, Denoël, 1971
- (١٠) Halte á la Croissance?, Rapport Meadows Sur Les Limites de La Croissance, دراسة أجريت لحساب نادي روما، ١٩٧٥ .
- (١١) Entropie : دالة رياضية تعبر، في الديناميكا الحرارية، عن مبدأ تدهور الطاقة . وهذا التدهور يترتب عليه اضطراب متزايد في المادة .
- (١٢) A. Dumas, Prospective et Prophétie, Cerf, 1972.
- (١٣) في سنة ١٨٤٠ أعلن ليبينغ قانونه المعروف باسم قانون «الحد الأدنى» الذي يقضي بأن نمو النبات يحده العنصر الذي يكون تركيزه في البيئة أدنى من القيمة الحرجة التي يتعذر دونها حدوث التمثيل الضوئي . وفي وقت لاحق امتد نطاق تطبيق هذا القانون وأصبحنا نفضل الحديث عن «عامل الحد»، ويكون العامل الإيكولوجي (تركيز عنصر ما ولكن أيضا درجة حرارة مطلقة مثلا) عامل حد عندما يهبط دون عتبة حرجة أو عندما يتجاوز مستوى أقصى محتملا لا يستطيع الكائن الحي البقاء دونها أو فوقه .
- (١٤) Her man Kahn, The Next Two Hundred Years, New York, Morrow, 1976 نقلًا عن تحليل للمؤلف أورده مجلة L'Expansion، مايو ١٩٧٦ .

(١٥) R.Klaine, Pour Que Demain Commence, Cahiers Européens, Juillet 1976.
(١٦) Feed - Back : التغذية الارتدادية هي ارتداد النتائج على الأسباب ، ظاهرة تتسم بها النظم المعقدة ، وعلى الأخص النظم الحية حيث تميل الآثار إما إلى تفاقم الخلل (تغذية ارتدادية إيجابية) أو على العكس من ذلك إلى التخفيف من حدته (تغذية ارتدادية سلبية) . وفي هذه الحالة تعد التغذية الارتدادية وسيلة للتنظيم الذاتي لاختلال توازنات الحياة .



الفصل الثالث

بيئة تنضب

«احرصي دائما على أن يسارع إلى الإنبات من جديد
كل ما أنتزعه منك . .

احرصي على ألا أنال من أعضائك الحيوية، على ألا
أنال من قلبك» .

ترتيلة إلى الأرض ، أثارفايدا

أولا - التلوث أو استيقاظ الغريزة

ليس من السهل الإجابة عن السؤال عما إذا كان استيقاظ الوعي بالأخطار
التي يتعرض لها البشر من جراء الضغط المتزايد لمصادر التلوث والإزعاج يسهم
في إبطاء التنمية الاقتصادية .

فلئن كان صحيحا أن تكنولوجيا مكافحة التلوث قد أصبحت الآن في
الولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان الاسكندنافية قطاع نشاط صناعي
يشر بمستقبل باهر، فإن الحملات التي تُشنُّ ضد المصانع التي يشيع أنها
مصدر للتلوث ربما تثبط همّة المستثمرين بإثارتها تساؤلات جديدة عن الغايات
الحقيقية للمجتمعات الصناعية ؛ وربما استطاعت أيضا أن تثير الشكوك في
نفوس الكثيرين ، كابحة بذلك روح المبادرة والمغامرة التي تعد المحرك
التقليدي للتنمية الاقتصادية .

ومن جهة أخرى ، ليس التلوث بظاهرة جديدة . فالمستودعات الضخمة من النفايات التي تستثير فضول الأركيولوجيين ، تشهد بأن أسلافنا البعيدين أسهموا هم أيضا في إحداث التلوث . كذلك فإن انعدام النظافة الذي تتسم به مجتمعات تقليدية معينة يتسبب منذ عهود سحيقة في استمرار الأمراض المستوطنة وتواتر نشوء بؤر الأوبئة في مناطق معينة من العالم . وقد أوقع هذا التلوث البيولوجي من الضحايا أعدادا تفوق كثيرا الأعداد التي أوقعها في المجتمعات المتقدمة التلوث الصناعي أو الزراعي المنشأ .

من التلوث البيولوجي إلى التلوث الكيميائي

فما السبب إذن في أن التلوث الكيميائي أثار وعيا بهذا العمق بهذه السرعة؟

سنشير في البداية إلى حاجة الإنسان الدائمة إلى الكفاح في سبيل قضية كبرى أيا كانت وإلى مجابهة تحد جديد أيا كان .

ذلك أن التقدم الرائع في مداواة الأمراض المعدية بفضل اكتشاف الأمصال واللقاحات ثم السلفاميد والمضادات الحيوية قد انتهى به الأمر إلى إحراز النصر على أشد الأمراض البكتيرية خطرا . وحقق قفزة مذهلة إلى الأمام متوسط الأجل المتوقع عند الميلاد بلغت اثنتي عشرة أو ثلاث عشرة سنة في غضون أقل من ثلاثين سنة (١٩٣٨ - ١٩٦٤) . وفي الوقت نفسه الذي كان فيه الإنسان على وشك أن يكسب هذا الرهان الضخم ، بدأت تظهر في الأفق أخطار جديدة تتهدد صحته ومنها ما بدا متسما بكثير من المخاتلة . فإلى جانب التلوث البيولوجي للأنهار نتيجة لتجمع المياه المنزلية المستعملة التي قلما تنقى كما ينبغي ، يأتي التلوث الكيميائي الذي يعد ثمنا لا مفر من دفعه لقاء الانفجار الصناعي . وأخذت ظاهرة التلوث الكيميائي أبعادا هائلة في

السنوات الأخيرة . فقبل الحرب العالمية الثانية كان الناس يشربون بلا خوف من مياه بحيرات تمنع فيها السباحة اليوم ، كما كانوا يسبحون أطفالا في مياه أنهار لا يخطر ببالهم اليوم أن يبللوا أيديهم فيها .

ولم يعد دافع الخوف اليوم مجرد التلوث البيولوجي مصدر التخمر العفن والتكاثر الميكروبي وانتشار الأمراض المعدية ؛ فهذا التلوث الذي تحدثه الطبيعة يعالج نفسه بنفسه نظرا لأن التنقية الذاتية للمياه بفضل أشعة الشمس سرعان ما تضع حدا لتكاثر الجراثيم الممرضة . وعلى ذلك فإن أشكال التلوث هذه تظل عموما محصورة في أماكن نشوئها على مقربة من التجمعات البشرية .

أما اليوم فقد غدا التلوث تلوثا كيميائيا ولم يعد ، كما يلاحظ بحق ج . تيرنسين^(١) ، مجرد أقدار موضعية بل أصبح «تدنيسا عاما للطبيعة» من حيث إن آثاره يتسع نطاقها على نحو لا يمكن التنبؤ به أحيانا . ذلك أن الأمر يتعلق بانتشار بطيء ومستمر ومتواصل في الهواء والماء والتربة لجزيئات شتى تنتج وتوزع بمقادير متزايدة باطراد . وتشكل هذه المواد إما نفايات لأنشطة صناعية : نواتج الاحتراق ، والنفايات النووية ، والمعادن الثقيلة ، أو جزيئات كيميائية يستخدمها الإنسان في كفاحه ضد أنواع أخرى ومساعدات كيميائية للزراعة بوجه خاص . وليس للظواهر التلقائية للتنقية الذاتية أي تأثير في مثل هذه المواد التي تتسلل وتنتشر داخل البيئة الطبيعية . فمبيدات الآفات ، والمعادن الثقيلة ، والمنظفات غير القابلة للتحلل البيولوجي ، والدفوق الصناعية - تمر كلها عبر محطات التنقية التقليدية دون أن تتأثر بها على الإطلاق ثم تتجه نحو الأنهار والبحار حيث تتسلل شيئا فشيئا إلى داخل الكائنات الحية . فهي تتجمع داخل البلاكتون حيث تتقل منها إلى الأسماك التي تتغذى بها والتي تكون لحومها عندئذ بمثابة شراك للسموم . وفي نهاية هذه السلسلة الغذائية يتهدد الخطر الإنسان نفسه ، ذلك الإنسان الذي لا يتلعه

حيا سوى أكلة لحوم البشر. فهو يعيش حتى يهرم ويجمع هذه السموم زمنا طويلا. ومن جهة أخرى يمنعه طول عمره من التكيف لتلك الكيمائيات المهاجمة إلا ببطء شديد. ذلك أن التكيف البيولوجي يتحقق في جوهره نتيجة للتغير الأحيائي؛ فالتغير الذي يضيف على الفرد مقاومة مكتسبة لا يتحقق إذن، على أحسن الفروض، إلا بالانتقال إلى خلفه ولا ينتقل إلى مجموع السكان إلا على امتداد عدد كبير من الأجيال.

ويحتاج النوع البشري إلى آلاف السنين لكي يتكيف لسم تستطيع البكتيريا أو الحشرة أن تتكيف له في بضعة سنوات: فالانتقال من جيل إلى جيل يستغرق بضعة أيام في حالة الحشرة وبضعة ساعات في حالة البكتيريا. ويقدم لنا تاريخ مبيدات الآفات دروسا نافعة للغاية في هذا الصدد.

السباق بين الحشرات ومبيداتها

سرعان ما تبدي الحشرات مقاومة للمبيدات المألوفة التي تستخدم للقضاء عليها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت في سنة ١٩٤١ أول أنواع القمل المقاومة للـ د. د. ت. وبعد مضي عشر سنوات في أثناء الحرب الكورية، كانت تلك الأنواع قد تكيفت له إلى درجة أتاحت عزل نوع منه لم يكن لينمو ويتربح إلا إذا أضيف الـ د. د. ت إلى الوسط الذي يعيش فيه. وبطبيعة الحال، أدى نشوء آليات التكيف هذه إلى استخدام مقادير أكبر من مبيدات الهوام وتسويق منتجات جديدة منها. وقدرت عندئذ الكميات التي كانت قد بُعثت في أنحاء العالم بأكثر من مليون طن من الـ د. د. ت. والمعروف أن الـ د. د. ت يتراكم عبر السلاسل الغذائية ويتركز في دهون الحيوانات: وعلى هذا النحو فإن هذا المنتج يتركز في ديدان الأرض دون أن يؤثر فيها كثيرا على حين يسمم الشحورور الذي يتغذى على هذه الديدان.

ويمكن أن تتخذ أبعادا هائلة ظواهر التركيز الكيميائي في كل حلقة من سلسلة الكائنات الحية التي تتغذى على بعضها البعض . ويقدم كل من ف . راماد^(٢) وج . - ب . كاشان^(٣) أمثلة كثيرة على ذلك : فلكل جزء من البليون تحتويه مياه المصبات الخليجية ، يحتوي البلاكتون الذي يعيش فيها على ٧٠ جزءاً من البليون ، ولحوم الأسماك على ١٥ جزءاً من المليون ، ودهون خنزير البحر على ٨٠٠ جزء من المليون . ويتفاقم الأمر في حالة طيور البحر التي لا تتغذى إلا على الأسماك . فبعد أن عولجت مياه بحيرة كلير ليك بكاليفورنيا بمنتج شبيه بالـ د . د . ت ، تناقصت بسرعة مستعمرات الغواص التي كانت تتردد على البحيرة ، فهبطت من ألف زوج مقيم إلى قرابة الثلاثين زوجاً ، واحتوت الطيور التي هلك ما يصل إلى ٢٥٠٠ جزء من المليون في أنسجتها .

وشوهدت ظواهر مشابهة في هولندا حيث تسمم تماماً خطاف البحر من جراء آثار مبيد للآفات ، الديلدرين ، احتوت عليها مياه بحر الشمال . فقد هبط عدد هذا الطائر من أربعين ألفاً في سنة ١٩٥٠ إلى ثلاثمائة في سنة ١٩٦٥ . وقد أمكن إثبات أن هذا الهلاك الواسع النطاق كان مرده تراكم الديلدرين في كبده هذه الطيور . وأكثر الطيور تعرضاً للهلاك هي بطبيعة الحال الكواسر الواقعة في نهاية السلسلة الغذائية ، الأمر الذي يفسر سرعة انخفاض أعدادها . وحينما نعرف أخيراً أن النسيج الدهني للمواطن الأمريكي يحتسوي على ١٠ أجزاء من المليون من الـ د . د . ت ، وللإسرائيلي على ١٩ جزءاً من المليون ، وللهندي — حيث استخدم الـ د . د . ت . في هذا البلد استخداماً مكثفاً طيلة سنوات — على ٢٩ جزءاً من المليون ، فإنه يحق لنا أن نتساءل عن عواقب هذه التركيزات على صحة البشر . فانطلاقاً من أية عتبة ينبغي لنا أن نخشى ظهور مشكلات مرضية : اضطراب التنظيمات الهرمونية أو بدء عملية السرطنة ؟ ما من أحد يستطيع بعد أن يرد على هذا السؤال . وأياً كانت الحال فربما كان من دواعي الحكمة أن نقرر خفض أو إيقاف استخدام المبيدات الكلورية .

على أن أشهر الأحداث وأبعثها على الأسى يظل هو حادث خليج ميناماتا في اليابان ، حيث بلغ الزئبق الذي طرحه في البحر مصنع كيميائي ، أنسجة الأسماك التي يتغذى الصيادون منها بمعدل يفوق معدله في مياه البحر بمقدار ٥٠٠ ألف مرة . وترتبت على هذا الحادث وفاة ١١٠ أشخاص وإصابة عدة مئات من الأشخاص بعاها .

«نماذج» التلوث في الطبيعة

ومن جهة أخرى فإن فن بث الجزئيات السامة في البيئة وتعرض الذات لخطر التسمم ليس وقفا على البشر وحدهم . فالكيميائيات سلاح دفاعي وأحيانا هجومي كثيرا ما تلجأ إليه الكائنات الحية في تدبير ما بينها من علاقات . والدروس التي تقدمها لنا الطبيعة في هذا الصدد جدية بأن نتوقف عندها لحظات .

ويرى بير ديلافو^(٤) أن السم سلاح الضعفاء . فالحيوانات الدنيا ، كالأفاعي والحشرات ، تلجأ إليه بالنظر إلى افتقارها إلى وسائل الدفاع التقليدية التي حبت بها الطبيعة الكائنات الأرقى منها في سلم التطور: الشوك والأسنان والمخالب وما إلى ذلك كما نلاحظ أن الكائنات الدقيقة تدافع عن مواطنها بما تبثه حولها من توكسينات .

وأكثر الأمثال شهرة هو بطبيعة الحال مثل المضادات الحيوية . فهذه المواد التي تفرزها الكائنات الدقيقة التي تعيش في التربة تتميز بقدرتها على شل أو تدمير الأنواع الأخرى من البكتيريا والفطريات عن بعد ، وهي استراتيجية حقق الإنسان نجاحا رائعا في اقتباسها عبر التاريخ الطويل للمضادات الحيوية ، وهو تاريخ يخشى من تباطئه بعض الشيء بالنظر ، هنا أيضا ، إلى ما يكتسب من مقاومات لها تجبر العلميين على البحث عن مضادات أخرى جديدة تزداد للأسف ندرة باطراد . ومن المحتمل أننا سوف نأسف أسفا عميقا

في العقود المقبلة على تهورنا وإفراطنا في اللجوء إلى المضادات الحيوية طوال أربعين عاما مما أدى إلى تسريع آلية اكتساب قدرات المقاومة من جانب البكتيريا وإهدارنا على هذا النحو لسلح علاجي قيم لم يسبق له مثيل . ويصدق هنا القول إننا لا نقتل العصفور بطلقة مدفع .

ولئن كان مثل المضادات الحيوية مثلا معروفا ، فإن أقل من ذلك شهرة ظواهر التضادية (antibiose) لدى النباتات الراقية . ذلك أن هذه النباتات تشن فيما بينها حروبا كيميائية شعواء ، وهي ظواهر يجمعها الأنخصائيون تحت مصطلح التسميم عن بعد (télétoxie) . فالمواد السامة عن بعد ، التي تبثها جذور نبات ما أو أوراقه أو فئاته تحول دون إنتاش (إنبات) نباتات أخرى أو نموها .

وكان نابليون الثالث قد أصدر مرسوما عجيبا تتعهد الدولة بمقتضاه ، مقابل كل شجرة جوز تغرس ، بأن تقيم ذلك النوع من الحوائط الحجرية التي يبلغ ارتفاعها نحو متر ونصف المتر ، والتي قلما نشاهدها اليوم في الحقول وكانت من قبل تتيح للفلاحين حط رحالهم ابتغاء الراحة فترة من الوقت . ورأى المشروع في ذلك حافزا ضروريا بالنظر إلى أن الفلاحين كانوا يعزفون عن غرس أشجار الجوز إذ لا حظوا أنها تحول دون نمو البرسيم والبطاطم والبطاطس . ونحن نعرف اليوم أن شجر الجوز ينفث مادة كيميائية هي الجوغلون ، تحملها مياه المطر التي تغسل أوراقه وثماره فتتجمع في التربة حيث تقضي على أنواع النبات السنوية^(٥) .

وتقدم ظواهر مماثلة أشجار أخرى أبرزها الصنوبريات . فليس من الصعب ملاحظة أن الغابات الصنوبرية ، أشجار الأبيسة السامية والتنوب مثلا ، قلما تنبت فيها ، إن نبتت ، أنواع عشبية ، فلا تستقر بها سوى فرشة كثيفة من الإبر الميتة التي يتخللها هنا وهناك بعض الطحالب والفطريات .

وينزع أول تفسير يتبادر إلى الذهن إلى عزو ذلك إلى ظلمة الغابة الصنوبرية . ففي غابة من أشجار الراتنج مثلاً ، لا تتجاوز كمية الضوء التي تتلقاها التربة واحداً في المائة من الكمية التي تتلقاها ذرا الأشجار ، وهو فيما يبدو غير كاف لتمكين نباتات الحراج من تحقيق التمثيل الضوئي اللازم لنموها . وليس الأمر كذلك في غابات أشجار الصنوبر ، كما في غابات منطقة اللاند الفرنسية ، حيث كمية الضوء التي تبلغ التربة تزيد على ذلك كثيراً ومع ذلك يظل نمو الأنواع العشبية ظاهرة نادرة . وحدث هذه الملاحظة بـ ج . ماسكلييه^(٦) إلى أن يتساءل عما إذا لم تكن ندرة الأنواع العشبية راجعة إلى بث الفرشة الإبرية مواد كابحة للإنتاش . وتتيح لنا خلاصة من إير الصنوبر أن نثبت في المختبر بسهولة صحة هذه الفرضيات ، حيث إنها لا تعوق إنتاش حبوب كثيرة فحسب ، ولا سيما القمح ، بل تمنع أيضاً فسائل الحور من مدّ جذورها .

وهذه القدرة التي تنفرد بها الصنوبريات على «تسميم» بيئتها هي التي تفسر الفقر الإحيائي لمجاري المياه المارة بالغابات التي تكثر فيها أشجار الراتنج ، وهي حجة كثيراً ما تساق ، فيما يساق من حجج ، ضد الإفراط الشائع اليوم في غرس الصنوبريات .

وليست أشجار الصنوبر والجوز هي وحدها التي تتسبب في انعدام نمو الأعشاب في ظل أوراقها . فاليوكاليبتوس بوجه خاص لديه تلك الخاصية بدرجة عالية ، مما تشهد به ظواهر التسميم عن بعد التي تشاهد على الأخص بالمناطق القاحلة على نحو ما أثبتته الدراسات التي أجراها تشارلس مولر على الأدغال^(٧) .

مخاطر التسمم الذاتي

والأدغال نباتات تنمو في الأراضي البور التي تتميز بها المناطق شبه القاحلة في كاليفورنيا . وهي تتكون من نباتات معمرة وذات جذور راسخة ودائمة ، وهي غنية بالروائح العطرية كما هي الحال في روائح النباتات المتوسطية . وتنفرد

هذه الأدغال بأنها لا تنمو فيها أية أنواع نباتية سنوية نظرا لأن بذور النباتات السنوية التي نجدها بوفرة في التربة لا تنبت فيها . وعندما تحترق الأدغال ، وهو أمر كثير الحدوث ، نشاهد انطلاقة مفاجئة لإنبات وإيراق الأنواع السنوية . ثم تزول هذه الأعشاب من جديد بفعل الأنواع المعمرة عندما تعود إلى الظهور . والأشد غرابة من ذلك هو أنه عندما لا تتدخل النيران بانتظام ، يلحق السقم بكافة الأنواع النباتية بالنظر إلى أنه في البيئة التي تصاب بـ «الشيخوخة» لا تنبت البذور أيا كانت الأنواع التي تنتمي إليها .

ويطرح بطبيعة السؤال عن السبب الذي من أجله لا تجد الحياة النباتية توازنها إلا بالتدخل المنتظم من جانب النيران وإلا هلكت . وقد أثبت مولر أن الأنواع المعمرة تنفث في التربة جرعات كبيرة من مواد شتى ينتهي بها الأمر إلى منع الأنواع السنوية من الانتاش . ومن شأن شبوب النيران أن يحافظ على الوتيرة الدورية لهذا الإنبات ، لما يترتب عليه من تدمير للمواد السامة شديدة القابلية للاحتراق . وكذلك الأنواع النباتية المعمرة المنتجة لهذه المواد ؛ وهذا الوضع الجديد وضع مؤات لانتاش البذور السنوية التي منها ما يتحمل درجات الحرارة المرتفعة ويقاوم النيران .

وتبين هذه البحوث كيفية الانتقال ، في الطبيعة ، من التسميم عن بعد إلى التسمم الذاتي . فلو أن النيران لم تتدخل لهلكت من تلقاء نفسها الأجيال المسنة من الأشجار المعمرة ، وبعبارة أخرى ، فإنه انطلاقا من انتشار جرعة معينة من المواد السامة في الوسط الطبيعي ، تنتهي الأنواع النافثة لهذه المواد بتسميم نفسها بنفسها .

أفلا يجدر بنا أن نرى في هذا المثال نموذجا رائعا لتلك الأمراض المهنية التي يصاب بها الإنسان عندما يستخدم مبيدات آفات معينة؟ إننا نقع ، إذ نعمل إلى تسميم غيرنا ، ضحايا لما نستعمله من سموم .

وقد شوهدت ظواهر مشابهة لدى أنواع أخرى يذكر منها الغوايوله (guayule)، وهو نبات منتج للصمغ ينمو تلقائياً بالمناطق الصحراوية للمكسيك. وفي موطنه الطبيعي، ينمو هذا النبات على مسافات منتظمة بحيث يكون لكل نبتة منها مساحة تخصها. غير أنه نظراً لأن الغوايوله منتجة للصمغ فقد عمد السكان إلى غرسها مما أدى إلى نشوء ظاهرة غريبة في حقولها: فالنباتات التي نمت في وسط الحقل كانت ضعيفة للغاية، ويقارب طولها نصف طول النباتات التي نمت على حواف الحقل، وهذه بدورها كانت أصغر من النباتات التي نمت في أركانها الأربعة وبدأت جد مزدهرة. وانتهى البحث بإدراك أن جذور الغوايوله تنفث مقادير كبيرة من حامض عبهري يعوق نمو النبات الذي يفرزه بقدر ما يعوق نمو غيره من النباتات. وعلى ذلك يمكن فهم آلية الظاهرة المشاهدة: ذلك أن تركيز المادة السامة في التربة أضعف على الحواف منه في الوسط من حيث تنتشر الإفرازات الجذرية السمية في الاتجاهات الأربعة، وهي أضعف من ذلك في الأركان الأربعة للحقل حيث تكون النباتات أقل تأثراً بالمادة السامة نظراً لأن جذورها تستغل تربة غير ملوثة.

ويتضح من هذا المثال كيف أنه في حالة هذا النوع من النبات كان كل فرد يتولى بنفسه حماية المساحة الخاصة به، ولكن ما أن عمد الإنسان إلى تعديل هذا التوازن بتكثيف النبات من خلال زراعته، حتى انطلقت ظواهر الاعتداء المتبادل بالتسميم. وعلى ذلك فإن هذه النباتات، بسلوكها الاجتماعي، تنذر بعدوانية الحيوانات والبشر التي سنرى أنها مرتبطة بمشكلات الكثافة السكانية.

ومؤدى ذلك أن التلوث سابق على وجود الإنسان: فبث جزيئات سمية في النبتة يندرج في عداد الاستراتيجيات الألفية التي تلجأ إليها الكائنات الحية للتخلص مما يثقلها من إنتاج أيضاً الهدمي (catabolisme)^(٨) بإلقائه على غيرها من الكائنات.

التحليل النفسي لمسبب التلوث

الواقع أن التلويث يتمثل أولاً في نقل المرء نفايات أنشطته المنزلية أو الصناعية إلى أماكن تخص آخرين . فماذا يضيرنا في نهاية المطاف أن تلوث حياة الجماهير الغفيرة من الكائنات الحية التي تعيش في الطبيعة ولا تعيننا حياتها في شيء على ما يبدو؟ وأنى لنا أن نشعر بالتضامن مع تلك الكواسر التي يعقمها تراكم المبيدات الكلورية في أجسامها؟ فأراء العامة تدرجها في عداد الحيوانات الضارة ومن ثم ينبغي أن يكون اختفاؤها مدعاة لاغتباطنا . وهكذا تتناقص شيئاً فشيئاً أعداد الأنواع وتختفي تماماً أنواع أخرى فتنتقص على نحو لا مرد له من التراث البيولوجي والوراثي للمحيط الحيوي (biosphère)^(٩) .

غير أننا نلوث أيضاً حياة غيرنا من البشر، أناس يعيشون في مناطق أخرى بعيدة أحياناً، لذلك فهم أيضاً لا يعيننا أمرهم . إذ كيف لنا أن نشعر بالذنب إزاء فعلة لا نرى عواقبها؟ من المعروف أن المقاتل في حرب ما لا يحس عندما يفتح مستودع قاذفة القنابل ليفرغ ما بها من وسائل الدمار بمثل ما يحس من الحرج عندما يقتل بيديه عدواً أعزل . فالواقع أن الإنسان لا يؤنبه ضميره حقاً إلا إزاء ما يمسه عن كذب وفي الصميم .

ومن هذا المنظور يبدو لنا طبيعياً أن نودع نفاياتنا الأنهار . فمن ذا الذي يخطر بباله أن يلوث بركة حديقته فيلحق الضرر بممتلكاته الخاصة؟ ومن جهة أخرى فإن المياه الجارية ستولى أمر نقل الملوثات إلى أماكن أخرى . اللهم إلا . . .

اللهم إلا إذا حدث بعد عشر سنوات أو بعد قرن من الزمان أن أجبر القانون مسبب التلوث على الاستقاء عند سافلة النهر وطرح النفايات عند عاليته . وعندئذ سيلوث نفسه بنفسه فيتغير الوضع تماماً . وتلك فكرة ثورية

قد لا تجد سبيلها إلى التنفيذ إلا لدى المجتمعات المقبلة . أما اليوم فلم نذهب إلى هذا الحد بعد ، ومازلنا نلقي بنفاياتنا حيثما اتفق . وهكذا تتلقى هولندا ما تلقى في نهر الراين من نفايات تلك البلدان الصناعية الواقعة في عاليته . وعندما نعرف أن هذا التلوث يرجع في جانب كبير منه إلى أملاح معدنية يخص منها بالذكر الكلورورات المتأتية من مناجم البوتاسيوم أو من مشاريع استخراج ملح المناجم ، يزداد فهمنا لردة فعل الهولنديين الذين كتب عليهم الكفاح طوال قرون لصدم مياه البحر التي تحتاج بلدهم ويرون اليوم أن الأرض التي اكتسبوها بشق الأنفس مهددة بتلوث ملحي آت إليها من بلدان أخرى من القارة . إن المياه المالحة تغزوهم من وراء ظهورهم !

وتبدو مسؤوليتنا أقل إلزاماً لنا من ذلك عندما يتعلق الأمر بتلويث الهواء . فالرياح السائدة ، كما يدرك كل منا عندما ينظر إلى مداخن المصانع ، تحمل الأدخنة إلى مناطق غير مناطقنا . وبطبيعة الحال ، يخول كل منا لنفسه حق استغلال الفضاء الجوي الذي لا نهاية له ولا يدعي ملكيته أحد ، لنشر أبغض منتجات نشاطه الصناعي . وسوف يتعين انقضاء وقت طويل قبل أن يصبح مفهوماً يألفه الجميع ما يترتب على الانعكاس الحراري من ارتداد الأدخنة أو الأبخرة التي انطلقت من الأرض إليها ؛ وانقضاء وقت أطول من ذلك قبل أن نتنبه إلى نذر تركيز التلوث الجوي في المناطق القطبية . فماذا يضيرنا أن تتناقص أشنة التوندرا ومعها حيوان الرنة الذي يتغذى عليها ويعد المورد الأول لحضارات منطقة القطب الشمالي ؟ غير أن هذا ينذر ، حسبما يقول بيير غاسكار^(١٠) ، بشر عظيم . فهذه الأشنة قد اختفت تماماً من فوق أشجار مدننا نتيجة لحساسيتها البالغة للتلوث الجوي . وكما كانت الطيور في الماضي تكتشف التراكبات المفرطة لأوكسيد الكربون في مناجم الفحم ، تعد الأشنة ليوم منبهاً مهماً إلى التلوث . فهي تكشف على الأخص عن تحمض الهواء

بالأنهدريت الكربوني نتيجة لاحتراق أنواع الوقود المنزلي والصناعي ، وهو ما يسهم في تفسير الزيادة المقلقة لأمراض الرئة : التهاب الشعب الهوائية المزمن وسرطان الرئة .

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن متوسط معدلات التلوث الجوي في البيئة الحضرية لا يرتبط بعدد السكان فحسب ، بل أيضا بمستوى معيشتهم . فأصبح التلوث ترف الموسرين كما نرى في باريس حيث هواء الحي السادس عشر أشد تلوثا اليوم من هواء الحي الحادي عشر على الرغم من أن هذا الأخير أشد ازدحاما بالسكان . كما لو كانت العدالة قد شاءت أن تكون «الأحياء الراقية» في مدننا الكبرى ، بما زودت به من تدفئة بزيوت الوقود وتكييف هواء الأبنية يستهلك قدرا كبيرا من الطاقة ، أشد تلوثا من الأرباض الصناعية .

التلوث والصحة

إن أهمية التفاعلات بين عالم الجزيئات وبين الكائن البشري تبدو على أنصعها في التقدير القائل إن من ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من حالات الإصابة بالسرطان إنما تعود إلى البيئة^(١١) . ونحن نعلم اليوم علم اليقين مسؤولية التدخين وتعاطي المشروبات المسكرة عن نشوء سرطانات التجويف الفمي وجهاز الرئة والشعب الهوائية . ولكن إدراكنا يزداد يوما بعد يوم لتأثير تلوث الهواء والماء والآثار المسرطنة لجزيئات كثيرة كانت تعد غير ضارة ، بحيث يبدو التلوث البيئي أشد إضرارا باطراد بالميزان الصحي العالمي ، ومن المحتمل أنه يسهم في توقف متوسط الأجل المتوقع عن الزيادة منذ عدد من السنوات .

غير أن الجمهور يظل جاهلا بمشكلاته ويواصل الظن بأن الصحة لا سبيل إلى تحسينها إلا بإحداث زيادة كبيرة في وسائل العلاج . وقد اعتبر هذا الاهتمام فضلا عن ذلك ؛ أمرا جديرا بالأولوية أثناء المشاورات الإقليمية التي

مهدت لوضع الخطة السابعة الفرنسية ، وهي أولوية يتعين على الحكام بطبيعة الحال وضعها في الاعتبار . ومع ذلك فلم يكن ثمة ما يمنعهم من تأويل هذا الطلب على المرافق العلاجية أو من استباق التطور الطبيعي للرأي العام . ويتعين عليهم منذ الآن صوغ سياسة صحية تفسح مجالا أكبر بكثير لجهود الوقاية وإن كان ذلك يستتبع تعرضها للاستياء الشعبي : فعندما نعلم أن الشخص الذي يدخن علبتين من السجائر في اليوم ينتقص خمس سنوات على الأقل من أجله المتوقع ، وعندما نعلم الدور الحاسم الذي يلعبه نظام غذائي سيء في إحداث الأمراض القلبية الوعائية ، أول أسباب الوفاة في المجتمعات الصناعية ، يمكننا أن نقدر الحاجة الملحة إلى بذل جهد تربوي وطني في مجال الوقاية والتغذية والمحافظة على الصحة . وسوف يتعين شمول كافة السكان بهذا الجهد حتى وإن جاء ذلك على حساب التطور المفرط والباهظ التكلفة لتكنولوجيات شفائية معينة كثيرا ما لا يتجاوز مفعولها إطالة عمر المرضى بضعة أيام .

وقد توصل رينيه دوبوس^(١٢) إلى إثبات أن الأمراض ظواهر حضارية : فأوبئة الطاعون الخطيرة جاءت في أعقاب الحروب الصليبية ، ونشأ الدرن في المناجم والمصانع وفي بيوت عمال هذه وتلك أثناء القرن التاسع عشر نتيجة لغياب الهواء والضوء منها . وتراجع الدرن تلقائيا عندما ارتفع مستوى النظافة وتحسنت نوعية الحياة . والمجتمعات الصناعية المعاصرة تتطور في بيئات مثقلة بالمواد الكيميائية : فانتشار السرطان يزداد بمعدل ٣ في المائة في السنة إذ تضاعف عدد حالات الإصابة به منذ سنة ١٩٣٧ . ومن جهة أخرى يتيح الارتفاع السريع لمستوى المعيشة إسرافا في تناول الأطعمة المغذية يزيد من تأثيره إفراط في قلة الحركة وفي عدم ممارسة الرياضة البدنية . وفي هذه الظروف يقصر الجسم «دون حرق» الأغذية فتثقله ويترتب على ذلك الإصابة بنزيف المخ

والاحتشاء . ومؤدى ذلك أن ظروف المعيشة هي التي يتعين البدء بتغييرها إذا أريد إبعاد شبح المرض . ويعد الكفاح ضد التلوث واحدة من أهم وسائل بلوغ هذه الغاية .

غير أن الخطأ الذي ارتكبه الإيكولوجيون يتمثل في أنهم كانوا على حق قبل الأوان بحيث بدت الحجج التي ساقها رجال الصناعة أقوى في فترة من انعدام الاستقرار الاقتصادي ومن العزوف - خشية التضخم المالي - عن الاستثمار في تكنولوجيات مكافحة التلوث . على أن الأمر كان كذلك دائما كما لاحظ فيليب ليريتون^(١٣) . «فها دام أرباب الصناعات ذات الصلة بالرصاص أنكروا حقيقة التسمم بالرصاص ، وأنكر أصحاب مصانع السجائر أن منتجاتهم تسبب في سرطان الرئة ، وأنكر رجال الصناعة في ميناماتا باليابان مسؤولية الزئبق ، وأنكر رجال صناعة الأميانت وجود الأسبستوس . وبالنظر إلى أنه ما من أحد صرعه الموت بعد عند زيارته مركزا نوويا (ولا عند زيارته مصنع منتجات كيميائية أو ورشة من ورش الشركة الوطنية الفرنسية للتبغ والكبريت) ، فليس من العسير على مروجي الطاقة الذرية أن ينكروا مسؤولية لا تصاغ على أية حال إلا في عبارات إحصائية مرجأة ، أي بعبارة أخرى ، في عبارات التحلل الجماعي من المسؤولية» .

وذلك هو صميم المشكلة : ففي حوادث الطريق يستطيع المصاب أن يثبت وجود رابطة واضحة بين حالته والظروف التي أنشأتها ، وليس من الصعب أن يسفر البحث عن عزو الإصابة إلى خطأ في القيادة أو إلى خلل تقني . ومن جهة أخرى من ذا الذي يمكنه إيجاد رابطة بين مرض ما ، وليكن السرطان مثلاً ، وبين هذا المنتج الكيميائي أو الإشعاعي أو ذاك المائل في البيئة ؟ فسبب المرض موزع يتعذر حصره أو إدراكه إلا في بضع حالات خاصة كثيرا ما تدخل في نطاق طب العمل (انبعاث مادة خطيرة أو تناولها في ورشة) .

وعندما يتعلق الأمر بتدهور البيئة العالمية ، فإن المسؤولين عن ذلك يبلغ عددهم من الكثرة مبلغا يتعذر معه التعرف على أيهم . لذلك يعود إلى المجتمع الوطني أو الدولي أمر الاضطلاع بالمهمة العاجلة المتمثلة في حماية البيئة .

ومن المؤكد أن التدابير التي تتخذها الدول والهيئات الدولية في الوقت الحاضر سوف تؤتي ثمارها في المستقبل . ويجري منذ الآن استحداث وسائل تجريبية جديدة ستتيح التنبؤ بسلوك الجزئيات الجديدة التي تدخل البيئة . كما أننا الآن بسبيلنا إلى تسويق جزئيات أكثر أمانا مرت بنجاح بعدة اختبارات لسميتها البيئية أجريت وفقا لبروتوكولات تجريبية مستوحاة من نظيرتها المستخدمة في اختيار الأدوية وتستهدف تحسين القدرة على التنبؤ بتأثيرها ومصيرها (التراكم ، السمية ، التحلل البيولوجي وما إلى ذلك) . وهكذا سوف يعامل المحيط الحيوي ، ذلك الكائن العملاق والضعيف في آن معا ، المعاملة الرقيقة نفسها التي يعامل بها الكائن البشري ، وسيجري انتقاء المنتجات الجديدة المزمع إدخالها فيه بالقدر نفسه من الحيلة والحذر . كذلك سوف تقيم الآثار المحتملة على صحة البشر بفضل إجراء الاختبارات المناسبة (القدرة على إحداث السرطان أو الطفرة أو المسخ . . إلخ) .

التحليل النفسي لمكافح التلوث

لئن كانت كافة الأطراف قد اضطلعت بمبادرات موفقة في الكفاح ضد التلوث ، فإن ذلك ينبغي عزوه أولا إلى ضغط الرأي العام ، وعلى الأخص ضغط فئات السكان الأحداث سنا .

ومن دواعي الدهشة البالغة أن نلاحظ إلى أي حد ترهف مشكلات التلوث حس اليافعين بل الأطفال وتثير وعيهم . صحيح أن الضوضاء لا تزال أشد مصادر الإزعاج ضررا إذ يعاني منها شخص من نحو خمسة أشخاص . غير أن المؤتمرات التي تنعقد حول الضوضاء لا تضم قط سوى مشاركين

ينتمون إلى فئات محددة من المتقدمين في العمر الذين يتوجهون بآتهاماتهم، وبعق، نحو راكبي الدراجات النارية من النشء الذين يقضون مضاجع سكان مدينة بأكملها بما تحدثه دراجاتهم ليلا من ضجيج يوقظ المئات إن لم يكن الآلاف من المواطنين. ومن جهة أخرى فإن مشكلات التلوث تجتذب دائما أعدادا غفيرة من النشء وغيرهم من المناضلين. فما مرد هذا الوعي الجديد الذي يدفع الأبناء إلى تلقين آباهم دروسا في حماية الطبيعة؟

الواقع أن الحديث عن البيئة حديث شائع في هذه الأيام، فهو يشكل جانبا من البيئة الثقافية التي يألّفها الطفل أو اليافع. فمن الطبيعي ووسائل الإعلام دائبة على تناول موضوع البيئة أن يتشبع به هؤلاء أكثر مما يفعل الكبار الذين يتعذر عليهم أن يضيفوا إلى ماسبق لهم اكتسابه من أفكار أفكارا جديدة. غير أن هناك ما هو أكثر من ذلك وبوسع قانون هاكيل بشأن النشوء الحيوي أن يلقي على هذا الأمر ضوءا لم نكن نتوقعه.

فهايكل يرى أن «تكوّن الفرد» (ontogenése)^(١٤) يسير على نهج تطوّر السلالات (phylogenése)^(١٥) بمعنى أن الفرد يكرر المراحل المختلفة للتطور البيولوجي الذي أفضى إلى تكون الجماعة الحيوانية التي ينتمي إليها وأدى، على نطاق أوسع، إلى تطور الحياة منذ نشوئها. وقصارى القول إننا بتتبع تطور الجنين والكائن الحدث يمكننا أن نكتشف المراحل الكبرى للتطور البيولوجي. ذلك أنه بالنسبة إلى كل منا تبدأ الحياة ببويضة وحيدة الخلية أي عند مستوى تنظيم الأولي، وهذه البويضة تعطي أولا بانقسامها كتلة متعددة الخلايا تذكر بالتنظيم البدائي للخلويات الأولى، ثم مضغة تزداد اكتمالا باطراد. وتجري كل هذه التحولات في وسط مائي هو الرحم، الأمر الذي يشهد بالأصل البحري للحياة. أما الولادة فتسجل نشوء الحياة على الأرض: وكما تعين على أسلافنا الأسماك فعله في الماضي، يتعلم الإنسان الصغير أولا

فن التنفس الرئوي الصعب ثم السرحف ثم المشي على أربع وأخيرا الوضع الواقف . وبذلك يكون قد مرّ على التوالي بمراحل الأسماك ثم الزواحف ثم الثدييات ثم الرئيسات . ولا يكتسب الطفل اللغة إلا بعد أن يكون قد اجتاز كل هذه المراحل ، فيجتاز بها مستوى تطور الأنواع التي سبقتنا زمنيا وتقع دوننا في التدرّج الهرمي للكائنات الحية . وعندئذ تعقب الثقافة الطبيعية ويدخل اليافع عالم المعارف والدرايات العملية التي تراكمت على امتداد الأجيال التي سبقتة . وفي غضون بضع سنوات يحرز تقدما ويحقق إنجازات تقنية اقتضت من البشرية آلاف السنين من البحث والتجريب وبذل الجهد . وينبني التطور التعليمي على التطور البيولوجي ويسير تكوّن الفرد منذ الآن على نهج تطور المجتمعات (Sociogenése)^(١٦) . وهكذا يجتاز كل فرد ، عبر طريق بالغ القصر ، تاريخ الحياة ، وعلى الأقل جزئيا - تاريخ البشرية .

إن الغريزة تستقل بتنظيم المراحل الأولى للوجود ، ويقتضي الوعي بالبيئة والوعي بالذات جهدا شاقا ، ويتعلم الإنسان الصغير شيئا فشيئا كيف يستفيد من نتائج تجاربه وكيف يتصرف جزئيا ككائن عاقل . ألم نكن نتحدث في الماضي عن «سن الرشد» ؟ ثم يأتي بعد ذلك سن البلوغ الذي يسجل نضجا متأخرا للدوافع الجنسية التي ستظل تؤثر في تصرفات المراهق ثم البالغ النضج طوال حياته . ذلك أن مجال الوجدان والجنس يعصى أكثر من أي مجال آخر على سلطان العقل وتظل الدوافع البدائية تعبر عن نفسها بقوة بالغة . غير أن ترشيد الشخص البالغ النضج وتنسيبه لما يعيش من تجارب يفضيان به إلى أن يراعي دائما وباطراد وزن تجاربه وممارساته الروتينية ومن ثم إلى مواءمة تصرفاته على أفضل نحو ممكن . أما النشء فهو يعبر على العكس من ذلك عن تلقائيته وحماسه ، أي عن الاندفاع الأولية لغريزة الحياة ، في حدود كل ما يستطيع بذله من جهد في التحليل والضبط العقلاني .

لغة الغريزة

لكن أليس من الممكن والأمر كذلك أن تكون ردة الفعل العنيفة من جانب النشء إزاء التلوث تعبيرا عن غريزة النوع البشري ، أي نوعا من الاستجابة الفطرية ضد هذا الخطر الجديد الذي يهدد البشر بتسميم الطبيعة والنظم الإيكولوجية؟

فلننظر مليا في مدى اليقين الذي تدفع به الغريزة الحيوانات غير الداجنة عن النباتات أو الفرائس السامة . وعلاوة على ذلك فإنه توجد علامات ظاهرية تسهم في تحقيق هذه الغاية . فمن الاستراتيجيات المعتادة للحشرات تبدل لونها باللون الأحمر لكي تنبه كل مفترس تسول له نفسه ابتلاعها إلى ما يتعرض له من خطر التسمم . وأبرع من ذلك الحشرات الحمراء التي تنفر أعداءها منها بمظهرها هذا دون أن تكون منظوية على أية مادة سامة . ويظل اللون الأحمر لونا رادعا على الدوام : فالشريط الأحمر الذي يحذر من تعاطي أدوية معينة دون استشارة الطبيب أو الإشارات الحمراء التي توجد عند مفترقات الطرق ماهي إلا استعارات حديثة العهد من استراتيجيات تطبقها الحياة منذ الأزل .

صحيح أن احتمال وقوع الحوادث قائم دائما نظرا لانطواء الطبيعة على كثير من الشراك التي تضلل المفترس وتودي به إلى حتفه . ومع ذلك يظل أمرا استثنائيا تسمم الحيوانات المفترسة ، وأقل منه تسمم الحيوانات الأليفة التي يخرجها نسبيا من إطار الطبيعة احتكاكها المباشر بالإنسان . فلتعظ إذن بنذير الخطر الذي يوجهه إلينا الجيل الأصغر عندما يشن بحماسة حملاته ضد التلوث . ذلك أن تعبيرهم الصاخب عن استيائهم ربما كان جانبا من البقية الباقية من غريزة النوع البشري يتحدث إلينا جانبا فقط ، لأن الغريزة لم يبق لنا منها في واقع الأمر شيء يذكر ، وما تبقى منها لم يعد

فعالا. فنحن نشهده في الحماسة التي تدفع الأطفال إلى وضع أي شيء في فمهم عنية كان أم سائلا ساما. وصحيح أنه عندما تحون الغريزة، تتولى مهمتها المعرفة الخبرية أولا ثم المعرفة العلمية بعد ذلك. غير أن المعرفة الخبرية آخذة بدورها في التخاذل بالنظر إلى أن ما اكتسبه النوع البشري على امتداد آلاف السنين لم يعد ذا نفع يذكر في مساعدتنا على العيش في بيئات جديدة يغلب عليها الطابع الاصطناعي، أي في ظل ظروف حياة فردية وجماعية لم يسبق لها مثيل. فذلك يقتضي اكتساب معارف وخبرات جديدة وإجراء عمليات تأقلم مرتجلة لـ «صدمة المستقبل»، ويترتب عليه بالمقابل نسيان المعارف الخبرية التي ظلت تنظم العلاقات بين الإنسان والطبيعة منذ بدء التاريخ. وليس مما يثير دهشتنا اليوم أن نشاهد أمّا تسارع إلى «إنقاذ» طفلها من ثمرة توت أو برقوق يحملها إلى فمه، بحجة أنها «ربما كانت سامة»، أو أن نرى مدنيا يلقي بالعلف أمام حصان بائس على أمل أن يعرف الحصان كيف ينقره كما يفعل الدجاج. وتصرفات كهذه من شأنها أن تذهل أسلافنا إذ تقف شاهدا على اتساع الشقة التي فصلت بيننا وبين الماضي في غضون جيل واحد.

ومن شأن الحملات التي يشنها النشء ضد التلوث أن تسد هذه الثغرة وتفضي بنا إلى تصرفات جديدة. فهي إذن بمثابة إطلاق عملية تأقلم بأثر رجعي تستهدف تعديل البيئة في اتجاه أكثر مواتاة للإنسان.

ثانيا - تنظيم الحيز المكاني أو «استهلاكه»

يعد تغيير وجه الحيز المكاني في الريف والحضر وتدهور المواقع والمناظر الطبيعية شكلا من أشكال التلويث الأقدر على استرعاء انتباهنا بالنظر إلى

بروزها للعيان . غير أنه في معظم الحالات ، وباستثناء مناطق معينة بالغلة الحساسية ، تجري هذه التغييرات في عمليات متعاقبة تتأقلم لها الواحدة تلو الأخرى : ذلك أن أياً منها لا يكفي في حد ذاته لإيقاظ وعي شديد وفوري حتى وإن كان تراكمها على امتداد العشرين سنة الماضية قد ترتب عليه تعديل للحيز المكاني لم يسبق له مثيل . ومشروعات التنظيم الكبرى – وربما أيضاً الاعتداءات الصارخة على بعض المواقع التاريخية أو المناظر الطبيعية الفائقة الجمال – هي وحدها القادرة على إثارة موجات الاحتجاج . ومن جهة أخرى ، فإن أشغال الهندسة المدنية الكبرى ، وفرط التركيز الحضري ، وإدخال تغييرات مهمة على أوساط المدن وأرباضها ، وإنشاء المجمعات الصناعية الضخمة ، وتكثيف أعمال البناء في مناطق ساحلية معينة ، وردم الوديان النهرية الكبرى ، وإزالة الأسبجة النباتية في مناطق الحريجات ، وتجفيف مناطق المستنقعات – كل هذه قد بدلت وجه الأرض بين عشية وضحاها بالقياس إلى طول الأزمنة الجيولوجية . فالأرض تبرعم وتزهو وتبشر وتنزع أوراقها وقشورها وتفقد رطوبتها . وواحة العالم المتمثلة في كوكب الأرض تؤوي على قشرتها عفصة جديدة هي الإنسان الصانع .

موت الزهور والطيور

ومع اشتداد العدوان عليها ، تتراجع الطبيعة بطريقتها الخاصة : في صمت وعلى طرفي قدميها .

حقاً إن المساحات التي يضحى بها في سبيل عمليات التنظيم الكبرى مساحات هائلة : فتوسيع المدن والمصانع وبناء الطرق والمطارات واستغلال المحاجر تستهلك كل سنة آلاف الهكتارات . فبين سنتي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ فقدت المنطقة الباريسية ١٩٠٠ هكتار من المساحات الخضراء ، أي ما يعادل مساحة غابتي بولونيا وفانسين مجتمعتين . أما سواحل فرنسا فتراجع أمام ضغط الخرسانة .

ووفقا للتقديرات «يستهلك» في فرنسا سنويا ١٠٠ ألف هكتار في أغراض التصنيع والتنمية الحضرية وإقامة البنى الأساسية الطرقية وغيرها، وذلك تقدير معقول عندما نعلم أن الألف كيلومتر من طرق السيارات ثلاثية المسارات تحتاج إلى ١٠ آلاف هكتار.

يضاف إلى هذا التراجع المذهل للحيز المكاني الطبيعي، مزروعا كان أم مكسوا بالغابات، تراجع آخر ليس من السهل إدراكه على الفور، من جانب الحياة الحيوانية والنباتية. ومع ذلك فالأرقام صارخة، إذ أثبتت دراسات دقيقة أجريت في بلجيكا^(١٧) أنه منذ بداية القرن الحالي يختفي سنويا من أراضي بلجيكا نوع نباتي فضلا عن مائتي نوع تفقد مايربو على ٧٥ في المائة من أفرادها. ومنذ القرن الماضي، اختفى ٤٩ نوعا نباتيا من إقليم أنجو الفرنسي.

والنتيجة مذهلة فيما يتعلق بالأنواع الحيوانية كذلك، فجان دورست^(١٨) يورد في كتابه *Avant que nature meure* قائمة الأنواع التي اختفت بفعل الإنسان أو هي في تناقص مطرد على جميع القارات. ونحن نحس عند قراءة هذا الكتاب بأسى عميق وإن لم تفقدنا تلك القراءة كل بارقة أمل. ذلك أن المذابح التي يقترفها الإنسان كلما وضع يديه على مساحة من الأرض كانت منذ عصر النهضة مثارا لردود أفعال بالغة القوة من جانب الرأي العام. فلا تتجاوز واحدا في المائة نسبة سكان البلدان الأوروبية الذين يعربون عندما يطرح عليهم السؤال عن تأييدهم لاتخاذ تدابير حماية البيئة ووقايتها. ومع ذلك فعلى الرغم من كل هذا الإعراب عن طيب النية ومن كل القواعد التنظيمية التي فرضت على أثرها، ما من أحد يجرو على القطع بأن الأوضاع آخذة في التحسن. وتشير كل الدلائل على العكس من ذلك إلى أنها آخذة في التدهور.

فالهجوم المكثف لمبيدات الآفات وللكيميائيات والتحول الجذري لبيئة الحياة وما يفضي إليه من قضاء على موائل معينة بضمها أو تصريف مياهها أو اقتطاعها لأغراض غير زراعية ، تسرع كلها حركة التراجع الشامل للطبيعة . وتظل الإيكولوجيا والاقتصاد مفهومي متضادين يتعين التوفيق بينهما بأسرع وقت ممكن وإلا حلت الكارثة .

غير أنه من الممكن التساؤل عن جدوى الأنواع التي تختفي . ومن السهل الإجابة عن هذا السؤال بسؤال مماثل عما تكونه جدوانا نحن . لكن لنساير الجدل نظرا لأن السؤال المطروح هو عما تكونه جدوى تلك الأنواع بالنسبة إلينا نحن ، وهو سؤال ما أيسر الإجابة عنه : فتلك النباتات والحيوانات هي أنفع ما في بيئتنا وأعزه وأجمله إذ إن كلا منها يؤدي دوره على مسرح الحياة الكبير ويسهم في توازن الطبيعة التي نعتمد عليها فيما نتنفسه من هواء وتتناوله من طعام ونستخدمه من مواد أولية .

ويمكن مواصلة الاعتراض بالقول إنه يكفينا بعض هذه الأنواع : وعلى وجه التحديد تلك الأنواع التي نستأنسها ونربيها أو نتعهدا بالرعاية . وفي هذا الرد تجاهل لواقع مؤداه أننا نكتشف كل سنة تطبيقات جديدة لعشر نباتات برية في مجالات الصناعة أو التغذية أو العلاج . فإذا نحن انتقصنا تراثنا البيولوجي وأفرغنا مستودعاته فإننا نقتطع من زادنا ونحرق مراكبنا . وعلاوة على ذلك من ذا الذي يستطيع العيش طويلا بلا طيور ولا زهور ، في عالم معدني يتسم بطابع اصطناعي : في سجن أو في عربة فضائية ؟

فمع كل اندفاع في نشاطنا الصناعي المحموم تموت حفنة من الطبيعة إلى غير رجعة . فبوسعنا أن نفعل كل شيء سوى بعث نوع يحل به الموت . ونحن نقتل من الأنواع أكثر مما تستطيع الطبيعة ، بتطورها البالغ البطء ، خلقه في مدة معادلة من الزمن . وتجري عملية التدهور في صمت ، إذ تهلك الأنواع

دون أن تعترض أو تحتج . إذ أنى لنا أن نسمعها وقد أصمتنا ما نحدثه نحن من ضجيج؟ وعلى ذلك فإن نزع الرصيد الجيني العالمي نتيجة لاختفاء الأنواع أمر لا يدركه إلا الأخصائيون^(١٩) . والآثار المتراكمة آثار مرجأة ومن ثم فنحن نعيش في غفلة من أمرنا ، إذ لن نطالب بدفع الثمن إلا في وقت لاحق !

أتنظيم أم رحيل؟

ومن جهة أخرى فإن العواقب البعيدة المدى لتصرفاتنا عواقب يتعذر تقييمها .

فنحن لم نكد نبداً إدراك الخطر الذي تنطوي عليه أنواع معينة من «التنظيم» . فضم الأراضي بمناطق الحريجات ، أو إزالة الأسيجة النباتية التي فقدت قيمتها بعد توقف استخدامها كمصدر لحشب التدفئة ، ترتبت عليهما آثار ثانوية لم توضع في الاعتبار بالرغم من إمكان التنبؤ بها ، تلك هي تعديل المناخات المحلية نتيجة للتعرض المتزايد للرياح وخاصة بالمناطق الساحلية ودون الساحلية ، وإنقاص الحياة الحيوانية والنباتية البرية مما يؤدي إلى اختفاء أنواع ضعيفة تلوذ بهذه المناطق المحمية حيث تعرضت لمبيدات الأعشاب ، وانخفاض أعداد الطرائد ، واضطراب النظام الهيدروغرافي ، وهبوط مستوى المياه الجوفية وما إلى ذلك . ويحدث أحياناً أن تدمر الأسيجة في فصل الربيع في وقت تعشش فيها الطيور! ولكن ما شأننا نحن والطيور وإياداة بيضها وصغارها وأعشاشها؟

كيف لنا ألا نصدم بتكاثر العشش والأكواخ البشعة في قلب أبهى المواقع ، أو بالنمو الحضري بلا ضابط أو نظام بالمناطق الساحلية أو على شواطئ البحيرات والبرك ، أو بالتناثر الفوضوي للمساكن الثانوية ، أو بتدمير التراث التاريخي لكل هذه المدن والقرى ، أو بإفساد أساليب العيش والتقاليد

المحلية، أو أخيراً بهذا فقدان لموازين الاعتدال والانسجام ولما درجنا على تسميته «الأبعاد الإنسانية»؟

لقد اختل التوازن القديم بين الإنسان والأرض. ففي الماضي كان اختيار مواد البناء يتيح اندماج المساكن في المنظر الطبيعي: غرانيت بريتاني، وأردواز أنجو، وقرميد روما. أما اليوم فألواح المعدن أو البلاستيك تشكل معايير القبح العالمية (لكيلا نتحدث عن الخرسانة التي يشوه شكل الكثير منها طول البقاء). ويقول مثل صيني «إن البيت هو أيضاً بيت الناظر إليه».

والأدهى من ذلك أن الإنسان يفرض سلطانه على الطبيعة ويسم المنظر الطبيعي بغفلته وعنف تدخلاته بكل ما يضعه التقدم التكنولوجي بين يديه من أدوات هدامة. فمن ذا الذي لم ير البولدوزر يقطع ببساطة مئات الأشجار دون أن يعبر وجه سائقه عن أي تساؤل أو تردد؟ ومع ذلك فإن هذا السائق هو نفسه ذلك الرجل الذي قد نراه بعد بضع لحظات في حديقته يروي زهورها مغدقا عليها حبه وحنانه ويعرب عن أساه إذا مسّت إحداها أرقّة. فهاهو إذن الإنسان المجزأ، المشتت، الذي يعوزه الاتساق. صحيح أننا نعقد العزم على معاودة غرس الأشجار، كما لو كان الشجر كله سواء، وكما لو كان من الممكن التعويض بين عشية وضحاها عن وجودها. إن إنسان الماضي، بل المسنين من معاصرنا في القرى، يرون في الأشجار العتيقة رمز الثبات والخلود، وهو حس فقده إنسان الحضارة التقنية. فلم تعد الشجرة، التي تعتبر عنصراً في ديكور يمكن إعادة تشكيله، سوى منتج من منتجات الطبيعة يجدر استغلاله، ومن ثم فهي تقيّم بعدد ما توفره من أمتار مكعبة من الخشب.

ثمن الشجرة

إن التنظيم الحضري، الذي كثيراً ما يستهل بتدمير بشع للطبيعة، يقتضينا

إذن أن نفكر مليا في إحلال النظام . ويعرف الاسكاندينافيون هذا الأمر حق المعرفة ، إذ يغرسون الأشجار قبل أن يبنوا البيوت في الأحياء الجديدة . أما نحن فأكثر ما نفعله هو أن نغرس تلك الشجيرات الهزيلة ، العرفج أو العرعر، التي أصبحت تغص بها حدائق التقسيمات السكنية الجديدة كما لو كانت الشجرة الصلد الفارعة الراسخة تبعث الخوف في النفوس . وتذهب الشجرة ضحية لتلهفنا على الضوء والشمس ، هذين المعبودين اللذين سنعرض لهما فيما بعد . وعلى نوافذنا الزجاجية الكبيرة أن ترينا المنظر الطبيعي في كل لحظة . فنحن لم نعد نقبع في كنف أشجار الغابة : بل نقيم المباني الشاهقة التي تناطح السحاب فنمتلك المنظر الطبيعي . ولما كان الجميع يفعلون الشيء نفسه ، فقد تناثرت في المدن وضواحيها تلك المبادرات المتنافرة والمتهجمة دائما .

والشجرة هي وحدها الكفيلة بإعادة المناظر الطبيعية إلى بهائها السابق ، غير أننا قد تخلينا عنها . وحسبنا لكي نتحقق من ذلك أن ننظر إلى ضواحي مدننا أو إلى المناطق الصناعية القريبة الشبه من الهياكل المعدنية الكثيبة . أما المحال التجارية الكبرى على أرباض المدن ، فقد أغنتها بضع لوحات تعرض مناظر سخيفة عن أن تترك حولها أية مساحة خضراء . لذلك يتعين علينا أن نعود إلى وفاقنا مع الشجرة ، وأن نسارع إلى إقرار معايير لتهيئة المنظر الطبيعي كما نفعل الآن في مجال التلوث : غرس عدد محدد من الأشجار لكل هكتار نبنه ، إرفاق مشروع بيئي له ميزانيته بكل ترخيص للبناء ، وهلم جرا .

وسيرتب على ذلك بالضرورة إعادة صياغة كاملة للقوانين العقارية : فالتحكم في البيئة يقتضي التحكم في الأرض . ولن يعود من الممكن الربط بين حق البناء وحق الملكية . وسيأتي اليوم الذي يتعين فيه إبدال القاعدة الحالية التي تقضي بأن من الممكن البناء في أي مكان لم يحرم فيه البناء بقاعدة مضادة تقضي بأنه لا يجوز البناء في أي مكان خارج الحدود المقررة لهذا الغرض ، الأمر

الذي ينص عليه قانون التنمية الحضرية الراهن في هولندا . وسوف يتيح ذلك تنظيمًا فعالًا للحيز المكاني بتحديد المناطق التي يجوز البناء فيها والتحرير النهائي لأية مبادرات خارج هذه الحدود .

وقد جاءت تلك المبادرات التي أسفرت عن تنمية حضرية فوضوية للريف بنتائج مأساوية لا على الصعيد الجمالي فحسب ، بل أيضا على الصعيد الاقتصادي : فالوقت يهدر في الانتقال من مكان السكن إلى مكان العمل ، والسيارات الخاصة تستهلك قدرا كبيرا من الطاقة (إذ لا يتيح التفرق تنظيم وسائل مواصلات جماعية) ، والمرافق اللازمة يكلف إنشاؤها غاليا (تجهيزات الطرق والمرافق الإصحاحية ومد الطرق وإقامة الشبكات المختلفة) ، ناهيك عن الإضرار بالمواقع والمناظر الطبيعية وفقدان الأراضي الخصبة مما يلحق الضرر بالزراعة . . . وإذ يقف هذا النوع من التنظيم شاهدا صارخا على نزعة فردية مفرطة تتيح لها السيارة الخاصة توسيع نطاق ملكية الحيز المكاني ، تعبر عن رغبة طبيعية في الفرار من الجو الخانق بالمدن الكبرى . غير أنه يقتضي استثمارات مكلفة إن لم تكن باهظة التكاليف ، وتحمل المجتمعات المحلية كل هذه التكاليف أو الجانب الأكبر منها . وبالنظر إلى الانخفاض الشديد لمعامل شغل الحيز المكاني في المناطق المحيطة بالمدن . ، يتعين على من يريد البناء أن يبني على مساحة كبيرة من الأرض . مما يؤدي إلى شطط ينبغي حظه : ذلك أن تشجيع المساكن الخاصة الفاخرة يزيد الفصل الاجتماعي ويكلف المجتمعات المحلية غاليا مما يهبط بنا إلى مدارك الظلم الاجتماعي .

التطور «النابد» لأماكن السكنى

إن التنمية الحضرية الفوضوية للريف تسجل فشل سياسة التنظيم الحضري المتبعة منذ الحرب العالمية الثانية . فقد أسفرت هذه السياسة عن تطور «نابذ» (مبتعد عن المركز) لمناطق إقامة السكان . فقد بدأنا بمشاهدة

نزوح السكان نحو المجمعات الضخمة المقامة على أطراف المدن ونقص هائل في أعدادهم بأوساط المدن التي تخصص من الآن فصاعدا للمكاتب وللأعمال التجارية . وتواصل اليوم الحركة في هذا الاتجاه مع جلاء السكان من أوساط المدن ومن المجمعات السكنية الضخمة بالضواحي وذهابهم إلى تقسيمات سكنية بالقرى المحيطة بالمدن . وتجري الأحداث كما لو كان عدد قليل من سنوات الإقامة بالمجمعات السكنية الضخمة قد أثار في الأذهان حلم المسكن الخاص الذي سرعان ما سيتحقق بإقامة بيت ريفي . وتفسر هذه الظاهرة على الأخص التجدد السريع لسكان المجمعات الضخمة المؤجرة . وبالهرب من أوساط المدن التي لوثتها السيارات والضوضاء ، ثم بالتنمية الحضرية للمناطق المحيطة بالمدن ، وهي تنمية تثير نزعتها إلى الضخامة والتوحيد موجات متزايدة الاحتجاج ، يهجر سكان المدن مناطق تسببوا هم أنفسهم في تدهورها باستسلامهم لحسابات الربحية بأي ثمن التي يروج لها المنظّمون ومتعهدو البناء .

ويكرر هذا النموذج نموذجا معروفا في الطبيعة : فالحيوانات والنباتات تفر من مناطق تسببت هي في تدميرها . ومن الأمثلة البارزة على ذلك مثال الغوايوله^(٢٠) ، ذلك النبات الذي يموت في وسط الحقل الذي يزرع فيه ويتزعزع في أطراف ذلك الحقل حيث تقل كثافته .

ومن المنتظر أن يكون اتجاهنا في المستقبل نحو بناء المجمعات السكنية الصغيرة الحجم نسبيا مع توفير وحدات سكنية مفردة وخدمات متنوعة في وسط يحظى بالرعاية ويتسم بالحيوية وبالطابع الإنساني . وسوف يتيح ذلك تفتح الروح المجتمعية الذي لا يمكن تحقيقه لا في المجمعات السكنية الضخمة ولا في مجموعات البيوت الفردية ، وأقل منها في المساكن المتفرقة .

الإيكولوجيا والمدينة

كانت الجماعات تعيش تلقائيا في أحياء المدن وفي القرى التي عرفت بها الأزمنة السالفة ، وسيكون من الخير لنا ألا ندمر القليل المتبقي من نمط الحياة هذا ، ريثما نتعلم كيف نعيده إلى المجمعات السكنية الجديدة . فقد اقترن إنشاء هذه المجمعات بجهل تام بقوانين الإيكولوجيا البشرية . أما اليوم فنحن نعرف أننا لا نستطيع أن نضع أيّا كان في أي مكان ، وأن ذلك ينطبق على البشر والنبات والحيوان سواء بسواء بالنظر إلى ما للقدرة على التأقلم من حدود ليس من الممكن اجتيازها . فاقتلاع المرء من جذوره ووجوده في جماهير يغفل أفرادها بعضهم بعضا ويعيش كل منهم في عزلة ، يفقده الشعور بالأمن ويحفزه على العدوان ، وشأن الإنسان في ذلك شأن الحيوان الذي يطرأ على سلوكه تغير جذري في ظروف الأسر . وربما اقتضت الضرورة مضي عدة عقود قبل أن تتكون في مدننا الجديدة مجتمعات متألّفة في ظل برودها المؤس بال رغم من كل ما يبذل من جهد لإضفاء طابع إنساني عليها . ذلك أننا لا نخلق في شهور بيئة حياة خلقتها الطبيعة والمجتمع في قرون . ومن المفارقات أننا نخصص موارد ضخمة لإجراء بحوث تفضي إلى فهم أفضل للنظم الإيكولوجية الطبيعية في الوقت الذي لا نكاد نعرف فيه شيئا عن الإيكولوجيا البشرية . فالطفل يتعلم في المدرسة كيف تعيش الكواسر وكيف توفر الحماية للنباتات النادرة ، ولكنه لن يتعلم أبدا ما يترتب من أضرار على انتزاع شخص مسن من مسكنه أو على إيداع قروي في مسكن شعبي بالمدينة . وفي حين أننا نعرف حق المعرفة مقدار الوقت اللازم لإعادة الحياة النباتية الطبيعية إلى منطقة ما ، لا نعرف كيف نهىء للإنسان مناخا بشريا يعيش فيه في تواؤم مع بيئته .

القبح الذي يكتنف الصناعة

غير أن الفشل الذريع في مجال التنظيم الحضري هو ذلك الذي منيت به

المناطق الصناعية ، فجميع العناصر التي ينطوي عليها تصميمها وتنفيذها تتضافر لكي تؤكد وترسخ في اللاشعور الجماعي فكرة مسؤولية مؤدائها أن المصنع لا يمكن إلا أن يكون قبيحا ، مما يسهم بالمزيد في إساءة العلاقات بين الإنسان وعمله . وهي علاقات سبق أن شوهتها ممارسة مكافأة التهالك في العمل^(٢١) الموروثة عن الثورة الصناعية الأولى .

فالمناطق الصناعية في فرنسا وفي غيرها من بلدان الجنوب الأوروبي تتسم كلها بالقبح دون استثناء ، وسرعان ما يتضح لمن يتجول فيها أن الاعتبارات المعمارية واعتبارات التنظيم الحضري لم تكن أول ما يشغل بال متعهدي إنشائها . وعلى خلاف ذلك فإنه في المجتمعات ذات التقاليد الصناعية العريقة في الشمال الأوروبي ، بذلت في السنوات الأخيرة جهود تستهدف التنظيم النوعي للحيز المكاني . ففي هولندا وألمانيا والبلدان الاسكندنافية تعامل البيئة الصناعية على غرار ما تعامل الحداثق ومناطق الغابات إذ يمكن للمرء اليوم أن يجتاز منطقة المرور من أولها إلى آخرها دون أن يصطدم بصره بمنظر أي مصنع نظرا لما استخدم من فن إخفاء المصانع . وقد أنشأت ولاية رينانيا - وستفاليا بمدينة إيسن مركزا قويا لتجهيز لإجراء البحوث في هذا المجال . وعلى نقيض ذلك تشاهد بشاعة بعض التقسيمات الصناعية التي ينفذ فيها كل متعهد «مشروعه» دون أية مراعاة لمتطلبات الموقع ، وحيث لا يحظى تنظيم الحيز المكاني الجماعي باهتمام أحد ، مما يسفر عن منظر من الفوضى التي تبعث على الأسى . وتتفاقم هذه الظاهرة بنوع خاص حول بعض المدن بحوض البحر المتوسط حيث يتوقع أن يحمل الغطاء النباتي زمنا طويلا ، بالنظر إلى البطء الشديد لاستعادته آثار الجراح التي خلفتها عمليات تنظيم نفذت دون أية مراعاة للاعتبارات الإيكولوجية أو الجمالية .

وكان في شمال أوروبا وفي أمريكا أن انطلقت أول ثورة صناعية : ومن الطبيعي

والأمر كذلك أن تنشأ أنواع السلوك «بعد الصناعية» في تاريخ أبكر في بلد كهلندا مثلاً، حيث يتسم بأهمية بالغة في هذا الصدد ما يبدى من اهتمام شديد بمشكلات التلوث، والسعي الدائم إلى تحقيق النوعية في المنشآت الصناعية، والموقف المتخذ إزاء النمو الاقتصادي. وعلى خلاف ذلك لم تنتشر الصناعات على نطاق واسع في جنوب فرنسا وفي إسبانيا وإيطاليا إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ولم ير بلاسكو إيبانيز أو أورتيغا إي غاسيت أو كازانتزاكيس في الصناعة نتاجاً منطقياً لتفكير عملي وعقلاني ولد على شواطئ البحر المتوسط وأكثر جنوحاً إلى النظرية منه إلى التطبيق العملي. فرسالة هذا البحر، مهد الحضارة الغربية، كانت رسالة ثقافية أولاً وفوق كل شيء.

ويذكر الانفجار التصنيعي في جنوب أوروبا بما حدث من اجتياح للغرب الأقصى الأمريكي. فالجهات المعنية لم تدخر وسعاً في اجتذاب المنشآت الصناعية بعرض شروط سخية على أي من رجال الصناعة يحتمل إغراؤه، دون أدنى مراعاة للاعتبارات البيئية فشُجَّت هضاب كلسية تمتد على العديد من الهكتارات، ودُمرت الغابات الصنوبرية، وشوهت المناظر الطبيعية، وتعددت بذلك الشواهد على عمليات تنظيم حضري عدوانية ومدمرة.

حدود الربح

ونحن نجد في مجالي التنمية الحضرية التصرفات الأساسية نفسها: فصاحب المشروع يصمم بهدف تحقيق الربح لنفسه، وتستخدم كلمة الربح في هذا السياق بأوسع معانيها. وهو ينفذ برنامجاً لا يضمه سوى اهتماماته الخاصة دون مبالاة بأية اعتبارات أخرى. فعلى حين أنه يمكن الآن، بفضل تشريعات تزداد صرامة باطراد في مجال تراخيص البناء، أن تتفادى أسوأ النتائج، فإن ذلك لا يصدق في حالة المنشآت الصناعية. ولعل من الأفضل أن نتوقع من صاحب المشروع ألا يقتصر على دراسته من وجهة نظره الفردية

البحثة ، بل يدرسه أيضا من وجهة النظر الجمالية ومن زاوية اندماجه في الموقع وتكامله معه ، وعلى الأخص من زاوية المناخ الذي سيهيئه لمن سيتعين عليهم أن يعملوا فيه . ذلك أنه ليس من الممكن ولا من المرغوب فيه الاتجاه نحو تشديد مستمر لأجهزة التنظيم أو القمع . فما يفرض من قيود يصبح في نهاية المطاف أمرا لا يطاق إذ يقتل روح المبادرة والتجديد والإبداع . ومن جهة أخرى ليس من الممكن الاستمرار في ترك الحبل على الغارب لكي يفعل من شاء ما يشاء وحيثما أراد . وهنا يتعين على المواطن أن يشارك مشاركة فعالة عن وعي ودراية ، الأمر الذي يقتضي بذل جهود كبيرة للإعلام والتوعية بالأوضاع الجديدة . ولقد كان بير بوجاد مصيبا عندما رأى في البيئة «بُعْداً جديداً من أبعاد الوعي والضمير» .

وينبغي أيضا أن يقترن هذا الوعي بالقدرة على التفوق على الذات . فالتنظيم الحضري لا يتطلب مراعاة عوامل متعددة فحسب ، بل يقتضي كذلك القدرة على تنظيم حيز مكاني تجزئه أيلولة الممتلكات من جيل إلى جيل بقدر ما تجزئه الخريطة السياسية الإدارية . وعلى ذلك فإن إعادة تشكيل الحيز المكاني تعني النجاح في السيطرة على الأنانية الفردية والجماعية فيما يتعلق بامتلاك المكان . وهي تعني التشكك في مدى حق الملكية الذي لا يكف من جهة أخرى عن التضائل منذ عدة عقود . ويجد مفهوم الملكية ما يبرره في الحماية التي تكفل لكل منا أن يصون حرمة مسكنه ، غير أن حق الملكية يساء استغلاله عندما يمارس على ممتلكات صناعية أو عقارية شاسعة فيتخذ بذلك وسيلة لفرض الإرادة والسلطان .

فتجميع الكوميونات والتوصل إلى دمجها وإنشاء بنى جديدة للتجمع الحضري أو الريفي هي إذن أعمال تقصر بلاغة الحجج المسوقة دفاعا عنها دون إخفاء غريزة التثبيت بالممتلكات وحرص الحيوان البشري على الاحتفاظ بأسس عدوانيته ذاتها .

ثالثا - العدوانية أو الحساسية إزاء الأنداد

إن أخطاء التنظيم الحضري ، ولاسيما عندما تؤدي إلى قيام التجمعات البشرية المفرطة ، لابد أن تنعكس آثارها على أشكال السلوك الفردي والجماعي . وعندئذ يكون بوسعنا التحدث عن «تلوث اجتماعي» حقيقي . ذلك أن التسريع المتزامن لعمليتي التصنيع والتنمية الحضرية مقترنا بالنمو السكاني وبنشوء ظواهر الهجرة الوافدة أو الموسمية ، قد أحدث زيادة هائلة في الكثافة السكانية لبعض المناطق . كذلك يشر تطوير وسائل النقل والمواصلات مزج الفئات الاجتماعية والأجناس والإثنيات ، إما مباشرة عن طريق السياحة والهجرة الوافدة والأسفار ، أو عن طريق غير مباشر عبر وسائل الإعلام والاتصال . وتسفر هذه الظواهر المتزامنة للتجمع والاتصال عن سلسلتين من النتائج المتناقضة في ظاهرها ، والتي يلقي عليها الضوء تحليل يستند إلى البيولوجيا .

المزج والكثافة

لنبدا أولا بذكر التأقلم باكتساب المناعة (mithridatisation) حيث يحدث اعتياد يفضي إلى اكتشاف الغير وتقبله ، والاعتراف بالحق في الاختلاف ، واحترام نمط حياة الآخرين : ومن ثم التسامي على المحرمات الثقافية ، وتنسيب القيود الاجتماعية ، وتعلم التعايش والتسامح . غير أن ثمن هذا التطور المحمود في مجموعه يمكن أيضا أن يتمثل في تهجين شامل للأعراف والثقافات ، في نوع من التوحيد والتسوية عند مستوى أدنى ، وفي فقدان الهوية والشخصية ، وأخيرا في التهاون الثقافي والأخلاقي عبر نقل انتقائي من ثقافة إلى أخرى يفضي إلى مبدأ مؤداه «كل شيء جائز، كل شيء مباح» : أنا أقبل ما يناسبني وأترك ما عداه .

غير أننا نلاحظ أيضا نوعا من الاستجابة على طرف النقيض مما سبق يمكن وصفه بأنه نشوء لحساسية مرضية نتيجة لتكون «أجسام مضادة» تجاه الآخرين . وهذه الظاهرة التي تستند مباشرة إلى قوانين المناعة منقولة في هذه الحالة من الجسم البدني إلى الجسم الاجتماعي ، تنشأ عموما عندما تتجاوز نسبة جماعة سكانية غريبة عن الوسط عتبة معينة تتراوح وفقا لتقديرات مختلفة بين ١٠ و ١٥ في المائة . وتلاحظ هذه الظاهرة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تشتد المجابيات العنصرية نتيجة للمزج المكثف بين المجموعات السكانية وارتفاع نسبة الوافدين من الخارج . وفي أوروبا تسبب استيراد أعداد كبيرة من الأيدي العاملة في إثارة ردود فعل مماثلة ، ولاسيما أثناء فترات نقص فرص العمالة . فاستجابات الحساسية المرضية تزداد حدتها بنوع خاص عندما يأتي الوافد الجديد لشغل ركن إيكولوجي يشغله غيره بالفعل فيضيف بذلك آليات المنافسة إلى مشكلات المجابية . وبذلك تنشأ مجابيات عنيفة تكون بمثابة صدمات مفرطة الحساسية مقترنة بأزمات رفض .

حرب العشائر

ويمكن أن تنشأ ظواهر مماثلة وسط جماعات سكانية متجانسة عندما يؤدي تركزها المفرط إلى خفض المساحة التي يمكن أن تخصص لكل فرد ، (la bulle individuelle) كما يسميها رجال علم النفس الاجتماعي . ويقدم لنا سلوك الحيوانات أمثلة كثيرة لتصرفات كهذه حيث ينظر إلى الانتقاص من «الركن الفردي» على أنه خطر محقق يثير مشاعر القلق وانعدام الأمن ويطلق ردود فعل شديدة العدوانية ، ومن تلك الأمثلة سلوك أسماك بحار المرجان التي تثبت قوة ارتباطها بموطنها بالتلوث بلون صارخ على غرار ما يفعله الإنسان برفع راية للدلالة على حرصه على وطنه . ويزداد هذا الارتباط حدة في موسم الإخصاب . أفلسنا في هذا الموسم بالذات «نؤسس بيتنا ونبني عشنا»؟ فظهور

فرد من الجنس نفسه للنزاع على هذا المكان كفيل بأن يثير على الفور أزمة عدوان عنيفة . وتفعل ذلك أيضا عشائر الفئران التي تنتظمها أسر إذ تنشب فيما بينها حروب أهلية ضارية عندما يضطرها تزايد أعدادها إلى تعدي كل منها على موطن الآخر. وتنشأ ردود فعل مماثلة بين الراجل وبين قائد السيارة الذي يحتل مكانا متنقلا فيعبر السائق عن عدوانيته إزاء المضايقة التي يسببها له الراجل باعتراض طريقه ويتعين على كل طرف أن يخلي سبيل الآخر بأسرع مايمكن . وقصارى القول إن أي تنافس على المكان أو من أجل المكان، حتى وإن كان خاطفا، إنما يؤدي إلى تلك النفحة العدوانية مصحوبة بإفراز الأدرينالين، ناقلها الهرموني .

ومفهوم «الموطن» هذا مفهوم جوهري يبدو أنه راسخ في التراث الجيني للبشر^(٢٢) . فالجنس البشري، شأنه شأن الرئيسات التي ينتمي إليها، لا يزال يتشبث بموطنه بقوة . ويحدث أحيانا أن ندرك بوعينا هذا التشبث عندما يحتله طرف ثالث دون وجه حق : فاقترحام لصوص مسكننا يترتب عليه شعور بالضيق لا يقترن إلا «بالتعدي على الوطن» .

ونحن نعرف من جهة أخرى أن زيادة الكثافة السكانية للحيوانات تفضي إلى تنظيم تكفله آليات هرمونية توصلنا إلى إثباتها^(٢٣) : فهذه الزيادة تطلق لدى حيوانات المختبر، كالفئران مثلا، استجابات عصبية صمّاوية متميزة مصحوبة بنشاط مفرط للغدد الكظرية وضمور للغدد الجنسية التي يكبحها فرط الإفراز الكظري للأدرينالين . بل إنه برهن على أن حدة الاستجابة الهرمونية ترتبط بالمرتبة الاجتماعية للحيوان إذ تزداد قوة بانخفاض مرتبة الفأر في التدرج الهرمي لعشيرته . ويرى باحثون آخرون أن فرط تضخم الغدد الكظرية لا يعود إلى مجرد زيادة العدوانية، بل أيضا إلى انطلاق تأثير الجماعة مع زيادة المؤثرات الشمسية . وأيا كان الأمر فمن الملاحظ أن نقص حجم الموطن أو

زيادة كثافة السكان يسفر عن آليات تنظيم هرموني يترتب عليها هبوط في معدل المواليد نتيجة لكبح الغدد التناسلية ، وارتفاع معدل الوفيات .

وليس من الممكن سريان هذه العمليات بحذافيرها وببساطة على الجنس البشري حيث تلعب العوامل الثقافية دورا حاسما . ويجدر من جهة أخرى التمييز بين البشر بحسب الإثنيات إذ تختلف هذه فيما بينها من حيث التراث الجيني والخبرة الثقافية كما لا تتطابق حاجتها من المكان . ويمكن مع ذلك أن نقطع بأن الكثافة السكانية تستحث العدوانية إزاء بني الجنس باستثناء أوقات أو ظروف مواتية بوجه خاص . ومن المؤكد أنها تندرج في عداد العوامل المؤدية إلى ازدياد العنف في المدن الكبرى .

وثمة عامل آخر أشد استحثاثا للعدوانية هو ازدياد حركة انتقال الأفراد ، بالنظر إلى أن الحركة توسع مساحة الموطن ، ومن ثم تزيد فرص التعدي على مواطن الآخرين ومزاحمتهم . ويبدو أن هذا هو السبب الرئيسي في زيادة العدوانية المرتبطة بزيادة عدد السيارات . ويبدو في الواقع أن سلوك البشر المتقلين في سيارات يصدق النظرية الحركية للغازات : ففي الغاز الكامل يزداد الضغط بزيادة حركة الجزيئات وتزداد معه احتمالات الانفجار المناظرة .

رابعا - أوقات الفراغ أو الانتحاء الشمسي الاجتماعي

إن فرط الكثافة السكانية وما يترتب عليه من مضايقات يطلق ظواهر الهرب الجماعي انصياحا لآخر وسواسين يلاحقان المجتمعات المعاصرة : عطلة نهاية الأسبوع والعطلات السنوية . ففي كل أسبوع تهجر أماكن التجمع السكاني الحضرية لصالح المساكن الثانوية - بيوت الريف ، مع كل ما يقترن بذلك من ظواهر : استهلاك الطاقة ، واكتظاظ شبكات الطرق ووسائل المواصلات ،

وضياع الوقت ، واستهلاك الحيز المكاني الريفى وتدهوره فى كثير من الأحيان .
أما العطلات السنوية ، فإن حركات النزوح الجماعية تشكل حركة مد بشرى
حقيقية : مد لا يستجيب لجاذبية القمر وإنما لجاذبية الشمس .

البحر والمد البشرى

لقد أصبح هذا الانتحاء الشمسى الجديد ظاهرة حضارة . فقاطن المدينة
يعاود توطيد الأواصر مع العناصر الأساسية : النار (الشمس) والماء (البحر
والبحيرات والأنهار) والأرض (الجبلى والريف) و(الهواء الطلق) . وعندئذ ،
تلعب هذه العوامل التى تعد جوهرية لنوعية الحياة دورا رئيسيا فى التطور
الاقتصادى والديمقراطى . فقد أسفر تعداد سنة ١٩٧٥ فى فرنسا عن أن شمال
البلاد وشرقها ألت بهما حالة من الركود وكانا من قبل منطقتين صناعيتين يرتفع
فيهما معدل المواليد ، فى حين أن منطقتى الرون - ألب والبروفانس - كوت دازور
تجتذبان أعدادا متزايدة من «الأجانب الداخلين» كما يقول أهل الجنوب .
وتضخم هذه الظواهر خرافة تنفرد بها العقلية الفرنسية (وربما شاركتها فيها
العقلية الإيطالية) حيث مدى الاستلطاف الذى تحظى به مختلف المدن أكثر
اتساما بالطابع الانتقائى منه فى سائر البلدان . فإذا نحن جارينا ما تسفر عنه
مباريات الشعبية ، ربما تخيلنا أن غرينوبل وتولوز ونيس ومونبلييه إنما هي
جنان يحيا فيها كل إنسان حياة سعيدة ، وحيث تكفل كل مبادرة بالضرورة
بنجاح باهر . وذلك حكم لا يصدق مثلا على لنز أو سانت إتين اللتين لا
تصلحان إلا لكرة القدم وإن شاركتها نيس فى هذا المضمار^(٢٤) .

أما مدن الجنوب (الفرنسى) فهي تستفيد ، ومن الأرجح أنها ستظل
تستفيد ، بما يعرف فى اللغة الداروينية بـ «معامل انتقاء» إيجابى للغاية بفضل
عامل إنمائى جوهري هو الشمس . فالشمس تستهلك بمهارة على الشواطىء
وفقا لمعايير كفاءة حديثة : فالطاقة الشمسية تنتقل من مصدرها مباشرة إلى

الإنسان دون أن تعترض سبيلها النباتات التي تثبتها بالتمثيل الضوئي وتنقلها إلينا، عبر آكلات العشب، فيما نستهلكه من غذاء. وبرنزة لون البشرة طريقة أسرع لتمثل طاقة الشمس، وهي فضلا عن ذلك تضيف على متبعها، من وجهة النظر الداروينية كذلك، «معامل انتقاء جنسي» لا يخلو من فائدة: فكلنا يعرف أن البرنزة ميزة ذات وزن في الاستراتيجيات الحديثة للإغراء.

والجاذبية الهائلة للشمس علامة من علامات حضارة مدنية لا مكان فيها للمطر الذي يعد ضرورة حيوية للفلاحين. وهي تثير في الذهن لا محالة عودة إلى أساطير آبائنا الوثنيين الذين ترسم طقوسهم في الأفق بشكل صريح في مجتمعات الهيبي وبشكل ضمني في تلك الكتل البشرية المستلقية على الرمال تنشد البرنزة، وذلك، منظر تنفرد به البلدان المتقدمة ولا نشهده على أي شاطئ آخر في العالم أيا كانت قوة الضغط الذي يمارسه السكان المحليون. وكل شيء يجري كما لو كان البشر الذين يعيشون حضارة الإنسان الآلي يسعون من جديد إلى متع المناخ شبه المداري لأفريقيا الشرقية، الذي يبدو أن البشرية ظهرت في ظله إلى الوجود. أي مظهر غريب من مظاهر العودة إلى الوراء بعد المرور في مرحلة فرط التطور!

وموجز القول إن معاصرنا الذين تنتظم حياتهم حول حركة شبيهة بحركة بندول الساعة: خمسة أيام من الاغتراب مقابل يومين من الراحة، وأحد عشر شهرا من العمل لقاء شهر من العطلات. ومع ذلك فلا يبدو أن السعادة، فيما يتجاوز أحلام فترة العطلة، ترفرف بجناحيها على شواطئ البحر المتوسط: فقد تبين من دراسة أجريت على بلدان الرابطة الأوروبية^(٢٥) أن سكان بلدان البحر المتوسط هم أقل شعوب الرابطة رضاء بمصيرهم، في حين أن مؤشر متوسط درجة الارتياح لدى سكان بلدان أوروبا الشمالية، بما في ذلك سكان المدن الكبرى، يفوق نظيره المتوسطي بكثير. وتؤكد صحة هذه الفرضيات سلسلة من الاستقصاءات التي

أجريت في هذا الصدد في فرنسا^(٢٦). فسكان سانت إيتين ولينز وميتز، التي سبقت الإشارة إليها يتمتعون بروح معنوية عالية، وهي ظاهرة لا تصدق على سكان نيس أو تولوز.

وعلى ذلك فمن الملاحظ وجود مفارقة شديدة بين الطريقة التي تُدرك بها المدن من خارجها وبين ما يعتقد سكانها بشأنها. فالصورتان أبعد ما يكون عن الانطباق. وبالمثل، وذلك هو ما تثبته الاستقصاءات، فإن السعادة لا تقاس بالثروة كما لا تقاس بمؤشرات الرفاه المادية. ربما اضطررنا في نهاية المطاف إلى أن نتظر طويلا ونكافح كثيرا في سبيل تحقيق حلم السعادة الذي يراودنا.

سيناريو اللامقبول

فإقليم البحر المتوسط إقليم هش تعرضه لتدهور لا مرد له تربته المتآكلة ومياهه شديدة الحساسية للتلوث ومناظره التي شوهدت طبيعتها.

وعلى ذلك يمكن أن نتصور سيناريو إيكولوجيا نوجزه كما يلي: كلما ازداد تهافتنا على المنطقة الساحلية ازداد عدد ما ننشئه فيها من مبان. غير أنه كلما ازداد عدد المباني، رق الغطاء النباتي الذي أصابه الهزال بالفعل. والأدهى من ذلك أن التجمعات الحضرية، بإنتاجها الحرارة واجتذابها، تسخن الغلاف الجوي. ويسهم انخفاض مقادير المياه التي تتجها النباتات وارتفاع حرارة المناخات الحضرية المحلية في خفض معدل التساقط. وتزداد فترات ظهور الشمس وسطوعها ومن ثم يزيد إغراء المناطق الساحلية ويشتد الضغط السياحي. ويترتب على التغذية الارتدادية الإيجابية^(٢٧) تنشيط حركة البناء وحركة الانتقال. وتندر المياه وتقل الأمطار باطراد وتجف الشبكات الهيدروغرافية وينخفض منسوب المياه الجوفية. وعندئذ تصبح المياه عامل تقييد فيتوقف مسلسل التفاعلات إذ تشكل ندرة المياه التغذية الارتدادية السلبية. صحيح أنه في تلك الأثناء كان الضغط على الشواطئ قد بلغ حدا

دفع إلى الشروع في عملية تنظيم تصحيحية تمثلت في ابتعاد السياح عنها . وقد يحدث أحيانا ، بفضل الله ، أن يستبق الإنسان التنظيمات الطبيعية .

وثمة شبه غريب بين هذه الظاهرة وظاهرة السباق بين الأسعار والأجور الذي تطلق عليه عبارة اللولب التضخمي . فعلى الرغم من أنها تبدو ظاهرة لا سبيل إلى تفاديها ، فإن أمرها ينتهي إلى التوقف كما يشهد بذلك ما حدث في ألمانيا سنة ١٩٢٣ ، عندما بلغ التضخم حدا عجزت معه المطابع عن إنتاج أوراق النقد اللازمة للإنفاق والتي اكتظت بها الأسواق فأدت إلى كسر لولب التضخم .

ومن الممكن أيضا أن نتصور سيناريو آخر - فكاهيا هذه المرة : سيناريو التقاط المناظر . وليس المقصود هنا مناظر فوتوغرافية أو سينمائية ، بل المناظر التي لا تحجب ويعرضها على الزبائن متعهدو البناء : والتقاط المناظر عامل مهم في تنظيم السوق العقارية ، عامل محدد يسير في اتجاه معاكس للاتجاه التضخمي لأسعار المساكن . فعندما يحل المنظر الجداري محل المنظر على البحر ، وتحل البيوت محل أشجار الصنوبر ، تنخفض قيمة المنظر ومعها سعر المسكن .

وتنتهي ظواهر التركيز الخطي بإبطاء التوسع الحضري واكتظاظ المناطق الساحلية عبر عملية تنظيم تلقائي بسيطة . تضاف إلى ذلك ردود الفعل الإقليمية : فعندما يصبح الغريب غازيا تغدو الابتسامات التي نبيعها له بـشمن باهظ أقرب إلى التكشيرة التي ترده على عقبيه فيتسلل دون نية الرجوع .

تلك إذن هي عواقب سوء استغلال الثراء . فما هو اليوم ثراء يمكن أن يصير فقرا غدا . فقد أدى ذهب بيرو إلى إفلاس إسبانيا عندما زادت أعداد القطعان فجردت من غطائها النباتي مراعي ذلك البلد الذي كانت تكسوه الخضرة من قبل . ويهدد المصير نفسه مناطق غنية أخرى لم تعرف كيف تتوخى الحكمة في استغلال مواردها . فماذا سيجدي ملوك النفط ما يجمعونه من بلاين وملاين البلاين ؟

إن الهرب من اكتظاظ التجمعات السكانية الكبرى إلى اكتظاظ الشواطئ أمر لا مفر منه . فالمنطق الذي يعلي الناس شأنه لا مانع من أن يصبح موضع سخريتهم . ولعل قادمًا من كوكب آخر أن يتيه في كوكبنا إن هو استخدم الأسلوب المنطقي والعقلاني الذي نفخر باتباعه . وسيخلص من مشاهداته التي جعلته في حيرة من أمره إلا أن عليه ألا يندهش لشيء أو بالأحرى ألا يندهش إلا لشيء واحد . هو أن الإنسان يعرف نفسه بأنه الحيوان العاقل دون سائر الحيوانات في الوقت الذي يشكل سلوكه في الواقع العملي تحديًا دائمًا للعقل .

خامسا - عندما يسأم المستهلكون

ظواهر التشبع

ومن الأمثلة الرائعة على هذا التحدي عجزنا عن تعلم أي درس من الأزمة التي أنشأتها الزيادة الضخمة في أسعار النفط . فالانتعاش الصارخ - بعد فترة ركود طويلة - لسوق السيارات ولاسيما السيارات ذات المحركات القوية إن هو إلا رمز للاستجابة للأزمة بإغلاق العينين لتفادي المشكلة . ومن المرجح أنه كان يتعين انتظار ارتفاع سعر الوقود ، وتعميم فرض الرسوم على المرور في طرق السيارات ، وزيادة عدد مواقف السيارات مدفوعة الرسوم وما يترتب على ذلك كله من إثقال تكلفة اقتناء سيارة إلى درجة تحفز صاحبها على زيادة اللجوء إلى وسائل النقل العامة التي تستهلك من الطاقة في المتوسط ربع ما تستهلكه السيارة . وإذا لم تكف هذه المبادرات المالية فستقوم ظواهر اكتظاظ الطرق بدور المنظم : فمن ذا الذي لم يخطر ذلك على باله وسيارته عاجزة عن شق طريقها وسط الزحام ؟ وإن استمر هذا الاتجاه على اندفاعته الراهنة فستبدأ

عملية تغذية ارتدادية سلبية في تهدئة سرعة إنتاج السيارات الخاصة وبيعها واستهلاكها، إذ سيثبت الازدحام همة المشتري وستؤدي قلة استخدام السيارة الخاصة إلى بقائها مدداً أطول وسينعكس ذلك على حجم الإنتاج مما يعود بالنفع على وسائل النقل العامة التي سيزداد استعمالها.

وينطبق مثل ذلك على ازدحام الحيز المكاني في مناطق قضاء وقت الفراغ والمناطق الساحلية وعلى الشواطئ. كما سي طرح السؤال: ما جدوى أجهزة الهاتف عندما تكون المقاسم مشبعة وعمالها مشدودي الأعصاب والمكالمات تتوالى على أصحاب الأجهزة بعد أن توالى مطالباتهم للإدارة بتركيبها؟ وما جدوى امتلاك البلايين بالنسبة إلى ضائع في قلب الصحراء؟ فثروة كهذه لا تكون لها قيمة إلا في بيئة مهيأة لإنفاقها. وبالمثل فإن سيارة متوقفة في زحمة المرور لا تزيد قيمتها على قيمة نقد غواتيمالا في قربه من قرى منغوليا.

ظواهر الإحباط

ومع ذلك فإن الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة وما يترتب عليه من رفاه مادي ينشئ أسباباً جديدة للإحباط يحللها فيليب ديربيارن في كتابه *La Politique du bonheur*^(٢٨): فالوفرة التي تعود بالنفع على الجميع لا تفعل ذلك على قدم المساواة، ومن ثم فإن الارتفاع العام في مستوى المعيشة لا يقلل في شيء من الفوارق بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية. ولما كان الأمر يتعلق بواقع يدرك ذاتياً بالقياس إلى وضع الآخرين، فإن تحسناً موضوعياً — بالأرقام المطلقة — في مستوى المعيشة لا يترتب عليه بالضرورة شعور ذاتي بزيادة الرفاه: ذلك أن من أعطي طلب المزيد إذا فاق معدل الزيادة التي حصل عليها جاره معدل ما يحصل عليه هو. وذلك هو الطريق المسدود: فمستوى المعيشة آخذ في التحسن ولكن شعور الإحباط باق. والأدهى من ذلك أن شعور الإحباط هذا يتبين لدى تحليله أنه المحرك الخفي والدافع العميق لمجتمعات الاستهلاك

وهو لا يكف عن استثارة الرغبات وتغذية النزوع إلى تفادي المشكلات . وذلك تحليل صائب ربما قدم تفسيراً لسبب استمرار العدوانية الاجتماعية وليدة الإحباط في عنفوانها على الرغم من أن مستوى المعيشة لم يكف عن التحسن منذ قرن من الزمان .

ومن ناحية أخرى فإن استجابات جديدة آخذة في الظهور: فأعداد متزايدة من السكان ترفض الانصياع للمثل الأعلى ، أو بالأحرى الاستسلام للإغراء الذي تعرضه عليهم مجتمعاتنا . وظواهر التهميش تنشأ وتتضخم وتفضي إلى قيام مجتمعات محلية صغيرة أو حركات ذات ميول أو اتجاهات شتى يجمع بينها رفضها الشامل للقيم السائدة . وأعداد كبيرة من الشباب يعيشون على القليل ويبحثون عن دروب جديدة .

وفضلاً عن ذلك فإنه مع النمو السريع لرابطات المستهلكين ، يضطر المنتجون بشكل متزايد إلى إثبات نوعية منتجاتهم . وقد انتقلت هذه النزعة الاستهلاكية الجديدة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا لتوجه شيئاً فشيئاً اقتصادات الإنتاج فيها نحو مزيد من الجودة . . . وهي تحد من غلواء التسويق الشائنة وتشجع تيقظ وعي المستهلكين وتحميهم من الغزو الدعائي .

ما يُستهلك يُهلك

وهكذا ترسم في مواقف المستهلكين حديثة العهد حدود جديدة للنمو الكمي . وربما لا يدرك هذا التراجع عن المثل العليا للاستهلاك سوى نسبة ضئيلة من السكان . ومن جهة أخرى ، لا تزال هناك أعداد كبيرة من الناس ، حتى في مجتمعات الوفرة بالغرب ، لا تجمع قوت يومها إلا بشق الأنفس ، وما يحدث بالبلدان النامية في هذا الصدد غني عن البيان .

ومع ذلك يتبين لنا بدرجة متزايدة الوضوح أن الخبز ليس القوام الوحيد لحياة البشر وإن لم يعن ذلك أننا على قاب قوسين أو أدنى من الأخذ بقول الزهاد في كل زمان ومكان من أن المطلق وحده - بالنظر إلى استحالة استهلاكه هو الذي لا ينفد . غير أن ما يُستهلك يُهلك ، وهي قاعدة تنطبق على الجنس فوق كل شيء . والقانون العالمي للإنثروبيا (درجة التعادل الحراري) قانون يسري على أشكال السلوك الاجتماعي إذ هي أيضا خاضعة لا محالة لظاهرة تدهور الطاقة .

ولئن كنا لم ندرك بعد تمام الإدراك فشل جهود «التحول إلى الاستهلاك» ، فإن هذا الفشل يتكشف لنا رويدا رويدا من خلال ظواهر الإحباط وانعدام الإشباع التي يعمل على بقائها مجتمع لا يجد سبيله إلا في إنشاء رغبات جديدة وبيع جديدة . وهي سبيل اتضح بالفعل أنها تفضي إلى سد منيع ؛ فالعجز عن إشباع الحاجات الوجدانية والروحية ، ونفاد الموارد الطبيعية الذي تصوره سلفا أزمة الطاقة وغلاء المواد الأولية ، والتلوث الذي يهددنا ، وتدمير الطبيعة ، وزيادة العدوانية ، ومشاعر الإحباط التي تتعهدا مجتمعاتنا - كل هذه تخلق في نهاية المطاف أوضاعا متفجرة .

وهي تنمي منذ الآن مشاعر فتور تتمثل في هبوط ديمغرافي مفاجيء ، وتلك علامة أخطر من كل ماعداها : فمجتمعاتنا لم تعد تنتج أطفالا كما لو كانت قد كفت عن تصور المستقبل ؛ كما لو كان الانتقاص من حيويتها الإنتاجية قد شقت أمامها هوة فاغرة ، كما لو كان التشكك في سبب وجودها يمنعها من أي تخطيط ويترك حياتها معلقة .

ومع ذلك فهذه الحياة تسير قدما إلى الأمام - فلا سبيل إلى منع تقدمها أو تكاثرها - نحو توليفات وتشكيلات جديدة .

الهوامش

J. Ter nissien, Précis général des nuisances, 6 tomes parus, Paris Guy Le Prat, 1971 (١)
- 1974.

F. Ramade, Eléments d'écologie appliquée, Ediscience, 1974. (٢)

J. P. Cachan, Les Portes de l'avenir. L'écologie au service de l'homme et de la nature, Ed Horizons de France, 1972. (٣)

P. Delaveau, Plantes agressives et Poisons végétaux, Ed. Horizons de France, 1974. (٤)

(٥) أنواع النبات السنوية هي الأعشاب التي تموت في الخريف وتقضي فصل البرودة في شكل بذور تنبت في الربيع، وبذلك تمتد دورتها على فصل من فصول السنة. أما أنواع النبات المعمرة (انظر أدناه)، فتنتج هي الأخرى بذورا في الخريف ولكنها لا تختفي تماما. فهي نباتات دائمة إما بفضل جذورها الممتدة في التربة والتي تنتج براعم جديدة في الفصل المناسب، أو بفضل مجموع جهازها الإنباتي (كما في حالة الأشجار).

J. Masquelier et J. Michaud, Phytochimie et Recherche pharmaceutique, compte rendu des 6e journées médicales de Dakar, 1969. (٦)

Ch. Muller, R.-B. Hanawalt et J.-K. Mc Pherson, Allelopathic control of herb. growth in the fire cycle of California chaparral. Bull. Toney Botan Club 1968, 95, p. 225-237. (٧)

(٨) catabolisme : الانتقاض أو الأيض الهدمي، سلسلة من التفاعلات التي تتحول بها وتتلف المواد الكيميائية التي تتكون منها المادة الحية، وذلك قبل التخلص منها باعتبارها نفايات.
(٩) Biosphère : النظام الذي يتألف من مجموع الكائنات الحية التي تعيش مترابطة فيما بينها، وتعمّر الأرض مكونة الغلاف الحيوي الرقيق على سطح هذا الكوكب.

p. Gascar, Le Présage, Gallimard, 1972. (١٠)

Symposium international sur le cancer (CIRC), Lyon, 3-5 novembre 1975. (١١)

R. Dubos, Mirage de la santé, Denoel, 1961. (١٢)

PH. Lebreton, Aspects écologiques de l'électronucléaire, document diffusé par le Mouvement écologique, 65, bd Arago, 75014 Paris. (١٣)

(١٤) Ontogenèse : سلسلة من التحولات التي يمر بها الفرد منذ البويضة وحتى الكائن المكتمل.
(١٥) Phylogenèse : سلسلة من التحولات التي تمر بها أثناء التطور البيولوجي الكائنات الحية المنتمة إلى نفس السلالة وتقضي إلى مجموعة من الأنواع التي يمكن على هذا النحو إثبات انتماؤها إلى سلسلة معينة (سلالة phylum).

(١٦) Sociogenèse : سلسلة من التحولات التي يمر بها مجتمع الأحياء أثناء تاريخه وتتيح التعرف على المراحل التي أفضت إلى الحالة الراهنة لذلك المجتمع.

L. Delvosalle, F. Demaret, J. Lambinon et A. Lawalree, Plantes rares, disparues ou menacées de disparition en Belgique, ministère de l'Agriculture, Service des réserves naturelles, Trav. 4, Bruxelles, p. 129. (١٧)

J. Dorst, Avant que nature meure, Delachaux et Niestlé, 1970. (١٨)

(١٩) يندرج إنشاء بنوك الجينات في عداد المشروعات المزمع تنفيذها بهدف صون الأنواع النادرة أو المهددة في إطار مجموعات مقتناة وكذلك الأنواع التي تنفرد بها كل منطقة . ولئن كان من الواجب اتخاذ تدابير حمائية كهذه ، فإنها لا ينبغي أن نتحللها عذرا لفتور الجهد الذي يتعين بذله على الصعيد العالمي في سبيل صون ثراء الأنواع المتوافرة في البيئات الطبيعية .

(٢٠) انظر صفحة ٨٣ .

(٢١) يطلق على هذه الممارسة مصطلح Stakhanovisme باسم عامل المنجم السوفييتي الذي كانت جهوده مصدر وحيها في سنة ١٩٣٥ .

(٢٢) في كتابه La nouvelle Grille (باريس ، روبر لا فون ، ١٩٧٤) يصر هنري لابوري على اعتبار مفهوم المواطن مكتسبا ثقافيا وليس صفة يتوارثها أفراد النوع .

(٢٣) J.p. Desportes, Surpopulation: de la souris à l'homme, La Recherche, 22, 1972, p.382 - 384

(٢٤) تلعب البيئة دورا مهما في إدراكنا للصورة المميزة لكل مدينة من المدن . فإذا تباين إلى هذا الحد إدراكنا لكل من سانت اتين وغرينوبل رغم وقوعهما على خط العرض نفسه ، فإنما يرجع ذلك إلى أن غرينوبل ينظر إليها من خلال الجبال وقضاء وقت الفراغ في حين ينظر إلى سانت اتين من خلال مناجم الفحم والعمل فيها . وحالة ميتر التي أسس فيها المعهد الأوروبي للإيكولوجيا ، أكثر دلالة في هذا الصدد : فهذه المدينة تعاني ، من جانب أهل باريس وأهل الجنوب ، من العزوف الذي تعاني منه جميع مدن الشرق والشمال باستثناء ستراسبورغ التي تعتبر كاتدرائيتها رمزا قوميا . فهي تستثير في الذهن مزيجا من مداخن المصانع (التي لا يوجد منها شيء على بعد أقل من مائة كيلومتر) وثكنات الجيش (وإن كانت هذه المدينة الشهيرة بقيادتها العسكرية لم تعد بها سوى حامية تتألف من عدد ضئيل من الأفراد ودخل جندي المدفعية فيها عالم الأساطير) والتحدث باللغة الألمانية (على الرغم من أن ميتر مدينة تتحدث الفرنسية دائما) ، وأخيرا شتاء قارس البرودة (نظرا لأن نصف سكان فرنسا من الذكور قضوا في الموزيل شتاء عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ الذي اتسم بشدة البرودة في أوروبا بأسرها) . وعلاوة على ذلك فإن ظروف العصر لا تشجع على السياحة . . . مما ترتب عليه ضالة معرفتنا بالتراث التاريخي الفذ لهذه المدينة التي تضم كثيرا من الآثار ومن المقتنيات ذات الشهرة الدولية التي ترجع إلى العصر الغالي - الروماني وإلى العصر الوسيط . كما أن لديها تراثا موسيقيا غنيا وتتميز بانسجام مناظرها الحضرية إذ توجد بها شبكة قنوات وأنهار وبرك صناعية ومساحات مشجرة فسيحة تمتد إلى قلب المدينة القديمة ذاته . . . وهلم جرا . ويقف ذلك شاهدا واضحا على مدى تشويه «الصورة المدركة» لـ «الصورة الواقعية» : فغرينوبل التي يتسم تراثها المعماري بالتواضع ، لا تعيش إلا بفضل موقعها وإطارها الجغرافي الفذ في الوقت الذي تعاني فيه ميتر من موقعها الجغرافي ومن ظلم التاريخ لها . ومن جهة أخرى فإن ما يبدو عائقا على الصعيد الوطني يغدو ميزة على الصعيد الأوروبي . فميتر ، المركز الإداري لإقليم اللورين وعاصمته ، تدين بتنميتها في السنوات الأخيرة إلى إمكان الانتقال منها إلى ثلاثة بلدان أجنبية في أقل من ساعة بالسيارة .

(٢٥) J. R. Rabier, Différences et différenciations interrégionales dans les attitudes et comportements du public, in Les Régions transfrontalières de l'Europe, Institut universitaire d'études européennes, 122, rue de Lausanne, Genève, 1975.

(٢٦) Les Français jugent leur ville, Le Point, 1974, no 90, p. 65-78; no 91, p. 76-87; no 92, p. 72-75. Votre ville et vous, L'Express, 1974, no 1210, p. 63-69; no 1211, p. 59-64. Le palmarés du bien-être, Le Point, 1976, no 175, p. 50-69.

(٢٧) انظر صفحة ٦٦ .

(٢٨) Ph. d'Iribarne, La Politique du bonheur, Le Seuil, 1973.

الباب الثاني
قواعد التنظيم الطبيعى
والخيارات الاجتماعية

الفصل الأول

نحو تربية تستهدف الأزمة

«المرأة حين تلد تحزن . . لكنها متى ولدت الطفل
فرحت لأنه قد ولد إنسان في العالم» .

إنجيل يوحنا (٢١) الفصل السادس والعشرون

أولا - تعاليم البيولوجيا والعلوم الاجتماعية

يؤدي بنا الأخذ بنتائج التحليلات إلى تصديق التنبؤات المتشائمة التي
خلص إليها نادي روما ، وإلى شعور عميق بالعجز إن لم يتضح أن هناك من
آليات التنظيم ما يمكن من التصدي لهذا التطور . وتنشق هذه الآليات من
قوانين الفيزياء والبيولوجيا والإيكولوجيا والعلوم الإنسانية .

فقوانين الديناميكا الحرارية المطلقة^(١) ترينا كيف تستطيع توازنات جديدة
أن تستقر في نظم حل بها ، كما هي حال نظامنا البشري ، اضطراب شديد .
غير أن هذا التنظيم لا يأتي - إن أمكن أن يفعل - تلقائيا . فهذا القانون يفتح
أمامنا أبواب الأمل ، ولكن دون أن يكفل لنا الأمن .

والتطور البيولوجي يجعل من التبدل التكيفي ومن التغير قانون الحياة
الأساسي ، غير أنه يسجل حالات فشل ذريع لقاء كل تجديد ناجح .

وتتيح الإيكولوجيا، إذ تستوحي النظرية العامة للنظم وقوانين السيبرنية، فهما أفضل لطريقة سير آليات التنظيم داخل النظم المعقدة، طبيعية كانت أم اجتماعية أم ثقافية. وأيا كان الأمر فإن الآثار تترد على الأسباب فتضخم الظواهر الناجمة عنها (التغذية الارتدادية الإيجابية) أو على العكس تكبح تطور هذه الظواهر (التغذية الارتدادية السلبية). وفي هذه الحالة الأخيرة يتصرف التنظيم على غرار جهاز تثبيت الحرارة إذ يعدل منحنيات التطور، ويوقف التفاعلات المسلسلة، ويكسر الحلقات المفرغة، ويعطل الآليات المتراكمة، ويعيد التوازنات المختلة^(٢).

غير أننا نشهد أيضا تنظيمات بالغة القسوة: فالكارثة أو الحرب مثلا تفضي بالفعل إلى توازنات جديدة، ولكن لقاء أي ثمن بشري! ففي حالات كهذه لا تؤدي التغذية الارتدادية السلبية دورها التنظيمي ويؤدي احتدام الظواهر إلى وقوع الكوارث. وحسبنا شاهدا على ذلك مثل القنبلة الذرية حيث يغذي كل انشطار نووي انشطارات أخرى ويطلق تفاعلات مسلسلة تفضي حتما إلى الانفجار.

وأخيرا فإن العلوم الإنسانية والاجتماعية تبحث في مدى انطباق هذه العمليات الأساسية على الإنسان الذي تربطه، من حيث بناءه ووظائفه البيولوجية، علاقات تضامن مع عالم الأحياء في مجموعته وإن انفرد بها حقه من نمو فذ. ولئن لم يستطع هذا النمو أن يلغي الحتميات الفيزيائية والبيولوجية وربما الاجتماعية أيضا، فهو يدخل في إطار النظم الحية بارامترات جديدة يمكن أن تزيد كثيرا ثراءها وتعقدها.

وقصارى القول إن الأزمة الراهنة سوف تفضي، تبعا لطبيعة وسعات آليات التنظيم التي تستخدم، إما إلى توازنات جديدة تتحقق بأقل التكاليف، أو إلى وقوع كارثة. وسيناريوهات المستقبل كثيرة وعلينا نحن يتوقف تحقق أحدها دون سائرها - خيرا كان ذلك أم شرا.

من الكائن العضوي إلى التنظيم

ويطرح على الفور سؤال أول عما إذا كان من المشروع الاستناد إلى تحليل لوقائع بيولوجية في تفسير التطور الاجتماعي ، وما إذا كان اللجوء إلى الفيزياء والبيولوجيا والإيكولوجيا يلقي ضوءاً على أحداث حياتنا اليومية . وربما كان من الممكن البحث عن نماذج لذلك في تاريخ البشر ، ولكن ، هل يمكن البحث عنها في تاريخ الحياة؟

إن هذا النوع من أساليب التفكير هو الآن مصدر وحي التيارات القائمة على المذهب العضوي الذي ظل ، من أرسطو إلى روسو ، ومروراً بمفكري العصر الوسيط ، يوازي بين الجسم البشري والجسم الاجتماعي الذي يوصف على وجه التحديد بأنه «كائن عضوي» . وكبار علماء القرن التاسع عشر ، لامارك وكوفيه وكلود برنار ، بإثباتهم أن الكائنات الحية تمتلك القدرة على التأقلم والتنظيم الذاتي التي تتيح لها التطور تبعاً لبيئتها ، قدموا حججاً جديدة عمدة سبنسر ، المؤسس الحقيقي للمذهب العضوي الحديث ، إلى تطبيقها على العلوم الاجتماعية . ففي كتابه «المبادئ الأولى» (١٨٦٢) يبين سبنسر كيف أن المجتمعات تتحول من تلقاء ذاتها بدمج التغيرات والتأقلم للبيئة . وقد سبق أن رأينا كيف أن داروين ، ومن قبله مalthus ، دججا في تحليلاتها الوقائع البيولوجية والوقائع الاجتماعية . وتستمر هذه الموازنة مع مقدم دوركهيم الذي يؤكد في الوقت نفسه أهمية ما يفرق بين البيولوجي والاجتماعي ، فلئن وجدت أوجه شبه واضحة بين هاتين المجموعتين من الظواهر فليس من الجائز أن ننسب ذلك إلى تطابق في طبيعتهما .

ثم حققت العلوم الإنسانية استقلالها وفصمت علاقتها بالمذهب العضوي وانفصلت عن البيولوجيا . ومن جهة أخرى حكم تضخم المعارف على رجال العلم بأن يتخصصوا بدرجات متزايدة العمق : فشيئاً فشيئاً أفسح التصور

الشامل والرؤية التوليفية للظواهر مكانها للنهوج التحليلية القطاعية . وعلى نحو ما ، انضم كل إلى فريقه ولاذ بالطمأنينة التي يوفرها له تخصصه . وجلب المفكرون المغامرون - مثل توينبي وتيار دي شاردان - الذين تجرأوا على تجاوز حدود علمهم ، على أنفسهم النقد من كل حذب وصوب .

مولد تركيبات جديدة

لكن سرعان ما سيهب تيار جديد يعكس هذا الاتجاه . فالسببرنية ، التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية من لقاء عالم رياضي ، ن . واينر ، وعالم بيولوجيا ، روزنبلويث ، تقترح منذ سنة ١٩٤٨ نماذج عالمية تنطبق على الكائنات الحية بقدر ما تنطبق على الآلات أو على النظم الاجتماعية . وفي الولايات المتحدة أيضا ، بحث جوناس سالك^(٣) عن ظواهر اجتماعية تعادل الظواهر البيولوجية ، وفي عهد أقرب ، فعل مثل ذلك إدوارد ويلسون في دراسة توليفية أثارت ضجة كبيرة^(٤) . وفي فرنسا ، مدّ البيولوجي هنري لابوري وعالم الاجتماع إدغار موران الجسور الأولى : فباتباع مسارين مختلفين التقيا في نهاية المطاف ، عاودا استكشاف الطريق المفضي إلى التقاء العلوم البيولوجية بالعلوم الاجتماعية . ثم تشتد الحركة معبرة عن اتجاه قوي نحو « فك إيسار التخصص » ، أو بالأحرى « اللقاء عبر التخصصات » . واقترحت تركيبات بارعة يذكر منها ما جاء في Le Macro-scope^(٥) لـ جوويل دي روناي ، الذي يعد نموذجا لنوعه .

وبين « الطبيعة » و « الثقافة » توجد الاستمرارية والقطيعة في آن معا . فالنهج الجدلي وحده هو الذي يستطيع رفع الغموض الذي يكتنف الجمع بين الاثنين ويفرغ النقاش غير المتناهي من حدته .

وكما كتب محقا روجيه كايوا^(٦) ، فإن الأمر يعني « تفسير الإنسان الذي يتعلق بقوانين الطبيعة وينتمي إليها بكل شيء فيه تقريبا ، انطلاقا من

مسارات أعم نلقاها في الطبيعة منتشرة في كافة الأنواع». وعلى نحو ما، يجد أسلوب كهذا شرعيته في خصوبته. وقد أصاب كايوا عندما أضاف «أن العلوم التي اقترحت في سنة ١٩٥٩ أن نسميها» العلوم القطرية (Diagonales) تراكب على التخصصات القديمة وتضطرها إلى الحوار. وهي تسعى إلى كشف القانون الوحيد الذي يجمع بين الظواهر المتفرقة والتي لا تربط بينها في الظاهر أي علاقة. وهي تفك رموز التواطؤ الكامن وتكتشف الارتباطات المغلفة بإجراء مقاطع مائلة في العالم المشترك. وهي تأمل وتحاول افتتاح عالم معرفة تمارس فيه جسارة الخيال أولا قبل استدعاء صرامة الضبط التي يزيدها ضرورة أن الجرأة أخذت على عاتقها مهمة فتح طرق مستعرضة مخفوفة بالمخاطر. حيث يتطور اليوم البحث المثمر».

ومثل هذه المنظورات التي تسمح بتدخل المعلومات والخبرات المكتسبة في مجالات معرفية بالغة التنوع، توسع نطاق إدراكنا إلى حد بعيد وتتيح وضع الأحداث المعاصرة في سياق مختلف كل الاختلاف. أولا لأنها تضيف عليها عنصر النسبية، وثانيا لأنها تتيح تحديد مكانها على نحو أفضل، وأخيرا لأنها تمنحنا ما نفتقده أكثر من أي شيء آخر: رؤية متماسكة للحياة وللعالم.

قياس عالم البيولوجيا

في البداية يقترح عالم البيولوجيا قياسا ما.

فالإنسان لم يحرز تقدما طوال تطوره البيولوجي والاجتماعي إلا من خلال الأزمات. وعلى ذلك فالإنسان المعاصر يمر بأزمة، وذلك على وجه التحديد هو ما أريد إثباته حتى الآن. وهو إذن، لهذا السبب ذاته يمر بمرحلة «تطور محتمل»، أي أنه في وضع يتيح له التجديد والمجازة.

ولكن لنعاود التفكير في الأمر، ولنبدأ أولا بمقدمتي القياس حيث يلزمنا المزيد من التوضيح إذ على ذلك تتوقف متانة تفكيرنا.

ثانيا - الأزمة أو زمن التفتح

من شأن الأزمة أن تعتدي وتحل التوازن وتوهن . ولكنها تطلق أيضا آليات تعويضية ، واستجابات جديدة وغير متوقعة وأحيانا ملائمة . أفعال وردود أفعال ! فالأزمة إذن عامل تطور . ويمكن أيضا أن تكون ، كما سنرى ، مناسبة لإحراز تقدم جديد .

والفرد ينبنى من خلال سلسلة من الأزمات يشكل ميلاده أولها وأروعها . ولا تقل عن الميلاد أهمية فترة المراهقة : فأثناء بضع سنوات ، يبلغ اختلال التوازن أقصاه بين الأنا التي تثبت ذاتها من خلال المعارضة وبين الوسط الأسري . ويدخل التعطش إلى الاستقلال في صراع مع الحاجة إلى الشعور بالأمن التي تظل تحافظ على أواصر القرابة . ثم تبدأ مرحلة جديدة مع بدء علاقة الزواج ، وهنا تنتقل الحاجة إلى الأمن إلى « موطن » جديد عندما يبني الفرد عشه . ويفضي ميلاد طفل للأسرة إلى نشوء أزمات ويقتضي إعادة توزيع الأدوار ، ويفعل مثل ذلك لقاء أصحاب وأحاب جدد ، والتقاعد ، وبلوغ سن الشيخوخة والشيخوخة المتقدمة ، ومحن الحياة . . . وربما وقعت محنة كبرى تجبر المرء على التغير إذ يجد فيها بعدا جديدا أو يتقهقر إلى مرحلة الطفولة دون أمل في الشفاء . ومن أمثلة ذلك العيش في معسكرات الموت الذي أسفر عن أعمال بطولية عدة وتضحيات كثيرة . ومن الصدق أيضا أنه أدى إلى أسوأ حالات الفشل وإلى أشد الأفعال دناءة وحطة . ذلك أن التطور لا يسطر « تاريخ التقدم » . فلئن أمكن أن تكون الأزمات مناسبة وثبة جديدة إلى الأمام ، فليس كلنا بقادر على أن يجد في نفسه من الموارد ما يكفيهِ للتغلب على الأزمة والتفوق على ذاته .

ويمدنا تاريخ الشعوب بنماذج وأحداث مماثلة . فالحرب هي التي تمخضت عن الحركة الأوروبية ، وغلواء الثورة الصناعية الأولى عن الاشتراكية ،

والثورة الفرنسية عن جمهورية فرنسا ، وأسفرت تلك الثورة أيضا - قبل أن تغرق في بحر من الدماء - عن تزويد العالم بإعلان حقوق الإنسان . وفي تاريخ أبعد ، كان المنفى - في مصر وفي بابل - هو الذي شكل روح إسرائيل ، وكان من عاصفة سياسية ودينية لم يسبق لها مثيل أن انبثق التحول إلى المسيحية .

كذلك تسهم الحروب ، تلك الأزمات الحادة الناجمة عن تجاهه الثقافات ، في إقامة نظام جديد . ويذكر موريس بلان^(٧) بأن «الحرب ، مولدة المجتمعات ، موضوع عرض له اثنان من مشاهير المحللين ، هيغل وشارل ديغول ، فأفاضوا في شرحها بأسلوب يتسم بطابع الواقعية . فهي تحفز لقاء الثقافات وأحيانا تزاوجها» . ويذكر بلان أيضا بأن هيغل ونييتشه قارنا بين دور الحرب في تاريخ البشرية ودور التطور في تاريخ الحياة . فعلى حين تصنع الحرب الإمبراطوريات وتقوضها ، ينشئ التطور الأنواع ويقضي عليها .

وفي الماضي البعيد ، كان في المناطق القاحلة أن نشأت وترعرت أولى الحضارات العظمى وليس في جنان المناطق المدارية التي يخص بالذكر منها شرق أفريقيا حيث ظهر الإنسان إلى الوجود في بيئة مناخية وطبيعية مثلى . أفكان فرط الكثافة السكانية هو الذي حفز الناس إلى الانتقال إلى أحوال مناخية أقل سخاء . لا أحد يدري . غير أنه كان في ظل هذه الأحوال أن حقق الإنسان كامل أبعاده .

ففي مناطق الأستبس والصحراء ، يندر الغذاء وتبرد الليالي ويتعين الكفاح من أجل الحياة . وفضلا عن ذلك فإن غياب غطاء نباتي جدير بهذا الاسم يتيح مشاهدة حركة الكواكب والنجوم في السماوات الصافية واستحداث المبادئ الأولية للعلوم الرياضية ، وتظهر في الوقت نفسه دورة موسمية غريبة على العالم الاستوائي ، كانت مصدرا لمشاهدات أخرى مفيدة . ولا شك أن هذه الظروف القاسية أسفرت عن مكاسب حضارية حاسمة ، وإن كان قد

دفع لقاءها انتكاسات كثيرة وحالات فشل ذريع . وبالمثل ، كان أثناء عصر
الفرم الجليدي ، منذ قرابة مائة ألف سنة وفي ظل مناخ قارس البرودة ، أن ظهر
إنسان نياندرتال ، قريب الشبه منا إلى حد بعيد .

وما يصدق على الإنسان يصدق أيضا على الأنواع التي سبقتة في تاريخ
الكائنات الحية : فقد تعين حدوث الجفاف الرهيب في العصر السيلوري منذ قرابة
ثلاثمائة مليون سنة ، لكي تنتزع الحياة الحيوانية والنباتية نفسها من الوسط المائي
لتغزو الأرض الناشئة . وكانت هذه الواقعة في ذلك العصر «صدمة المستقبل»
بالنسبة إلى الخثيات الخضراء أم جميع النباتات وإلى الأسماك أسلاف الحيوانات
الأرضية . انقلاب مذهل و كارثة عظمى أسفرا مع ذلك عن الرواد الأوائل لليابسة .
ففي السوسولوجيا كما في البيولوجيا تفرض الضرورة قوانينها .

وتخضع العلوم الفيزيائية ذاتها لهذه الحتميات . أفليس من خلال
الفيضانات والبراكين والزلازل أن الأرض تشكل وجهها وتعيد تشكيله دون
انقطاع محدثة توازنات جيومورفولوجية جديدة عن طريق هزات رهيبة ؟

ونحن نعيش «صدمة المستقبل» في الوقت الحاضر ، فالتغيرات العميقة
التي طرأت على البيئة المادية والثقافية في أقل من قرن تواجه البشر اليوم بأوضاع
جديدة فتضطرهم إلى الاستجابة باتخاذ مواقف جديدة وإتيان تصرفات
جديدة . وهكذا يمر الإنسان المعاصر بفترة نشاط تطوري على نحو ما يؤكد
الحد الثالث لقياسنا ، الذي يجدر بنا الآن أن نبرهن عليه .

ثالثا - في دوامة الطموحات الجديدة

يكشف نشوء الاحتجاجات في كل مكان ، واحتلال مفهوم الاحتجاج
المكانة التي يحتلها ، عن اتساع أسباب التشكك وعمقه . ويعبر ذلك في
الوقت نفسه عن ظهور قيم جديدة لا تزال تتسم بقدر من الغموض .

وتندرج قوة الاحتجاج في عصرنا هذا، مع ما يقترن بها من تفكيك وتحلل للبنى، في صميم تيارات الفكر الحديث التي عرضنا لمراحلها الكبرى بالبحث في أول فصول هذا الكتاب. وما من شيء يعفي من الاحتجاج، فهو يتجه بالقوة ذاتها نحو التقاليد والأعراف والأخلاق والفلسفة والفنون والسياسة والنظام الاجتماعي الاقتصادي. وربما حق لنا الظن بأن العلم والتكنولوجيا، محركي المجتمعات الصناعية، خليقان بأن يعفيا منه: ولكن لا. فبعد أن تعلقت بهما آمال إنسانية تحررت آخر الأمر من نير عبودية ظلت ترضخ لها آلاف السنين، هما الآن بدورهما موضع الشك والريبة.

العلم في قفص الاتهام

إن رجال العلم، بإيحاءهم إلى الرأي العام بأن العلم والتكنولوجيا بوسعهما أن يحلّا جميع المشكلات ويفضيا بالبشرية تلقائيا، بل دون إرادتها، إلى غد يغني طربا، وبتواطئهم على هذا النحو، عن وعي أو عن غير وعي، مع السلطات القائمة، قد أساءوا إلى العلم إساءة لا تغتفر. ولم تدم تلك الثقة بالعلم والتكنولوجيا طويلا بالنظر إلى أنهما ليسا سوى أداتين تدعيان موارد العقل البشري، أداتين تستخدمان للخير تارة وللشر تارة أخرى.

فلئن كان العلم محايدا، فإن رجال العلم ليسوا محايدين حتى وإن اعتقدوا هم ذلك بل وخاصة عندما يعتقدون ذلك. ولن ينخدع أحد بإنكار العلماء مسؤوليتهم عندما تستغل ثمار بحوثهم في أغراض يمكن الطعن فيها، بأسلوب التنصل الذي قدم عنه أ. كيلسر^(٨) صورة ساخرة في كتابه Les Call - Girls. فرجل العلم، شأنه شأن أي مواطن آخر، مسؤول مباشرة عن نشاطه، وهو ملزم بما تتخذه نتائج بحوثه من توجهات وبما يقبل أو لا يقبل من عقود، وبالقضايا التي يقبل مناصرتها صراحة أو ضمنا. ومن الأمثلة الرائعة على ذلك أزمة الضمير التي يتعرض لها عالم مثل أوبنهايمر، وفي عهد أقرب، أولئك البيولوجيون الأمريكيون الذين يعبثون بالجينات.

ومن الإنصاف والأمر كذلك أن يطالب العلم اليوم بأن يشرح موقفه . ولن يستطيع العلم أن يتفادى النقاش ولا ينبغي له أن يفعل ذلك . فقد أصبح الرأي العام أدرى بحقائق الأمور وبدأ يقلق على المستقبل ويحرص على معرفة ماذا يجري في المختبرات : وهو يعرف جيدا أنه في المختبرات أولا يجري بناء المستقبل ، وتزداد هذه المعرفة صدقا عندما ندرك ، كما فعل روجيه غارودي^(٩) ، « أن ما نسميه اليوم علما لم يعد تلك الحكمة والمعرفة اللتين يتحدد بهما مجموع علاقاتنا بالطبيعة وبغيرنا من الناس وبالمجتمع وبما يعلو على ذلك من كائنات ، إنه في الواقع نموذج حضارة . إنه ليس «العلم» وإنما «العلم الغربي» : العلم الذي يستهدف تحويل الطبيعة بقصد تملكها ، العلم الذي يعمل محركا للنمو من خلال المعالجة الفكرية والتقنية للأشياء والأشخاص » .

والتكنولوجيا أشد من العلم تعرضا للريبة والشك : فلئن كان العلم يتحرك ، نظريا على الأقل ، في عالم التجريد ، فإن التكنولوجيا تطور تجديدها أمام أعيننا . والسؤال الذي يطرح هو ما إذا كانت التكنولوجيا - حلم الأمس وواقع اليوم - ستكون كابوس الغد . ففي مجتمع مفرط في التقنية يتيه الإنسان في البحث عن جذوره . ويلاحظ رينيه دوبوس^(١٠) ، بحق ، أن الاهتمام «بالاستكشافات الفضائية وبوصول الإنسان إلى القمر لم يدم عشر سنوات ، وجهل الناس بأسماء رواد القمر أشد من جهلهم بأسماء أعضاء المجمع (الفرنسي) ، وذلك على الرغم من أن حلم ارتياد الفضاء ظل يتسلط على البشر منذ آلاف السنين . وفقدت تلك الأحلام المتألقة رونقها وسحرها حال تحقيقها في حين لا يزال منظر الشفق والغسق يحتفظ بها له من شاعرية منذ وجد الإنسان » .

ردود فعل النبذ

تطلق التجديدات التكنولوجية الكبرى أحيانا ، عندما تصبح تطبيقاتها على وشك التحقيق ، أزمات نبذ حقيقية . وتكشف قوة الاحتجاج ضد الطاقة النووية في جميع البلدان المتقدمة ، على نحو بالغ الوضوح عن آلية رفض عامة في اللحظة التي يتوقع فيها اجتياز مرحلة حاسمة في تطور المجتمعات الصناعية . وقد أسفرت استطلاعات الرأي عن أن نسبة مرتفعة من السكان ، ربما تبلغ أكثريتهم في مناطق معينة تتمسك بتقاليدها وإطار حياتها - كمنطقة الألزاس - ترفض اجتياز هذه العتبة الجديدة . صحيح أن استغلال الطاقة النووية على نطاق واسع يطرح مشكلة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المجتمعات الصناعية : تلك هي أن استحالة «إطفاء» الإشعاعية تفضي إلى نشوء وتراكم نفايات يستمر خطرهما إلى الأبد . وللمرة الأولى ينفذ الإنسان عمليات ليس بوسعه إيقافها : فنحن نطفئ نارا أو نغلق مصنعا أو نوقف آلة أو ندمر النفايات السامة ، ولكننا لا نستطيع تحييد الإشعاعية ، وكل ما نستطيعه هو حصر نطاقها ومنع انتشارها . وذلك رهان رهيب نورثه الأجيال المقبلة .

وشأن حرائق الغابات ، تنشب الصراعات هنا وهناك بمناسبة إقامة صناعة عرفت بالتلويث ، حتى في مناطق تندر فيها فرص العمل . وتقف شاهدا على تصرفات لم يكن من الممكن تصورها قبل ذلك ببضع سنوات ، تلك المحن التي شهدتها مشروع إقامة مصنع لاستيارات الرصاص رفض عدة مرات في جمهورية ألمانيا الاتحادية ثم نبذته بعنف حركات الاحتجاج بمنطقة الموزيل (بفرنسا) أولا ثم بمنطقتي الألزاس والمويز بعد ذلك . وتطلق ردود أفعال مماثلة إنشاء مطار أو بناء طريق سيارات أو إقامة سد أو اجتثاث غابة أو غرس مزرعة أشجار راتنجية .

وتحت ضغوط الرأي العام ، يضطر القائمون على التنظيم الحضري لدينا ،

على غرار ما يحدث في بلدان أخرى منذ زمن طويل ، إلى تقديم مشروعاتهم والدفاع عنها ولا يمكنهم تفادي ما يقتضيه تنفيذها من مناقشات تبادر إلى فتح بابها منظمات صون البيئة ورابطاته فضلا عن أن القانون يفرض ذلك منذ الآن . كذلك تطلق حوادث التلوث الطارئة ضجة تبلغ أبعادا لم تعرف من قبل قط . ويزداد باطراد عدد من يرون ، مع رينيه دوبوس^(١١) أنه «حتى عندما يأتي التقدم التكنولوجي بأسباب إشباع جديدة فإن ذلك لا يعوض عن فقدان سماء مضيئة أو هواء عطر أو مياه نهر صافية تعج بالأسماك أو جو هاديء يسوده الانسجام» . ويستطرد دوبوس قائلا : «إن الجهد المبذول في كافة أنحاء العالم من أجل إنقاذ البيئة يتجاوز المشكلات التي يطرحها التلوث والموارد الطبيعية إذ يشكل بداية حملة تستهدف استعادة قيم معينة للحياة الحسية والوجدانية التي توجد إليها حاجة أساسية لا تتبدل نظرا لاندراجها في الرمز الجيني للنوع البشري» .

الأجور ونوعية الحياة

وفي مجال آخر ، يلاحظ أن المطالبات التقليدية برفع مستوى المعيشة تقترن اليوم بطموحات لم تتضح معالمها بعد إلى تحسين نوعية الحياة . وتستند النقابات في حفز أعضائها إلى موضوعات جديدة ، إذ تطالب بالتظاهر من أجل ظروف حياة وعمل أفضل . ويحدث أحيانا أن ترسم أشكال جديدة من التضامن تسمو على الأنانية المقترنة بفئة أو طائفة حرفية معينة : ففي هذه المؤسسة الكبيرة أو تلك تشاهد ظاهرة جديدة بالتنويه وإن لم تزل استثنائية بعد ، هي قبول موظفيها الكبار التنازل عن جزء من مرتباتهم تضامنا مع العمال الذين يعانون من بطالة جزئية . وهذه البطالة الجزئية ، بزيادتها الوقت المخصص لأنشطة الفراغ وللنشاط الشخصي ، تضيف بالتدريج مصداقية على تلك الفكرة الثورية المتمثلة في أن الخفض الجزئي للدخل يمكن أن يعوض عنه

زيادة حرية المرء في العيش على هواه ، ولا سيما إذا كانت البطالة الجزئية مدفوعة جزئيا . وعندئذ يتجه تفكيرنا إلى أنه ليس شرا بالضرورة أن نكسب «أقل قليلا» مقابل أن نعمل «أقل كثيرا» . وعلى ذلك فإن الدخل المالي لا ينظر إليه على أنه الهدف الوحيد أو مصدر السعادة الوحيد . صحيح أن البطالة تظل مصدر تعاسة وعار، غير أن تولي المجتمع في مجمله أمرها ، على الأقل أثناء فترة تعويض العاطل عنها يسهم في إحداث مواقف جديدة إزاء العمل وإزاء المال .

كذلك تطرأ تغيرات مهمة في الإحساس تجاه السلع الاستهلاكية التي فقدت قيمتها الرمزية فلم يتبق لها سوى قيمتها النفعية . وعلى ذلك فهي تتحرر من استبداد التغير السنوي للأذواق مما يحمل منتجها على الاهتمام بصلابتها وطول بقائها . أفلم نشهد تلك الماركة من السيارات تعرض على عملائها سيارة تدوم عشر سنوات؟ فكرة دعائية لم يكن من الممكن تصورها قبل بضع سنوات - اللهم إلا إذا لم يكن ذلك سوى مناورة لاجتياز الأزمة .

وبعد فترة من التردد أحلت فرنسا مكانا بعيدا وراء البلدان الأنجلوسكسونية ، بدأ سكان المدن أخيرا المطالبة بإحداث طرق يقصر استخدامهما على المشاة وساحات في وسط المدينة تخصص للاستجمام وأنشطة وقت الفراغ . كما أن الطلب الملح على تحسين وسائل النقل العامة . وساعد الوعي المفاجيء بالثراء والجمال المعماريين للمدن القديمة على قيام كثير من الرابطات المنادية بترميم وإصلاح آثار التراث التاريخي . ويشن عدد كبير من المناطق تلقائيا حملات تزيين ، وتصدر قواعد جديدة في مجال المعمار والتنظيم الحضري تستهدف الحفاظ على الطابع المميز لتلك المدن وجوها التاريخي .

تطلعات متناقضة

إن السرعة البالغة لهذا الوعي الجديد تثير الدهشة : فقد أصبح الرأي العام بتطلعاته الجديدة عاملاً قوياً من عوامل الارتداد الاجتماعي والتنظيمي على الرغم مما هناك من لبس يسهل كشفه في مواقفه . ذلك أن التطلعات الجديدة تتجاوز مع العادات القديمة فلا تزيلها . أفلسنا نطالب في آن معاً بنمو صناعي شديد يزيد فرص العمل ويرفع مستوى الدخل وبأسلوب حياة أقل احتياجاً أو بيئة أقل عرضة للعدوان والتلويث؟ أو لسنا نطالب ببساطة بزيادة ما نكسبه مع تقليل ما نعمله؟ أو لسنا نسعى إلى رفع مستوى معيشتنا وزيادة استهلاكنا الفردي مع المطالبة في الوقت نفسه بمزيد من المرافق الجماعية والمستشفيات ودور الحضانة والساحات الرياضية والمرافق الاجتماعية والثقافية الأكثر عدداً والأقل تكلفة؟ أو بتعديلات تنظيمية تستهدف تحسين نوعية الحياة؟ كل ذلك بطبيعة الحال دون الاعتراف بوجوب فرض ضرائب جديدة لصالح الهيئات العامة المكلفة بتوفيرها . فلئن غفا الكائن الإيكولوجي في شخصنا فإن دافع الضرائب يظل متيقظاً ومتنبهاً! ألسنا نسمع الاحتجاج الشديد للزراع عندما تعالج غابة مجاورة لهم بمبيدات الأعشاب كل عشر سنوات في الوقت الذي يعالجون هم فيه حقولهم بنفس المبيدات كل ستة أشهر؟ أو لسنا نأمل في أن ترمم البيوت القديمة في وسط المدينة في حين نقطن فيلا حديثة في ضاحية ، وفي بناء طرق السيارات وإنشاء المطارات شريطة أن تكون أبعد ما يكون منا ، وفي مدد وفير من الكهرباء شريطة ألا يقام مركز لتوليد الطاقة النووية ، وفي إنشاء مصانع على ألا تحدث تلوثاً ، وباختصار في الحصول على جميع مزايا النمو الاقتصادي ولكن دون المعاناة من أي من مساوئه؟ وأهم من ذلك ، ألسنا نتجاهل الإضرار بالبيئة ما دام ذلك لا يمسنا عن كُتب؟

إن النزاعات المتعلقة بالتلوث أو باحتلال الحيز المكاني والتي تنشأ بمناسبة إقامة منشأة صناعية أو مشروع تنظيمي ضخم تنحصر عموماً في دوائر صغيرة ولا تثير حركة تضامن واسعة إلا في حالات استثنائية قليلة . فالوعي لا ينشأ إلا بصفة موقوتة انطلاقاً من مصدر إزعاج يتهددنا مباشرة . وهذه النزاعات تنشأ وتنفجر ثم تهدأ شأن الفقاعات تطفو على سطح السائل دون أن تلتقي .

الإيكولوجيا ، معكّر الصفو . .

ومع ذلك يبدو أن تطورا مهما يرتسم في الأفق إذ تظهر الحركة الإيكولوجية على ساحة السياسة ويحتمل أن تفشل خطط وحسابات كثيرة من المناورين . ففي الديمقراطيات الغربية ، حيث يتقرر مصير أحزاب الأغلبية في عمليات اقتراع متقاربة النتائج بحيث لا تزيد فروق الأصوات أحيانا على جزء من الواحد في المائة ، يتعذر التنبؤ بتأثير الوافدين الجدد . والأكثر من ذلك أن الإيكولوجيين ، ببقائهم حتى دورة الاقتراع الثانية يطلون اللعبة السياسية برفضهم بديل الاختيار المانوي بين كتلتين اثنتين . وذلك هو ما حدث في الألزاس في الانتخابات الإقليمية في مارس سنة ١٩٧٦ .

والقضايا الإيكولوجية تفاجيء بحدتها الأحزاب التقليدية . فالانشقاقات التي تسببها لا تتطابق مع الانقسامات السياسية بل تقطعها قطريا . ففي أحزاب اليمين وأحزاب اليسار هناك من الأعضاء من يوافق ومنهم من يعارض الطاقة النووية أو من يزعمهم التلوث بدرجات متفاوتة ، أو من يوافقون أو يعارضون النمو الاقتصادي أو ينادون بنمو من نوع آخر وفقا لميولهم الشخصية ، مع فروق طفيفة برغم ذلك : فاليسار الجديد إذ يجمع بين الإيكولوجيا والتسيير الذاتي ، يتخذ منها منطلقا لاحتجاج شامل ، في حين أن أنصار الديمقراطية الليبرالية المتقدمة يتبنون مطالبات إيكولوجية ويترجمون تطلعاتهم إلى قوانين : فحقوق رابطات حماية البيئة يعترف بها وتوسع ،

وإجراءات التحقيق العام يضيف عليها أخيرا طابع الديمقراطية، كما تدان إقامة المباني الضخمة بالخرسانة المسلحة. وفي حين استهلت ولاية الرئيس جيسكار ديستان تطورا إيجابيا للغاية في هذا الاتجاه، كان الساسة القدامى، سواء كان انتماءهم يمينيا أو يساريا، ينحون الاعتبارات الإيكولوجية جانبا في صمت بحجة مقتضيات الإنتاج المقدسة، وذلك ما لم تنشأ في دوائرهم الانتخابية مشكلة تتهدد مستقبلهم السياسي، وعندئذ نجدهم يتعللون بحجج واهية يتلمسون فيها مخرجا مما يفضي أحيانا إلى مواقف مضحكة: أفلسنا نرى ممثلا منتخبا يقود حملة ضد مشروع لتوليد الطاقة النووية في حين أنه هو وزملاءه في الحزب يوافقون بلا تحفظ على برنامج يشكل هذا المشروع عنصرا من عناصره؟ ومن ناحية أخرى يحرز شخص مغمور نجاحا باهرا في الانتخابات يثير لدى الساسة المرموقين دهشة بالغة، لأنه اتخذ من مكافحة التلوث في منطقته الصناعية أو من معارضته لمشروع إنشاء مذبح للدواب محورا لحملة الانتخابية. لقد أصبح فن الاستئثار بقضية ساخنة واحدا من أحسن ضمانات النجاح بغض النظر عن أي من اعتبارات اللياقة وآداب المعاشرة.

ويدور النقاش حول قضية النمو الاقتصادي في جو مماثل من الاضطراب، فمنذ عشرين سنة كان هذا النمو، الذي اعتبر كفيلا بتحقيق العمالة الكاملة، فكرة اليساريين، في حين كان التوسع المعتدل المقترن بما قد يقتضيه تنظيم الاقتصاد من تقبل للبطالة، فكرة اليمينيين. ثم انعكست الآية منذ سنة ١٩٦٨ لدرجة أن النقابات وحركات الاحتجاج بدأت تؤكد على أهمية السعي إلى بلوغ أهداف نوعية، على حين دعا أرباب العمل إلى نمو على غرار ما يحدث في اليابان آخذين على الحكومة تخوفها وترددتها.

وتحاول الأحزاب السياسية، وقد ألت بها حيرة عميقة من جراء هذا التطور الذي يضطرها إلى اتخاذ تدابير تكيف سريعة، أن تستعيد التطلعات

الإيكولوجية قدر استطاعتها. ألم نر الحزب الشيوعي يزكي مرشحا إيكولوجيا فيغرق الفرق الشاسع بين الاتجاهين الجديد والتقليدي قدامى أعضائه في خضم من البلبلة؟ لقد فقد الكاثوليكيون لاتينيتهم بالفعل بعد الفاتيكان الثاني مع كل ما اقترن بذلك من صخب نعرفه. فهل سيكون الأمر كذلك بالنسبة إلى الحزب الشيوعي؟ وهل سيرى أنصاره ينفضون من حوله في جهد التحديث هذا الذي يعد ضروريا برغم ذلك؟

في محاولة للحد من الخسائر، سيحاول الحزب صب الخمر الجديد في قرب قديمة: فسيبيدي، مجارة للمنطق الإنتاجي السليم، تأييده لإعداد برنامج نووي ضخم، ولكنه يرفض البرنامج الحالي بحجة أن «الأمن النووي لا يتوافق مع قواعد الربحية الرأسالية».

وفيما وراء الانقسامات التقليدية، ينمو الإحساس الإيكولوجي لدى جميع الطبقات الاجتماعية، ولا سيما في أوساط النشء. وفي فئات العمر الأكبر نجد أن الميسورين هم أول المتأثرين بهذا الحس بالنظر إلى أن الطبقة المتواضعة، شأنها شأن البلدان الأقل نموا، يطمح أفرادها دائما - وأي غضاضة في ذلك؟ - إلى التمتع بالمزايا الفورية التي تتيحها مجتمعات الاستهلاك. ومع ذلك فهناك من الفلاحين من يتحولون إلى الزراعة البيولوجية، ومن شباب العمال من يهجرون المصنع إلى فلاحية الأرض، ومن المهندسين والأطباء ومديري المصانع من يستأنفون حياتهم من الصفر في مزرعة مهجورة. وتجري ميدانيا تجارب على تكنولوجيا وأساليب علاج يسرة مستوحاة من أحدث المعارف وتقارن بالأساليب الموروثة من الماضي: ذلك أن التجديد الإيكولوجي ماض على قدم وساق، ويود المعنيون لو أن السلطات العامة أولته المزيد من الاهتمام، وي طرح السؤال عن السبب الذي من أجله لا تزود وزارات البيئة بإدارة للتجديد الإيكولوجي يعهد إليها بمتابعة وتشجيع تجارب تجديدية معينة يمكن أن تؤتي ثمارا يصعب التنبؤ بها.

انقلابات جدلية غريبة

على أثر ما حل بالنظم المرجعية من اضطراب ، نشهد تقلبا مضحكا في الأوضاع بحيث يصبح البالغ الحداثة قديما وبالعكس . فهذا العمدة الفلاح الذي يرفض بإباء أن تخصص في كوميونته أرض للبناء بعد تقسيمها لما درج عليه من رجعية عقارية متأصلة ، يصبح شخصا ضالعا في الحداثة إذ يتحالف مع الإيكولوجيين فيوافق على إدراج غابة أو موقع أو بحيرة في عداد التراث الطبيعي الذي يتعين صونه . وذلك الداعية إلى النمو على الطريقة اليابانية يغدو واحدا من أكبر أنصار حماية الطبيعة . وهذا الذي كان ينادي بضرورة ترميم المباني القديمة ويعرف بمعارضته للتحديث يظهر في ثوب المطلع على كل ما هو جديد . وذلك المهندس الذي بلغ في البحث التكنولوجي أقصى حدوده يجد نفسه فجأة معرضا لاحتجاجات حماة الطبيعة دون أن يجد في العلم أي ملاذ أو نجدة .

وذلك أمر يعرفه علماء البيولوجيا حق المعرفة : عندما يتغير الوسط ، يعاد توزيع أوراق اللعب وتصبح الميزة عائقا والعائق ميزة . فمن صالح الفراشة التي تعيش على جذوع البتولا أن تكون بيضاء إذ يقيها ذلك شر الطيور الخواتل حيث لا ترى الفراشة البيضاء على أرضية بيضاء . غير أنه ما أن يسود التلوث الصناعي تلك الجذوع حتى تجد فراشتنا نفسها في وضع محزن ! هذا إذا لم يعكف رجال الصناعة على تحرير الجو من التلوث على نحو ما يفعلون في منطقة ليفربول منذ عشرات السنين : فعندما تسترد البتولا بياضها ستغدو الفراشات السوداء معرضة لمخاتلة الطيور القناصة . وعلى ذلك فإنه في حالة نوع يتألف من أفراد ينتمون إلى فئتين متميزتين جينيا في إحدى صفاتها - وهي اللون في هذه الحالة - يكون الوسط - تبعا لتطوره - مؤاتيا لفئة تارة ولفئة الأخرى تارة أخرى . وذلك هو ما حدث

في بريطانيا حيث يتتبع علماء البيولوجيا منذ قرن من الزمن الفراشة الذارعة التي تعيش على جذوع البتولا^(١٢).

والشخص المعوق في باريس يحيا حياة مهمشة تماما: فهو يودع مركز رعاية طبية طيلة حياته، في حين أن شخصا يعاني من العاهة نفسها في شوارع بومباي يستعين بعاهته في التسول فتكفل له التفوق على أقرانه الأصحاء: فهو إذ يتوصل ببراعة إلى استشارة إشفاق السياح على حظه العاثر، ينجح في إحداث زيادة كبيرة في دخله اليومي. ويستطيع جسمه من ناحية أخرى أن يثبت قدرة فائقة على تنمية إمكانات جديدة تعوض عن القيود التي تفرضها العاهة على قدراته الطبيعية. وسيدهل من يرى في شوارع مدن الهند أطفالا يعانون من عاهات شديدة يتنقلون فيها بخفة الهرة: فالظروف القصوى هي التي تمكن الآلة البشرية من الكشف عن تراثها وعن قدراتها الكامنة على التكيف.

وانقلاب الأوضاع على هذا النحو الذي لم يتطرق إليه الفكر الكلاسيكي، يبعث الحيرة في النفوس. فنحن لا ندري إلام يذهب تفكيرنا ولا كيف نتصرف إزاء المواقف الجديدة.

هل يتعين علينا أن نسارع إلى استخدام الأموال المعتمدة للبيئة، على ضآلتها، في إنشاء فرص عمل جديدة أم على العكس ننفقها على حماية الطبيعة دون أمل كبير في جدوى الإنفاق؟ هل يجدر بنا إثارة إنعاش الاقتصاد على تحسين نوعية الحياة أم العكس؟ هل التناقض بين هذين الاتجاهين تناقض ظاهري أم تناقض حقيقي؟ أولا توجد خيارات أخرى؟ إن دور الإيكولوجيين في مواجهة الأزمة دور غامض: هل هم بسبيلهم إلى إصلاح الوضع أم إلى زيادته سوءا على سوء؟

إن مطالبهم يحتمل أن تثقل تكاليف الاستشارات الصناعية ومن ثم تبطئ

التوسع وتسرع التضخم . وهم من جهة أخرى يناضلون من أجل إعادة استخدام المواد الأولية وضد إهدار الطاقة مما يسفر عن نتيجة محمودة على ميزان التجارة الخارجية . ومع ذلك يدينهم الخبراء الذين جعلوا من اقتصادنا درسا في الهدر في حين أن الحكومة تأخذ بنصيحتهم عندما يطلبون توفير الطاقة والكف عن إنتاج سلع لا جدوى منها وإعلاء شأن الأعمال اليدوية والحرفية وتحسين نوعية المشروعات والمنتجات وهلم جرا .

الواقع أن الإيكولوجيا تخرج فائزة معززة من هذه الضجة . فهي تغتنم الأحداث كما تغتنم الطائفة الشراعية الريح وتبرز من مكان غير المكان الذي كنا نعتقد أننا دفناها فيه . وهي تستعير أفكار فن الجدل الحديث ، ولكنها تنبذ الأسلوب الثقيل الذي يتحدث عن النظم التي تأبى بإصرار أن تصبح رهينة لها . فالإيكولوجيا - باختصار - تحير العقل وتثير الغضب وتحلب اللب .

عندما يبحث المستقبل عن هويته . .

في خضم المواقف الغامضة ، ووسط تكاثر الأفكار والمناقشات وتضاربها ، وإزاء تجابه الحساسيات وتنوع الدوافع ، تبحث الحياة عن نفسها وتلمس طريقها وتخطو خطوات إلى الأمام . والأمر كذلك في جميع فترات التخمر والغليان ، في تاريخ البشر كما في تاريخ سائر الأنواع الحية . فكل اختراع عظيم تفتقت عنه قريحة الإنسان أو ابتدعته الطبيعة تطلب بذل جهود تحسس لا حصر لها بكل ما تنطوي عليه من أخطاء وتسفر عنه من ضحايا . إنها لحمى حقيقية تلك التي تستحوذ على النباتات أو الحيوانات عندما تنهض سلالة تطورية كبيرة لاستقبال حدث هام . فاخترع البويضة أو البذرة ، والانتقال من الأسماك إلى الضفدעים أو من الزواحف إلى الثدييات ، مر بعدد لا يحصى من المحاولات الفاشلة قبل أن ينتهي الأمر بالنظام الجديد إلى الاكتمال . وتعين مضي فترة من الفوضى والاضطراب في بداية العصر الوسيط

قبل أن تنتظم شيئاً فشيئاً البنى السياسية الجديدة بعد انهيار الإمبراطورية
الشرلمانية : ومؤدى ذلك كله أن مولد المستقبل ينبني أمام أعيننا بالفعل :
«وتحتفي الأصول تحت البدايات» كما يقول هايدغير . ومع ذلك فنحن لا نراه
إذ تزيع أبصارنا في متاهات الماضي ويضل تفكيرنا في الذكريات وتقع عاداتنا
في شرك الروتين : ونظل عاجزين عن تصور مستقبل مختلف عن الحاضر . وفي
مواجهة مستقبل يتهياً للنشوء وإزاء تعدد الاحتمالات الممكنة نتشبث بأفكارنا
اليقينية أي بماضينا .

وعلى ذلك فنحن لا نستخلص من الأزمة كل ما تنطوي عليه من دروس
إلا إذا أخذنا بنهج التغير والتغير . فلئن كانت الكلمة ذاتها رائجة الاستعمال
فإن المفهوم الذي تعبر عنه أقل رواجاً ، نظراً لأن التعليم الذي تلقيناه لا يتيح
لنا دمج هذا المفهوم في رؤية شاملة للتاريخ وللعالم .

رابعاً - الانتقال إلى عالم آخر من أجل تغيير العالم

من الغريب أن معاصرنا يعيشون التغير، وأحياناً يخضعون له ، دون أن
يفهموه حق الفهم . فهم يضعون فيه آمالهم ومخاوفهم في آن معا بالنظر إلى أن
التغير يظل ، في أعماق أعماق نفوسهم ، ما كان عليه في نظر أسلافنا
القدامى . وكان فلاسفة العالم القديم يرون في الكون استمراراً لزمناً خالداً لا
يتبدل . ولقد ظل الفكر الإغريقي ، سواء استوحى من أرسطو أم من
أفلاطون ، لا يعرف سوى كون ثابت لا يتغير : تحكمه ، وفقاً لأرسطو ، آلية
معقدة قوامها أجهزة محكمة التنظيم ، كما يشهد بذلك تعاقب الفصول ، ودقة
حركة النجوم ، والنظام البيولوجي القاضي ألا تنتج أية بذرة سوى نبات

نوعها . . ، وتسوده ، وفقا لأفلاطون ، قيم ذات تدرج هرمي لا تشوبه شائبة ،
من الروح إلى المادة .

لنتعلم أولا أن نتغير

صحيح أن القدامى كانوا قد لاحظوا بالفعل تقلبات نظام العالم وعواقبها
الرهيبة : الكوارث الطبيعية والمجاعات والحروب والأوبئة . غير أن هذه
الأحداث بدت لهم ، بحكم تكررها ذاته ، وكأنها تتعاقب على نحو دوري
بدرجة أو بأخرى ، تقريبا على غرار الأيام أو الفصول التي تتوالى دون أن
تشابه دائما ، وإن ظلت وتيرتها ثابتة . فبعد السنوات السمان تأتي السنوات
العجاف وهكذا دواليك . تلك هي أسطورة الرجوع الأبدي . «ليس تحت
الشمس شيء جديد . ربّ أمر يقال عنه انظر هذا جديد . بل قد كان في
الدهور التي سبقت قبلنا» على نحو ما جاء في سفر الجامعة^(١٣) . ويعبر عن
هذه الرؤية الكلاسيكية للطبيعة تعبيرا واضحا مارك أوريليوس^(١٤) : «ينظر
الحكيم إلى وقائع التدمير الدوري للعالم وبعثه من جديد ويقول لنفسه إن
ذريتنا لن ترى شيئا جديدا ، وإن أسلافنا لم يروا شيئا أعظم مما رأيناه .

غير أن مفهوم مارك أوريليوس الدوري للعالم لم يمنعه من إدراك الوحدة
العميقة للكون وللقوانين الأساسية التي تحكم النظم الحية . فهو يكتب في
«تأملات» : «لتر العالم دائما على أنه كائن فريد وروح فريدة ، ولتنظر كيف يسهم
كل شيء في سبب كل شيء ، وإلى الكيفية التي ثبتت بها الأشياء وطويت معا» .
ويردد باسكال مثل هذا القول : «لما كان كل شيء سببا ومسببا ، معانا ومعينا ،
بطريق مباشر وغير مباشر ، وكانت جميع الأشياء تتماسك برابطة طبيعية وغير
محسوسة تربط بين أشد الأشياء بعدا واختلافا فيما بينها ، فأنا اعتقد أنه يستحيل
معرفة الأجزاء دون معرفة الكل ، أو معرفة الكل دون معرفة الأجزاء» وذلك حدس
أكدت صدقه أحدث مكتسبات علوم الطبيعة ، والإيكولوجيا بنوع خاص ، ولكن

الفكر الديكارتي أغفله إغفالا تاما، الأمر الذي أفضى بنا إلى التفكير الساذج الذي يقضي بأن السبب لا ينتج أبدا سوى نتيجة واحدة، وأن النتيجة لا تنتج أبدا إلا عن سبب واحد. ونحن نعلم اليوم ما كلفنا إياه هذا التفكير الخطي، ولا سيما في مجال التنظيم العمراني.

ومع ذلك فإن التراث العبري يبتعد منذ البداية عن هذه التصورات الثبوتية: فبرؤيته في اليهود (الرب عند اليهود) مرشد الشعب اليهودي وبإسناده إلى ذلك الشعب رسالة عالمية، يضيفي هذا التراث بعدا تاريخيا وأخرويا على العالم المخلق الذي خلفته العصور القديمة. وتحطم المسيحية آخر القيود إذ تجعل من تاريخ البشر استمرارا لأول فعل أتاها الخالق، لدرجة أنه أمكن إيجاد توازن بين التطور الإبداعي لبرجسون والتراث اليهودي المسيحي الأصيل^(١٥). غير أن هذا التراث فقد رونقه منذ عهد أباطرة بيزنطة حيث انصب في قوالب الفكر الإغريقي والتشريع الروماني، وظل يزداد ذبولا منذ نشوء الحركة المعارضة للإصلاح عندما عمد العالم الكاثوليكي إلى تضيق الخناق والانطواء على نفسه واتخاذ موقف دفاعي محض يبنني على أنطولوجيا سكونية لا تفسح كبير مجال لمفهوم التطور.

ومن الجدير بالذكر من باب المفارقة أنه تعين حدوث تطور مفاجيء في تاريخ الفكر أثناء القرن الماضي لكي يستطيع مفهوم الزمن التاريخي، الذي كان يميز مع ذلك التراث اليهودي المسيحي، فرض نفسه من جديد حتى وإن لم يتسن مع ذلك اقتلاع مفهوم الزمن الثابت أو الدوري من اللاوعي الجماعي لإنسان اليوم.

وهكذا يبدو أنه قد كتب علينا أن نعيش في جدلية متواصلة نحيي بها الاستمرارية تارة والتطورية تارة أخرى: فبعد أسطورة الاستقرار في عهد ديغول يأتي الحث على التغيير في عهد جيسكار ديستان..

التراجع من أجل توضيح الرؤية

الواقع أن التغيرات الوحيدة التي يعترف بها معاصروننا، في الوقت ذاته الذي ينسبون فيه إلى التكنولوجيا قدرة سحرية على تبديل حياتهم، لا تزال هي التغيرات الدورية التي يسهل على الإنسان مشاهدتها في غضون حياته. فنحن لا يلزمنا سوى بضع ساعات من الانتباه لكي نتبين أن النهار يعقب الليل وأن «أمزجتنا» تختلف بين اليقظة والنوم وبين الجوع والامتلاء. وتكفينا بضعة أيام لكي نلاحظ أن حالة الجو تفعل مثل ذلك، على الأقل في المناخات المعتدلة. وفي غضون عام، نرى تعاقب الفصول، باستثناء خط الاستواء. ومن جهة أخرى، يلزم المرء أن يعيش عدة آلاف من السنين لكي يشهد تحول المناخات - مقدم العصور الجليدية على سبيل المثال، وعشرات ملايين السنين لكي يرى تغير الأنواع الحيوانية والنباتية ويتتبع موجة التطور البيولوجي العميقة: فمن ذلك مثلا أن أولى الزهور ظهرت منذ قرابة المائة مليون سنة في حين ظهرت الصنوبريات في ماضٍ يتعد عنا بمقدار ضعفي هذه المدة والسرخسيات في زمن أبعد من هذا وذاك. وأخيرا يلزمنا العودة إلى الوراء بلايين السنين لكي نشهد تكون زرقعة السماء انطلاقا من جو مشبع بالأكسجين ظهر هو ذاته عندما ظهرت النباتات المجهرية الأولى داخل المحيطات البدائية.

ومن الضرورات الملحة أن ننمي في العقلية الجماعية رؤية تركيبية تطورية ودينامية للعالم. ومن شأن هذه المهمة الأساسية للتربية الحديثة أن تسهم في إيجاد لغة مشتركة دنيا لن يتسنى دونها وجود قيم مشتركة أو فهم متبادل: ومن ثم لن تعود هناك حضارة.

منعطف يجدر ألا يفوتنا

إن البشرية مقبلة اليوم، من خلال الأزمة التي تجتازها المجتمعات الصناعية، على منعطف جديد في تاريخها.

فالوضع القائم لم يسبق له مثيل . والصورة التي ترسم التاريخ على أنه عجلة تدور، صورة مضللة ، وأقصى ما تتيح لنا تأكيده هو أن البشر لا يزالون عند واحد من منعطفات التاريخ ! ذلك أنه ليس من الصواب الاعتقاد بأن التاريخ يعيد نفسه . وحسبنا للتدليل على ذلك أن ننظر إلى حالتنا نحن : ففي أي زمن قبلنا تجمع للبشرية من القوة ومن المعرفة ما يمكنها من إبادة الحياة على الأرض بأسرها ومن تدمير ذاتها؟ لأول مرة في التاريخ يستأثر أحد أنواع الأرض ، هو النوع البشري ، بزمام الأمر كله : فهل هو قادر على الوعي بمسؤوليته الساحقة في الوقت الذي يقتضي فيه ذلك النفاذ إلى الآليات المعقدة التي تنظم المجتمعات والطبيعة والحياة؟ إنها تلك الآليات ذاتها هي التي يدركها الخلل شيئا فشيئا أمام أعيننا وتقتضي منا استجابة فورية . وتلك مغامرة مثيرة ، سمة تميز ما أسماه الكاتب (الفرنسي) شارل بيغي «عصرًا» ، أي مرحلة تطور سريع ، صاحب ، مجدد ، وقاطع لرتابة «الفترات» حيث يأخذ التاريخ مجراه دون أحداث إن صح القول . فأثناء الفترات يهدأ التطور ويستسلم الناس لحياة اليسر وفقا لقانون أدنى الجهد إذ يحث كل جماعة منهم رائدها^(١٦) «لتغتنوا، لتغتنوا» . أما في أثناء «العصور» فإن الإنسان يجابه المحنة فتتقدم البشرية .

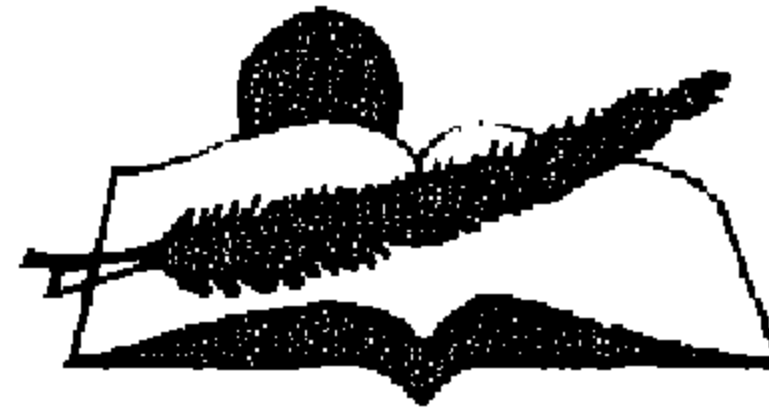
وفي عصرنا نحن يتخذ التحدي أبعادا هائلة بالنظر إلى أن كل سيناريوهات المستقبل محتملة ، من المجابهة بين المجتمعات الصناعية إلى الاشتعال النووي ، ومن تصاعد نظم الحكم الاستبدادي إلى الانحلال في ظل الفوضى الناشئة عن غياب الحكم . بل إنه ليس من المستحيل أن يتوصل الإنسان إلى إقامة مجتمع عالمي يتسم بالتوازن والتعايش والطابع الإنساني . ولنقل مجتمع اشتراكي بأفضل معاني هذه الصفة .

ومن مزايا وضع الأزمة ، التي نحس أنها ستظل معنا زمنا طويلا ، أنه يقتضي وعيا عاما شاملا كشرط لا غنى عنه لتنفيذ عمليات التكيف والتنظيم .
وإنه لعل مستوى تطور التطلعات والعقليات والمواقف والتصرفات أن ستظهر منذ الآن بوادر تغير عميق .



الهوامش

- (١) سيتناول الفصل الثالث من هذا الباب الثاني هذا الموضوع الحيوي .
- (٢) يـكـرس J.de Rosnay في كتابه Le Macroscopie الذي سبقـت الإشارة إليه فصلا لبيان كيفية سير هذه الآليات .
- (٣) J. Salk, Métaphores Biologiques, Calmann-lévy, 1975.
- (٤) Ed. Wilson, Sociobiology, harvard University Press, 1976.
- (٥) J. de Rosnay, Le Macroscopie, op. Cit.
- (٦) R. Caillois, Pour un dialogue entre Les Sciences, Courrier du CNRS, 1971, no1, p.4-6.
- (٧) M. Blin, Le Travail et les Dieux, Aubier-Montaigne, 1976.
- (٨) A. Koestler, Les Call-Girls, Calmann-Lévy, 1973.
- (٩) R. Garaudy, Le Projet espérance, Robert Laffont, 1976.
- (١٠) R. Dubos, Choisir d'être humain, Denoël, 1974.
- (١١) R. Dubos, Op. Cit.
- (١٢) E.-B. Ford, Génétique écologique, Gauthier - Villars, 1972.
- (١٣) سفر الجامعة، ١ - ٩ .
- (١٤) Marc Aurèle, Pensées, Paris, Traunoy, 1953.
- (١٥) انظر مثلا 1953, Ed. du Cerf, Claude Tresmontant, Essai Sur La Pensée Hébraïque.
- (١٦) يسوق المؤلف هنا مثال François Pierre Guillaume Guizot (١٧٨٧ - ١٨٧٤)، أحد رجال السياسة الفرنسيين في القرن الثامن عشر، حث رجال الأعمال على أن يفتنوا بالجد والادخار. (المترجم)



الفصل الثاني

أنشودة الماضي السعيد

«انطلق من أرضك وعشيرتك وبيت أبيك . . .
لا تلتفت إلى ورائك ولا تقف في البقعة كلها . . .»

سفر التكوين
(١) الفصل الثاني عشر
و (١٧) الفصل التاسع عشر

أولا - تنوع الاستجابات الفردية

في مجتمع ليبرالي متحرر لا تُملى فيه المواقف أو تجازى من قبل سلطة مركزية، يفضي هامش الحرية المتاح، باستثناء حالات الاغتراب الجماعي الناجمة عن ضغوط تبدل الأذواق وعن تأثير وسائل الإعلام، إلى تنوع كبير في السلوك. ويزداد هذا التنوع كثيرا في فترة كالفترة التي نمر بها، بالنظر إلى أن الأزمة تقتضي عددا أكبر وأشد تنوعا من القرارات والاستجابات الفردية ومن ثم تزيد من حدة التقلبات الاجتماعية: وهي تسرع انطلاق آليات رفض أو تكيف مختلفة. ويترك ذلك على مستوى المجتمع انطبعا بالانفجار والفوضى والتشتت والاضطراب والتفسخ، وكلها سمات يتسم بها عصرنا.

انعكاس أوضاع الأجيال

وتؤثر الأزمة أول ما تؤثر في النشء الذين يثير المستقبل فيهم من التساؤلات أكثر مما يقدم لهم من وعود . كذلك فإن الكبار، الذين يتنازعهم تعليم تقليدي وبيئة في طفرة تضطربهم التزاماتهم ومسؤولياتهم إلى مواجهتهما، يتعرضون لتوترات شديدة تولد صراعات . غير أنهم يعجزون ، ابتداء من سن معينة ، عن فهم السبب الذي من أجله يتعرض التقدم الاقتصادي للشك أو الاتهام مادام قد أتاح لهم ظروف حياة أقل قسوة من الظروف التي عاشها آبائهم . وهم كثيرا ما يبدون إزاء تطور العادات والأعراف تسامحا يفوق ما كنا نتوقعه . والنساء بوجه خاص ، إذ يتمتعن بقدر أكبر من المرونة والتكيف مما يتمتع به الرجال ، وخاصة عندما يكنّ أمهات ، يعدلن رؤيتهن للأشياء على أثر احتكاكهن بأطفالهن : وتلك سمة أخرى مثيرة للعجب من سمات عصرنا ، تلك التربية العكسية التي لم تكن لتفهمها المجتمعات التقليدية التي كانت توقر السن والخبرة ولا تتردد في امتحان صلابة النشء والشباب . وفضلا عن ذلك فإننا عندما نمعن الفحص ، نكتشف أيضا قدرا من مشاعر الحسد تتخذ شكل تنفيس رجعي لانفعالات مكبوتة ، وذلك إزاء تحرر عادات الشباب وما يترتب عليه من استعادة الكبار لتخيلات سن المراهقة وما اقترن بها من شعور بالإحباط . . . وقصارى القول إن سن النضج تجيد التكيف لمجتمع الاستهلاك الذي يحتاج النشء على قيامه ، ومن المرجح أيضا أن جهد التكيف كان من الضخامة بحيث انتزع من الكبار رغبتهم في تغيير ذلك المجتمع .

غير أن هذا الاتجاه العام لا يدخل في اعتباره تعدد الحالات الفردية . فمنذ البداية يأتي كل كائن ثمرة لمغامرة جينية لا تتكرر أبدا ويبنى حياته انطلاقا منها . فعلاوة على الفروق البدنية التي تساعدنا على أن يتعرف كل منا على الآخر على الرغم من وحدة التصميم العام لتقاطيع الوجه ، توجد أيضا بيننا

فروق نفسية وفكرية وأخلاقية وثقافية تجعل من كل حياة بشرية مغامرة فريدة من نوعها . وفي مواجهة بيئة تمر بطفرة هائلة يستجيب كل فرد وفقا لأحاسيسه الخاصة . غير أننا نستشف مع ذلك ، من وراء تنوع المواقف أنواعا أساسية من السلوك يعرفها جيدا علماء البيولوجيا : تلك هي الكفاح ، والتكيف ، والهرب ، والتكيف أو الموت .

اصطدامات الأصولية وأسباب شقائها

الكفاح الدفاعي هو رفض قاطع لكل تطور، وهو مظهر من مظاهر القصور الذاتي بكل ما تضيفه الميكانيكا على هذه العبارة من معنى : العجز عن تعديل حالة ما ومقاومة التغيير . وهو يتخذ عموما شكل استقطاب على «القيم التقليدية» أي على الماضي . والقضية المسلمة بسيطة : ماكان فهو خير وينبغي أن يبقى .

ولكل تنظيم اجتماعي أصوليوه . ومن أروع الأمثلة على ذلك التظاهرات الصاخبة للأصوليين داخل الكنيسة الكاثوليكية . ففي الموقف الذي يتخذونه لبس ، إذ إن استشهادهم بالسما على عدالة قضيتهم يفترض استثارا بالله بعيدا كل البعد عن المسيحية ، والله بحكم تعريفه لا ينتمي إلى أحد . والواقع أنهم إذ يدافعون إنما يدافعون عن أنفسهم : عن الأمن الراسخ في إشرطات التعليم الذي تلقوه في طفولتهم ، عن مفهومهم للعالم ، وعن قيمهم الذاتية لا عن مجد الله وكرمه . فإله ليس بحاجة إلى البشر لكي يدافعوا عن مجده ، حيث يقول عنه لوي ماسينيون إنه «غير متوقع بقدر ما هو وشيك الوقوع ، جديد كل الجدة» ، أي أنه حر من كل قيد بما في ذلك قيود الماضي أولا وقبل كل شيء . وعلى ذلك فمن المحتمل أنه يتحدث جميع اللغات ، اللاتينية وغيرها ، ويسمع كل أنواع الموسيقى : الشعبية والدينية ، ويفهم جميع القداسات ، قداس بيوس الخامس وقداس بول السادس .

والأصولية هي عالم ما قبل داروين ، الرفض القاطع لمفهوم التطور ذاته .
فالتعليم الملحق المبني على دوام العقائد ، وفكرة العصمة من الخطأ ، وشرعية القانون والأخلاق ، ومفاهيم السكون الموروثة عن حركة الإصلاح الكاثوليكية المعارضة استطاعت كلها أن تنسي الشعب الطيب أن الكنيسة لها تاريخ ، وأي تاريخ ! وعلى ذلك فمن المحتمل أن تكون للأصولية ظروف مخففة . والأكثر من ذلك أنها تنقل إلينا قيما محققة : فالتمسك بالطقوس القديمة بما يثريها من معان ورموز ، حتى وإن بدت متقدمة العهد في لغة عصرنا ، لاتزال علامة على استمرارية ووفاء وديمومة تتجاوز ظروف العصر وتقلباته . غير أن هذا الترسخ الجذري ، الذي يحتاج إليه إنسان اليوم أيما حاجة ، لن ينجو من اللبس عندما يقترن بالأصولية : إذ سيكون عندئذ ثبوتية دون تطور (invariance)^(١) ، وإدامة لتوازن سكوني مفترض في عالم في تحول دائم ، واستقرارا دون مجاوزة ، وديمومة دون نشوء ، وسيكون على أي حال شقاء النفس الذي قال عنه فولتير: «إذا لم يكن للمرء روح عصره ، كان له كل أسباب شقائه» .

صحيح أن الأصولية تجد في الطبيعة مصادر وحي لها . فبعض الأنواع ، التي توصف بأنها معمرة panchronique ، كفت عن التطور منذ ملايين السنين ، مديمة في عالم اليوم نماذج أولية تكونت في الأزمنة السحيقة مثل الكولا كانت تلك السمكة التي بلغت من المحافظة ومن التخصص درجة منعتهما من أن يكون لها خَلْف وظلت على ما كانت عليه منذ مليونين من القرون . وذلك أيضا هو حال الإسفنج الذي لم يطرأ عليه أي تغير منذ الدهر الجيولوجي الأول ، والكُهدُلُيات – وهي مجموعة حشرات كثيرة الإخصاب على الرغم من طعنها في القدم ، وبنات وردان التي لم تتغير منذ العصر البرمي ، فكلها نماذج من الأصولية البيولوجية دأبت على أن تكون مطابقة لذاتها وسط بنية في تحول مستمر .

التخلص بلباقة

يتمثل التكيس بالنسبة للكائن الحي في تقليل أو وقف علاقاته مع بيئة غير مؤاتية مع احتمال إعادتها عندما تتحسن الظروف . تلك هي حال كل من يستسلم للإخفاق فينفض يديه من جميع المشكلات التي تهز العالم وينكب ، بعناد الأرضة وإصرارها ، على بناء عشه وإحاطته بسياج متين ويرفض الالتزام بأي شيء ويتملص من مسؤولياته بلباقة . وذلك في إجماله موقف مؤات للصحة إذا سلمنا بأن التسلي بممارسة البستنة والحرف المنزلية الصغيرة يكفي لشغل قلب الإنسان . وإذا أضيفت إلى ذلك ممارسة رياضة تستهدف التحرر من العدوانية ، اكتملت العملية وكللت بالنجاح . فالمرء يظل حيث هو ولكنه يفصم علاقاته إلى أقصى حد ممكن بمجتمع ينبذ قيمه أو لا يهتمه - ببساطة - أمره . وهو لا يصوت في الانتخابات .

ولا يفوت عالم البيولوجيا هنا أن يذكر البذرة ، ذلك الاختراع الذي تمخضت عنه قريحة النبات . فالبدور ، إذ تعجز عن الهرب في الفضاء ، تبتدع استراتيجية تتيح لها التحرر من قيود البيئة بالتشرق في وسط محمي والإبقاء على المبادلات الخارجية عند أدنى حد ممكن . ويعد ذلك في الواقع هربا في الزمن بالنظر إلى أن البذرة يمكنها على هذا النحو أن تنتظر سنين بل قرونا إلى أن تحين ظروف مؤاتية للإنبات : تستطيع بذور اللوتس الآسيوي أن تحتفظ بقدرتها الإنباتية طوال ألف سنة . وقد قيل يوما على سبيل المزاح إن حبوب القمح التي عثر عليها في قبور الفراعنة لم تنبت قط على ما يبدو^(٢) .

كذلك فإن التكيس ميزة تتمتع بها أنواع دنيا يذكر منها الأميبيا والبكتيريا والفطر التي تمتلك أكياسها أو أبواغها قدرة فائقة على مقاومة أقسى الظروف واجتياز أوضاع الأزمة دون أن يلحق بها أي ضرر .

النجاة في الهرب

الهرب تصرف يخص الحيوانات على الأكثر ويجد سوابقه البيولوجية في سلوك أنواع كثيرة أثرت الهجرة سعيًا إلى ظروف حياة أفضل . وبين معاصرنا ، يأتي هذه التصرفات أولئك الذين يهجرون مهنتهم أو حياتهم الأسرية ، والاثنتين معا في بعض الأحيان ، لكي يعيشوا في ريف ناء - الحلم القديم بالعودة إلى الطبيعة . وهذا الاتجاه السلوكي منتشر في الولايات المتحدة واتخذ أبعادا لا يستهان بها في أوروبا مع تكاثر الجمعيات الدينية المتطرفة . وينطوي ذلك في آن معا على محاولة «لتغيير الحياة» و«الانتقال إلى حياة أخرى» ، ولإبدال الصناعة بالحرفة والزراعة الصناعية بالزراعة البيولوجية ، ولبعث الحياة في التقاليد الرعوية وإحياء القرى القديمة المهجورة . وكان على هذا النحو أن تكاثرت المجتمعات الاستكفائية الصغيرة على هامش المجتمع الصناعي .

وتلك حركة جديرة بتعاطفنا وإن لم يكن اتجاهها الثوري بالقوة التي تريده أن يكون بالنظر إلى أنها وجدت في شتى عصور التاريخ . وتعتبر أسطورة الماضي السعيد أو العصر الذهبي أو جنة عدن - بطريقتها عن قدر من الخوف من المستقبل وعن محاولة للهرب في الماضي الذي عاشته بالفعل أجيال سابقة ، ومن ثم فهو مدعاة للاطمئنان . ومن جهة أخرى فإن الكثيرين يرون فيه بداية لنموذج حياة اجتماعية جديد يطلعنا منذ الآن على السمات العريضة لمجتمع المستقبل الذي يتميز بمزيد من الحرص على سلامة البيئة وحسن المعاشرة والطابع الإنساني للحياة . فمن الصحيح أنه في حالات معينة يتضافر الذكاء والجهد وروح الابتكار على تطوير تجارب وخبرات إنسانية جديدة بالغة الشراء . ولئن كان كثير من هذه التجارب يقصر دون بلوغ غايته فإن منها ما يبشر منذ الآن بمقدم أشكال حياة جديدة بل نظم إيكولوجية جديدة - بالمناطق الصحراوية في جنوب إقليم المرتفعات الوسطى بفرنسا على سبيل المثال . إن شيئا ما بسبيله إلى الظهور من

الرواسب التي تتركها كل خريف أفواج السياح أو الشباب الذين يفدون بكل ما لديهم من نوايا طيبة وما يعوزهم من خبرة تساعدهم على أن يحققوا في واقع الحياة اليومية القاسية حلم الشمس والنور الذي راودهم في مكاتب الحواضر الكبرى ومصانعها - شيئاً بالغ الأهمية والجدة .

العواقب الوخيمة

إن موت كائن ما كان ينبئنا بأنه فقد قدراته على التكيف على أثر اختلال في التوازن . وعادة ما يأتي الموت في الطبيعة نتيجة لأوضاع أزمة . ذلك أن عمليات التجديد الحضري الكبرى ، بنقلها الأشخاص المسنين من الأحياء التي عاشوا فيها حياتهم كلها نحو ضواحي المدن ، كثيراً ما عجلت بهذه النهاية المفجعة . فهذه العمليات لم تضع في الاعتبار أن القدرات البشرية على التكيف تتناقص مع التقدم في السن . وباستثناء حالات قليلة ، لا يزيد النجاح في نقل شخص مسن من بيئته إلى بيئة جديدة على النجاح في نقل شجرة عجوز من موقع إنباتها . وكثيراً أيضاً ما يفضي إيداع المسنين المستشفيات إلى تدهور سريع في حالتهم ، ولكن لأسباب هي عكس الأسباب السابقة : فسهولة الحياة والجو الباعث على الطمأنينة بالمستشفى يشجع نزلاءه على التهاون فتعجل ظواهر النسيان وإيقاف ممارسة الوظائف الحيوية والكف عن رياضة البدن ، بحدوث تطورات نكوصية .

المجاورة بالتكيف

وأخيراً نأتي إلى التكيف الذي يقتضي لدى الإنسان استيعاب معلومات جديدة ، وابتداع أساليب حياة وفكر جديدة ، وهي الاستجابة السليمة من جانب الكائن الحي لتعديلات تطرأ على بيئته . وينبغي ألا تتجاوز تلك التعديلات حدوداً معينة وأن يتوافر للفرد قدر كاف من المرونة الإيكولوجية .

وترد في فصل قادم مناقشة للآليات التي تعمل على مستوى المخ وتضفي على الحيوان البشري قدرة فذة على التكيف . وحسبنا الآن أن نذكر أن التكيف يتطلب نجاحه توافر شروط معينة نخص منها بالذكر، لدى الإنسان، جهدا إراديا لا يحمل كل معناه إلا إذا ترسخ في فهم عميق للتجارب المعاشة وتوجه نحو رؤية متماسكة للمستقبل ينتجها مشروع فردي أو جماعي .

ومن دواعي الأسف أن هذه الشروط قلما تتوافر في مجتمع يعج بآلاف الأحداث التافهة التي تقع بمنأى عن الحياة الحقيقية التي نعيشها كل يوم . وإذا تثقلنا الرسائل الخاوية من المغزى ولكنها تستحث شهية المستهلكين دون أن تشبع أمانهم العميقة، فإنها تجعل من مجتمعنا مجتمعا غير مؤات لا لحياة النفس الداخلية ولا لتنمية وعي الفرد بشخصيته ولا بما يتجاوزها .

ومع ذلك فإن هذه هي الشروط التي لا غنى عنها للتكيف على مستوى المجتمعات البشرية . لذلك فالأمر يقتضي بذل جهد واسع النطاق للتوعية والإعلام والتفسير لدى جمهور يزداد اتساعا باطراد من أجل تيسير حدوث التطورات الضرورية، وربما أيضا تفادي وقوع الكوارث التي لا مئذ من وقوعها إن نحن ظللنا على جمودنا وأنايتنا .

تضخيم التقلبات الاجتماعية

عندما نمعن البحث، نجد في كل منا مواقف كامنة تنم عن الهرب أو الكفاح أو التكيس أو التكيف، ذلك أن كل فرد يجمع بين الوحدة والتعدد ويشكل مزيجا من التطور والتمسك بالقديم، والمخ البشري يخلط في بنيته وفي تصرفاته، بدرجات متفاوتة من التوفيق، بين أقدم الأفكار وأحدثها، فمارتن لوتر أصلح الكنيسة وشجب آراء كوبرنيك في وقت معا، وشارل ديغول صفى الاستعمار باسم الوطنية .

وبطبيعة الحال ، يسهم الحدوث المتزامن لهذه الاستجابات الفردية في إحداث تعديلات جذرية في بيئة الحياة وفي الثقافات ، تعديلات يرتد تأثيرها على التصرفات ، على نحو يثبت صواب القول إن الإنسان يهيء بيئات تشكله بدورها .

ويطرح تحليل تصرفات الهرب والكفاح والتكيف سلسلة أولى من الأسئلة : هل من الممكن تكذيب المثل القديم القائل إننا «لا نستطيع وقف مسيرة التقدم» ؟ هل من الممكن نبذ مجتمع الإنتاج والعودة إلى الماضي من أجل بعث «الماضي السعيد» ؟

ثانيا - استحالة العودة إلى الماضي

لنعاود الإنصات ، في محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة ، إلى الفيزياء والبيولوجيا . سنسمع حكما فوريا تصدره الديناميكا الحرارية المعممة^(٣) . إن المجتمعات البشرية ، شأنها شأن سائر النظم الحية ، نظم مفتوحة : فهي تتبادل الطاقة والمادة مع بيئتها . وتعد دراسة هذه المبادلات وعمليات الانتقال هي المهمة الأساسية لعلوم الاقتصاد والإيكولوجيا . ويبلغ تعقد النظم المفتوحة درجة تجعل من المستحيل أن نراها تمر ، أثناء تطورها أو تاريخها ، بحالة التوازن نفسها أكثر من مرة . وعلى ذلك لا يوجد أي احتمال لأن نعيد بناء مجتمعات الماضي . فالتاريخ لا يعيد نفسه وسبب ذلك مفهوم حق الفهم .

رائحة الانحطاط

ولكن لماذا إذن لا نكف عن سماع ترديد الفكرة المناقضة؟ السبب في ذلك هو أن بعض أوجه التلاقي تبعث على الحيرة والتساؤل وترتبط بحتميات ذات

وزن تفضي إلى مواقف متشابهة في ظاهرها . . في ظاهرها فحسب ، فهي تتشابه دون أن تتطابق .

فمن الصحيح مثلا أن جميع أوضاع الانحطاط متشابهة فنشهد فيها دائما اتجاهها نحو الإغراق في المتعة ، في الوقت الذي يكون فيه العدو على أبواب المدينة ونظام الحكم يوشك على الغرق دون أمل في النجاة . وعلى حين يمارس الجنس بلا ضابط ، يظل المراهقون محافظين على بهائهم ولا ينال الانحلال الخلقي من جمال أجسادهم حتى وإن أدى ذلك إلى إنتاج مسوخ لا بشر أصحاب^(٤) . كما نشهد ارتسام اتجاه عام نحو التوحيد والتطابق ، لا نتيجة لاشتراك الجنسين في ارتداء الملابس نفسها - فالأعراف المتعلقة بالملبس والشعر طرأ عليها طوال التاريخ من التغيرات ما يجعلنا نحذر بناء استنتاجات متسعة عليها - وإنما نتيجة لمنطق السلوك والمواقف . والجنس البشري ، عندما لا يضطر إلى الكفاح ضد بيئة معادية من أجل البقاء ، يفقد صلابته وقوة عزيمته فنشهد قدرا من فقدان الذكور لرجولتهم مما يذكرنا بالزروع البكتيرية التي تنحل في وسط مفرط الثراء . كما يذكرنا إطالة الشعر وعدوبة النظرات بـ «أسطورة الملاك» التي وجدت رواجاً في بيزنطة ، ذلك الملك الذي كان انتهاؤه الجنسي موضع جدل! . . كما تروج المذاهب الباطنية في حين ينقسم الولاء الديني إلى طوائف متعددة عندما لا يتحول إلى جهاد في سبيل قضايا علمانية . وتتيح المخدرات خداع العودة إلى النعيم المفقود ، ويتسع نطاق الفوضى ويؤدي وهن الروادع الاجتماعية إلى اللجوء إلى العنف . ويخيل إلينا أننا نعيش من جديد سقوط بيزنطة و الإمبراطورية الرومانية .

التطور التناقصي

والفرد ذاته ليس بمنأى عن هذا النكوص الظاهر إذ يعجز التحليل النفسي بأمثلة الارتداد إلى ثدي الأم وتحدث الحكمة الشعبية عن ارتداد الشيوخ إلى

طفولتهم . أفلا تتعرض البشرية لمثل ذلك النكوص ؟ تلك هي فرضية روايات الخيال العلمي التي تؤدي فيها الكوارث إلى إبادة النوع برمته : فلا تبقى إلا جزيرة ضائعة وسط المحيط عليها بضعة أفراد يبدأون من الصفر على الطريق المؤدية إلى الحضارة .

وتقفنا البيولوجيا على أنواع أخرى من النكوص إذ نرى العطاء وقد فقدت قنوبها وارتدت إلى الزحف كالشعابين . وتختفي الأمونيت ، تلك الرخويات البحرية ، في آخر الدهر الثاني على أثر تطور نكوصي محير أدى بها إلى الارتداد إلى نظام بدائي شبيه بنظام أبعد أسلافها . وتفقد كثير من الطحالب مظهرها المميز المتمثل في سوق دقيقة مورقة على شكل وسيدات لتأخذ مظهر أسلافها من الخثيات : المشرة . كما أن السحليات التي بلغت شأوا من التطور والحدثة في تاريخ الحياة ، تفقد ما بها من كلوروفيل وتعود إلى الخصائص البيوفسيولوجية للفطر الذي سبقها إلى الوجود بزمان بعيد . ويبلغ نكوص عدس الماء درجة تجعله لا يبقى إلا في شكل نبات لا يتجاوز ساقا دقيقة طافية . وتذهب الـ وولفيا ، شديدة القرب من عدس الماء ، إلى ما هو أبعد من ذلك إذ تفقد جذورها وسوقها وأوراقها ، وتأخذ عندئذ شكل كرة كلوروفيلية خالية من الأوعية وتكاد تكون مجهرية ، مما يجعل منها أصغر نبات مزهر (إذ تبلغ ثخانتها ملليمترا واحدا) . ويذكر هذا الشكل الجديد بوضوح بالغ بالـ خثيات البدائية التي وجدت في أقدم عصور تاريخ الحياة . وفي مجموعات عدة ، شوهـد لدى الزهور كذلك ميل قوي نحو فقدان أعضائها والاتجاه نحو بنى مبسطة . ذلك أن الحياة تمارس التعرّي على نطاق واسع ، فهي تتخفف هنا وهناك من خواص كانت مع ذلك قد دأبت على تطويرها وصقلها على امتداد آلاف السنين .

ورغم ذلك فالأمر لا يعني إطلاقا العودة إلى حالات تنظيمية سابقة .

فالحياة لا ترجع إلى الوراء قط . فالسحليات التي تفقد ما لها من كلوروفيل ، وعدس الماء والوولفيا ، لا تكف مع صغرهما البالغ عن الإزهار، وتظل زهورها تحمل خصائص الفصيلة التي تنتمي إليها: سحليات ، وعدسيات . فالزهور هي الأعضاء التناسلية للنباتات ، ومن المعروف أن هذه الأعضاء أشد كثيرا من سائر الأعضاء محافظة ، وأقل كثيرا منها استعدادا للتطور^(٥) . أوليست وظيفة تلك الأعضاء هي التي تقرب بين الإنسان والحيوان أكثر مما تفعل وظائف أي من سائر الأعضاء؟

والعطاء المراقيل (عديمة الأرجل) تظل عطاء ولا تصبح ثعابين . ، والشيخ لا يصير طفلا أبدا . أما الحضارات الكبرى التي تعاقبت على مر التاريخ ، فلم نرها قط تعاود العد من الصفر وتستأنف مسيرتها مطابقة لما كانت عليه من قبل . وإنشاء المساحات المخصصة للمشاة في أوساط المدن يعاود اجتذاب الباعة المتجولين والموسيقيين والشعراء الجوالين ويضفي على تلك البقع من المدينة جو الأعياد ، ولكنه لا يبعث العصر الوسيط من جديد . وقصارى القول أن العودة إلى الماضي أمر غريب لا يعرفه مسار الحياة . وكيف يمكن أن يكون الحال غير ذلك؟ لنسمع ب - ب . جراسيه^(٦) : «إن اللامعكوسية التاريخية للتطور مردها إلى قلة احتمال الجمع من جديد بين الأشياء نفسها ووضعها في الظروف الفيزيائية والكيميائية نفسها ، فمع تغير الأسباب وآثارها التي تصبح بدورها أسبابا ، تتغير الطبيعة ويتغير نظام مجموع الأشياء . ويتعين ، لكي يكرر التاريخ نفسه بالضبط ، العودة إلى المنبع وإعادة ظروف البيئات الخارجية والداخلية . ولئن كان ذلك ممكنا نظريا فهو غير ممكن عمليا . وجميع الظواهر التطورية تبدو ، بوصفها وقائع تاريخية ، غير قابلة للانعكاس» .

التطور التزايدى

التطور في جوهره عملية تدريجية . فشأنه شأن حركة المد ، يهلوس دفعته

التي لا تقاوم ، في مسارات غامضة ، نحو تعقد متزايد أبدا ، فهو ابتكار متواصل ، وإبداع متجدد ، وتجديد دائم . وهو يكتشف خطأ منطقنا ، وعندما يتظاهر بالتراجع ، فذلك لكي يزيد من دهشتنا ، فكما يقول روجيه كايوا^(٧) : «إن الطبيعة ، التي لا يعوزها السخاء ، شأنها شأن البقاء ، تسعى إلى المتعة والترف والوفرة والنشوة . . . » ، فلنحذر شراكها : فعلى الرغم من المظاهر ، يستحيل في حركة الحياة التراجع خطوة إلى الوراء . وحتى الأنواع التي تنقرض ، والحضارات التي تندثر ، تخلف وراءها ، محفورة في الأرض ، علامات مرورها ، حفريات أو آثارا أركيولوجية . وكل من هذه الحضارات تسهم بقسطها في إغناء العالم المعاصر وفي تنوعه الثقافي ، والتاريخ إن هو إلا سلسلة طويلة من الترسيبات ، ومن المؤكد أننا لا نوقف مسيرة التقدم .

وأيا كان الأمر ، فنحن إذا نبذنا المجتمع المعاصر جملة ، أفلا نغامر عندئذ بالصالح مع الطالح ؟ إن ما أحرز من تقدم في مجالات الرفاه والصحة والتعليم والتغذية والنظافة إنما هو مكاسب لا يمكن الرجوع فيها . ولا يتطلب الأمر هنا تدميرا أو إبادة بقدر ما يتطلب تنظيها ومجاورة . وتلك مهمة الثقافة الجديدة التي لا يمكنها - وفقا لمنطق هيغل - «أن تثبت ذاتها إلا بنقيضها» .

مغزى حركة الهيبي

ويتبين من ملاحظة الوقائع البيولوجية ، فضلا عن ذلك ، أن التجديدات الكبرى لا تنطلق قط من أكثر المجموعات تطورا بل هي تنبثق - على العكس من ذلك - من مجموعات قديمة تحتفظ ، بالنظر إلى أن بنيتها وطابعها أقل جمودا من بنية وطابع المجموعات التي تأتي في نهاية السلالة ، بإمكانات تطويرية أكثر ثراء .

والاتجاه نحو التشبث بالقديم على الصعيد الاجتماعي ، الذي يعد سمة

غالبية من سمات حركات الهيبي ، يبدو محاولة للتحرر من طابع النوع . فهذه الحركات برفضها التخصص المفرط الذي يفرضه العالم الصناعي ، وبعودتها إلى الحرف وفلاحة الأرض ، وبإعادتها إلى الوجود اقتصادات صغيرة ذاتية الاكتفاء ، وتكاد تكون اقتصادات قبلية ، إنما هي تبعث إلى الحياة عددا كبيرا من سمات المجتمعات التقليدية ، فهي تحاكي العودة إلى الماضي . فهل تكتسب هذه المجموعات بنكوصها هذا إمكانات تطويرية جديدة؟

لقد سبق أن رأينا أن البيولوجيا تتجه نحو الإجابة عن هذا السؤال بالنفي ، إذ إنها تعلمنا أننا لا نعود قط إلى نقطة الانطلاق . ونحن إذا اقتصرنا على الإنصات إليها ، تعين علينا الذهاب إلى أبعد من ذلك بكثير، إذ لن يتسنى ميلاد ثقافة جديدة إلا انطلاقا من مجتمع تقليدي - أمازوني أو بولينزي أو زنجي أفريقي - وذلك بناء على أطلال حضارة تقنية في نزع الموت . فهكذا كانت حركة التطور دائما : معاودة الانطلاق من الطور الأقدم من أجل اجتياز مرحلة جديدة مع ترك أولى طلائعنا تصطدم بطريق مسدود . فشأن المد الصاعد موجة إثر موجة ، تصعد كل موجة بالجهة المائية المتحركة إلى أعلى . ويبدو أن ذلك كان أيضا مصير الحضارات عبر التاريخ ، كل حضارة تقطع مسارها ثم تأفل ، في الوقت الذي تنطلق فيه الحضارة التي تليها في مكان آخر . ومن ثم هذه الوثبات من سومر إلى آشور، ومن مصر إلى فارس ، ومن اليونان إلى روما ، وفي عهد أحدث ، من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة الأمريكية . ومؤدى ذلك أن التطور ليس خطيا وإنما هو سلسلة من الدروب المسدودة التي تعقب الوصول إلى كل منها معاودة الانطلاق التي يترتب عليها دائما دفع «سهم» التقدم إلى الأمام .

ومع ذلك فليس من الجائز أن تستبعد فرضية حدوث تجديد ثقافي انطلاقا من هذه الحركات الساعية إلى إحياء القديم . وينبغي هنا الاحتراس من

التعميم المحض بالاستناد إلى النموذج البيولوجي بالنظر إلى تدخل حقيقة جديدة هي انتشار الحضارة التقنية على صعيد العالم . ففي داخل هذه الحركة المتمثلة في نشر ثقافة موحدة على جميع الأمم تتشكل تجميعات محلية من خلال التهجين مع ثقافات تقليدية معينة ، وتنشأ تركيبات جديدة تقترن برفض عناصر من القديم والجديد . ويحدث ذلك على الأخص في مناطق التماس بين تيارات متباينة وفي المناطق الحدية والهامشية التي يعرف الإيكولوجيون ثراءها ومواردها . وعلى ذلك تظهر هنا وهناك في أنحاء العالم بوادر ثقافات جديدة محتملة وسيناريوهات مستقبلية ممكنة .

وفي الغرب ، تكون الاتجاهات الهامشية بمثابة خمائر ثقافات مقبلة تحتفظ بعدد كبير من عناصر المجتمعات الراهنة . غير أن حلم العودة إلى مجتمعات العصر النيوليتي الرعوية أو الزراعية لن يكتب له أن يتحقق إلا إن وقعت كارثة على مستوى كوكب الأرض .

أغدّ أفضل أم أسوأ من الأمس؟

هل لنا أن نأسى على ذلك؟ لم يثبت بأي حال من الأحوال أن نماذج الماضي كانت أبعد على الرضى من نماذجنا . فعلى حين يبدو واضحاً أن الإنسان كفرد لم يطرأ عليه تغيير يذكر منذ العصر النيوليتي ، تشير جميع الدلائل إلى أن مجال الاعتبارات الأخلاقية لدى البشر قد اتسع أثناء بضعة القرون الأخيرة .

فقد أضفت المسيحية على تراثنا الثقافي رهافة حس جديدة لم يكن يعرفها العالم القديم وكانت عاملاً حاسماً في إلغاء الرق . وأتاحت لكل رجل وامرأة كرامة لم يُعترف بها من قبل قط . وأسهمت مقتضيات المساواة التي نادى بها الاشتراكية في إقرار إجراءات تشريعية وتنظيمية فعالة للحماية الاجتماعية : كما لو كان الإنسان قد أراد أن يتغلب على أنانيته الفردية بالتسلح بمؤسسات

وقوانين يخضع لها مجبرا . فالقانون هو الرمز الجيني للثقافة إذ يسجل فيه الناس الحتميات التي يرون ضرورة خضوعهم لها . من ذلك مثلا أنه منذ الحرب العالمية الثانية ، لم تعد ضمائر شعوب البلدان المتقدمة تطبق فكرة نشوب حرب شاملة : فأى شوط قطعناه في غضون ما يقل عن نصف قرن ! ذلك أن أسلافنا هم الذين ظلوا على امتداد القرون يقتربون الجرائم ويشنون الحروب التي يعج بها التاريخ وتغص بها الروايات .

وأخيرا ، أسهمت التيارات الوجودية والشخصانية ، مدعمة بعناصر من علم النفس الحديث ، في تحريرنا من محرمات ظلت معنا عدة قرون : فلم نعد نرجم الزانية أو ننبذ المرأة المطلقة أو الأم التي تلد سفاحا أو نعتبر الجنسية المثلية ضربا من المسخ أو نحبس المجانين في أقفاص ، وإنما نحاول الفهم وأحيانا المساعدة قبل إصدار الحكم . ولا يزال الجزء قائما ولكن يكتسي طابعا إنسانيا : فالسلطة لم تعد تشنق أعداءها على الملأ ، وهي تكتفي بـ «تعليق» من يخطئ أو يسيء الأداء من موظفيها .

ويجدر ألا يغرب عن بالنا مع ذلك أن المجتمعات التقليدية في العهود الموعلة في الماضي ، التي نرد إليها اعتبارها بعد أن غالينا في انتقاداتها ، لم تكن معفاة هي الأخرى من القيود : ذلك أن قوة الممنوعات وسلطان المحرمات كانا يتسببان في حالات اغتراب لا تضعها في الحسبان أسطورة «البدائي البريء» .

إن الحنين إلى الماضي من جانب الأحداث سنا ما هو إلا رفض للحاضر . فجميعهم ينشدون فيه ملاذا ، وبعضهم يراوده الأمل في أن يجد فيه مغامرة شخصية مثيرة . أما عالم البيولوجيا أو المؤرخ فلا يرى فيه سوى طريق مسدودة ، على حين يعتبره عالم السوسيوولوجيا مشروعا مستحيلا .

الهوامش

- (١) L'invariance : خاصية للكائنات الحية تتمثل في تكاثرها إلى ما لا نهاية بإنتاج أشباهها بفعل الحتميات الوراثية ما لم تحدث طفرات تعدل تراثها الجيني .
- (٢) انظر J.- M. Pelt, Evolution et Sexualité des plantes, Ed. Horizons de France. 1970
- (٣) انظر الفصل الثالث ، «تعميم الديناميكا الحرارية» .
- (٤) انظر A. Soljénitsyne, Le Chêne et Veau, Le Seuil 1975
- (٥) انظر J.- M. Pelt, Evolution et Sexualité des plantes op. cit
- (٦) P. P. Grassé, L'Evolution du vivant, op. cit.
- (٧) Roger Caillois, Pour un dialogue entre les sciences, op. cit.



الفصل الثالث

فوضى تتمخض عن الحرية

«غرق سفينة؟ لا بل الموج الصاخب لبحر مجهول،
ندخل لتوّننا وقد خرجنا من رأس كنا نلوذ به» .

بيير تيار دي شاردان

أولا - التجديد والقمع

بالنظر إلى استحالة الرجوع إلى الوراء ، فلا بد لنا من السير قدما إلى الأمام .
ولكن كيف لنا أن نتغلب على الجمود الاجتماعي الجاثم؟ كيف نبتدع جديدا
في هذا العالم القديم الذي يزرع تحت غبار القرون ورواسب تاريخه الموغل في
القدم؟ وما العمل لإحداث تلاق بين الاستجابات الفردية المتعددة من أجل
بناء صرح متماسك للمستقبل؟

إرادة فردية وعجز اجتماعي

إن الفرد الذي يعاني العزلة والعجز يسحقه تعقد البنية التكنولوجية وعملقة
السلطات الإدارية التي تبرمج له حياته وترمزها وتخططها وتحوسبها وترسمها
وتنظمها وأخيرا تحشدها - حسب تصوره على الأقل . ربما لم يحدث قط أن بلغ
مجتمع ما بلغه مجتمعنا من «التحرر» ، ومع ذلك فإن هذا المجتمع ذاته هو
الذي يصفه شباب اليوم بأنه مجتمع «قمعي» . وإذ يحس هذا الشباب بدفع

الحماسة ، حماسة الحياة ذاتها ، يشعر بأنه أعزل ومجرد من أي سلطة للتصرف :
ومن ثم يلجأ إلى الاحتجاج اللفظي أو الشياي أو السياسي .

والواقع أن المجتمع المعاصر قد أوتي موهبة تميع المسؤوليات لدرجة تجعل
من المستحيل فهم تعقد الإجراءات المفضية إلى اتخاذ قرار ما . فمن ذا الذي
يستطيع حقا تحليل التعقد المذهل لعملية اتخاذ القرارات في ديمقراطية
متطورة؟ وفي كل هذه العوامل الداخلة والتي تتزامن في أداء دورها على
مستويات شتى ، كيف يمكن التعرف بدقة على من يكون المسؤول؟ فمثلا ،
من الذي «أراد» على وجه التحديد إقامة كل هذه الأبراج في حي الديفانس
على أرباض باريس؟ وإزاء هذا الرغب المتحرك ، يشعر المرء بأنه مستر ، عاجز
عن التخيل أو الإبداع . فاقد السيطرة على الواقع . ولم يخطيء توكفيل^(١) بقوله
إن مجتمعات القرن العشرين «لن تقتل ، وإنما ستمنع قدوم المواليد» .

وتميع المسؤوليات على هذا النحو ، هو رد الفعل الحديث من جانب
الديمقراطيات إزاء مساوىء السلطة الاستبدادية التي تشكل واحدا من ثوابت
التاريخ الرئيسية . ولئن ظلت هذه الاستجابة غير مرضية ، فإن ذلك لأن
العلاقة الجدلية بين النظام والحرية ، بين البنى والحياة ، بين التنظيم
والإبداع ، تطرح مشكلة ظلت حتى الآن مستعصية على الحل .

جزئيات قامعة

وتلاحظ هذه الظاهرة عند مستوى الخلية ذاته . فكل خلية تمتلك في نواتها
جميع المعلومات الضرورية لبناء الجسم وأدائه لوظائفه . ولكنها لا تنمي سوى
بعض من إمكاناتها ، تلك الإمكانيات التي تناظر على وجه التحديد وظائف
العضو الذي توجد به الخلية : «التقلص في حالة العضلات ، والإفراز في حالة
الغدد ، والتوصيل في حالة الأعصاب ، وهلم جرا . أما الإمكانيات الأخرى فلا

تنمو أبدا نظرا لأنها تكبح من جانب القوامع المناسبة التي تكفل على نحو ما تحقيق مهمة الشرطة الخلوية . فالبيولوجيا «قمعية» في جوهرها : فاقضاء النظام والتنظيم ، الذي يسند إلى كل مهمته في إطار تقسيم كفاء للعمل ، لا يسمح بالمبادرة ولا باتباع الهوى . والمحافظة على بنية ما واستمرارها في أداء وظائفها لا يكتسبان إلا لقاء ثمن باهظ يتمثل في خفض تعسفي للإمكانات الخاصة بكل من مكوناتها .

وينطبق النموذج البيولوجي بشدة على المجتمعات البشرية حيث لا ينمي كل فرد من أفرادها سوى جانب ضئيل من قدراته الخلاقة ، وحيث تتولى أجهزة القمع التي تتفاوت في صرامتها تبعا للنظام القائم ، حماية التنظيم ضد مخاطر التجديدات المباغته : فالإطار الأخلاقي الصارم ، وضروب السلوك المقبولة والمتكررة ، والوظائف المسندة إلى كل بعناية فائقة ، وإقصاء المنحرفين عن جادة السبيل تكفل كلها سير عمل التنظيمات الاجتماعية الكبرى ودوامها . وتوضح الكفاءة الرهيبة التي تتسم بها النظم الاستبدادية الميزة التي تنفرد بها تلك التنظيمات من دون المجتمعات الليبرالية . فهذه المجتمعات ، إذ تسمح بهامش مبادرة فردية يعتد به ، يتهدهدها التفكك دائما ، وزيادة الفوضى المترتبة على ذلك تشكل عامل فقدان للتوازن ترفضه النظم الاستبدادية : وتقف شاهدا على ذلك قوة القمع الذي تمارسه تلك النظم إزاء أي اتجاه نحو الانحراف .

حيث تتمخض الفوضى عن نظام

ويحدث ، والأمر كذلك ، أن تكون الفوضى خلاقة . ففي مقابل الثبوتية البيولوجية التي تنزع إلى التكاثر الذاتي والصون الذاتي للبنى الحية ، بفضل الصبغيات ، توجد الطفرات الجينية ، وفي مقابل الثبوتية الاجتماعية التي تنزع إلى تجميد النظم كل داخل منطقتها الخاص بها ، بفضل بنى السلطات

المركزية، توجد الانحرافات الاجتماعية. والثبوتية تحدد التكاثر الكمي للحياة: فهي تكرارية وتجميعية. أما الطفرة، عامل التطور، فتكفل التنوع الكيفي الذي ييسر عمليات التكيف بالإكثار من الأشكال والخبرات التي يُستبعد معظمها ويبقى بعضها. والثبوتية هي بنية الحياة ذاتها، هي مدفعيتها الثقيلة. ومع ذلك تظل قائمة بإصرار اتجاهات نحو التجديد والتعقد المتزايد بل نحو الفوضى. وهكذا يحدث فجأة، وعلى غير انتظار أو توقع، عندما تتعاضم تلك الاتجاهات، أن تظهر إمكانات جديدة. وذلك أمر يمكن، بإمعان الفكر، فهم سببه.

فلو تجمدت الحياة نهائيا في آلية ثبوتية لا انحراف فيها، لسجل ذلك نهاية التطور ومن ثم نهاية الحياة ذاتها. ذلك أن الحياة لا تدوم منذ ما لا يقل عن ثلاثة بلايين من السنين، إلا بفضل تلك الآلية المزدوجة والمتناقضة في ظاهرها. وكل مرحلة جديدة تُبلغ لقاء فرقة في النظام القديم، ومقابل صدع ينبثق منه الجديد شأن برعم من غصنه، الأمر الذي يفترض مرور فترة من التشوش والخلط والاضطراب إذ يتعين كسر حلقة مفرغة هي حلقة الثبوتية التي تتسم بالتكرار ولكن يعوزها الإبداع. ويساق في هذا الصدد مثال العصر الذهبي لتسلسل العمليات الإنتاجية^(٢) حيث دفعت إلى أقصاها قاعدة تقسيم العمل وتوزيع المهام بهدف تحقيق أقصى مردود. غير أن تنظيم العمل على هذا النحو لم يؤت الثمار المرجوة منه إذ كان يتعين مراعاة «الكيانات الفردية» التي كان لكل منها قدرة كامنة وفعلية على إحداث اضطراب. لذلك فقد عُديل عن هذا التنظيم وأكد الاتجاه الذي أسفر عنه مما ترتب عليه إغناء للمهام والتخفيف من حدة تخصصها وزيادة المردود تبعا لذلك.

وفرط التخصص المهني الذي يتسم به الزمن المعاصر يشهد اليوم المصير نفسه: فنحن ننتزع إلى أشكال من التدريب أقل تخصصا تترك للأفراد قدرا

أكبر من مرونة التكيف التي تعد شرطاً لا غنى عنه للاندماج والبقاء في مجتمع لا يكف عن التطور.

وهكذا، وعلى خلاف كل التوقعات، يبدو أن نشوء الخاصيات والقيم الجديدة إنما يتحقق نتيجة لاضطراب وخلل في التوازن، بل لتحطم نظام قديم على أثر تقلبات تبلغ نقطة لا يمكن العودة منها. وكان ماركس قد أحس ذلك بالفعل عندما تحدث عن اقتحام الكم للتكيف.

والواقع أن قوانين الديناميكا الحرارية المعممة تلقي ضوءاً قوياً على هذا التناقض الظاهري، ومن ثم فهي جديرة بأن نتوقف عندها لحظة حتى وإن كلفنا ذلك بعض الجهد.

ثانياً - درس عظيم : تعميم الديناميكا الحرارية

إن مدّ قوانين الديناميكا الحرارية إلى النظم الحية يفتح أمامنا طريقاً يبشر بنفع عظيم. وعلى الرغم من أن البحوث في هذا المجال ظلت مجزأة للغاية حتى هذه السنين الأخيرة، فإن عدداً من الأسئلة مازال يثير فضول علماء الفيزياء والبيولوجيا منذ نهاية القرن الماضي. ومن هذه الأسئلة: كيف تتوصل الكائنات الحية إلى خلق وتسيير نظم بالغة التعقد ومن ثم إيجاد نظام حيث تقضي قوانين الديناميكا الحرارية الكلاسيكية بغلبة الاضطراب؟ كيف نفسر ذلك التيار المضاد المتمثل في الحياة وسط انحراف واسع النطاق نحو اختلال النظام أو انعدام النظام؟ وبعبارة أخرى، كيف تم الانتقال من غاز الهيدروجين إلى الإنسان؟ إن البحوث التي أجراها بريغوجين^(٣) تتيح لنا الإجابة، جزئياً على الأقل، عن هذا السؤال.

التوازن في «انعدام التوازن»

يقضي المبدأ الثاني من مبادئ الديناميكا الحرارية الكلاسيكية بأن التطور الطبيعي لنظام مغلق يحدث في اتجاه زيادة الاضطراب . وتتمثل القاعدة في التسوية إلى أدنى ، أي في «الإنتروبيا» أو درجة التعادل الحراري . وأفضل صورة يمكن إعطاؤها عن الإنتروبيا هي التطور التلقائي لغرفة طالب أو لشقة زوج أثناء غياب زوجته . فالمعروف أن اختلال نظام الشقة يميل إلى الزيادة حتى يصل إلى درجة يتعين معها بذل قدر معين من الجهد (الطاقة) ومن المادة (مواد التنظيف) من أجل إعادة النظام . فالكائنات الحية تحافظ على بنيتها بالطريقة نفسها . ولكن هذه الكائنات ، على خلاف النظم المغلقة التي شكّل تحليلها الأساس الذي بنت عليه الديناميكا الحرارية في القرن الماضي أولى مسلماتها ، نظم مفتوحة : فهي تتبادل مع البيئة المادة والطاقة كليهما مما يسمح لهذه الكائنات المعقدة بالاحتفاظ ببنائها وبالقيام بوظائفها .

بقي أن نفهم الظاهرة ذاتها . فإذا اقتصرنا على المبدأ الثاني للديناميكا الحرارية الكلاسيكية (قانون الإنتروبيا القصوى) ، فكيف نفسر أن الطاقة التي تدخل على هذا النحو في نظام ما يمكنها أن تتيح له البقاء في حالة بعيدة عن التوازن؟ ذلك أنه بالنسبة لأي نظام حي ، تعني حالة التوازن الديناميكي الحراري - الموت : فهي تنتج اختلال التنظيم الجزيئي على أثر عملية تحليل (تدمير «مادي») وتبرد للجنة (تسوية طاقتها بطاقة البيئة) . فالموت هو بلوغ الإنتروبيا القصوى ، علما بأن الإنتروبيا تقيس على نحو ما درجة اختلال التنظيم الجزيئي . والواقع أن النظم الحية تخفض الإنتروبيا وتبدو أنها تنقض المبدأ الثاني للديناميكا الحرارية بإرجائها الموت . ومن ثم يأتي التعريف الغريب الذي يعطيه آتلان لتلك النظم^(٤) : «إنها تبدو نظما بلغت من التعقد والكثرة والعول درجة تمكنها من الرد على الاعتداءات العشوائية للبيئة بحيث إن بلوغ

حالة التوازن، أي حالة الموت، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاحتيال على ما اتفق على تسميته الحياة».

ونحن نعرف اليوم أن هذه النتيجة قد تحققت بفضل اكتساب النظم المفتوحة استجابات غير خطية توصف بأنها متموجة *fluctuantes*. وتقدم لنا أحد نماذجها البسيطة التجربة التي أجراها الفيزيائي الفرنسي Bénard: إذا وضعنا على لوحة مسخنة وعاء فيه ماء، فلن نلبث أن نلاحظ فرقا في درجة الحرارة بين القاع والسطح. وعندما يبلغ هذا الفرق في درجة الحرارة نقطة حرجية تنشأ في السائل، بفضل ما يترتب على ذلك من احتياج الجزيئات، تيارات حمل حراري تتألف من عدد كبير من الجزيئات المائية، وعندئذ ينتقل السائل من حالة جزيئية غير منتظمة (*non structuré*) (متجانسة) إلى حالة منتظمة (*Structuré*). ومؤدى ذلك أنه للتوصل إلى مستوى رفيع من «التعاون الجزيئي» ينبغي للنظام أن يبلغ حالة عدم استقرار تتمثل في تراكم الطاقة. ولكي يتسنى الإبقاء على هذه الحالة، يتعين تزويد النظام بمدد متواصل من الطاقة يتمثل في دفع طاقة مستمر. ويصف بريغوجين مثل هذه البنى بأنها تبديدية (*dissipatives*).

والبنية التبديدية تزيد طاقتها الداخلية وتعوض الاتجاه الطبيعي نحو الإنتروبيا القصوى باستخدامها دفع الطاقة الذي يخرقها. ويفسر بريغوجين هذه الظاهرة على النحو التالي: عند تسخين الوعاء، تظهر في السائل المتجانس (الماء) تيارات حاملة تدخل فيه عنصر انعدام التجانس، فلا تكف تدفقات جزيئية أكثر سخونة عن التكون، ولكن هذه التقلبات لا تبتعد إلا قليلا عن نقطة التوازن الديناميكي الحراري (التوزيع المتجانس لدرجة الحرارة المطلقة في الوعاء). وكلما ابتعدنا عن نقطة التوازن هذه تتضخم التقلبات وتتمخض عن تيارات عيانية (تُرى بالعين المجردة) ومن ثم عن تنظيم بنيوي

في شكل شبكات جزيئية سهل تمييزها . وعندئذ يظهر نظام جديد يتمثل في تقلب عملاق يقره دفع الطاقة الذي يخترق النظام بصفة دائمة . ويسمى بريغوجين هذا النظام الجديد نظاما بالتقلب order par fluctuation .

ونجح عدد كبير من الباحثين في توسيع هذا النموذج ليشمل نظاما بيولوجية مختلفة . وقد اتضح أنه بالغ النفع من حيث إنه يصادر على مبدأ التقلب بوصفه أساسا لتنظيم الكائن الحي ونظاما للإبقاء على توازن غير ديناميكي حراري . ومفهوم التقلب هذا مفهوم يمس الحياة ذاتها في الصميم .

العالم الحي : تقلب عملاق

عند مستوى الخلية ، يتذبذب التكوين الكيميائي للسيتوبلازم بصفة مستمرة حول نقطة توازن . ويخضع هذا الاتزان الداخلي لرقابة أنزيمات تنظم حجم التركيبات . فعلى غرار مثبت الحرارة تطلق هذه الأنزيمات عمليات تركيبيية عندما ينخفض تركيز هذا الجزيء أو ذاك ، وتوقف هذه العمليات عندما يبلغ التركيز درجة مرضية ، ويحدث الشيء نفسه في بلازما الدم . ونجد هنا فكرة التوازن الأساسية ، ولكنه توازن بالتذبذب والتقلب . وعلى ذلك فإن الآليات الأتريمية هي نظم تنظيم تحافظ على شدة التقلب وفقا لمعايير محددة^(٥) .

كذلك نجد فكرة التذبذب عند مستوى الكائن : في الانتقال من اليقظة إلى النوم ، الذي تنظمه عمليات كيميائية معقدة شبيهة بالعمليات السابقة ، وفي الشعور بالجوع والشبع والعطش والارتواء . ونبضات القلب والرئتين الإيقاعية هي مثال آخر من أمثلة لاختطية الظواهر الحية . ونحن نعبر عن حقيقة عميقة عندما نصف «توازننا» بأنه مريض أو غير مريض ، قاصدين بذلك تقلبات الحياة النفسية أو «المزاج» .

ويحدث وفقا لعمليات مماثلة تنظيم الجماعات السكانية داخل نظام إيكولوجي معين . وتلاحظ هذه الظاهرة بوضوح بالغ في العلاقات بين الخواتل وفرائسها . فقد حسبت شركة خليج الهدسون عدد الجلود التي سلمها إليها القناصون كل سنة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وخاصة جلود الأرنب البري وخاتله الوشق . ويتبين من هذه الأرقام أن عدد مجموعات كل من هذين النوعين يتغير بانتظام وفقا لدورة طولها ٦ ، ٩ من السنوات حيث تسبق فترات كثرة أعداد الأرانب نظيرتها بالنسبة إلى الوشق بسنة أو سنتين . وليس من الصعب أن نستنتج أن زيادة أعداد الأرانب تتيح للوشق غذاء وفيرا . وعندئذ يتكاثر الوشق ويتسبب في خفض أعداد الأرانب بسرعة . ثم يترتب على نقص الغذاء هبوط في عدد أفراد الوشق بدورها مما يؤدي إلى تكاثر أعداد الأرانب من جديد . وهكذا ينظم النوعان كل منهما الآخر بالتقلب .

ويتيح هذا النموذج مثالا بالغ الوضوح لتقلبات أسعار بعض المنتجات الزراعية تبعا لتطور العرض والطلب : فأسعار اللحوم تنهار عندما تغمر اللحوم الأسواق ، وذلك مثلا عندما يضطر مربو الماشية إلى بيعها بعد فترة جفاف طويلة . وعندئذ يكون هبوط الأسعار سببا في تثبيط عزائم الزراع عن زيادة أعداد قطعانهم فيؤثرون التوجه نحو إنتاج الحبوب التي تحدد أسعارها كل سنة فيتفادون بذلك تقلبات الأسواق . ولا تلبث أسواق الماشية أن تتأزم نتيجة لهبوط العرض فتعود الأسعار إلى الارتفاع فيغري ذلك الزراع بزيادة إنتاجهم من الماشية فتبدأ دورة جديدة .

واستنادا إلى هذا المثال يمكن أيضا ذكر التقلبات الاقتصادية بين الانكماش والتضخم ، وتأرجح الأخلاق بين الصرامة والإباحية ، وتبدل أذواق الملابس الذي يمكن قياسه بالتقلبات الشديدة في طول التنورة وارتفاع كعب الحذاء . وتقدم لنا الأحداث التاريخية المؤدية إلى نشوء الحضارات والإمبراطوريات صورة أخرى للمفهوم الأساسي للتقلب ، الذي يوسع الفكر الجدلي ليشمل به عالم الألفاظ والأفكار .

وتدين هذه الأفكار الحديثة التي أتت بها الديناميكا الحرارية بأهميتها إلى أنها تعبر في آن معا عن مفهوم التذبذب الجذلي (بنية تبديد بالتقلب) ومفهوم التطور (ظهور نظام جديد كلما ابتعدنا عن نقطة التوازن الديناميكي الحراري). وتكون الحياة تبعا لذلك رحلة خيالية من نوع ما، تقلبا مغامرا عملاقا بعيدا كل البعد عن التوازن الديناميكي الحراري. وهي تسير دائما في مغامرتها قدما إلى الأمام، وتغفل حالة التوازن المتميزة ببنية تبديدية قارة حالما يبلغها نوع أو مجتمع، لكي تعاود السير نحو حالة أكثر تعقيدا من ذي قبل. ومن الممكن أن نطبق على الحياة ما يقوله البعض عن الاقتصاد الذي، شأنه شأن الدراجة، لا يستطيع الاحتفاظ بتوازنه إلا بالسير إلى الأمام.

اللانهايات «الثلاثة»

نقرب هنا من الحد التنبئي لبير تيار دي شاردان^(٦) الذي يرى أن تاريخ العالم، ابتداء من البالغ البساطة (ذرة الهيدروجين) إلى البالغ التعقيد (المجتمعات البشرية)، يجري على أساس سلسلة من العتبات، نقطة تنشيط الحياة أو «عدم» تنشيطها، ونقطة أنسنة الفكر أو عدم أنسنته. وكل عتبة تعقيد يجتازها التاريخ تُظهر خاصيات جديدة، علما بأن ظهور الحياة انطلاقا من المادة الساكنة ثم الوعي انطلاقا من المادة الحية هما أبرز دلائل تلك الظاهرة العالمية «ظاهرة التعقد المفرط المستمر».

وكان تيار دي شاردان قد كتب في سنة ١٩٥٠: «لقد بني العالم مكانيا على ثلاثة لانهايات (على الأقل). البالغ الصغر والفاائق الكبر بطبيعة الحال، ولكن الفائق التعقيد أيضا. وقد علمتنا الفيزياء أن كل لانهاياتي يتميز «بآثار» خاصة معينة ينفرد بها دون سواه، لا بمعنى أنه يستأثر بملكيتها ولكن بمعنى أنها لا تصبح آثارا ملموسة أو حتى غالبية إلا على مستواه، مثل الكمّات في البالغ الصغر والنسبية في الفائق الكبر. والسؤال الذي يطرح بعد ذلك هو ماذا

يمكن أن يكون التأثير النوعي للمركبات البالغة الضخامة التي تمثل اللانهاشي الثالث في العالم؟ فلنمعن النظر. ألا يمكن أن يكون ذلك هو ما نسميه الحياة؟ لطالما نظر إلى الحي على أنه حدث عفوي غريب من أحداث مادة الأرض، الأمر الذي ترتب عليه أن البيولوجيا ظلت برمتها منطوية على نفسها دون صلة مفهومة تربطها بسائر العلوم الفيزيائية. وكل شيء يتغير إذا لم تكن الحياة، بالنسبة إلى التجربة العلمية، سوى تأثير نوعي (سوى التأثير النوعي) للمادة التي تعقدت: وتلك خاصية تتلامس وتتلاقى في حد ذاتها مع النسيج الكوني بأسره ولكننا لا ندركها بنظرنا إلا حيث يتجاوز التعقد قيمة حرجة معينة لا نستطيع أن نرى شيئا دونها. فسرعة أي جسم يجب أن تقترب من سرعة الضوء لكي يتبين لنا تنوع كتلته، ويجب أن تبلغ حرارته ٥٠٠ درجة مئوية لكي يبدأ إشعاعه في التأثير على عيوننا. . . .».

فأي مستوى من القلب وأي توتر اجتماعي ينبغي بلوغه لكي يبدي المجتمع هو أيضا «خواص جديدة»؟ ما من أحد يعرف الجواب عن هذا السؤال. غير أنه يجب علينا أن نقبل على أي حال تلك الفكرة الجديدة المتمثلة في أن الصعوبات التي تتخط فيها المجتمعات المعاصرة، حيث يبدو كل شيء معقدا غاية التعقيد وإلى ما لا نهاية لا تدق بالضرورة ناقوس الفوضى أو الانحطاط. بل إن تضخم التقلبات يمكن على العكس أن يشير بمقدم حالة توازن جديدة تناظر نظاما يتسم بدرجة أعلى من التعقيد.

ثالثا - فرص الحرية :

مشاركة أم تسيير ذاتي

في المجتمعات الحديثة، ينزع هذا النظام إلى تنمية المبادرات الفردية إلى أقصى حد يتوافق مع الحد الأدنى من التنظيم الاجتماعي الضروري، علما بأن

التوتر بين مقتضيات «حفظ النظام» والتعبير المستمر عن «الدوافع الخلاقة» يظل في جوهره قائما على علاقة جدلية .

وتسعى الديمقراطية المتقدمة إلى تجاوز الإطار الرسمي للديمقراطية التمثيلية التي تقتصر فيها المشاركة على استخدام بطاقة التصويت بين الحين والحين ، بالبحث عن توازن جديد يستهدف زيادة دور المبادرات الشخصية ودمج النزوع إلى الفوضى في نظم جديدة للحياة الجماعية . وكان شهر مايو سنة ١٩٦٨ دفعة في هذا الاتجاه ولكنه لم يكف لإحداث توازن جديد بحيث يمكن القول ، بلغة الديناميكا الحرارية ، إن التقلبات التي تحدث بعيدا عن نقطة التوازن الداخلي لم تكن كافية . فكل ثورة تظهر ، بطريقتها الخاصة ، بمظهر دفعة قوية بعيدة عن نقطة التوازن ، الأمر الذي يترتب عليه حلول فترة من الاضطراب البالغ تكون نتيجتها التاريخية تارة العودة إلى الوضع السابق (نجاح «الرجعية» بالمعنى الماركسي) وتارة أخرى إقامة نظام جديد .

وتندرج في هذا الإطار البحثي عدة اتجاهات راهنة نظراً لأنه عندما توجد في الجو فكرة ما ، فإنها تبرز في كل مكان في آن واحد وبأشكال متعددة : شأنها شأن «الاختراعات» الكبرى التي يتمخض عنها التطور البيولوجي وتنشق من جميع الأنحاء عندما يحين الوقت المناسب .

ومفهوما المشاركة والتسيير الذاتي - المستعاران عن قصد من طرفي نقيض الأفق السياسي وإن كانا يعبران ، بنغمتين مختلفتين ، عن الإرادة نفسها لتوسيع نطاق المسؤوليات وإعادة توزيعها - يحملان في طياتهما تلك القوة المحركة والسخية لهذه اليوطوبيا عندما تؤخذ بأنبل معانيها . وهما يستهدفان دفع دور المبادرة الشخصية إلى أقصى حد يتوافق مع وجود نظام اجتماعي .

مقتضيات الحوار

غير أنه من دواعي الأسف أن أيا منها لا يبدو مطبقا حقا في السياق الراهن . فالمحاولات التي تبذل هنا وهناك لم تأت بنتائج إيجابية إلا في حالات

خاصة تقتبس عموما كمثال يحتذى . والذي يحدث إجمالا هو أن توسيع نطاق المشاركة والتيسير الذاتي يصطدم بصعوبات شتى ، منها ما يتصل بالشكل ومنها ما يتصل بالجوهر .

بالشكل أولا . فبالنظر إلى عدم توافر قدر كاف من الخبرة بالعلاقات الإنسانية وحده أدنى من التمرس في تنظيم الجماعات تتورط كثير من الاجتماعات في مناقشات عميقة فتشبط أشد الهمم والعزائم . ولقد نبه بول إوار بقسوة إلى أن «الحماقة في جوهرها مناضلة» . وفي مجتمعاتنا التي لاتكف عن الكلام ويتفشى فيها «داء» عقد الاجتماعات ، يميل هذا النضال إلى أن يكون صاخبا . وعمد البابا يوحنا الثالث والعشرون ، وقد اطلع على سوابق معروفة ، إلى إسناد مناقشات المجمع الديني إلى منظمين «modérateurs» . وقد حققت اللفظة منذ ذلك الحين رواجاً عظيماً حتى وإن تعين على «المنظم» في اللحظات العسيرة أن يعرف كيف يقوم أيضا بدور المنشط (animateur) عندما تفر همة المجتمعين .

وينبغي مع ذلك أن نتعلم من جديد فن الحوار وتبادل الآراء ، الأمر الذي يقتضي انبعاث مجتمعات رائدها التضامن في أوضاع كثيرة مالاتضم إلا أناسا يعيش كل منهم في عزله . ذلك أن الاتصال يكلف غالبا : معاودة تعلم الإصغاء ، وتعلم التمهل وإضاعة الوقت عندما يتعين ذلك .

ومع ذلك فإن هذه صعوبات يمكن تذليلها ما لم تخيم على النقاش صعوبات تتعلق بالجوهر وتعصى على الحل .

وتزداد الاجتماعات إحباطا عندما لاتكون الاتصالات بين أشخاص ولاحتى جماعات ، بل بين نظم وأيديولوجيات ، حيث ينقلب زمن التبادل ومكانه إلى منبر للتعبير عن الرأي تقل فيه عموما القدرة على الإنصات ويطول فيه وقت الكلام . فأى منا مر بمواقف كهذه داخل الجامعات سنة ١٩٦٨ مثلا

لايسعه إلا أن يخشى بهتان اللفظ البراق الذي لايلزم صاحبه بأية مسؤولية حقيقية ولايعرضه لأي جزاء فعلي .

فمن الواضح كل الوضوح أنه لايمكن أن تكون هناك أية مشاركة أو تسير ذاتي بين أطراف لايتحدثون بلغة مشتركة ويعقدون الحوار وكل طرف منهم يفترض سوء نية الطرف الآخر . ومن وجهة النظر هذه فإن موقف أنصار الاشتراكية القائمة على التسير الذاتي موقف منطقي للغاية : فمغامرة التسير الذاتي لا تتحقق إلا بفضل نفحة قوية تخلق إرادة مشتركة للحوار الرامي إلى معرفة الحقيقة . وقد أثبت التاريخ أنه حتى عندما تتوافر هذه الشروط في فترة ثورية ، تظل هناك صعوبات كأداء في سبيل التسير الذاتي : ومن ثم النزوع إلى معاودة تطبيق نظام مركزي بيروقراطي يعد خطرا فادحا أطاح بتجارب الماضي ويتهدد تجارب المستقبل . ومن جهة أخرى ، فإن خبرات المشاركة ، بل والتسير الذاتي تكون أمرا ممكنا ومنشودا في الجماعات التجديدية محدودة الأبعاد (مؤسسات أعمال صغيرة ، مجتمعات محلية . .) يكون لديها من الحوافز مايمكنها من التخلص من القيود السياسية الاقتصادية ومن مبادئ الأنثروبولوجيا الاجتماعية الراهنة .

ومع ذلك ، يبدو نشاط المسؤولية ، ومشاركة أكبر عدد ممكن في الأعمال الجماعية وفي إدارة الممتلكات المشتركة مطلبين لاغنى عنهما لازدهار الإنسان .

ويندرج هذا القصد الطموح في عداد الآمال الكبار المعقودة على المستقبل والأهداف الأساسية التي ينشدها زماننا هذا . وإذا لم يحقق المجتمع هذا القصد . فإنه سيظل شأن مجموعة صغيرة مجهدة من «متخذي القرارات» ، وسيبقى غريبا على أكثرية أعضائه الذين يسترقهم العمل الآلي وإعلام الجماهير والرسائل الدعائية المتلاحقة . ويثير عدم ممارسة المسؤوليات في الوسط المهني أو في الحياة اليومية للمجتمع مشاعر إحباط قوية ، وهو يفسر جانبا كبيرا من

العدوانية الاجتماعية . وتستغل الحاجة إلى الأخذ بزمام المبادرة في الحياة الشخصية وفي قضاء الفراغ وممارسة الهوايات . وعندئذ تصبح البستنة وإجراء الإصلاحات الصغيرة في البيت ومحتوياته الملاذ الأخير وصمام الأمن اللذين من دونهما تتفجر المجتمعات الصناعية في التو واللحظة .

المسؤولية والحرية

ليس من الصواب أن نغلق هذا الفصل المفتوح على آفاق حرية أعظم شأنًا بتوصيات بشأن البستنة والإصلاحات الصغيرة . . لذلك سنسجل ببساطة أن مفهوم الحرية لا يمكن فصله عن مفهوم المسؤولية : فإغناء المهام ، والإدارة المشتركة لمصنع أو جامعة ، يقتضي كل منهما تحمل المسؤولية عن المشروع الجماعي . والمسؤولية عبء فادح ، وهي الثمن الذي يدفع لقاء حرية الإبداع والتجديد ، وهي الرابطة التي تربط المرء بالعمل المضطلع به ، والحرية ملحة في مطالبها : فعندما ينتهي وقت الكلام ويحين وقت القرار ، وعندما يتعين البت في القضايا المطروحة والاختيار من بينها ، يعود إلى الظهور إغراء الهرب الغامض ، والرغبة المكبوتة في الانضمام إلى الصفوف ، وفي التخفي أو التحلل في آلاف أشكال الحرية الزائفة التي ينزع مجتمعنا إلى محاولة إقناعنا بأنها لا تتمثل إلا في عمل كل امرئ على هواه .

والمشاركة ، وأكثر منها التسيير الذاتي ، لا ترسم إلا في آفاق بعيدة ، وما أطول الشوط الذي ينبغي قطعه لبلوغها ! ولكن المهم هو أن ننطلق على الدرب ، لأن في هذا الانطلاق إيماننا بالإنسان وبقدرته على النمو والتفتح والازدهار . ولا يستطيع أن يبلغنا غايتنا إلا تعلم المسؤولية بدءًا بالمدرسة . وتعلم المسؤولية على هذا النحو أمر لا تعرفه القيم التجارية التي تسود مجتمعات الاستهلاك التي لا تبلغ غاياتها الضمنية أو المكتومة إلا بحيل الدعاية والإعلان وزيادة مشاعر الإحباط لدى الجماهير وسليبتهم واغترابهم !

الجماهير تلك اللفظة السحرية التي وصفها ماركس بأنها محرك التاريخ، استغلتها مجتمعات الاستهلاك ببراعة مدفوعة بحاجتها الماسة إليهم لكي تنمو وتزدهر. فهناك الإنتاج بالجملة، والسياحة الجماهيرية، واغتراب الجماهير كل يوم تحت تأثير الدعاية، وكلها تدفع إلى الاستهلاك الجماهيري الذي لاغنى عنه لسير الجهاز الاقتصادي. فلو أن العالم لم يعد يقطنه إلا آخر ممثلي الأرستقراطية القديمة من ملاك الأراضي. والراهبات الزاهدات في الحياة، والعلماء التائهون في برجهم العاجي، والإيكولوجيون الملتحون - رسل الحد من الاستهلاك إن وجد له رسل - لكان مجتمعنا قد أفلس منذ زمن بعيد. ولكن هناك الجماهير ولله الحمد! وهكذا لا تميل مجتمعات الاستهلاك تلقائياً، وكيف لها أن تفعل، إلى تشجيع المبادرات الفردية أو إلى توسيع نطاق مسؤولية المواطنين.

إغراءات الدكتاتورية

وأقل ميلاً إلى ذلك نظم الحكم الدكتاتورية حيث ظل اختلاف التصرفات الغربية عند حده الأدنى وظلت لا تمارس إلا في أضيق الحدود، وذلك بفضل نظام إشراف دائم من جانب الدولة تعززه رقابة متبادلة بين الأفراد.

فنظم الحكم الشيوعية القائمة في بلدان مختلفة في العالم تدين بكفاءتها في الداخل وبشعبيتها في الخارج إلى صفتين مميزتين. فشأنها شأن الكنيسة في الماضي، يحشد النظام الشيوعي الفرد بكليته: ولا يعود هناك مجال دنيوي وآخر قدسي.

فالمادية الجدلية تشكل في آن واحد تفسيراً للعالم ونظاماً للحكم. فهي، إذ تتناول الإنسان بكليته، كلياتية أو دكتاتورية. وهي تشبع بذلك حاجة عميقة إلى الأمن تربطها دوماً علاقة توتر جدلية بالحاجة إلى الحرية.

والصفة الثانية صفة جوهرية: فنادرة هي المجتمعات التي نجت من إغراء الدكتاتورية على مدى التاريخ حيث كانت الدكتاتوريات هي القاعدة

والديمقراطيات هي الاستثناء . وتأتي الشيوعية فتضفي على هذا الإغراء القديم لوناً ومحتوى جذابين في ظاهرهما . فالدكتاتوريات كلها موصومة بالعار والشيوعية أقل وصمة . وتدين الشيوعية بجاذبيتها أساساً إلى الطابع «التاريخي» و«العلمي» للماركسية فذكر التاريخ والعلم ، وهما قيمتان مضمونتان منزهتان عن التضليل ، يمد النظم الشيوعية بقوة تأثير وبمكانة رفيعة في أعين الجماهير ، ولاسيما في البلدان الأقل تقدماً حيث تحتفظ هاتان القيمتان بكل جاذبيتها .

نداء الجماهير

لئن كانت الماركسية - أو على الأقل ماركسية ماركس - تدعي أنها وريثة المذهب الإنساني الكلاسيكي ، فهي تضفي على مفهوم الجماهير قيمة تتسم بطابع وجداني وعملي قوي . وهي من جهة أخرى تحذر المفاهيم الشخصية التي تتبع فيها يبدو إزاء العمليات الاجتماعية نهجا مفرطاً في النوعية والفردية ، بل إن مفاهيم المساواة عند الماركسية ، أثناء السنوات الستالينية القائمة ، ذهبت إلى حد إنكار الأسس البيولوجية للوراثة والظلم السافر الذي تمارسه الطبيعة ، محولة بذلك مبدأ المساواة الديمقراطي أمام القانون إلى مبدأ تطابق بيولوجي . ومنذ ذلك الحين يذوب الفرد في الجمهور وتحل النسيلة (Clone)^(٧) محل الفرد . وقد يظن أنصار المذهب الستاليني أن ظروف البيئة التي يهيئها نظام الحكم (التماثل الثقافي) سينتهي بها الأمر إلى أن تقضي على الاختلافات الناجمة عن المصادفة وعلى «نزوات» الوراثة الفردية (التنوع الجيني) . وذلك هو بالفعل مصدر إغراء جميع النظم الدكتاتورية ، ولكن الاستسلام لهذا الإغراء قد يكلف غالياً . ومن أمثلة ذلك أنه عندما ادعى ليسينكو^(٨) إمكان تحسين محاصيل الحبوب بمجرد تحسين نوعية التربة ودون اللجوء إلى أي انتقاء جيني ، أسفرت نظريته عن كارثة . ذلك أن التنوع الجيني حقيقة لا نزاع فيها وتفرض نفسها على جميع نظم القيم . فالثقافة لاتلغي أياً من قوانين الطبيعة وإنما هي امتداد لها .

ولاتزال تطرح من آن لآخر أفكار مماثلة في الأوساط الجامعية الأمريكية تغذي النقاش الدائر في غموض وبلا نهاية حول تساوي «الأجناس» وهو نقاش لا طائل من ورائه من حيث إن شراء الطبيعة إنما يرجع في واقع الأمر إلى تنوع مكوناتها وليس إلى تطابقها! فلئن لم يكن هناك شك في أن جميع سكان الأرض متساوون في الكرامة، فإنهم غير متساوين في صفاتهم الخاصة بيولوجية كانت أم ثقافية، ولا في إمكاناتهم.

وبالنسبة إلى عالم بيولوجي ينشد المذهبين الإنساني والشخصاني، يعد المفهوم الكمي «للجماهير» مفهوما غير مقبول. فهو لا يوضع في اعتباره مطلقا التنوع الفردي لمكونات أية مجموعة سكانية، وهو، في حالة المجتمعات البشرية، تنوع جيني يزيد كثيرا من حدته عمليات تربوية وثقافية. من جهة أخرى فإن فكرة «الجماهير» تكتسي كل أبعادها عندما تنتقل إلى مجال علاقات القوى السياسية: فالجماهير، بالنسبة إلى من يعرف كيف يخاطبهم، تصبح «أداة المناورة» التي لا غنى عنها للاستيلاء على السلطة.

إنسان أو حشرة

وعلى ذلك فإنه في اللحظة التي تصبح فيها المجتمعات البشرية مجتمعات عالمية، تبدو - إلى درجة تبعث على الدهشة - منجذبة نحو عالم الحشرات، ونحو نموذج الكفاءة الرائع الذي تقدمه الحشرات الاجتماعية بوجه خاص: الأرض والنحل والنمل فبشكل من الأشكال تخلق تلك النماذج الأبواب، لاسيما أن تكاثر البشر يحول بعض مناطق العالم إلى محاشر بشرية تقتضي تنظيمات فعالة وصارمة.

فالفرد في نظم كهذه لا يمثل شيئا والمهم هو بقاء المجتمع، وأمن الجماعة ودوامها هو الغاية الوحيدة المنشودة، ولا يوجد الفرد إلا ليسهم في ذلك بتنفيذ برنامجه الجيني.

ومن الممكن عندئذ أن تصور فرضية مؤداها أنه في عالم كتب عليه تكديس الأسلحة النووية ونشرها كنتيجة حتمية لإقامة محطات في كافة أنحاء المعمورة تضع البلوتونيوم في متناول الجميع ، سيتزايد بشكل مريع مايتعرض له النوع البشري من مخاطر^(٩) .

وبناء على مبادرة من رينيه دوبوس ومارجريت ميد ، أصدر ثلاثة عشر أمريكيا من حائزي جائزة نوبل نداء رسميا حذروا فيه الإنسانية من مغبات مجتمع البلوتونيوم^(١٠) . فهذا العنصر الإشعاعي الذي ينتج اصطناعيا في محطات توليد الطاقة النووية ، لاوجود له في الطبيعة وهو يشكل دون أدنى شك أخطر مادة عرفتها البشرية إذ إن أقصى جرعة محتملة منه تبلغ واحدا على المليون من الغرام كما يبلغ طول فترة إشعاعيته ٢٤ ألف سنة . ويترتب على هذا الخطر البيولوجي خطر اجتماعي : إذ كيف لنا أن نتجنب سرقة أو استخدامه في عمليات إرهابية أو انتشاره كسلاح أو تداوله في سوق سوداء؟ أو لن نجبر، في سعينا إلى السيطرة على «العنف النووي» على اللجوء إلى وسائل مراقبة واسعة النطاق تفضي إلى القضاء على الحريات المدنية التقليدية؟ إن طابع العملاقة الذي تتسم به الأخطار المقترنة بالبلوتونيوم ربما أثارت استجابات بوليسية عملاقة .

فإن حدث علاوة على ذلك أن تفاقم اضطراب الأوضاع العالمية ، واللجوء المنتظم إلى العنف ، واختلال التوازن بين الأمم الغنية وسواها من الأمم - كما يحتمل أن يحدث مستقبلا - فإن احتمالات الخطأ أو التفجر العارض ، ستبلغ درجة تزيد من مصداقية الالتجاء إلى نظام استبدادي على صعيد العالم . وعندئذ يبدو نظام كهذا وكأنه القادر وحده على قمع «انقلاب» محلي يمكن أن يصبح مفجر كارثة عالمية . والسؤال الذي يطرح يتعلق بما إذا كان ينبغي للبشر - شأن الحشرات - أن يضحوا بالحريات الفردية في سبيل إنقاذ الجماعة والحفاظ على بقاء النوع . وهو سؤال يبعث على الأسى وإن لم يطرح عبثا . فالالتجاء إلى فرض القيود يتناسب مع

مدى تحييم المبادرة الفردية على الكيان الاجتماعي برمته . وعندما يحدد الخطر بكل ثقله ، فإن التنظيم الرامي إلى درئه يسمى قمعا .

ومن جهة أخرى فإن مستقبل الإنسان الذي يمليه عليه نموه المخي . ينبغي أن ينأى به عن تلك النماذج الخلابة وإن حددتها نظم جينية تختلف تمام الاختلاف عن نظمنا . فالإنسان آخر من تمخضت عنه اختراعات التطور الكبرى . فبعد أن كانت الحياة والموت والجنس ، كان الضمير . ويأتي الإنسان على طرف النقيض من الحشرات وغيرها من مفصليات الأرجل التي تستأثر الجينات ببرمجة سلوكها .

ومؤدى ذلك أن رسالة الحرية والمسؤولية التي يحملها الإنسان مدرجة في منظور علمي حقا نظراً لأنها مطابقة لإمكاناته الجينية وللتاريخ الثقافي للبشرية .

رابعاً - من بنى التبديد إلى بنى المشاركة

ولكن كيف لنا اليوم أن نزيد من فرص تحقيق تلك الرسالة؟ ما الوسائل التي يتعين استخدامها لتوسيع مجال المسؤوليات وإضفاء مغزى على مفهوم المشاركة؟ وكيف الانتقال إلى نظام اجتماعي جديد أكثر انفتاحاً على المبادرات المبدعة من جانب المواطنين؟ وما الثمن الذي يدفع في شكل فوضى مؤقتة لقاء الاستفادة من قلب جديد يفضي إلى توازن جديد؟

حلم بهجة الحياة

للإجابة عن هذه الأسئلة تفرض نفسها على الفور ضرورة وضع حد للعملة اللاشخصية التي تتسم بها المنظمات الاجتماعية والشروع في إقامة بنى ذات أبعاد إنسانية ، وقد سبق لنا أن رأينا في مجال المأوى أن مفهومًا ضاراً للمردودية التي تقيم

دائما في الأجل القصير أدى إلى تكديس الناس في مساكنهم بأدنى تكلفة مما ترتب عليه القضاء على الحياة الاجتماعية التقليدية .

فمن الآن فصاعدا ينبغي لنا أن نسير في اتجاه معاكس تماما لهذا الاتجاه ، ونحن نؤثر تلك النماذج «البهيجة» التي يقترحها إيفان إيليتش^(١١) ، حتى وإن أثارت أحيانا غضب التكنوقراطيين الذين ينشدون الإنتاج وحده . فاللحظة الآن مؤاتية للتجارب المبتكرة التي تعبر، مهما بدت غرابتها أو عدم لياقتها، عن الحركة الأزلية للحياة في فترات الأزمة عندما ترفع ضغوط التطور في جميع الاتجاهات . فالحياة تتلمس طريقها إلى التجديد، وهي تجمع الخبرات والتجارب عازفة عن نماذج الماضي وماضية نحو آفاق غير مفهومة تفضي إليها دروب غير مطروقة ، غير أن المستقبل هو الذي تتمخض عنه تلك التقلبات . وبذلك يقع على عاتق المسؤولين واجب تشجيع انبثاق تراكيب جديدة وترك الخيال يعمل وحبله على غاربه . ويتعين على القائمين على شؤون الإدارة توخي المرونة في إجراءاتهم لكي يتبنوا ويساندوا الحركات التي تعبر عن نفسها من خلال الحياة التشاركية .

ولن تنجح المجتمعات بعد الصناعية في تحقيق تلك القفزة إلى الأمام إلا بعد أن تقضي على جبروت «النظام التكنوقراطي» سواء تمثل في مؤسسات عامة أو شركات متعددة الجنسيات تفضي بالإنسانية لامحالة إلى «أتمتة» السلوك الفردي والجماعي وبرمجته ، أي تفضي بها ، بعبارة أخرى ، إلى عالم الحشرات . وما من معيار من معايير الكفاءة يمكن تبريره لقاء هذا الثمن بالنظر إلى أن الحرية تتراجع إزاء فرط الحرص على المردودية . ذلك أن إشراك الناس في تنظيم عملهم وتبدير إطار حياتهم يتطلب وقتا ومناقشات طويلة ، غير أن هذا الوقت لا يضيع هباء عندما تفضي التجربة إلى مشروع ملموس مشترك تترتب عليه كفاءة من نوع مختلف تمام الاختلاف ولا تقتصر على الجانب الاقتصادي للحياة .

تطورات متناقضة

من الغريب ما نشاهده من سرعة في تطور توجهات التخطيط العمراني التي تشهد بتجدها ظواهر شتى يذكر منها رفض العملاقة ، والإيثار المؤكد للمدن المتوسطة و«الأقاليم» ونشوء نمو حضري قوامه المشاركة ويلعب فيه المواطنون ورابطاتهم دوراً معزراً ، والحرص على ترميم التراث التاريخي وإصلاح المباني القديمة ، والجهود المبذولة لصالح تخطيط للمكان أشد اهتماماً بالتنوع ، والاتجاه نحو لامركزية القرارات ودعم سلطات المجالس المحلية . ومن جهة أخرى فإن هذه التوجهات تتناقض تناقضاً شديداً مع تطور السياسات الصناعية التي لا تراعى فيها «الاهتمامات الإيكولوجية» بنفس القدر . أفلم ينهض الإنعاش الاقتصادي عقب أزمة سنة ١٩٧٤ على أكتاف السيارات ومحطات توليد الطاقة النووية ، وكل منهما اختيار أبعد ما يكون عن الحرص الإيكولوجي ؟ والقول في بلد يصر على تنمية صادراته من الأسلحة بل ولا يتورع عن المباهاة بذلك ! والأدهى من ذلك أن الحفز على دمج الشركات وتركيزها ومناصرة العملاقة التي تسود الاستراتيجية النووية الفرنسية ، والسلطة المتزايدة أبداً للشركات متعددة الجنسيات وضالة الاهتمام بشركات الأعمال الصغيرة إنما تنبثق كلها من مفهوم للمردودية والكفاءة يذكرنا بما حدث في الستينيات . وفي المجال الصناعي ، لاتزال قوى اللوبي وقيود المنافسة الدولية ، وعلى الأخص جهود البنى وتصلبها ، تقف حائلاً دون حدوث أي تطور.

ومع ذلك فإنه في الشركات وفي قدرتها على أن تدرج في غاياتها ليس الأهداف الإنتاجية وحدها بل أيضاً مايتاح للإنسان العامل من فرص لتحقيق كافة إمكاناته – سيتقرر مصير المجتمعات الصناعية . فلئن كانت الإيكولوجيا قد حققت نصراً حاسماً في مجال التخطيط العمراني ، فإن شيئاً من ذلك لم يتحقق في سبيل إعادة توجيه الاستراتيجيات والبنى والسياسات الصناعية ، ولا يعني ذلك على الإطلاق تدمير جهاز الإنتاج ، بل بالأحرى مواءمته للتطلعات المعاصرة .

الإقدام على التفكيك

ربما تمثلت الفوضى المقبلة ، أو التقلب المقبل - في البداية - في التفكيك البطيء والعفاء الوشيك لتلك المسوخ الباردة التي لا قلب لها ولا روح ، والتي يذكر منها الأبراج الشاهقة التي تتلأأ في ليالي المدن العملاقة وتقف شاهداً على أزمنة الإفراط والضلال . لقد كان رهبان الماضي يحرسون أشد الحرص على التفرق في مؤسسات مستقلة جديدة ما أن تجاوزت جماعاتهم عتبة معينة تتعذر عندها العلاقات المتبادلة بين أعضائها . وكنا نعتقد أن الجامعات فعلت مثل ذلك بعد مايو / أيار ١٩٦٨ عندما شرعت في تفكيك مجتمعاتها إلى وحدات أصغر . غير أن منها الآن ما لا يزال يضم أكثر من ثلاثين ألف طالب . . أما هيئة الإذاعة والتلفزيون الفرنسية فقد فككت بالفعل وتعالّت من حولها صيحات الاستنكار . فمن دواعي العجب أن مفهوم «التفكيك» يثير مثل هذا الاستنكار العام شأنه فيما يبدو شأن مفاهيم أخرى يذكر منها «الرجعية» و«الاحتكار» و«القمع» و«الفاشية» ، وكلها ألفاظ تفجيرية تطلق بقدرة قادر سخط العامة وغضبهم . ومع ذلك فإن التفكيك لا يعني بالضرورة «فرق لتسد» ، بل يمكن أيضاً أن يعني «التهوية لتجنب الاختناق» أو بعبارة أبسط اللامركزية من أجل تشاطر المسؤوليات .

وأيا كان الأمر فإن المشاركة والإدارة المشتركة لن يكتب لهما أي نجاح في إطار النظم البيروقراطية والتكنوقراطية والمركزية . وينبغي للنظام الجديد ، إن كتب له يوماً أن يقوم . أن يستوحي مبدأ الفرعية (subsidiarité) القديم حيث كانت المسؤوليات يضطلع بها بانتظام عند أدنى المستويات ، ومن ثم تفويض أقصى قدر من السلطة إلى المواطنين . فهو يفترض إذن إضعاف سلطة الدولة المركزية ومنح الأقاليم مزيداً من الاستقلال وإدارة لامركزية للمنشآت الكبرى العامة والخاصة ، والإصغاء بعناية لما يصدر عن «القاعدة الشعبية» من آراء وأفكار .

وما زالت الديمقراطية - وهي ظاهرة حديثة العهد ومحلية - على الرغم مما بها من مواطن ضعف ، أفضل مصدر لفرص الحرية . غير أن تذوق المسؤولية لا يمكن اكتسابه إلا إذا تحقق قدر أدنى من اتفاق الرأي الاجتماعي فيما بين المواطنين وفيما بين المذاهب الأيديولوجية والسياسية التي ينتمون إليها . ولن تجد عروض المشاركة مصداقيتها إلا إذا اقترنت بمجموعة من الإجراءات الرامية إلى تصحيح أوجه الظلم الاجتماعي وإقامة مجتمعات أكثر انفتاحا وإنهاء . ومن شأن تقلبات الأزمة الراهنة أن تتيح لنا فرصة فريدة لإحراز النجاح في بلوغ هذا الهدف الحيوي بالنظر إلى أنها تجبرنا في واقع الأمر على إجراء اختيارات جديدة تتسم بمغزى سياسي عميق .



الهوامش

(١) Charles Alexis CLEREL de TOCQUEVILLE، مؤرخ وسياسي فرنسي (١٨٥٩-١٨٠٥).

(٢) انظر صفحة (١٠٣).

(٣) Ilya Prigogine, La thermodynamique de la vie, La Recherche, 1972, no 24, p. 547-562. idem, in Glansdorff et Prigogine, Structure, Stabilité et Fluctuation, Masson, 1971.

(٤) H. Atlan, L'Organisation biologique et la Théorie de l'information, Paris Ed. Hermann, 1972.

(٥) وتنظم هذه الآليات بدورها «معلومات» تتلقاها من مستوى هرمي أعلى للكائن الذي تنتمي إليه : وهكذا تندرج التفاعلات الأنزيمية في سلسلة من التفاعلات تشكل سلاسل أيضية، وهذه السلاسل الأيضية تنظم داخل العضيات الخلوية التي فيها تنشر (المتقدرات والرياسات، إلخ) والتي تخضع بدورها لتنظيمات الوسط الخلوي. وتعتمد الخلايا ذاتها وظيفيا على الأعضاء التي إليها تنتمي (الكبد، الكلى، القلب) والتي تتربط فيما بينها في نظم منظمة (القلبي الوعائي، العصبي، إلخ). يشكل مجموعها المتناسق الكائن بأكمله. وأخيرا فإن الفرد يعيش في تفاعلات جدلية منظمة مع بيئته. وقصارى القول إن المجموعات الفرعية تعتمد كل منها على الأخرى في إطار نظام هرمي تحدد فيه المجموعات العليا اتساع التقلبات عند المستوى الأدنى. وهنا أيضا تظهر البيولوجيا بوصفها تدرجية - أي «قمعية» - إلى حد بعيد، غير أن هذا يبدو بوضوح ثمن الكفاءة، وهو على أي حال ثمن الإبقاء على التوازنات التنقلية للحياة. ومن الممكن النفاذ من خلال هذا النموذج إلى النظم المتكافئة التي تحاول، بدرجات متفاوتة من النجاح، أن تنظم الاتجاهات، المتناقضة في ظاهرها، نحو التنظيم ونحو التقلب.

(٦) P. Teilhard de Chardin, La Place de L'homme dans la nature, Le Seuil, 1963, p. 33-34

(٧) نسيلة (Clone) مجموعة أفراد تنتج بالتكاثر النباتي دون تدخل ظاهرة الجنس (أي بالتبرعم أو الافتسال... إلخ)، وهي عملية تسفر عن نشوء مجموعات يتطابق أفرادها تمام التطابق.

(٨) T.D Lyssenko. عالم نبات سوفيتي (١٨٩٨-١٩٧٦) عارض نظرية الجينات بوصفها حملة الصفات الوراثية وأكد أهمية تأثير البيئة وتوارث الصفات المكتسبة باعتبارهما عوامل تطور النوع. (المترجم).

(٩) إن التراجع السريع لبرنامج الطاقة النووية بالولايات المتحدة الأمريكية يفسره جزئيا فيما يبدو، الخوف من انتشار الأسلحة النووية. وتلك استجابة صائبة بالنظر إلى أنه في عالم تسوده منافسة ضارية، من ذا الذي يستطيع حقا منع البلدان الموردة للمنشآت النووية من المجابهة في الأسواق؟ وحتى إذا كان الجميع يقرون بمبدأ منع بيع مصانع معالجة البلوتونيوم، من الذي

يضمن لنا أن الجميع سوف يراعون هذا الالتزام؟ ذلك أن المعاهدات لا تكون لها قيمة تذكر عندما يتعرض الصالح القومي للمخطر. . فواضح إذن أن من الأفضل أن نحمي أنفسنا من أخطار البلوتونيوم بالقضاء على وسائل إنتاجه .

(١٠) Statement of concern, Bulletin of Atomic Scientists, décembre 1975.

(١١) I. Illich La Convivialité, Le Seuil, 1973.



الباب الثالث
نحو توازنات جديدة

الفصل الأول

العدالة : مطلب الحرية الأول

«الشجاعة هي أن تبحث عن الحقيقة وتقولها،
وهي ألا تترك للقوة أمر حل النزاعات عندما
يكون بوسع العقل أن يحلها».

جان جوريس

أولا - من نمو إلى آخر:

كسر الحلقات المفرغة

مع نجاح التصنيع المتسارع في ترجمة التقدم الذي تحرزه اقتصاداتنا إلى منحنيات صاعدة، يبدي أنصار البيئة قلقهم إزاء ما يشهدونه من تغير في التوازن القديم بين البشر والأرض، فهذه الأوضاع الجديدة أن تكون لها عواقب لا حصر لها. فالنقص المستمر في أعداد السكان المشتغلين بالزراعة في كافة بلدان الغرب، يزيد نسبة السكان الذين يكسبون عيشهم بالعمل في قطاعي الصناعة والتجارة أو القطاعين الثاني والثالث كما يسميهما رجال الاقتصاد أنفسهم. غير أن الاصطناع المطرد للبيئة وأساليب المعيشة والأنشطة البشرية يترتب عليه نشوء حلقات مفرغة رهيبة لم ندرك بعد كل أبعادها.

هل التصدير من أجل البقاء؟

ومع ذلك ، تبدأ أسئلة مزعجة تطرح نفسها . هل ينبغي إدامة ، بل دعم ، أنشطة صناعية لا شيء إلا لأنها تتطلب إنشاء وظائف ، حتى وإن لم تكن تنتج سوى سلع زائلة أو أدوات يقصد بها تلبية احتياجات أوجدتها الدعاية بأساليبها المصطنعة ، أو الأدهى من ذلك عندما تنتج مواد يعرف الجميع أنها ضارة بالصحة (إنتاج التبغ مثلاً) أو لا فائدة حقيقية لها؟ هل ينبغي أن يظل المرء في خوف دائم من نجاح المفاوضات المتواصلة بشأن نزع السلاح أو بشأن الشرق الأوسط ، لا لسبب إلا لأن التوقف عن إنتاج ما يجري إنتاجه من كميات رهيبية من الأسلحة من شأنه أن يصيب بالبطالة نسبة كبيرة من السكان العاملين في المجتمعات المتقدمة؟ هل ينبغي تأسيس التوازن الاقتصادي للبلدان الغربية على نجاح سياسة تصدير هجومية لنقل فائض إنتاجنا إلى بلدان أقل نمواً؟ وهل ينبغي أن يتحقق على هذا النحو توازننا الاقتصادي المزعزع على حساب اختلال إيكولوجي لا نزاع فيه يترتب على إقحام الغرب نفسه بعنف في تلك البلدان دون أية مراعاة للتقاليد وأساليب الحياة والقيم المحلية؟ هل ينبغي الرد على أزمة الطاقة بسعي محموم إلى الحصول على الطاقة النووية في كافة أنحاء المعمورة بحجة أن إنشاء المحطات النووية سوف يستحث التنمية الاقتصادية وذلك على الرغم من الأخطار التي تحقيق بهذا الرهان على هذا النطاق وبهذا القدر من الارتجال؟ هل ينبغي أن نسعد لهذا المتنفس الذي تتيحه للاقتصادات الصناعية تلك العقود التي أبرمت بشق الأنفس وتنص على تسليم منشآت صناعية «مع مفاتيحها» عندما نعلم أن أولى عواقبها هي غلق أسواق التصدير في نهاية المطاف؟ ومع ذلك فإن الاقتصادات في الشرق والغرب تعتمد ، في سبيل الحصول على هذه العقود ، إلى الدخول في منافسات ضارية . هل ينبغي أن نتجاهل هبوط قيمة العملة

الوطنية بحجة أن الأسعار الناجمة عن ذلك في أسواق صرف العملة تيسر جهود التصدير؟ هل ينبغي الاستمرار في تشجيع النزوح إلى الريف والتصنيع المفرط للزراعة في وقت يوشك فيه النموذج الصناعي على الانهيار؟ كيف يحق لنا أن نسمح بالتراكم الهائل لرؤوس الأموال التي تغذي نظاما مصرفيا متضخما ومختلا بفعل المضاربة في الأسواق المالية في وقت تقصر فيه بعض المرافق الجماعية الأساسية دون الوفاء بالاحتياجات ، ولم تنجح فيه أوفر الأمم ثراء في القضاء على مالديها من جيوب الفقر؟ وأخيرا ، ولعل هذا يكون السؤال الجوهري ، هل لنا أن نواصل ، إلى ما لا نهاية ، العيش فوق مواردنا ونورث الأجيال المقبلة ديوننا؟ إن في ذلك مصادرة على أن مواصلة النمو الشديد بأي ثمن هي وحدها التي ستيح لنا ، من خلال تسريع التضخم ، تسديد القروض التي نبرمها لرفع مستوى المعيشة الراهن ، وذلك في وقت تشير فيه كل الدلائل إلى أن زمن الإسراف والتبذير يشرف على نهايته . ذلك أن نيويورك وطوكيو ، أعظم مدينتين في العالم ، هما على وشك الإفلاس . وماذا إن شهدت الأمم الصناعية الكبرى المصير نفسه؟ وماذا إذا أفضى طغيان القيم الاقتصادية المحض إلى تدمير الاقتصاد؟

... أم الاستهلاك من أجل الإنتاج؟

إن النمو الصناعي يجد لنفسه اليوم مبررات ذات وزن : فأي إبطاء في سرعته ينال من العمالة . ونحن نعرف تلك الحقيقة منذ أن نبّه إليها كينز Keynes ، ولكن الجديد في الأمر هو أن التضخم المستمر تصاحبه بطالة بنيوية . فأزمة نقص العمالة ، المتوطنة والوبائية أحيانا ، تستوجب بطبيعة الحال اتخاذ إجراءات مناسبة ومن ثم عودة الاقتصاديين الراشدين إلى دوائهم الشافي من كل داء : فتح باب الاستهلاك على مصراعيه وبالتالي باب الإنتاج والاستثمار والنمو . ويكاد يمكن القول إن الأمر لم يعد الإنتاج من أجل

الاستهلاك، كما درج الإنسان على أن يفعل منذ أقدم العصور، بل الاستهلاك والتصدير من أجل الإنتاج حتى يمكن الإبقاء على العمالة الكاملة. ومجتمع «فرط الاستهلاك» هو وحده الذي يستطيع أن يكفل «العمل والخبز» للجميع. وهكذا يقع مجتمع الاستهلاك في الشراك الذي نصبه إذ يبحث عن مبرراته في الخلل الذي أحدثه.

ومتابعة للانطلاقة التي بدأت في العقدين المنصرمين، لا يزال يراود البعض حلم تسريع عملية التصنيع التي تولّد العمالة. غير أن هذا الهرب من المشكلة هو ذاته الذي يفضي إلى الطريق المسدود: فالمنحنيات التي تبين هذه العملية الأسية قد بلغت اليوم نقطة الانقلاب. ومتابعة السير على الدرب نفسه لن يترتب عليها إلا زيادة الخلل. ومن ثم فقد آن أوان اختراع «نمو جديد».

وفي غضون السنوات الأخيرة، صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عشرات المؤلفات المكرسة لهذا النمو الجديد، وبدأنا بالفعل نستشف خطوطها العريضة. غير أنه ينبغي أن تتوافر الرغبة في حدوث هذه التحولات، ولكي تتوافر الرغبة ينبغي أن ينعقد الاتفاق حول الغايات الجماعية الجديدة التي يدرك الجميع ضرورتها ويرجون تحقيقها، على مستوى الشعوب وعلى مستوى الدول سواء بسواء.

ولكن الدول لم تستطع حتى الآن، إزاء أزمة ليست عابرة - وإنما هي أزمة بنى ومجتمع وحضارة - اقتراح سياسة شاملة واستراتيجيات متماسكة. فالتدابير العملية التي تتخذ هنا وهناك إنما تستهدف حل مشكلات وقتية والتوفيق، بدرجات متفاوتة من النجاح، بين مقتضيات «النمو الاقتصادي» ومتطلبات «التنمية البشرية»^(١)، وإن كانت كثيرا ما تضحى بالثانية في سبيل الأولى. ومن جهة أخرى لم نشهد حتى الآن، على مستوى الدول الأوروبية على الأخص، لا تشكيكا في صلب الأوضاع الراهنة، ولا ردود فعل تضامنية، ولا

تعريفًا لاستراتيجيات جديدة، ولا تحمسا على صعيد الرابطة الأوروبية. ففي هذا الصدد، لم تؤد أزمة اقتصادات دول الرابطة دورها الحفاز أو المحرك في صالح التوجهات الجديدة.

تحول دون تخريب

صحيح أن الأوضاع لم تتدهور إلى درجة تضطر معها الحكومات إلى اتخاذ تدابير تجديدية متكافلة واسعة النطاق. فهازلنا في مرحلة الحلول القديمة التي تلجأ إليها الاقتصادات الجديدة: الإنعاش أو المساندة، الحوافز والإغراءات على اختلافها عندما تهب ريح الانكماش، ثم وضع حدود قصوى للقروض وتخفيض الدخول عندما يتفاقم التضخم. ومن دواعي الأسف أن الظاهرتين تنشآن في آن معا في حين أن علاجيهما يأتیان بنتائج متضاربة.

غير أن الحكومات لا تسارع إلى الاضطلاع بإصلاحات بنيوية بعيدة الغور لا يمكن إرجاؤها إلى ما لا نهاية. والواقع أن كل شيء يجري كما لو كانت آليات التنظيم قد نجحت، على أثر صدمة عنيفة تسبب فيها ارتفاع أسعار الهيدروكربونات، في إعادة التوازن بدرجة أو بأخرى إلى النظام الذي حل به الاضطراب. ومن شأن ذلك أن يبرهن على أن تدهور الاقتصادات لم يأت نتيجة لحرب عام ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل بقدر ما نتج عن اختلال عميق برغم بطئه اعترى الجهاز الاقتصادي في مجموعه.

وربما أتاح هذا البطء ذاته تحولا متكافلا للنظام قبل أن تتفجر أزمة اقتصادية واجتماعية رهيبة من نواح أخرى، فليس هناك ما هو أشد إلحاحا من تحديد الأهداف الجديدة. وسوف تنطوي تلك الأهداف بدورها على أساليب تدخل وعمل جديدة وتعطي مفهومي التنمية والتقدم معاني مختلفة تماما عن معانيها الراهنة. وقصارى القول أن أزمة البيئة وأزمة الطاقة تتطلبان إلحاح

مشروعاً جماعياً جديداً ينهض على رؤية مختلفة للإنسان ويفضي إلى مجتمع من نوع جديد لا يمكن أن يتمثل هدفه النهائي لا في الإنتاج أو الاستهلاك كغاية في حد ذاته ولا في السعي إلى الربح وحده .

ومن الواضح أن الهدف يتمثل في الأمد القصير في اجتياز فترة التحول دون إحداث تخريب مفرط ، الأمر الذي يفترض اتخاذ إجراءات «تحفظية» لا إجراءات محافظة . وذلك أمر ليس بالمستحيل بشرط واحد هو إضفاء معنى ملموس على مفهوم العدالة الاجتماعية ، ذلك المفهوم النبيل برغم غموضه .

ثانيا - توزيع ثمار التوسع أو تقاسم الموارد على نحو أفضل ؟

يجدر بنا أولاً أن نفصل بين مفهوم العدالة الاجتماعية ومفهوم النمو الاقتصادي حيث إننا تعودنا على فكرة مؤداها أن العدالة الاجتماعية نتيجة تكاد تكون تلقائية للنمو . والتفكير المفضي إلى استنتاج كهذا معروف جيداً : فكلما زاد الإنتاج زادت قدرتنا على التوزيع . وتحسين مصير المواطنين الأقل حظاً إنما يتوقف مباشرة على معدل النمو بالنظر إلى أن ارتفاع ذلك المعدل هو وحده الذي يكفل الانتفاع بـ «ثمار التوسع» . غير أنه عندما يفقد التوسع زخمه أو عندما يبتلع التضخم ما يطرأ على المرتبات من زيادة ، هل ينبغي اللجوء إلى تجميد نهائي لتدرج الدخول ؟ كلا ، وألف مرة كلا .

نمو أوجه انعدام المساواة

والملاحظ أن هذا التدرج في دخول المواطنين لا يزال يتسم بانعدام المساواة في معظم الديمقراطيات . والأمر كذلك في فرنسا بنوع خاص حيث لا يزال

يوجد، وفقا لما كتبه ليونيل ستوليرو^(٢)، أكثر من أحد عشر مليونا من الفقراء، أي ما يزيد على ثلاثة ملايين أسرة.

والأدهى من ذلك أنه وفقا لتقرير صدر عن الأمم المتحدة في سنة ١٩٧٤ وأكدت صحته في سنة ١٩٧٦ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^(٣)، يبدو أن فرنسا تحوز، بين الدول الصناعية الكبرى، قصب السبق في انعدام المساواة؛ إذ إن فارق مستويات المعيشة بين مواطنيها يفوق نظيره في سائر تلك الدول ويزداد ارتفاعاً على مر السنين. فمعامل انعدام المساواة في الدخل (معامل GINI باسم مخترعه الإيطالي Corrado Gini) يؤكد هذه الحقيقة إذ يبلغ ٠,٥٢ (علماً بأن المعامل صفر يشير إلى وجود مساواة تامة) مقابل ٠,٤٧ في ألمانيا و ٠,٤٠ في بريطانيا، وتحتل البلدان الإسكندنافية مركز القدوة إذ يبلغ ٠,٣٦ في النرويج و ٠,٣٩ في الدنمارك^(٤). ويبدو أخيراً، على عكس الفكرة الشائعة، أن تدرج المرتبات في الولايات المتحدة الأمريكية أقل تفاوتاً منه في أوروبا^(٥).

ومن الواضح إذن أننا لن نخرج من تلك المآزق التي يضعنا فيها مجتمع الاستهلاك إلا بعد أن يذوق الجميع، إن صح هذا التعبير، ما يوفره ذلك المجتمع من ملاذ. وليس هنا مكان مناقشة الوسائل التقنية التي قد تتيح بلوغ هذا الهدف: توفير المزيد من الخدمات الاجتماعية والأسرية لفئات اجتماعية معينة دون سواها، الضريبة السلبية، الكف عن العمل بمبدأ زيادة المرتبات بنسبة ثابتة من أعلى التدرج الهرمي إلى أسفله، تثبيت الدخل المرتفعة، فرض ضريبة على رؤوس الأموال، إصلاح نظام الضرائب المباشرة ونظام رسوم الأيلولة، وأخيراً وعلى الأخص، مكافحة التهرب من الضرائب التي لا تزال وعداً ينتظر الوفاء به، وهلم جرا. ووسائل إعادة توزيع الدخل معروفة ويتوقف أمر الاختيار من بينها على الأخصائيين والمسؤولين عن اتخاذ القرارات. غير أن حتمية تحقيق العدالة الاجتماعية تبدو أمراً ذا أولوية لم يعد

من الممكن معالجته بإلقاء الخطب وإصدار بيانات النوايا الطيبة . وقد تسفر استراتيجية كهذه بطبيعة الحال عن إحياء الاستهلاك في الأمد القصير ولكنها ستقصر دون حل المشكلات في الأمد الطويل . لكن من الواضح أن التدابير الحاسمة الرامية إلى التوزيع العادل لثمار التنمية هي وحدها الكفيلة بالتقليل من احتمالات الانفجار التي تنطوي عليها جميع الأوضاع المتأزمة .

إن أسطورة التوسع أتاحت لنا حتى الآن أن نتجنب ، بدرجة أو بأخرى ، مقتضيات العدالة والتضامن . ومن باب المفارقة أنها كانت بمثابة عامل محافظة اجتماعية وإبقاء على أوجه انعدام المساواة ، كما يشهد بذلك العدد الهائل من المواطنين الذين جانبهم التوسع .

الإبقاء على مشاعر الإحباط

والأدهى من ذلك أن أوجه انعدام المساواة هذه أمر لا غنى عنه لنظام لا يستطيع البقاء إلا بإدامتها . ذلك أن هذا النظام يلزمه الإبقاء دائما على مشاعر الإحباط بالاستمرار في خلق رغبات جديدة واحتياجات جديدة : فما دامت هذه وتلك مشبعة لدى الأيسر حالا ، فإنها تستثير مشاعر السخط لدى الآخرين وتستحث تهافتهم على الاستهلاك . ومن ثم يتضح لنا أن الهرب من المشكلة يأتي نتيجة منطقية لبقاء أوجه انعدام المساواة وأن تفاقمها لا بد أن يتسارع .

ولا ينبغي أن نغض أعيننا عن الصعوبات والمقاومات التي سيطلقها تنفيذ هذه الاستراتيجيات الجديدة . ذلك أن العلاقات الجدلية التي تنفرد بها الديمقراطيات ، وفرط المزاحمة الذي يعد سمتها الغالبة ، من شأنها أن يجعل أحزاب المعارضة ، سواء كانت يمينية أو يسارية ، تمتنع كل الامتناع عن تأييد المبادرات التي لا تحظى بقبول الشعب ، أيا كانت طبيعة ونطاق التدابير التي يمكن اعتمادها . ومن ثم فإن إغراء الحلول المتطرفة أو الاستبدادية التي تنتعش

خاصة في الأوقات المتأزمة، يبدو في أذهان المحافظين ملجأ وملاذاً. ذلك أنه لن يكون من السهل إقناع المواطنين الأسعد حالاً بأن يقبلوا عن طيب خاطر إيديولوجية المشاطرة التي ظلت تقض مضاجعهم دائماً. ولكن الضرورة لها أحكام، اليوم أو غداً. ولن يكتب للديمقراطيات بقاء إلا إذا نجحت في اجتياز هذه العقبة.

ثالثاً - التصنيع بأي ثمن أم توزيع فرص العمل على نحو أفضل؟

ومن البديهي وجود ضرورة ثانية تمثل هي الأخرى في المنظور قصير الأجل، ألا وهي مد المطالبة بالعدالة الاجتماعية إلى مجال سياسة العمالة. فلتن أمكن أن يكون لإعادة توزيع الدخل مع إنعاش الاستهلاك آثار طيبة على العمالة في الأجل القصير، فإن الأثر العابر لا ينبغي أن يخفي عن أعيننا اتجاه التطور الأساسي في الأجلين المتوسط والطويل، إذ لم يعد من الممكن منذ الآن اعتبار النمو الصناعي الضمان الوحيد للعمالة الكاملة.

زيادة الاستهلاك من أجل توفير فرص العمل . .

سبق أن بينا خطأ هذا التفكير الذي ينطوي على إرادة شفاء المرض بتنشيط الأسباب التي أدت إليه. فالحقيقة هي أننا ننتج الآن أكثر مما نستهلكه أو نصدره^(٦).

وابتغاء النجاة في إنعاش مصطنع للاستهلاك لن يفضي بنا إلا إلى طريق مسدود. فسيأتي اليوم حتماً، إن عاجلاً أو آجلاً، الذي تؤدي فيه زيادة الإنتاجية وتشبع أسواق معينة (وتشبع المستهلكين أنفسهم) إلى ضرورة مواءمة العمالة تبعاً

للاستهلاك، أي إلى وضع حد، شئنا أم أبينا، لعملية الإكثار من فرص العمل في الصناعة. والمشاهد منذ الآن أن سرعة إنشاء الوظائف في هذا القطاع آخذة في الهبوط وينبغي، وفقا للتنبؤات، أن تظل ضئيلة أثناء السنوات المقبلة بالنظر إلى أن كثيرا من الاستثمارات سوف تفضي إلى ركود اقتصادي بزيادتها الإنتاجية بسرعة تفوق سرعة نمو الأسواق. ومع ذلك لا يزال الكثيرون يظنون أن إنشاء الوظائف في مجال الصناعة يظل العلاج الوحيد لنقص فرص العمالة، ويتزايد باطراد ما يخصص من أموال لإقامة المناطق الصناعية ويكون مآلها عموما إلى الضياع. فأي بلدية لا تتحرق شوقا إلى أن يكون لها منطقتها الصناعية؟ غير أن المنطقة الصناعية لا تعني صناعة بالضرورة: فهي إن ظلت خاوية لن يكون بوسعها أن تشغل أحدا. كما أن الأموال التي «تستثمر» على هذا النحو كان يمكن أن تستغل في أوجه إنفاق أفضل: كأن يكون مثلا تنشيط نمو القطاع الثالث الذي لن يلبث أن يعاني من نتائج الركود الديمغرافي.

وإزاء هذه الشكوك، لن يكون هناك مناص من إعادة تقسيم العمل وتوزيعه على نحو أفضل حتى وإن اقتضى الأمر بذل جهود عاجلة في مجالات أخرى يذكر منها مثلا مواءمة أفضل بين الإعداد المهني والاحتياجات، وزيادة مرونة الحركة والانتقال، وإضفاء قيمة جديدة على العمل اليدوي وما إلى ذلك.

ويُقترح هنا أيضا عدد لا بأس به من الحلول: خفض سن التقاعد، الإنقاص الشامل أو الجزئي لعدد ساعات العمل، ولا سيما العمل المؤدى في إطار وظائف... إلخ. ولنذكر بهذا الصدد أن ما سجل طوال عقود من زيادة في الإنتاجية قد اقتصرت جدواه على ما ترتب عليه من خفض لعدد ساعات العمل ولا سيما في وقت لا تقل فيه التطلعات إلى نوعية حياة أفضل أهمية عن التطلعات إلى مستوى معيشة أعلى. فكثير هم الرجال والنساء الذين يفضلون أن يعملوا ساعات أقل لكي يستطيعوا تنظيم حياتهم على هواهم على العمل

بقصد تكديس المزيد من السلع المادية . ويلاحظ هذا الاتجاه بوضوح بالغ في
أوساط الأجيال الناشئة . فهل بلغنا ذلك الوضع الساكن الذي « لا ينفق فيه
الناس حياتهم في الركض وراء الدولارات بل ، في إشباع هوايتهم للفنون التي
تضفي الجمال على تلك الحياة » كما كتب يقول جون ستيوارت ميل ؟ إن ذلك
هو الخيار الذي سيجريه أسلافنا غدا أو بعد غد .

ومن جهة أخرى فإن السياسة المعتمدة منذ عدد من السنوات والتي تقضي
بدفع مرتبات للعاطلين فترات طويلة إنما تسير في اتجاه مضاد لذلك تماما لتقضي
إلى طريق مسدود . فلئن كانت تلك السياسة سليمة في الأجل القصير نظرا لأنها
تساعد العاطلين على اجتياز أزمة عابرة ، فهي تشد وثائق المستقبل بقيود ثقيلة في
الأوضاع الجديدة التي نمر بها اليوم . أولا لأنها تتسبب في ظلم صارخ إذ يترتب
عليها أن البطالة تُكسبُ من الأجر أكثر مما يُكسبه العمل بعض الوقت . وثانيا لأن
البطالة شر ينبغي مكافحته لا مكافأته . وأخيرا لأنها إذا تزيد إلى ما لا نهاية عبء
الاستقطاعات الاجتماعية من المرتبات (الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية ،
وتكاليف البطالة ، والضرائب والاشتراكات على اختلافها) ، ينتهي بها الأمر إلى
تشبيط همّة أرباب العمل الراغبين في تعيين موظفين . ذلك أن أنواعا معينة من
العلاج يكون لها آثار رجعية غريبة على أسباب الأمراض التي يفترض فيها أنها
تكافحها ، فتزيدها بدلا من أن تشفيها .

الأجر في شكل «وقت فراغ»

إن ما ينبغي اعتباره أجراً في إطار السعي إلى خفض ساعات العمل هو ما
يتحقق من زيادة في وقت الفراغ . ويتمثل التوجه الأساسي للمستقبل -
شرطة أن يبذل جهد تحقيق العدالة الاجتماعية بجرأة ودون تردد - في تثبيت
مستوى المعيشة بالنسبة للميسورين على الأقل ، ورفع مستوى نوعية الحياة ،
ولا سيما زيادة وقت الفراغ المتاح ، بالنسبة للجميع ، وبعبارة أخرى سيتعين

قبول فكرة التوقف عن زيادة الدخل مما يترتب عليه حياة أقل هياجاً وأكثر هدوءاً. ومن ذا الذي سيستاء لذلك؟ الجميع، بلا أدنى شك. ذلك أننا جميعاً نبتغي المستحيل: زيادة كبيرة فيما نكسبه ونقصاً كبيراً فيما نعمله.

يتبين من ذلك مدى أهمية وضرة حدوث تحول بطيء في العقلية نحو أهداف جديدة فردية وجماعية. ولن ننجح في تحقيق هذا التحول إلا باتخاذ تدابير شجاعة في صالح العدالة هي وحدها التي تستطيع إضفاء مصداقية على هذه الرؤية الجديدة لمجتمع جديد.

من ذلك مثلاً أن السماح لأشخاص معينين بشغل وظيفتين أو ثلاث دون مبرر سيتعين الكف عنه في حالة وجود أزمة عمالة، وخاصة عندما يكون جيل النشء والشباب هو أول من يدفع ثمن أوضاع كهذه. غير أنه سيلزم عندئذ النيل من مبدأ الحقوق المكتسبة المقدس، الأمر الذي سيقضي من الحكومات قدراً كبيراً من الشجاعة. ومن جهة أخرى فإن الشجاعة في أوقات الشدة هي أول فضيلة يتحلى بها رجل الدولة أو على الأقل ينبغي له أن يتحلى بها.

وينبغي أخيراً، في مجال إيجاد فرص العمل، إعطاء الأولوية منذ الآن للقطاع «الثالث» أو «الرابع» في المجالات التي تتجه نحوها أمانى المواطنين وتطلعاتهم: تحسين ظروف الحياة، المرافق الجماعية في ميادين الصحة والتعليم والثقافة، صون الطبيعة والبيئة، إجراء البحوث، وهلم جرا. الأمر الذي سوف يقتضي بذل جهود كبيرة في مواءمة التدريب بقصد تلبية هذه الاحتياجات الجديدة. ومن جهة أخرى فإن إرساء استراتيجية لإيجاد فرص العمل على أساس جهد التصنيع لم يعد أمراً ممكناً. ففي البلدان المتقدمة اقتصادياً، يبدو أن هذه المرحلة التاريخية قد بلغت نهايتها إذ بدأت ترسم الآن معالم المجتمعات بعد الصناعية.

ثمن نوعية الحياة

غير أنه يبدو هنا اعتراض جديد: ففي مجتمع كهذا، من الذي سيتيج الثروة التي يمكن استثمارها في إنشاء مرافق جماعية اجتماعية ثقافية أو لقضاء وقت الفراغ؟ وينطوي طرح السؤال على هذا النحو على اعتراف بالعجز عن مجاوزة النماذج الراهنة أو عن تصور بدائل جديدة. فمن الصحيح أن الصناعات المنتجة للسلع ظلت منذ الثورة الصناعية الأولى مصدر الثروات. ولكن لماذا لا يتولى إنتاج الخدمات بدوره غذا - شأن الصناعة التي يستحيل بدهة التفكير في القضاء عليها - الاضطلاع بهذا الدور؟ ولندفع بهذا التفكير إلى غايته. فإذا زاد «الطلب على الطبيعة»، وإذا تولت بيع هذه «الخدمات» المجتمعات التي تديرها، فإن الأموال التي تحصل على هذا النحو سوف تتيح إنشاء مرافق جديدة، واستخدام مزيد من المواطنين في إدارة المتنزهات وصيانة التراث الطبيعي، وشأن إنتاج السلع، ينبغي أن يتحول إنتاج الخدمات شيئاً فشيئاً إلى نشاط له مردود سواء كان ذلك بنظام حسابات مجتمعات رأسمالية أو بنظام حسابات مجتمعات اشتراكية. فنوعية الحياة ليست ترفاً يقدم مجاناً إلى مواطني المجتمعات ذات المستوى المعيشي المرتفع فضلاً عما ينعمون به بالفعل. فهي تتطلب، شأنها شأن أية سلع أخرى، جهداً وإبداعاً ولها قيمتها الخاصة بها وتستحق أن يدفع لقاءها ثمن.

ويقتضي تقسيم أفضل للدخول وفرص العمل، وإتاحة العمل والخبز للجميع، وعياً عاماً والتزاماً بالتضامن وجهد مجاوزة. فمشروع سياسي عظيم يتوخى العدالة في ظل الحرية يمكنه - أكثر مما تستطيع تشكيلة من الوسائل يستخدمها خبراء ويتبين بوضوح أن نتائجها تقصر دائماً دون الاستجابة للتطلعات - أن تنفخ في جسد مجتمعاتنا المتعبة روحاً جديدة.

ومع ذلك فإن إعادة توزيع الموارد وفرص العمل وتقاسم التضحيات لن

تكون كافية في حد ذاتها حتى وإن كانت تشكل ضرورات أساسية لا غنى عنها في النظام الليبرالي وفي النظام الاشتراكي على السواء . ذلك أن هذه التدابير لا تفضي قط إلى تحديد استراتيجيات جديدة أو اتباع نهج جديدة إزاء العمليات الاقتصادية والاجتماعية . وبوسع الإيكولوجيا أن تزود الاقتصاد في هذا المجال بنماذج بالغة النفع . غير أن ذلك يقتضي من هذين الفرعين أن يقتربا في تآلف مثمر.



الهوامش

(١) Jacques Robin, De La Croissance économique au développement humain, Le Seuil, 1975.

(٢) Lionel Stoleru, Vaincre La Pauvreté dans Les Pays Riches, Flammarion, 1975.

(٣) ومن جهة أخرى أبدت الحكومة الفرنسية اعتراضها على الظروف التي أعد فيها ثم نشر تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

(٤) «انعدام المساواة في الدخل أكبر بكثير في فرنسا منه في إنجلترا وألمانيا» جيلبير ماتيو في صحيفة Le Monde ، ١٢ / ٣ / ١٩٧٤ .

(٥) Marc Clairvois, Les Américains Champions de L'égalité, L'Expansion, mars 1972.

(٦) يتضح ذلك بوجه خاص في قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي يذكر منها صناعة الحديد والصلب التي شهدت إمكاناتها الإنتاجية زيادة بالغة السرعة على الصعيد الدولي وتعرضت بالتالي لمناقشة ضارية .



الفصل الثاني

دروس يتعلمها الاقتصاد من الإيكولوجيا

«لقد تخلينا عن الطبيعة وأردنا أن نلقنها درساً في حين أنها هي التي وفقت في هدايتنا إلى بر الأمان».

مونتيني

أولاً - من الأجل البالغ الطول إلى الأجل المفرط في القصر

إن أزمة البيئة وأزمة الطاقة تفرضان المصالحة بين الإيكولوجيا والاقتصاد .
غير أن المسافة التي لا تزال تفصل بينهما شاسعة ، نظراً لأن كلا منهما كان يسير في اتجاه مضاد للآخر.

الإيكولوجيا والنبوءة

يلد للإيكولوجيا أحياناً أن تغرق في التنبؤات المشؤومة ويحدث أن تفتقر استنتاجاتها القاطعة إلى أسس منطقية سديدة . فكل شيء يجري كما لو كان الخطر المحدق يحظى بالمزيد من التأييد كلما زادت صعوبة إثباته .

ففي نظر البعض ، سيؤدي تراكم غاز الكربون في الجو نتيجة لنمو عمليات الاحتراق الصناعي والمنزلي ، إلى تسخين المناخ بتأثير الدفيئة ، الأمر

الذي يفضي بدوره إلى إذابة الجليد القطبي وارتفاع منسوب مياه المحيطات التي تفيض عندئذ على المناطق الساحلية وتغرقها .

ويرى آخرون على نقيض ذلك أن تراكم الغبار في الجو، إذ ينخفض مقدار الطاقة الشمسية التي تتلقاها الأرض ، سوف يؤدي إلى تبريد المناخ بوجه عام .

وبالنسبة إلى أولئك كما بالنسبة إلى هؤلاء ، يمكن أن تفضي هذه التغيرات الناجمة عن نمو الأنشطة البشرية ، إلى وقوع الكارثة ، وكثيرا ما يدور الجدل حول أي النبوءتين سيكون لها الغلبة .

والذي لا شك فيه هو أن أنشطة الإنسان تطلق منذ الآن قوى يناهز نطاقها نطاق الظواهر الطبيعية ، ومن ثم لا يستبعد أن يكون لها آثار مهمة في مناخات العالم . فهل سيكون بوسع المحيط الحيوي أن يعوض عن اختلالات التوازن هذه؟ لا علم لنا بشيء من ذلك . وأيا كان الأمر، يبدو واضحاً أنه منذ السنوات الأخيرة أن الثلاجات آخذة في الزحف من جديد وسوف تبرد الأرض . ولكن لماذا، ولأي مدى ، ولكم من الزمن؟

ويدور الجدل أيضا حول مقادير الأكسجين المتوافرة . هل يتناقص رصيده في الجو نتيجة لعمليات الاحتراق أم هل يظل على حاله بفعل آلية للتنظيم؟ يبدو أن هذا الافتراض الأخير هو الأصح .

وأيا كان الأمر فإن تطور الظواهر الكلية مسألة يصعب للغاية التنبؤ بها من حيث إنه يتعذر تقييمها كمياً ولا نعرف عنها هي الأخرى الشيء الكثير . وانطلاقاً من هذه النقطة يمكننا بطبيعة الحال أن نخشى كل شيء ونقول أي شيء . وتصدر عن بعض الإيكولوجيين بيانات قاطعة ، ولكنها لا تلزم أحدا غيرهم . غير أن العواقب التي يتكهنون بها لن تقع إلا بعد مضي زمن بالغ

الطول ، بعد أن نكون جميعاً قد متنا ، فلن يكون من الممكن عندئذ مساءلتهم :
فباستطاعتنا أن نعلن عن وقوع أفدح الكوارث مستقبلاً دون أن نعرض أنفسنا
أبداً للتكذيب . غير أننا عندما نفترض عواقب نمو آسي يمكن أن يفضي إلى
كوارث يعرضها فيلم «الشمس الخضراء»^(١) ، ألسنا ننسى آليات التنظيم التي
يمكن أن تتدخل قبل وقوع تلك الكوارث؟ أو لسنا نستهيئ أكثر مما ينبغي
بقدرته الإنسان - ليس الجينية وحدها بل والثقافية أيضاً - على تعديل مواقفه؟
وباختصار ، ألسنا نجري عمليات استيفاء خطية باستخدامنا أسلوب التفكير
نفسه الذي نأخذه على أنصار النمو بأي ثمن؟

ومع ذلك فإن نذر السوء ليسوا عديمي النفع . فهم إذ يسرعون وعي الرأي
العام يطلقون ردود فعل مفيدة مضطرين مخططي العمران ومتخذي القرارات إلى
التدخل بمزيد من الحذر ، والعلميين إلى دفع بحوثهم إلى الأمام بغية إثبات هذه
الفرضيات أو نفيها . وتلك نتيجة إيجابية ترينا بوضوح أن كل شخص له في
الحقيقة دور يؤديه في النظام الإيكولوجي المجتمعي . وفضلاً عن ذلك فإن نذر
السوء هؤلاء يبعثون إلى الحياة في عالم سطحي وضحل وظيفة العراف القديمة
وتقليد التنبؤ الذي ساد في كل العصور . على أنه يلزم مع ذلك الاحتراس من إغراء
اللؤذ بالتكهنات بعيدة المدى بغية الهرب من واقع الحياة اليومية المرّ ، ومن
المسؤوليات الثقيلة في كثير من الأحيان والتي ينبغي النهوض بها في الحاضر من
أجل صون المستقبل . ذلك هو ما نراه اليوم من سعي حثيث يعكف عليه حرفيو
المستقبل البارعون إلى تحقيق توازن ضروري بين التفكير والعمل ، وبين العلم
والوعي الإيكولوجي . وأن الحوار بين رجال الاقتصاد والإيكولوجيين ورجال
السياسة هو الذي سيتمخض عن هذه التوازنات الجديدة .

الاقتصاد أو الملاحاة البصرية

وتختلف عن ذلك كل الاختلاف الطريقة التي يسير بها الاقتصاد . فهو

يقتضي ، باعتباره علماً غير يقيني ، إجراء اختيارات يوماً بيوم ، ومن ثم فسبر غور الآفاق البعيدة لا يندرج في عداد مواطن قوته . وهو يحاول ، بدرجات متفاوتة من النجاح ، السيطرة على جهازه المتسارع نحو غايات لا يمكن التنبؤ بها مستخدماً في ذلك الفرملة والمسرع بالتتابع أو بالتزامن . وهو إذ يمارس الملاحة البصرية ، يبحر بالتخمين في ضباب الانحسار أو في رياح التضخم الساخنة إن لم يخض مياه الركود العكرة أو مزيج الركود والتضخم معاً . وكل هذه مواقف تقتضي اتخاذ قرارات فورية ينتظر منها أن تؤتي ثمارها في الغد القريب . وعلى ذلك فهو يترك المستقبل لأخصائيي التنبؤ به ويتخبط في حاضر أبدي .

ويسهم التحسن المستمر في موارد تكنولوجيا المعلومات وفي أوجه استخدامها لأغراض التقييم المتصل لتطور الظروف الآنية في اختصار مهل التنبؤات . ففي الاقتصاد كما في السياسة ، ينتهي بنا الأمر نتيجة لاستطلاعات الرأي العام التي تكاد تكون يومية ، إلى ألا نتصرف إلا يوماً بيوم بالمعنى الحقيقي للعبارة . ومن الغريب أن نظمنا الاقتصادية تعمد ، في ذات الوقت الذي ترسم فيه في الأفق الأنظار بعيدة الأجل ، إلى الإكثار من القرارات الجزئية اليومية التي تهدف إلى دفع النشاط تارة وإلى تهدئته تارة أخرى بغية الحفاظ بشق الأنفس على توازنات غير ثابتة ولا مستقرة . وذلك في حد ذاته لا يستوجب اللوم وإنما يكمن الخطأ في عدم وضع هذه التداخلات في منظور متماسك بعيد الأجل .

وسيحل قريباً ذلك الوقت الذي يرى فيه رئيس الدولة منحني شعبيته يرتسم أمامه على حاسب إلكتروني فيتصرف إزاءه على نحو ما يقود السائق سيارته ، أي على ضوء ما يراه فحسب ، مما لا يجذب رسم الخطط البعيدة المدى التي تقتضي أحياناً توضيحات فورية من جانب المواطنين تسفر عن هبوط المنحني . وسينزع الجهاز الاقتصادي عندئذ إلى السير على الطريق نفسه فنرى

متخذي القرارات ينقادون لمذاهب متعاقبة تتمثل في الإشار المفاجيء ،
والحصري أحيانا ، لهذا النشاط أو القطاع الاقتصادي ، أو لذلك النوع من
التخطيط العمراني أو لوسيلة النقل تلك ، أو لمصدر الطاقة هذا أو لسياسة
الإسكان تلك وهلم جرا . وقد أثبتت أزمة النفط بما يكفي من الوضوح مدى
التهور الذي ينطوي عليه رهن المستقبل بمورد واحد أو بعامل دون سائر
العوامل بمراعاة المزايا الظرفية المحضة وحدها وإغفال الواقع الراسخ الذي
تفرضه طبيعة الأرض أو مسار التاريخ : أي ما نطلق عليه اسم «البنى» في
الوقت الحاضر.

وعندئذ تستخدم بصدد هذا الاقتصاد الظرفي العبارات المألوفة مثل «دفعة
إلى الأمام» أو «رهان» أو «نقاهة» أو «أنبوبة أكسجين» أو «إنعاش» مما يوحي
بأنه اقتصاد عليل بلا أدنى شك . وتقدم لنا تلك العبارات دروسا قيمة يخص
منها بالذكر أن هذا المريض متشدد في طلباته ويقترّب سوء صحته المعهود من
وسواس المرض . وتكرس جميع صحف العالم يوميا آلاف الصفحات لتقارير
عن صحته وينوح رجال المال يوميا على ذلك السقام الغريب الذي يعاني منه .
وما أن يشرع في تطبيق خطة دعم له عجّل بإعدادها حتى يعلن أنه انتقل إلى
مرحلة النقاهة فيغتنب الجميع للنبا السار . غير أن الدواء كثيرا ما يكون أسوأ
من الدواء ، وها هو الاقتصاد يصاب من جديد بنزلة برد أو زكام . وواضح أن
هذا الكائن العجيب مريض ، وأن مرضه معد : أفلم يقولوا إنه إذا سعلت
أمريكا عطست أوروبا؟ إنها لغريبة تلك اللغة وغريب ذلك التشخيص
للاقتصاد الذي يكشف عن السلطة المستبدة التي يمارسها إنتاج السلع المادية
في مجتمعات الاستهلاك .

وسيكون من العبث الادعاء بأننا نملك زمام الأزمة نظراً لأنه سيتهي بها
المطاف إلى إحراز النصر علينا ما لم تغير في الوقت المناسب برنامجنا وغاياتنا .

وعلى ذلك فستعطى الأفضلية لمفاهيم أسبق عهداً هي مفاهيم التوازن والاتساق والتنويع والترسيخ والدوام والتقاليد . وسيعود إلى الذاكرة أن أي نظام ، وليكن النظام الاقتصادي ، يكون أفضل توازناً ومن ثم أقل عرضة لتقلبات الظروف كلما ازداد ثراء وتعقداً وانطواء على عناصر شتى لا يستغني عن نشاط أي منها التوازن الشامل للنظام الذي يتألف منها جميعاً . وذلك هو ما تعبر عنه بطريقتها الخاصة الحكمة الشعبية التي توصي بعدم وضع البيض كله في سلة واحدة . ويصدق ذلك على الاقتصاد بقدر ما يصدق على التخطيط العمراني . فمن الأهمية بمكان إذن إيجاد توازن جديد بين اهتمامات الاقتصاد ، الذي يسعى صائبا إلى تدبير شؤون الحياة اليومية ، واهتمامات الإيكولوجيا التي تتمثل رسالتها في استكشاف الآفاق البعيدة وحماية مصالح الأجيال المقبلة بدءاً بجيل أبنائنا . ومن حوار كهذا يمكن أن ينبثق عالم الغد .

ثانياً - قاعدة التنويع الذهبية

يشكل التعارض بين البنيوي والظرفي واحداً من البدائل الكلاسيكية للاقتصاد . وينزع الإيكولوجي إلى الاهتمام في المقام الأول بالبنى التي تمثل أصالة النظام وتضيف عليه درجات متفاوتة من الاستقرار والإسهاب (redondance)^(٢) .

أما رجل الاقتصاد ، إذ يجد نفسه مدفوعاً بالسرعة التي تجري بها العمليات التجارية والمالية اليومية ، فينزع إلى أن يتخذ على ضوء التطورات الظرفية المحضة قرارات ذات أهمية قصوى ، وتلقى على كاهل المستقبل أعباء التزامات باهظة . وكان ذلك هو ما حدث بعد ما اتخذ فور نشوء أزمة النفط من قرارات الشروع في تنفيذ برامج نووية واسعة النطاق على ضوء حسابات للتكاليف

أجريت في تاريخ محدد ولم يكن من الممكن بطبيعة الحال أن تضع في اعتبارها ما يطرأ مستقبلاً من تقلبات الظروف .

اختيار الطاقة النووية دون سواها

صحيح أن هذه البرامج وجدت لها مبررات إضافية في ادعاء تأمين استقلال البلاد من حيث الطاقة أي - بعبارة أخرى - استقلال البلاد . ففي بلد كفرنسا ، حيث تتضاءل موارد الطاقة ، تعد هذه حجة قوية .

ومع ذلك فإن جميع الدلائل تشير إلى أن الطاقة النووية ستكون غالياً ، لا نتيجة للاستثمارات فيها فحسب ، وإنما أيضاً بسبب التدابير الصارمة التي يتعين اتخاذها لحماية الصحة والبيئة^(٣) . وعلاوة على ذلك فإن من المحتمل أن تنقص إمدادات اليورانيوم في السوق العالمية في أمد قريب : ومن ثم يستحيل التنبؤ بتطور سعره : وسوف تضطر على أية حال إلى التزود به في أسواق أجنبية ، الأمر الذي ينال بشدة من أهمية الحجج التي تساق بصدد الاستقلال الوطني . ويرد على هذا الاعتراض بالتشديد على أهمية تشغيل المولدات العملاقة التي تنتج البلوتونيوم بإعادة معالجة الوقود المتأتي من محطات التوليد المنتمة إلى الجيل الأول . وتلك حجة غير مقنعة : فحتى لو سلمنا بأنه سيكون من الممكن التغلب على جميع الصعوبات التقنية فإن ضالة موارد اليورانيوم ربما أدت إلى اختناق جميع أجهزة إنتاج الطاقة النووية قرب حلول عام ٢٠٠٠ ، أي قبل أن يتسنى التحول إلى المولدات العملاقة التي ينتظر منها أن تنتج البلوتونيوم بكميات كافية . وعلاوة على ذلك فإن المولدات العملاقة تشكل تكنولوجيا جسورة إلى أقصى الحدود بالنظر إلى أنها تستخدم آلاف الأطنان من الصوديوم المذاب وأطناناً من البلوتونيوم . ولم يحدث قبل قط أن انطوى عمل إنساني مرتقب على مثل هذا الخطر . وذلك هو السبب في أنه ما من بلد أقدم حتى الآن على خوض هذه المغامرة . فلو أن فرنسا انتقلت مباشرة من المولد

الضخم Phoenix ذي الـ ٢٥٠ ميغا واط إلى المولد العملاق Superphoenix ذي الـ ١٢٠٠ ميغا واط ، لانتقلت من المستوى نصف الصناعي إلى مستوى الصناعة العملاقة مع كل ما ينطوي عليه ذلك من أخطار الانتقال من مستوى إلى آخر. وفي حين أن البلدان الأخرى تنشئ المولد الضخم في مناطق صحراوية ، فإن فرنسا تنشئه على بعد أقل من ٥٠ كيلو مترا من مدينة ليون ، فأى مغامرة وأي حماقة !

وينبغي ، من أجل التحكم في مخاطر تكنولوجيا على هذا القدر من الرهبة ، إنفاق موارد مالية طائلة . وسوف يترتب على ذلك حرمان أعمال البحوث الجارية حول استخدام مصادر أخرى للطاقة مما يلزمها من أموال والقضاء بالتالي على مصداقيتها ، بالنظر إلى أن الموارد المالية لا يمكن توسيعها إلى ما لا نهاية . أما بالنسبة لعواقب وقوع حادث لهذه المنشآت ، فذلك أمر لا يكاد أحد يجرؤ على تصوره . غير أنه يمكن افتراض أن ذلك سوف يضع حدا نهائيا لاستخدام مصدر الطاقة هذا نظراً لأن ذلك سوف يبدي المنشآت القائمة ، فجأة وبوجه حق ، في ثوبها الرهيب^(٤) .

يتبين مما تقدم أن توجهها أساسيا لا رجعة فيه لسياسة الطاقة جاء إلى حد بعيد نتيجة لتغيرات ظرفية طرأت على سعر الهيدروكربورات . صحيح أن مخزون النفط سوف ينضب في غضون نصف قرن ، ومن ثم يتعين إيجاد مصادر جديدة للطاقة . ولكن هل من الحكمة أن يدفعنا ذلك إلى الانتقال ، على الأقل عند مستوى الاستثمارات الجديدة ، من الطاقة النفطية وحدها إلى الطاقة النووية وحدها - حتى وإن أنكرنا مساوئها - في الوقت الذي استطعنا فيه أن ندرك من خلال الأزمة الراهنة مدى خطورة الخيارات الأحادية ؟ ولعلنا لا نقول إنه لم يكن من ذلك بد ، نظراً لإمكان اختيار توجهات أخرى يذكر من بينها أولاً تطبيق استراتيجية أشد صلابة لمكافحة الهدر تتيح في الوقت نفسه تحقيق وفورات مهمة في العملات الأجنبية .

مكافحة الهدر

من الظواهر المثيرة للدهشة ، السهولة التي تقبل بها معظم بلدان أوروبا الغربية ، طوال عدة أسابيع ، فكرة قضاء عطلة نهاية الأسبوع دون ركوب السيارات الخاصة : فقد أتاح ذلك فرصة لتلاقي أعضاء الأسرة المتفرقين ، وتطبيق أساليب جديدة لقضاء أوقات الفراغ في المجتمعات المحلية ، وبذلك تحولت نهاية الأسبوع بلا سيارة إلى عيد . فقد عاش المواطنون الأحداث سنا بحماسة مغامرة «الحرمان» التي جاءت لتضع حداً لمثل الحياة اليومية ، واستعاد الكبار ذكرياتهم في وقت الحرب ، ورأى الأكبر من هؤلاء سناً «أن الأوضاع الراهنة لا يمكن أن يكتب لها الدوام» . ذلك أن فكرة مجيء البقرات العجاف بعد البقرات السمان فكرة راسخة في التراث الثقافي وربما أيضاً في التراث الجيني للبشرية^(٥) .

ومن دواعي الدهشة أيضاً ذلك النظام الذي يقتضي من سائق السيارة الأمريكي ألا يتجاوز حدود التسعين كيلو متراً في الساعة على طريق السيارات . ففيما يتعلق بالاقتصاد في استهلاك الوقود بها يترتب على تحديد سرعة السيارات من زيادة في أمان الطريق ، تدرج فرنسا في عداد البلدان الأكثر تردداً . ومع ذلك فإن الغرض من شأن قدرة المواطنين على بذل الجهد وعلى التضامن هو حساب خاطيء في جميع الأحوال . وماذا نقول عن الخطأ المتمثل في تفضيل النقل الطريقي ، حتى فيما يتعلق بأثقل المنتجات وزناً ، على النقل بالسكك الحديدية ، وتفضيل وسائل النقل الفردية على وسائل النقل العامة ، عندما نعلم تكاليف كل من هذين الخيارين من حيث الطاقة ، والأهم من ذلك من حيث الخسائر في الأرواح !

ويمكن الانتقال من هذه الوفورات في الطاقة إلى الوفورات في الكهرباء . أفلا يمكن الاستغناء عن الإضاءة الساطعة ، على امتداد مئات الكيلو مترات ،

لقطاعات معينة من الطرق وطرق السيارات في الوقت الذي نعلم فيه أن تجريب خفض حدة الضوء في مواضع كثيرة لم يسفر عن أية إضافة إلى عدد الحوادث؟ أو قد بذلنا حقاً كل ما في وسعنا من أجل تحسين العزل الحراري لمبانينا واستعادة المياه الساخنة الصناعية . . إلخ؟ وهل قدرنا عدد فرص العمل التي قد تتيحها مثل هذه الاستراتيجيات؟ وهل من الحكمة الذهاب إلى هذا الحد في التكييف الهوائي للمباني الحديثة في بلد معتدل المناخ كبلدنا عندما نعلم تكاليف تلك المركبات من حيث الطاقة؟ وعندما نتطرق إلى مجال آخر، هل فكرنا في أن استخدام النظم القائمة على الترانزيستور ربما مكن من إحداث تخفيضات كبيرة في استهلاك الأجهزة المنزلية، بل والصناعية، من الكهرباء؟ وأخيراً هل طرحنا من حساب ميزان الطاقة المقادير الهائلة التي يستهلكها تشييد المحطات النووية وخطوط الأسلاك التي تغذيها، والمقادير التي يستهلكها مصنع إثراء اليورانيوم ومصنع إعادة معالجة النفايات النووية؟ ذلك أن الطاقة النووية، على نحو ما أثبتته ميشيل غرينو^(٦)، هي بلا شك أقل مردودية من أعلى مصادر الطاقة الأخرى تكلفة.

ولسنا بحاجة إلى أن نذهب إلى أبعد من ذلك . فلنقل ببساطة إنه إذا نحن كرسنا لتنفيذ خطة محكمة للاقتصاد في الطاقة من الخيال والموارد المالية ما نكرسه لفرض برنامج نووي طموح وباهظ التكاليف على مواطنين عازفين - وبحق - عن قبوله، فليس من المستبعد أننا سنكسب الوقت اللازم للتفكير في التحول عن هذا الطريق، أو على الأقل أننا ستمهل في مجال تسرعنا فيه أكثر من أي بلد آخر في العالم وذهبنا فيه إلى أبعد مما ذهب، وأنا سنضيف عندئذ معنى ملموساً على مفهوم «النمو الجديد» الذي لا يزال يكتنفه الغموض.

حظ يُجَرَّب : مصادر الطاقة الجديدة

ينبغي لأية سياسة في مجال الطاقة، شأنها شأن أي نظام إيكولوجي، أن

تكون شديدة التنوع ، الأمر الذي يقتضي الاستغلال الكامل للموارد الهيدرولية (مع الحرص بسوجه خاص على عدم إغفال المرافق المحلية) ، وزيادة إنتاج الفحم ، وتنفيذ سياسة بحثية جديدة بهذا الاسم في مجال مصادر الطاقة الجديدة . ومن المؤلفون أن نسمع أن ذلك لا يعدو أن يكون ضربا من ضروب اليوتوبيا من حيث إن الطاقة النووية هي وحدها الطاقة المتوافرة على نطاق واسع في الوقت الحاضر . غير أن القائلين بذلك ينسون إضافة أن ذلك إنما يرجع إلى أن جهود البحث قد استقطبت (في فرنسا) قرابة نصف قرن في هذا الاتجاه . فما الذي كان سيحدث لو أن هذه الجهود ذاتها قد وجهت نحو استغلال الحرارة الأرضية أو الطاقة الشمسية وكلاهما مصدر لا ينضب^(٧) . فسواء استغلت الطاقة الشمسية مباشرة أو عن طريق الإنتاج النباتي والتمثيل الضوئي ، فإنها ستظل مدرجة في عداد أعظم موارد الطاقة مستقبلا . ومن الممكن أن يستبدل تحويل المواد الأولية النباتية إلى وقود غازي بالتخمير البكتيري بأنواع الوقود الأحفوري التي لن تلبث أن تنضب . وإن حدث ذلك فسوف تتوافر لنا مادة أولية يكاد ألا يكون لها حدود أو على الأقل يمكن تكاثرها إلى ما لا نهاية شريطة أن نشرع في الوقت المناسب في تنفيذ سياسة صارمة ونشطة لإعادة التشجير . ومن بين مزايا ذلك التحول أننا سنكف عن استنزاف التربة في حوض البحر المتوسط الذي يتمثل مستقبله ، على عكس الاعتقاد السائد ، ليس في الموارد السياحية وحدها وإنما في الموارد الزراعية والغابية كذلك .

ومن المؤكد أن أيا من هذه التوجهات لا يستطيع وحده تلبية احتياجاتنا من الطاقة التي يتوقع لها النمو وإن لم يكن بنفس السرعة التي تزعمها التقديرات الرسمية . ومن جهة أخرى فإنه إذا وضعت هذه الاستراتيجيات جميعا في آن معا فسوف تشكل سياسة متينة ومحكمة تتيح التقدم بمزيد من الحذر في مجال

لايزال باهظ التكاليف وغير مأمون العواقب هو مجال الطاقة النووية .
فستوافر لنا عندئذ الوقت اللازم لحسن تقدير آثار محطات توليد الطاقة النووية
الجاري إنشاؤها ، وخاصة للتوجه نحو منشآت قائمة على تكنولوجيات محسنة
يذكر منها مثلاً استخدام المياه الساخنة .

لا أمن دون تنوع

وهكذا فإن القاعدة الذهبية في مجال الاقتصاد كما في مجال الإيكولوجيا ،
هي قاعدة التنوع والاستغلال المتزامن لعدد من الإمكانيات واتباع عدد من
التكتيكات التي يختار كل منها تبعاً للاستراتيجية المطبقة .

ومن الممكن سوق أمثلة أخرى : فلئن كانت الحواضر الكبرى قلما تشهد
في الأوقات العادية مشكلات تحول أو مشكلات عمالة - على الأقل في البلدان
المتقدمة - فذلك لأنها تشكل مجتمعات بالغة التنوع ونظماً إيكولوجية معقدة
تحكمها قواعد تنظيمية متعددة وتتخللها علاقات متبادلة بالغة الشراء . أما
مناطق الصناعة الثقيلة ، التي كثيراً ما تكون مكتظة بالسكان ، كصناعة
الحديد والصلب أو صناعة استخراج الفحم على سبيل المثال ، فهي تشكل
على نقيض ذلك نظماً مفرطة التبسيط عرضة لتقلبات سوق فئة معينة من فئات
السلع . فيكفي أن يهبط الطلب عليها لكي يصيب الخلل النظام في مجموعه .
ذلك أن ضعف بنى هذه النظم يعرضها في جملتها لتقلبات الظروف .

كذلك يمكن التنبيه إلى مخاطر الزراعة الأحادية التي تعد نشازاً اقتصادياً
يعاني منه زراع الكروم في الجنوب الفرنسي ويدفعون ثمنه غالياً ، فبالأمس
كانت قرمزية الكرم واليوم البيع بأثمان بخسة وكلاهما يشبث إلى أي مدى من
الخطورة يمكن أن يقود الاعتماد على منتج واحد . فباستثناء حتميات تفرضها
طبيعة التربة (كروم الأنبذة الفاخرة أو مراعي أعالي الجبال مثلاً) ، يظل تعدد

المحاصيل مفتاح التوازن الزراعي ، وأن لم يشكك ذلك بطبيعة الحال في أهمية التخصصات التي تنفرد بها شتى المناطق . فعندما يستسلم الزراع لرغبة التخصص المفرط على نحو ما تغريهم به المجتمعات التقنية ، يعرضون أنفسهم للمخاطر الملازمة لسوق واحدة أو لمحصول وحيد ، شأنهم في ذلك شأن سكان المناطق أحادية الصناعة . ذلك أن كل يوم يمر ، يفرض النموذج الصناعي نفسه على عالم الزراعة ويفرض عليه قانونه .

وقد درج الاقتصاد الكلاسيكي على الفصل بين القطاع الأول ، قطاع الزراعة والتعدين والقطاع الثاني ، الصناعي في جوهره والذي يعتمد على منتجات القطاع الأول فيحولها . وفي غضون ما يقل عن عشرين سنة طرأ انقلاب في الوضع أسفر عن إخضاع الزراعة لسلطان الصناعة : إذ ماذا تكون حال الزارع إن هو حرم من الجرارات والوقود والآلات الميكانيكية والأسمدة ومبيدات الآفات وألواح الحديد المموج كثيبة المنظر التي يصنع منها سقائفه؟ وهنا يلعب دوره الكامل مبدأ التضامن بين النظم الإيكولوجية^(٨) الذي يعرفه الإيكولوجيون حق المعرفة ، غير أنه أحكم ربط الإنتاج الزراعي بعجلة الإنتاج الصناعي . ففي حالة نشوب حرب أو نشوء أزمة حادة ، كم من السنين يقتضي تجديد رصيد حيوانات الجر التي تعد الضمان الوحيد لاستقلال عالم الزراعة؟ وإذا حرمت الطبيعة من الأسمدة ومبيدات الآفات ، فإلى كم من السنين تحتاج لاستعادة توازاناتها؟ والأدهى من ذلك أن تصنيع الزراعة واسع النطاق زاد كثيرا من «التكلفة» الحقيقية للمحاصيل الزراعية . فقد أثبت رينيه دوبوس أن كميات الطاقة في الآلات والأسمدة والمبيدات التي يستخدمها زارع الغلال الأمريكي تفوق مقدار الطاقة الشمسية التي تثبتها الغلال التي ينتجها ذلك الزارع . وبناء على ذلك فإن زيادة الإنتاجية الزراعية ليست كسباً بل خسارة لا يمكن تصور حدوثها إلا في نظام اقتصادي شوهدت حسابات تكاليفه منذ

البداية نتيجة لعدم مراعاتها تكلفة استهلاك الموارد وإتلاف البيئة . وهنا نلتقي مرة أخرى بدعوى الناتج القومي الإجمالي التي بحثت فيما تقدم .

وأخضعت المدينة الريف لسلطانها مثلما فعلت الصناعة بالزراعة . فالقرى تنشئ مرافقها بالنقل الحرفي عن النموذج الحضري : فالأسمنت والحصباء من مواد البناء المفضلة ، وتمد شبكات الإصحاح وتشيد محطات تطهير المياه . وبالنظر إلى سوء التشغيل والتصريف والإشراف ، يُلقى بالمياه المستعملة المتراكمة في المجمعات في مجاري المياه النظيفة فتلوثها بصورة متزايدة ، الأمر الذي كانت تغني عنه خزانات التعفين . ومن جهة أخرى ، تطبق على القرى نفس معايير المردودية التي تطبق على المدن فتغلق مكاتب البريد وتلغي خطوط السكك الحديدية بانتظام مما يؤدي إلى إفقار الريف الذي أخلته مشروعات التنمية الحضرية المتسارعة من سكانه . ويطرح السؤال : ماذا يكون مآل المدن والمصانع إن هي حرمت من منتجات الأرض وسحر الريف ؟

ويعد الاستقلال خرافة في النظم المفتوحة باللغة التعقيد التي تميز الاقتصادات الحديثة بالنظر إلى أن العلاقات المعقدة هي التي تتحكم في تعايشها . ومن الصواب أن نتذكر ذلك في الوقت الذي يراد منا فيه أن نؤمن بخرافة الاستقلال الوطني ، إذ لا يوجد استقلال إلا في ثراء التكافل وتنوعه . ويتمثل الطريق الوحيد إلى الاستقلال فيما يتعلق بالمواد الأولية أو بالطاقة في تنوع مصادر إنتاجها ومورديها : فنظرا لكون الخريطة الجغرافية السياسية ما هي عليه ، فليس من المرجح أن نتعرض للابتزاز من جانب جميع البلدان معاً أو أن نسخط بغتة على العالم بأسره .

توزيع للمهام على نطاق المعمورة

إن هدف الإيكولوجيا المصوب نحو الأمد البعيد يحدونا أيضاً إلى اختيار

المشروعات والمسارات التي تبشر بمستقبل وثير وتنطوي على قيم تبعث على الاطمئنان ولا تجعلنا عرضة لأهواء الظروف . فعندما يكون التصنيع ، في غضون عشرين أو ثلاثين سنة أو نصف قرن على أقصى تقدير، قد بلغ معظم بلدان العالم ، وعندما تكون إندونيسيا والبرازيل والصين والهند قد أخذت كل منها بدورها مكانها بين البلدان الصناعية العظمى ، وعندما تقفل الأسواق في وجه التصدير إما بسبب تشبعها أو نتيجة لحدة المنافسة ، فمن الصواب الاعتقاد بأن الطلب سيتوجه بالنسبة إلى كل بلد ، نحو ما يناظر عن كثب تقاليد العريقة ويتفق في الوقت نفسه مع القدرات الخاصة التي يكون قد أثبت امتلاكه لها . فلا شك أن أوروبا ستظل الوجهة المفضلة فيما يتعلق بالنشاط السياحي لأنها مازالت في نظر الكثيرين مهد حضارة عالم اليوم . وستواصل فرنسا ، بلد التقاليد الزراعية الراسخة ، بيع الأنبذة والشمبانيا وأطباقها الشهية وعطورها إلى جانب أزيائها وطائراتها وتكنولوجياها الطليعية ، والأمل معقود على أنها سوف تتوقف عن تصدير أسلحتها ومحطاتها النووية . وستحتفظ ألمانيا بمركزها كدولة صناعية قوية ولكنها ستصدر أيضا جعتها . أما سويسرا فستظل معقل صناعة الأدوية وفن صياغة الحلبي البديعة ولكنها ستواصل بلا شك بيع الشيكولاتة .

فسيتعين على كل بلد إذن أن يعطي الأولوية الأولى لحماية السلع التي نهضت عليها أصالته . وسيكون من الخطأ الفادح أن يضحى بلد كفرنسا بأنبذته من أجل الاستسلام لنهم التصنيع أو في سبيل مشروع أو آخر من مشروعات التخطيط العمراني الكبرى . ومن المخاطر التي قد ندفع ثمنها غاليا في المستقبل ذلك الإهدار المشين لأرضنا الزراعية التي نفرط فيها بلا هوادة من أجل إنشاء مرافق كثيرا ما يمكن إنشاؤها على مواقع صناعية مهجورة .

وقصارى القول أن ما يجدر تنميته وتطويره هو الخصائص التي تنفرد بها

كل بيئة وتشكل قوام تراثها، الأمر الذي لا يستبعد الإنتاج بكميات كبيرة لا تستتبع بالضرورة انخفاض مستوى الجودة. فلئن كانت قيم التراث تحظى من جديد بكل هذا التقدير، فقد جاء ذلك رد فعل لإنتاجية تغلب عليها عناصر الكم والتبسيط. فالتماثل يفضي إلى الرتابة والافتقار في حين يؤدي التنوع إلى التبادل والإثراء. وفي اقتصاد يكتسي طابعا عالميا، سيعرض كل بلد على هذا النحو موارده وقيمته الخاصة به في وقت تحرر من التنافس الصناعي الضاري والمنهك. وسوف ينبئنا المستقبل بما إذا كان ذلك التنافس لم يكن سوى لحظة عابرة في تاريخ البشر.

ثالثا - مقتضيات التعقيد

في مجال التخطيط العمراني، تحدونا الإيكولوجيا إلى طرح تشيكات ذات طابع مماثل لما تقدم ذكره. وهي تضع في اعتبارها بارامترات متعددة، وتعترض على عملاقة تنزع إلى التبسيط ولا تؤدي وظيفة ملموسة وإنما جاءت نتيجة للأولوية المعطاة للكم.

فمجتمعاتنا الضخمة تعبر في المقام الأول عن رؤية معينة للإنسان وقد اختزل إلى بعد واحد من أبعاده وحلل استنادا إلى احتياجاته الأولية التي يمكن تقييمها على الفور فأغلقت تماما تلك السلع والقيم غير المادية. ولا تنطوي تلك المجموعات على أي إبداع حر ولا تفسح مجالا لأي حلم أو خيال. وهكذا حل الخط المستقيم في العمارة الحديثة نهائيا محل المنحنيات المحنكة التي خلفتها عمارة مطلع القرن العشرين أو العمارتان الغوطية والباروكية من قبلها. فلئن كانت الطبيعة لا تعرف الخط المستقيم، إلا أن العماري يجهل الطبيعة أيا كان مستوى تعليمه. ذلك أن كثرة الاستعانة بالمسطرة الحاسبة والجداول

اللوعار يتمية والحاسب الإلكتروني لا تعني بالضرورة معرفة جيدة بالقوانين الأساسية للبيولوجيا وأقل منها معرفة اللازمي واللا نهائي في الخيال الإنساني . غير أنه يجدر بنا أن نقول إن مدارسنا العليا لا تتمثل مهمتها في تعهد الخيال وإنما في تعليم التقنيات والكفاءة والمردودية والإدارة .

وعلاوة على ذلك فإن إقحام الرياضيات في البيولوجيا وفي العلوم الإنسانية يمكن أن ينطوي على خطر نظراً لأن «الفرضيات الأولية المقبولة على علاقتها تتحول إلى أخطاء فادحة بعد لحظات من تطبيق القواعد المنطقية ، ولأن التبسيط يتمخض عن المفارقات»^(٩) .

«مبسطون مرعبون»^(١٠)

والذي يحدث هنا أن كل امرئ يبسط على طريقته : فمهندس المرور لا يفكر إلا في السيارات فيشق في المدن طرق مواصلات حضرية واسعة غير آبه بالأطفال أو المشاة أو المسنين أو التلوث أو جو الأحياء أو المساكن العتيقة أو التراث التاريخي أو ما إلى ذلك . فهذه ليست مشكلته . ومهندس الأمن لا يفكر إلا في الحرائق فيتخذ ترتيبات وقاية مهيمنة وسط أروقة دير شيد في القرن الثاني عشر . فصوص الآثار ليس مشكلته . والمسؤول عن المرافق الصحية يطبق حرفياً قواعد تحظر إنشاء مقهى على بعد مسافة معينة من مدرسة أو مقبرة أو كنيسة أو مصحة أو مركز رياضي أو ثكنة ، الأمر الذي يقضي على ما تبقى للمجمعات الضخمة من طابع إنساني بحرمانها تلقاءها من أماكن اللقاء . وتلك لوحة لا تكاد تنطوي على أية مبالغة يشهد فيها النواب المنتخبون صعوباتهم اليومية إذ يضطرون إلى الخوض في الألغاز الإدارية البارعة والقواعد التنظيمية المتناقضة والمتكاثرة لكي يستطيعوا إضفاء قدر ولو قليلاً من الإنسانية والحرارة والحياة على المنشآت التكنوقراطية .

ويصدق الشيء نفسه عندما يتعلق الأمر بتشييد منشأة صناعية ضخمة : محطة لتوليد الطاقة النووية مثلا . فكل هيئة ، وكل أخصائي ، يدرس مشكلته بما يمليه عليه ضميره . وفي أحسن الفروض ، تدرس مسألة تأثير المحطة على البيئة في لجان تقنية متخصصة هي الأخرى بطبيعة الحال : تسخين المياه ، والآثار الجوية ، والانبعاثات الإشعاعية ، والتصرف في النفايات ، ومكان المحطة من المواقع ، وهلم جرا . أما معرفة الكيفية التي سيستقبل بها الجمهور المشروع ، فليست عادة مسألة مطروحة للبحث لأنها لا تمثل مشكلة تهم الأخصائيين . وعلاوة على ذلك لا يحدث قط ، على أي مستوى ، أن يجري تقييم شامل لميزان «المزايا - المخاطر» في الأجل القصير أو في الأجل الطويل فلا تراعى سوى المزايا في الأجل القصير التي تتخذ مبررا لتنفيذ المشروع . كما لا يجري في أي من اللجان تجميع لمساوىء المشروع ومضاره بل يكتفي بأن يعطي كل أخصائي إشارة الضوء الأخضر بعد أن يكون قد اختزل المخاطر قدر استطاعته . ومع ذلك فمن الممكن أن تشكل تلك المخاطر المختزلة مجتمعة عقبة خطيرة لن تتاح أبداً فرصة تقديرها . فالرؤية الشاملة للموقف لا تتحقق على الإطلاق . وهكذا فإن مشكلة تسخين مياه الأنهار تحل جزئيا ببث كميات هائلة من بخار الماء في الجو دون أن تعرف آثار ذلك على المناخ المحلي : وسبب ذلك هو أن مياه النهر تحميها السلة المسؤولة عن حوض النهر في حين أن الهواء ليس له من يدافع عنه .

التمائل يجد طريقه إلى كل شيء

يبدو أن هناك اليوم تشكيكا في أمر التماثل والتكرار، إن لم يكن في مجال إنشاء المحطات النووية فعلى الأقل في مجال إقامة المساكن الجماعية والمجمعات الضخمة . ولكن كيف السبيل إلى إضفاء طابع إنساني على تلك العمارة الجامد التي ستترك بصمتها على بيئتنا الحضرية طوال عشرات السنين ؟

فحتى يومنا هذا ، يعطينا تنوع الوجوه في جمهور من الناس فكرة تقريبية عما يمكن أن يكونه ثراء التراث في مدينة عتيقة حيث كان كل بيت مختلفا عن سائر البيوت ، إذ يمثل خلية في كائن حي هو المدينة التي سيؤدي أيضا^(١١) الحياة الاجتماعية بها يوما إلى أن تجدد نفسها ، فهنا وهناك تجري عمليات الهدم والبناء والترميم فيتغير وجه المدينة بلا توقف عبر القرون . وعندئذ يطرح السؤال : ماذا سيكون مآل المجمعات الضخمة ذات العمارة المجدد بلا رجعة ؟ كيف لها أن تتطور تبعا للأذواق والاحتياجات التي لا تكف عن التغير؟ ربما تقدم بها السن وفنيت على حالها هذه دون أن تستطيع التكيف لأشكال الثقافة الحضرية الجديدة ، عندما يتقدم عهدا ويدق ناقوس عفاؤها .

وعلى عكس ذلك فإن بناء المرء بيته إنما يعني أصالة القصد في مواجهة التماثل السائد . غير أن هذا التماثل يعود إلى الظهور ، شأن المرض المعدي ، بصدد البيوت الفردية التي أدركتها هي الأخرى يد «التصنيع» . فإنتاج هذه البيوت بالجملة يوضح لنا بجلاء مفارقة مجتمع يصر ، برغم أزمة متوطنة في مجال فرص العمل ، على ترويج النموذج الصناعي والاستعانة لهذا الغرض بأيد عاملة مستوردة في إنتاج بيوت تبنى من أجزاء مستقلة ، ويقدر لها أن تعيش لبضعة عقود على أقصى تقدير . فإلى متى العودة إلى البيوت الصامدة التي يحمل كل منها طابعه ويلبي ذوق ساكنه المرتقب ويستعان في بنائه بالخيال المبدع لفناني الحرف العريقة ؟ ربما أدى تعميم إجراءات تقديم المساعدة إلى مشروعات الإسكان إلى تسير عودة هذا النوع من المساكن ليسترد مكانه في تقاليد البلاد .

وبنفس الطريقة يواجه المطبخ المحلي منافسة من الإنتاج الصناعي للأطعمة التي يذكر تماثلها بالوجبات المعقمة التي تقدم في جميع مطارات العالم . كذلك فإنه في الوقت الذي تخصص فيه سلطات البلديات شوارع

للمشاة، سرعان ما تنتشر فيها نفس التركيبات الحضرية فنرى فيها نفس المقاعد ونفس المصابيح ونفس لوحات الإعلانات .

معرفة كل شيء عن لا شيء

ولا شك أن التخطيط العمراني ليس المجال الوحيد الذي يعيث فيه التوحيد والتماثل فساداً . فبحكم التخصص ، ينتهي الأمر بكل منا إلى ألا يعرف سوى جانب بالغ الضالة من الواقع ، أو على حد قول برنارد شو « إلى أن يعرف كل شيء عن لا شيء » .

والطب يعاني من تلك العلل نفسها . فهو إذ يفصل فيما بين أعضاء الجسم وفيما بين وظائفه يعجز عن رؤية الجسم في مجمله ، وأكثر من ذلك عن رؤية بيئته ، فليحاول ما وسعه أن يتزود بالأجهزة البالغة التطور، فإن ذلك لن يمكنه من رؤية الإنسان في وحدته وفي تفاعلاته مع بيئته . فالذي يحدث هو أن كثيراً من الاضطرابات الوظيفية لا تعكس إلا تدهور ظروف الحياة والعمل . ومن دواعي الغبطة أن كثيرين هم الأطباء الذين تنبهوا اليوم إلى هذه الحقيقة .

من التحليل إلى التركيب

لا شك أن الانتقال من التحليل إلى التركيب عملية مخوفة بالمخاطر . فالأخصائي يجد نفسه مدفوعاً ، إذ يضطر إلى التعرف على تخصصات أخرى غير تخصصه ، إلى توسيع نطاق اختصاصه الذي كان ينزع على العكس من ذلك إلى تعميقه بصورة مطردة . وهامش التصرف ضيق بين احتمال تبلّره في تخصصه الجزئي واحتمال تحلله في عالم المعرفة الواسع . فما أن تبدأ رحلة مترددة خارج المجال أو «الموطن» المألوف حتى يغرقنا سيل المعارف وتجتاحنا مشاعر الاضطراب وانعدام الأمن .

فمن المجهود حقاً مجابهة لغات أو أساليب تفكير لا نعرف منطقها أو

الأسس التي تنهض عليها . وعلى حين أن العامل في حقل الإيكولوجيا يعرف ذلك حق المعرفة ، فإن ما يهم عالم الفيزياء أو البيولوجيا هو الحقيقة المحضة : أي «ماهو كائن» ، على حين الذي يهم عالم السوسولوجيا أكثر من ذلك هو الطريقة التي تفسر بها الحقيقة تبعاً لنظام للقيم : أي «ماهو مدرك» وترتبط وجهتي النظر هاتين علاقة تضاد جدلية وهما تبينان الشقة التي تفصل بين العلوم المضبوطة والعلوم الإنسانية : ومن ثم احتمال انقطاع التيار بينهما ولكن أيضاً احتمال خصب ما يدور بينهما من حوار.

وفي نهج تعدد التخصصات دعوة إلى المجاوزة التي تعد محنة لا مفر منها ولكنها مثرية أشد الإثراء ، شأن رحلة طويلة نعود منها إلى الوطن وقد طرأ علينا تحوّل شامل . ويفرض هذا النهج نفسه في مجال التخطيط العمراني ، حقل تجاربه المفضل . فالواقع أنه ما من مجال آخر يستعين بتخصصات على هذا القدر من التعدد والتنوع .

والمحاولات الأولى للتخطيط الإيكولوجي^(١٢) كما يجري تجريبه في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تسعى إلى توخي الاتساق بين المرافق المزمعة وبين الخصائص المادية والبشرية للبيئات والأماكن التي ستنشأ فيها ، تعد البوادر الأولى لأساليب التخطيط العمراني المقبلة . ذلك أنه يستعان فيها منذ الآن بعشرات الأخصائيين ففتح على هذا النحو تكاملاً بين العوامل الرئيسية المعنية : الجيولوجية والمناخية والبيولوجية والتقنية والجمالية والنفسية .

وفي إطار العوامل البشرية ، ينبغي استطلاع آراء السكان المعنيين على سبيل الأولوية ، مما يتطلب فتح ملفات لهذا الغرض . وسيترتب على دراسات التأثير ، على النحو الذي ستجرى به من الآن فصاعداً ، إجراء مناقشات واسعة النطاق حول المشروعات ، مما يؤدي أحياناً إلى نبذها ، كما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى تحسينها . وعلى الرغم من الوقت الذي يقتضيه حتماً ما سيجري من حوار بين

المسؤولين عن اتخاذ القرارات وبين السكان المعنيين ، فإن اتفاق الرأي بين هؤلاء السكان يظل أمراً جوهرياً لأي تخطيط إيكولوجي سليم .

التفكير غير الخطي

ويفترض التخطيط العمراني أخيراً اكتساب أسلوب تفكير جديد ورهافة حس جديدة . فعملياتنا الفكرية ، إذ تنهض على مبدأ السببية الخطية وعلى المنطق الديكارتي الصارم ، قلما يمكنها أن تضع في اعتبارها التعقد الإيكولوجي أو الخيال الإنساني . كما أن ثقافتنا قلما تتيح لنا التعرف على طرق التفكير التي تخص الإيكولوجيا وتستطيع السبرنية وحدها - وهي فرع تغفله مناهجنا الدراسية - أن تقربنا منها . فمفاهيم التنظيم ، والمفعول الارتجاعي ، والتغذية الارتدادية إيجابية كانت أم سلبية ، وتعدد الأسباب ، والآلية المؤازرة ، كلها مفاهيم غريبة على أسلوب التفكير التقليدي . ومن ذلك مثلاً أنه في حين أننا جميعاً يسهل علينا أن ندرك أن النبات لا ينمو في الصحراء لأن المطر لا يسقط فيها ، فإن الحقيقة العكسية المتمثلة في أن غياب المطر إنما هو نتيجة مباشرة لغياب النبات يتعذر تصديقها . ومع ذلك فإن المعرفة الجيدة بدورة المياه تتيح الربط بين هاتين الظاهرتين ورؤية ما بينهما من تكامل . فالنبات ينضج ويزيد رطوبة الهواء ومعدل هطول الأمطار حسبما نرى في المناخات الجزئية الغابية التي تكون دائماً أشد رطوبة من المناطق المجاورة غير المشجرة .

ويتعين علينا إيلاء مزيد من الاهتمام لتعليم البيولوجيا والإيكولوجيا بالنظر إلى أنها تشكّلان ، بعد اللغة القومية والرياضيات واللغة الإنجليزية ، لغة رابعة . كما يجب تشكيل أفرقة متعددة الاختصاصات تنشط ميدانياً وليس على الورق فحسب ولا تكون مجرد وضع للتخصصات جنباً إلى جنب . فتكامل البارامترات المتعددة هو وحده الكفيل بحماية مشروعات التخطيط العمراني الكبرى من الأخطاء العائدة عموماً إلى عدم كفاية تقصي العواقب الممكنة للمشروع .

وينبغي أن نتذكر أيضا أن الإيكولوجيا ، التي وفق مؤسسها إرنست هنريك هايكل إلى تعريفها بأنها العلم الذي يستهدف فهم «اقتصاد الطبيعة» ، لا تعرف المنحنيات الأسية ، الأمر الذي يستبعد تماماً الاعتقاد بإمكان حدوث نمو اقتصادي لا نهائي . فالطبيعة لا يوجد فيها سوى منحنيات غاوس (منحنيات احتمال جرسية متماثلة) والمنحنيات الرائية (Sigmoides) التي تشير، عند نقطة انعطافها ، إلى تدخل آليات تصحيحية وتنظيمية . وبالنظر إلى أن الاقتصاد ما هو إلا تعبير عن هذه الظواهر الأساسية في الحالة الخاصة للمجتمعات البشرية ، فمن الواضح أنه يخضع لنفس القوانين . صحيح أننا كدنا ننسى هذه الحقيقة نتيجة لشدة التشابه بين المنحنى الرائي والمنحنى الأسى عندما نتبع الجزء الصاعد الذي يشتركان فيه ، وذلك هو ما تفعله المجتمعات الصناعية منذ نهاية القرن التاسع عشر . وليس من الصعب أن ندرك أنها خدعت بالدوام الظاهر لظاهرة النمو المادي . ولكن ما الذي يمثله قرن من الزمان بالقياس إلى أغوار الزمن؟

فالرؤية تتشوه عندما نقصر نظرنا ، كما يفعل الاقتصاد ، على الأجل البالغ القصر . والمرء لا يستطيع أن يقدر جمال بساط إن هو وضع أنفه على نسيجه كما يفعل الطوبين ، ولا يستطيع أن يرى مسار نهر بالنظر إليه عند مستواه وإنما يتسع نطاق الرؤية من فوق رابية أو من طائفة وذلك هو الأفضل . أما رائد الفضاء فيرى ذلك المسار من منبعه وحتى مصبه في البحر . وعلى ذلك فإذا ابتغيينا وضوح الرؤية تعين علينا التراجع لتوضيح الرؤية لأن ذلك وحده هو الكفيل بإطلاعنا على اتجاه المنحنى في مجمله .

رابعا - التطوير النوعي وإعادة الاستخدام

يعلما تاريخ الحياة أن التقدم المتواصل حقا هو التقدم النوعي وحده :

وهو يأتي نتيجة للتعقد المتزايد الذي يطرأ على الكائنات الحية على امتداد الأزمنة الجيولوجية ولقدرتها المتزايدة أبداً على تحقيق إنجازات جديدة، وذلك مجال يبرز فيه الإنسان سائر الكائنات. ومن جهة أخرى فإن الكمية الإجمالية للمادة الحية الموجودة على كوكب الأرض، أي الكتلة الحيوية (La Biomasse) يرجح أنها لم تسجل تطوراً يذكر: فحث الحراج طوال آلاف السنين الأخيرة لم يكد ينال منها شيئاً. وكان بكميات المواد الحية التي وجدت في الطبيعة أصلاً أن استطاع التطور البيولوجي أن يحقق معجزاته. والحياة تخلق وتهدم وتعيد الاستخدام بلا هوادة، ولكنها لا تجمع قط ما يفضي بها تراكمه إلى الاختناق، وهي تنظم بعناية تبعاً للموارد المتاحة.

استعادة الطبيعة للنفايات

إن الأمر كذلك منذ بدء الخليقة. فلم يحدث قط أن تمكنت العمليات البيولوجية من التطور دون أن تحل المشكلة الأساسية المتمثلة في إعادة استخدام النفايات وتجديد الموارد المتاحة. وتشير كل الشواهد إلى أن التخمر في غياب الأكسجين الطلق (الحياة اللاهوائية) هي العملية الأكثر بدائية بين العمليات التي تنفذها الكائنات الحية من أجل إنتاج الطاقة اللازمة لحياتها: ويؤدي هذا الشكل الخاص من الأيض إلى انبعاث غاز الكربون. وكانت عملية التخمر تتغذى بالجزئيات التي تتكون في الجو البدائي للأرض وتتركز في البحار والبحيرات الشاطئية في شكل حساء غني بالمواد العضوية: «الحساء الساخن» الذي يتحدث عنه عالم البيولوجيا الإنجليزي جون هولدين^(١٣) ويبدو أن التخمر كان سيستهلك كافة الموارد المتاحة ويحول الجو إلى طبقة كثيفة من غاز الكربون توقف مجمل عمليات تركيب الجزئيات البيولوجية، لولا أن ظهور الكائنات الخضيبية (الكلوروفيلية) الأولى قد استحدث نظاماً رائعاً لإعادة الاستخدام قادراً على إحداث التمثيل الضوئي. فهذه الكائنات، الأغليات

البداية ، تستخدم الطاقة الشمسية في إنتاج جزيئات عضوية معقدة بالجمع على وجه التحديد بين غاز الكربون في الجو ومياه المحيطات عن طريق التخمر، نابذة الأكسجين الطلق .

وعندئذ بدأ يتناقص مقدار الكربون الموجود في الجو (إعادة استخدام نفاية) في حين ازداد في الجو مقدار الأكسجين الذي أصبح بدوره «نفاية» التمثيل الضوئي . وأخيرا أعيد استخدام هذه النفاية مع ظهور أسلوب جديد لاستهلاك الطاقة هو التنفس .

التوازنات الكبرى للمحيط الحيوي

وهكذا تنشأ منذ البداية التوازنات الأساسية التي تنهض عليها جميع العمليات الحية . فالنباتات تنبذ الأكسجين وتمتص غاز الكربون طوال فترات تعرضها للشمس فتغني الجو بالأكسجين . والحيوانات والنباتات تمتص الأكسجين وتطلق غاز الكربون أثناء تنفسها ليلاً . وأخيرا فإن التخمر أيضا ينتج غاز الكربون . وتتوازن هذه الظواهر الثلاثة بتثبيت مقادير كل من هذين الغازين في الجو والحجم الإجمالي للنباتات والحيوانات التي تظل متضامنة إلى الأبد .

وإعادة الاستخدام التي لا غنى عنها لإدامة التوازنات الأيكولوجية الكبرى ضرورة أيضا لاستمرار التوازنات الاقتصادية . وتتخذ منذ الآن تدابير في سبيل هذه الغاية تشهد بتطور سريع في العقلية .

ويشهد مسترجعو النفايات ارتقاء لمركزهم : فهم ، شأن «الكائنات المحللة» في الإيكولوجيا (الجوارح والكواسر والحشرات وآكلات الجيف والفطر المجهرية والبكتيريا) ، يعيدون إلى دورة الإنتاج تلك المواد المستعملة بعد أن يحللوها ويبسطوها ويجعلوها قابلة للاستخدام من جديد . وسوف تقام لهذا الغرض منشآت صناعية جديدة بعد أن كان الأمر متروكا للارتجال ولفئات السكان

المهمشين ، وعندئذ سوف يصبح قطاعاً رئيسياً في اقتصادات المستقبل . وسيكون لتقديم الحوافز المالية أثر حميد مزدوج في هذا المجال : فهو يسهم في إيجاد فرص العمالة في الأجل القصير ويقتصد المواد الأولية في الأجل الطويل .

ومن المحتمل أن تتخذ إعادة الاستخدام مستقبلاً أبعاداً لا يمكن اليوم تصورها : فسيوفر هدم مساكننا الشعبية التي لن تعود صالحة للسكنى في غضون بضعة عقود ما تحتاجه أعمال التشييد المقبلة من رمل وأسمنت بعد أن تكون حصباء أوديتنا الغرينية قد استنفدت تاركة مكانها لسلاسل طويلة من المسطحات المائية .

وهكذا يجد علم الاقتصاد في النماذج البيولوجية مادة تساعد على تجديد مفاهيمه واجتياز مرحلة أخرى من مراحل تاريخه . فالاقتصاد نظام فرعي للإيكولوجيا يخضع لنفس القوانين التي تخضع لها .

خامساً - الإيكولوجيا والاقتصاد : لغة واحدة

ومن جهة أخرى ، تشترك الإيكولوجيا والاقتصاد ، فضلاً عن اشتراكهما في الاشتقاق من اليونانية ، في إمكان تحليلهما وفقاً لنفس المفاهيم . وسبق أن ذكرنا أن إرنست هاكيل رأى في الإيكولوجيا «اقتصاد الطبيعة» فطبق على العلوم البيولوجية أحد مفاهيم العلوم الإنسانية . ويؤدي بنا إجراء في الاتجاه المعاكس إلى وضع الاقتصاد من جديد في إطار الإيكولوجيا الأوسع ، وذلك إجراء طبيعي بالنظر إلى أنه إذا كان الاقتصاد لا يزال يعني من حيث اشتقاقه فن «إدارة شؤون البيت» فإن الإيكولوجيا تعنى بـ «معرفة شؤون البيت» . وواضح أن المقصود بـ «البيت» في هذا السياق هو البيئة ، وفي معنى أوسع نطاقاً ، بيتنا المشترك : الأرض . أفليس من الطبيعي إذن أن يدار - مهمة

الاقتصاد - وفقا للقوانين التي تحكم تشغيله - مهمة الإيكولوجيا ؟ وهكذا فإنه مع تحسن معرفتنا بتلك القوانين ستضيق تدريجيا تلك الشقة الفاصلة بين هذين الاختصاصين المتقاربين .

ومن الأسباب الأخرى لتقاربهما أنها يخضعان للحتميات الصارمة التي تخضع لها جميع الظواهر الحية . فتوازن النظامين الاقتصادي والإيكولوجي توازن متغير (métastable) ^(١٤) . فالإقتصاد ينتج سلعا وخدمات انطلاقا من مواد أولية زراعية أو معدنية ومن موارد الطاقة المتاحة والتي توجد في معظمها في شكل طاقة أحفورية غير متجددة هي النفط والفحم . وتكفل توافر المعلومات اللازمة لهذا الإنتاج معارف علمية وتكنولوجية تضمها الكتب والحاسبات الإلكترونية . وأخيراً يتوقف حجم الإنتاج على عدد من العوامل المرتبطة بالأحوال العامة للبيئة البشرية : توافر الأيدي العاملة والتنظيم الذي تفرضه حالة السوق ، و«المناخ» الاجتماعي وما إلى ذلك .

وفي الوقت نفسه ، «ينتج» النظام الإيكولوجي الأرضي أفراداً وأنواعاً حية تبعاً للموارد الغذائية المتوافرة ، وللموارد المعدنية والعضوية ، ولمصدر طاقة لا ينفد : هو الشمس . والمعلومات اللازمة لهذه التركيبات يضمها الرمز الجيني المسجل في صبغيات كل نوع . وأخيراً فإن الحجم الإجمالي للإنتاج يتحدد هو الآخر تبعاً للأحوال البيئية العامة : طبيعة التربة ، والمناخ ، وتدخلات الإنسان بطبيعة الحال .

وفي كلتا الحالتين ، تنظم المعلومات الطاقة والمادة وتشكلهما . وذلك هو التعريف الذي يساق لجميع البنى الحية ، أيا كانت درجة تعقدها . فقد رأى أرسطو أن الكائنات الحية تجيء ثمرة لقاء بين عنصر سلبي هو المادة الساكنة ، وعنصر إيجابي هو الشكل غير المادي الذي يميز كل نوع . وكان ذلك من جانبه حدساً تنبئاً إذ يكفي إبدال مفهوم الشكل «Form» بمفهوم المعلومات «information» القريب منه لإضفاء طابع العصرية على تعريف الفيلسوف العظيم .

ومع ذلك فإن هناك فرقا جوهريا بين الاقتصاد والإيكولوجيا : فعلى حين أن الاقتصاد يندرج في إطار النمو الخطي ويستنفد إلى غير رجعة الموارد المعدنية والطاقة الأحفورية دونما اكتراث للمستقبل في الأجل الطويل ، فإن الإيكولوجيا تتغذى على نقيض ذلك من مصدر طاقة دائم هو الشمس وتعيد دون كلل استخدام المواد الأولية المستعملة ، وذلك في إطار تطور دوري وإن لم يكن مغلقا . ففي مقابل مفهوم التقدم الاقتصادي الذي يتمثل في نمو كمي مستمر، يوجد مفهوم التطور الإيكولوجي الذي ينهض على أساس تعقد نوعي . وسيأتي اليوم الذي يجد النموذج الأول فيه نفسه مضطراً إلى استلهايم النموذج الثاني بأن يكفل لنفسه هو الآخر موارد طاقة دائمة بالاستعانة بطاقة الشمس وبأن يعيد إلى المواد الأولية والنفايات قيمتها بإعادة استخدامها .

أما إذا لم يدمج الاقتصاد في مفاهيمه فكرة جوهريّة هي فكرة التنظيم ، وإذا أصر على متابعة سباقه الوهمي نحو النمو الكمي المتواصل ، فإن الإيكولوجيا ، التي لا يعدو الاقتصاد أن يكون نظاما فرعيا لها ، هي التي ستسهر على إعادة الآليات الدقيقة التي نكون قد عجزنا عن إتقانها ، ولكنها ستفعل ذلك بالضراوة المعهودة من الطبيعة في مثل هذه الحالات . وتقدم لنا السيناريوهات التي تخيلها آلفين توفلر^(١٥) عدداً من بدائل «التشنج الإيكولوجي» التي تمهد لها أزمة اقتصادية عالمية إن لم يكن انهيارا كاملا للمجتمعات الصناعية . وفيما يتعلق بالتفجر الديمغرافي ، فإن الطبيعة تعرف ، كما لاحظ مالثوس ، كيف تضع له حدا بطريقتها الخاصة وبأعنف الوسائل المعروفة : المجاعات والوباءات والحروب .

ومن جهة أخرى فقد بدأنا بالفعل نخطط للمواليد وإن لم يكن ذلك دائما حيث ينبغي له أن يكون وكثيرا ما يمارس في أقل البلدان حاجة إليه ، كذلك بدأنا التفكير في إعادة الاستخدام والسعي إلى اتفاق الرأي على صعيد العالم

حول تدبير شؤون المواد الأولية وإدارتها . وقصارى القول أن أهم عمليات التنظيم قد شرع في تنفيذها بفضل إرادة الإنسان وحكم الضرورة . فهل سنجسر على المضي في هذا الطريق بسرعة والذهاب فيه إلى بعد يكفي لإنقاذ الموقف قبل فوات الأوان؟

«صدع» في الذكاء اللاواعي

إن كل شيء يجري كما لو كانت السيبرنية والديناميكا الحرارية والبيولوجيا والإيكولوجيا قد أتاحت لنا اليوم رؤية جديدة للحياة وللعالم في الوقت الذي مكنتنا فيه من أن نحسن فهمنا للآليات ونجد فيها لأنفسنا نماذج للتنظيم والسلوك .

فكما لاحظ إدجار موران^(١٦) بحق : «إن الإنسان لم يفعل حتى الآن سوى أن يعيد جزئيا إلى النشاط ذكاء سبق له أن نظم وخلق كائنات حية ، بها فيها الإنسان نفسه ، فذكاء الإنسان إنما يعيد اكتشاف الاختراعات والعمليات والتقنيات والاكتشافات التي أنشأت ، منذ ألفي مليون سنة ، تنظيم الخلية .

«فكيف يمكن أن يكون هناك كل هذا الانغلاق المتبادل بين نظام حياتنا الواعية ونظام البنى البيولوجية مع وجود فرجة هنا وفتحة هناك؟ . . . ذلك أنه يوجد ذكاء سابق علينا ، ذكاء أوجدنا ، ذكاء طبعنا عليه . فلماذا هذا الحجاب الذي يفصل بيننا وبينه إلى كل هذا الحد؟

«إن ذكاء الإنسان يبدو وكأنه آت من صدع في قنوات الذكاء اللاواعي» .

وهنا نلتقي بالحدس الأساسي الذي يتحدث عنه العرفانيون (gnostiques) ووفق ريمون روييه ببراعة إلى إضفاء طابع عصري عليه في مؤلفه La Gnose de Princeton^(١٧) الذي جاء فيه أن «السلوك الذكي» يمكن

مشاهدته على جميع المستويات في الكون ، ابتداء من الجسم الأولي وحتى الإنسان .

وهذا الذكاء المعني بالتنظيمات الطبيعية هو الذكاء الذي تحاول الإيكولوجيا ضخه في الاقتصاد . وهو ينشئ في الوقت نفسه رؤية مختلفة تمام الاختلاف للحياة وللعالم ، رؤية دينامية وتركيبية ، تبعا لمسار التطور ذاته .

ويتطلب وقتا بالغ الطول نفاذ هذه الأفكار إلى عقول العامة وإفصائها إلى تصرفات جديدة ، الأمر الذي يقتضي بذل جهود ضخمة للتدريب والإعلام في مجتمع يحتل فيه التعليم والثقافة مكانة تزداد أهمية باطراد .



الهوامش

(١) Le Soleil Vert عنوان فيلم يستبق الأحداث ويغالي في تصوير الاتجاهات الراهنة فيما يتعلق بالتلوث بوجه خاص .

(٢) Redondance : يشير هذا المصطلح المقتبس من السيبرنية إلى درجة تعقد النظام استنادا إلى ثراء العلاقات المتبادلة بين العناصر التي يتألف منها ، الأمر الذي يزيد قدرته على البقاء . وعلى ذلك فما يزيد النظام إسهابا انطواؤه على مزيد من العلاقات المستعرضة ومزيد من العلاقات المميزة بين عناصره . فالسيارة قليلة الحظ من الإسهاب بالنظر إلى أن تعطل قطعة فيها يعوقها عن السير . وجسم الإنسان كبير الحظ من الإسهاب بالنظر إلى أنه يمتلك من القدرة على التجدد والدفاع عن كيانه ما لا يمتلكه جهاز آلي ، الأمر الذي يساعده على «تعويض» إصابة تحمل به . ويمكن للنظام الإيكولوجي أيضا أن يكون عظيم الإسهاب ، مثلا عندما يؤدي اختفاء نوع فيه إلى حلول نوع آخر في «موطن» إيكولوجي قريب جداً من موطنه بحيث لا يلبث توازن النظام أن يعود إليه . ولنشر عابراً إلى ما طرأ من تغير على معنى هذا المصطلح : فقبل ظهور السيبرنية كان الإسهاب يعد لغواً محجوجاً .

(٣) في رده على سؤال مكتوب نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ يوليو ١٩٧٦ ، قال وزير الصناعة الفرنسية : «إذا وضع في الاعتبار ما حدث من تآكل نقدي ، وجد أن تكلفة الاستثمار في محطات توليد الطاقة النووية قد ارتفع بنسبة ١٥ في المائة بين سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ نتيجة لأخذ حتميات البيئة والأمن الجديدة في الحسبان» . وأثناء تلك الفترة ارتفعت تكلفة الوقود بحوالي ٣٠ في المائة . كذلك يبدو أن تكلفة الكيلوواط / ساعة التي تنتجها محطات توليد الطاقة بالوقود العادي زادت بسرعة أقل من سرعة زيادة تكلفة الكيلوواط / ساعة النووي ، وأن الميزة الظاهرة لهذه التكلفة الأخيرة (٥, ٧ سنتيم مقابل ١١, ٥ - ١٢, ٢ سنتيم) تتضاءل كثيراً إذا أدخلنا في حسابها المبالغ الضخمة التي تستثمر في البحوث النووية والتي لم توضع في الاعتبار في حساب هذه التكلفة .

(٤) لا يزال أمن هذه المنشآت مثار جدال حاد ، وهو أمر يثير في حد ذاته مشاعر القلق وينبغي أن يؤدي إلى إقامتها بعيدا عن أي تجمع سكاني . غير أن ذلك لن يتسنى إلا عند الاستعانة بطرق التبريد بالهواء التي لا يتعين معها بناء محطات التوليد على شواطئ الأنهار حيث تبلغ كثافة السكان أشدها .

(٥) في كتاب بعنوان Les Vaches Maigres (Gallimard, 1975) يشكك ميشيل ألير وجان فيرنيو «في صواب فكرة كنا نؤمن بها جميعا في الأمس القريب : فكرة النمو على الطريقة الأمريكية» . ويعد ذلك مثالا جيدا على التواضع وصفاء الفكر .

(٦) M. Grenon, Ce monde Affamé d'énergie, Laffont, 1973

(٧) الواقع أن تطبيق الاستراتيجية المعروضة هنا تقتضي إرادة سياسية قوية من جانب الحكومات قادرة على أن تتصدى للاستراتيجيات القطاعية التي يساندها لوبي القطاع الخاص والقطاع المؤمم ، ثم على أن تعدل اتجاهها . ذلك أن مفهوم «النمو الجديد» لن يكون له أي معنى ما لم تكرر لأهدافه

موارد مادية ومالية وبشرية جديدة. فمن الممكن القول على سبيل المثال أن الهيئة المسؤولة عن مصادر الطاقة الجديدة ليس لها حول يذكر في مواجهة اللوبي السياسي والإداري والعلمي والعسكري الذي يملك قوة هائلة ويعمل منذ أكثر من عشرين عاماً في فرنسا على تطوير أوجه الاستخدام الحربي والسلمي للطاقة النووية. لذلك فإن تحويل جزء من الأموال المكرسة لهذه الاستراتيجية التي يشكل طابعها الأحادي خطراً محدقاً سيكون من شأنه أن يتيح سياسة مغايرة في مجال الطاقة.

(٨) يقضي هذا المبدأ بأنه في حالة نظامين إيكولوجيين متجاورين وترتبط بينهما علاقات متبادلة (بيئة أرضية وبيئة بحرية في منطقة ساحلية على سبيل المثال)، عندما يطرأ تعديل مهم على أحدهما، تتردد أصداؤه على الفور في النظام الآخر (من ذلك مثلاً أن النمو الحضري الشديد على الساحل يزيد التلوث البحري).

(٩) نص مقتبس من Kostitzin في Yves Le Grand, "Nécessité de faire naître un esprit : biologiste chez les futurs ingénieurs" Cahiers des ingénieurs agronomes, 1956, no 110

(١٠) عبارة لـ Talleyrand قصد بها اليعاقبة.

(١١) «الأبيض» : (métabolisme) مجموع التحولات البيوكيميائية التي تحدث في جسم الكائن الحي. وتعرف هذه التحولات، عندما تتمثل في تكوين الجزيئات وتركيبها باسم «الابتناء» (anabolisme)، وفي حالة تدهور الجزيئات وتهدمها باسم «التقويض» (catabolisme).

(١٢) Ian Mac Harg, Design With nature, New York, Double Day and Co Inc, Garden City, 1969.

(١٣) فيما يتعلق بأصل الحياة، يمكن الرجوع إلى J.de Rosnay, Les Origines de la vie, de L'atome à la cellule, le Seuil, 1966, Coll. Microcosme

(١٤) Systèmes en équilibre métastable : نظم توازنها، على نقبض توازن كثير من الأشياء المادية، غير مستقر فهو عرضة للتحول مع الزمن شأن جميع الظواهر الحية.

(١٥) Alvin Toffler, Eco - spasme, Denöel, 1975.

(١٦) Edgar Morin, Journal de Californie, Le Seuil, 1970

(١٧) Raymond Ruyer, La Gnose de Princeton, Fayard, 1974.



الفصل الثالث

ثقافة جديدة ومدرسة قديمة

«تسللت خفية منحرفاً نحو المتمردين» (١)

ر. سوليفان

أولاً - الإحياء الثقافي

من الصعب تصور دور التربية والثقافة في مجتمعات مابعد التصنيع . وأيا كان الأمر فسيكون دوراً أعظم من دورهما اليوم . وسيكون للخيارات التي تجري في هذا المكان آثار جانبية كثيرة على الصعيد الاجتماعي تلبي تطلعات فئات متنامية دوماً من السكان تسعى للحصول على سلع أخرى غير السلع المادية .

فخفض ساعات العمل سيتيح مزيداً من أوقات الفراغ ، مما سيحمل الناس على ولوج المجالين الثقافي والروحي لكي يتجنبوا مغبة الوقوع في براثن الملل ، أسوأ ما يبتلى به البشر . وعالم الثقافة لا حدود له . وبحر المعرفة وثرء الفنون ومنتجات الفكر البشري تفتح آفاقاً غير متناهية . وكنوز المكتبات والمتاحف تشكل التراث الثقافي للنوع على نحو ما تشكل الصبغيات تراثه الجيني ، فهناك تتجمع منجزات العلوم والآداب والفنون ، نتاج العقل الذي لا ينضب على مر السنين .

غير أن الانتفاع بهذه الكنوز يقتضي أسلوباً معيناً في التعليم يتجاوز كثيراً مجرد الإعداد المهني الذي يهدف، عن حق، تكييف الناس لمقتضيات العمالة. ومن جهة أخرى سيترتب عليه أسوأ أنواع الاغتراب، إن هو أدى إلى إخضاع الإنسان بالكامل لمتطلبات جهاز الإنتاج، وعلى ذلك ينبغي أن يقترن بجهد تربوي متصل يذهب إلى أبعد كثيراً مما يذهب إليه التعليم المدرسي.

وعلى ذلك لامناص من أن يطور وينمى دور المؤسسات غير المدرسية، وحركات التعليم الشعبي، والمتاحف والمكتبات، وبيوت الشباب ومراكزهم، ووسائل الإعلام والاتصال. وكذلك وبطبيعة الحال دور الآباء حيث إن محيط الأسرة لا يزال - بعد مضي قرن على وفاة جول فيري^(٢) وعلى الرغم من تطبيق إلزامية التعليم حتى سن السادسة عشرة - أقوى عامل من عوامل الإعداد، أو الإفساد، الاجتماعي، ومن دواعي الأسف أنه كثيراً ما يفضي إلى الفصل بين فئات المجتمع. وكل الدلائل تشير بالفعل إلى أن نظامنا التعليمي لا يزال عاجزاً، برغم الخطب الطنانية، عن كسر الحواجز الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص يتجاوز حدود الأسطور: ذلك أن المجتمع الفرنسي لا يزال مجتمع طبقات.

وإذا كانت الثقافة تمثل « حاجة ماسة »^(٣) من حاجات الروح والعقل، فهي أيضاً ماثلة في الشارع وفي الحجر. فليس ترميم أثر قديم أو كاتدرائية ضرباً من ضروب الترف الذي لا تقدر عليه إلا اقتصادات الوفرة، أفليست هذه الآثار ثمرة اقتصادات ضئيلة النمو؟ إن أعمال الترميم هذه إنما تلبي حاجة أساسية وسوف ينظر إليها على أنها كذلك في مجتمعات ما بعد التصنيع. فهل من المعقول ألا تمثل ميزانية الشؤون الثقافية سوى واحد في المائة من الميزانية الوطنية؟

وفما يتعلق بالمدرسة، ستتضح صعوبة دورها أكثر مما تتضح في التطبيق.

لقد فصل بين مفهومي المدرسة والثقافة في أوساط الرأي العام في غضون أقل من جيل ومن المحتمل أن تكون المقاومة السلبية التي يبدىها النظام المدرسي أمراً مواتياً لظهور مبادرات جديدة. فالمدرسة تتصف في الوقت الحاضر بجميع صفات مجتمعات الإنتاج: تقسيم مفرط للعمل، وتخصص، واختيار أولي ونهائي. ومنافسة، وتدرج هرمي، واستهلاك تعليمي بالجملة، وضخامة مفرطة لعدد من المباني المدرسية، وتخطيط، وتسوية، ومعايير كمية فحسب، وهلم جرا. والمباني المدرسية تعطي صورة صادقة للعمارة التي تلقن في نظام التعليم الوطني: عمارة يجمع من الجمود والقبح والكآبة ما لم تجمععه عمارة قبله في تاريخ البلاد، فليست هناك مدرسة واحدة يمكن إدراجها في عداد الأعمال الفنية أو الآثار التاريخية الجديرة بهذا الاسم، حتى وإن بدأت محاولات موفقة في هذا الاتجاه، هنا وهناك.

والواقع أن المدرسة تئن تحت وطأة حتميات صارمة. فعلى الرغم من المظاهر، يخفي الهياج المتوطن لعالم التعليم وراءه نظاماً جامداً يتعين تحليله بالنظر إلى أن أي تقدم يقتضي التخلص من هذه القيود المكبلة. ولنبدأ بالجامعات.

ثانياً- الرمز الجيني للجامعة

تتسم الجامعة في كل البلدان بنوع فريد من الجمود والثبوتية (invariance)^(٤)، الأمر الذي أتاح لها، في فرنسا، أن تظل على حالها دون تغيير على الرغم من اضطرابات مايو سنة ١٩٦٨ وسن قانون يدخل تعديلات عميقة على بنائها.

وفي سنة ١٩٦٥، كتب مراقب لأحوال الجامعة يقول: بوسع الإنسان أن يحرك الجبال ويغير مجرى الأنهار ويعدل المناخ على قارات بأسرها وربما أن يبرح

كوكب الأرض عما قريب ، ولكنه ظل حتى الآن مكتوف اليدين أمام جمود
البنى الجامعية^(٥).

وقد علمتنا البيولوجيا أن البنى تنزع إلى البقاء والتكاثر في أشكال مطابقة لها
وفقاً لقانون الثبوتية المعروف . وتعتمد الثبوتية في حالة البيولوجيا على الحتمية
الجينية ، أي على الأحماض الصبغية النووية (DNA)^(٦) المكونة للجينات التي
تحتوي عليها الصبغيات .

البحث عن الثبوتية

وعندما يغرينا السؤال : عن أين عساها تكمن ، داخل نظام كنظام
الجامعة ، تلك الآلية أو البنية التي تقرر تلك الثبوتية ، يبدو أن مردها إلى
الإجراءات والهيئات المكلفة بحشد هيئات التدريس في الجامعة : وهي في
فرنسا اللجان الاستشارية للجامعات .

وتعهد إلى تلك اللجان مهمة إدارة شؤون المسار المهني لأساتذة الجامعة ،
الأمر الذي يمنحها بطبيعة الحال سلطة كبيرة . فالمسار المهني لكل جامعي رهن
بإرادة تلك اللجان ووفقاً لتقاليد قديمة ولكنها جديرة بالاحترام نظراً لأنها تنهض
على أساس الحريات الجامعية ، لا ينضم إلى عضوية هذه اللجان إلا أعضاء في
هيئة التدريس بالجامعة يعينهم في الأغلب زملاؤهم ، مما يترتب عليه اتجاه
يؤسف له نحو محاباة الأقارب يثقل النظام ويحمله على مناوأة التجديد
والأصالة : وإذا أردنا أن نعبر عن ذلك بلغة البيولوجيا قلنا إنه يعمل
بمثابة «كاظم» (répresseur) وبلغة السوسيولوجيا بمثابة «محافظة» (conservateur)
على غرار نقابات الماضي التي كانت تقوم على أساس هذا المبدأ ذاته .

وبالنظر إلى أن معايير الترقى تنهض على أساس النشاط البحثي وحده ،
ولأن البحوث تقتضي لكي يكون لها عائد في الأجل القصير - وذلك هو المعيار

الأساسي في بداية المسار المهني - تخصصاً شديداً، فإن المرشح لمنصب أعلى يضطر إلى قصر بحوثه على مجال بالغ الدقة والمحدودية. ويتعين عليه ألا يبرح هذا المجال بأية حجة أو ذريعة وإلا اتهم بخطأ لا يغتفر هو التشتت! ويمكن القول حقيقة ومجازاً إن طبيعة الأشياء أرادت للجامعي المبتدئ أن يتفوق على كل من عداه في ضيق الأفق . .

وهكذا يمكننا الاعتراف بأننا أمام عقبة تحول بيننا وبين الإقدام على البحث متعدد التخصصات وعلى الرؤى التوليفية الواسعة، ومما يسهم في ذلك أن هذه اللجان هيئات منيعة تسهر بدقة على منع الحيد عن الطريق المستقيم.

التقليد في مواجهة التجديد

ومن الصواب أن نقول في مقابل ذلك إن الجامعي الذي يبلغ قمة مساره المهني يتمتع بحرية مطلقة، غير أنه من دواعي الأسف أن الشقة بعيدة إلى تلك القمة، وأن القدرة على التجديد لا تتناسب تناسباً طردياً مع السن. ومن المحتمل أنه لا يوجد أي نظام آخر يذهب إلى هذا الحد في تقسيم المسار الوظيفي إلى فترتين إحداهما طويلة تسودها التبعية المطلقة تليها فترة قصيرة تسودها الحرية المطلقة.

فالحرية لا تأتي إلا في سن متقدمة تكون فيها البنى العقلية قد تشربت بشدة مبادرجت عليه من عادات وروتين. ولا يستغرب إذن أن يفضل نظام كهذا التقليد على التجديد. . فيغدو أصلح ضامن للقيم التقليدية. ولدى معظم الجامعيين ضمير مهني حي ويحرصون على حسن رعاية طلبتهم حتى وإن كان ذلك لا يوضع في الاعتبار في تقييم مزاياهم ومساراتهم المهنية، الأمر الذي ينطوي على مفارقة ليست بالهينة. بل إن بعض هؤلاء الجامعيين يقبلون، على غير ما كان يتوقع، النهوض بأعباء إدارة المؤسسات الجامعية، وهو إقدام يكاد

يناهز البطولة بالنظر إلى الظروف التي تكتنف تنفيذ مهام هذا المنصب : تبعية مزدوجة ومطلقة لمجلسهم الذي يداول ، وللوزارة التي تدفع مرتباتهم ، وهي مرتبات هزيلة علاوة على ذلك . وفيما يتعلق بكليات الطب ، تضاف إلى ثبوتية البنى الجامعية ثبوتية مهنة تثبت بإصرار بالغ بتقاليدها ولا تتمثل مزيتها الأولى في تشجيع الطلبة على ممارسة حرية بريئة ومثمرة إزاء أساتذتهم .

وقصارى القول إن الجامعة تصر بإلحاح على طابعها الأكاديمي . فهي إذ توفر علما كثيرا ما يكون منقطع الصلة بالواقع ، تخزن المعارف وتظل ، كما سبق ان قيل «مرأباً للمعرفة» على الرغم مما يبذله كثير من العاملين فيها من جهود للتحرر من صرامة هذه الحتميات الاجتماعية التي تضاهي الحتميات الجينية فيما تفرضه من قيود . ومؤدى ذلك أن إصلاح الجامعة سوف يعني البدء بتعديل لجانها الاستشارية ، أي النيل من الرمز الجيني للنظام . فلماذا لا تنقسم عضوية هذه اللجان بالتساوي بين ممثلين للإدارة وممثلين لكل من الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ؟ مما قد يبعث فيها روحاً جديدة . . إن اللجان كيانات مقدسة لاتمس والأساتذة يستهويهم إعطاء بعضهم بعضاً درجات وإجراء تقييمات مقارنة لمزاياهم . . انحراف مهني إن صح هذا القول . .

ثالثاً - الرمز الجيني للدولة

تظل دراسة ظاهرة الثبوتية في النظم التعليمية ناقصة مالم يوسع نطاقها لتشمل مدارس عليا معينة ، وعلى الأخص في فرنسا ، المدرسة الوطنية للإدارة (ENA)^(٧) . فهذه المدرسة تخرج صفوة مدربة تدريباً كاملاً على تشغيل الأجهزة الإدارية الوطنية .

ويوما بعد يوم تتأكد الفكرة القائلة بأن هذه المدرسة هي الدولة^(٨) . وربما نرى اليوم بعض رجال السياسة المتتمين إلى الجيل السابق والذين لم يرتشفوا من هذا الرحيق ، ولكنهم الآن في سبيلهم إلى الاختفاء مفسحين المجال لمنافسيهم من الشباب «النابه» . فالمدرسة الوطنية للإدارة (ENA) تمثل بالنسبة إلى الكيان الوطني مايمثله الحامض الصبغي النووي (DNA) بالنسبة إلى الكائن الحي : بنية محافظة وموحدة وثبوتية إلى أبعد الحدود .

وتندرج هذه المدرسة في عداد أثقل القيود التي تكبل البلاد . فالاختيار الطبيعي للصفوة يتم اليوم بطريقة لامناص منها ولا محيد عنها . فإذا لم يؤخذ هذا المسار في سن العشرين فلن يؤخذ أبداً . وأسلوب الاختيار هذا يشجع على محاباة الأقارب ، ويركز السلطة في أيدي حفنة من المواطنين ، ويمنع المواجهة بين الصفوة وبين المسؤولين الذين تلقوا إعداداً مختلفاً في مؤسسات أخرى مختلفة ، ويضفي طابعاً موحداً على العقول ، ويتمركز حول النموذج الباريسي ، وفي نهاية المطاف يحرم الإدارة العليا والدوائر الحاكمة من كفاءة أناس يتمثل عيهم الوحيد في أنهم لم يوجهوا في الوقت المناسب نحو المسار الوحيد الذي يفضي إلى السلطة ويترتب على ذلك فصل وخيم العواقب بين فئات المواطنين .

ويترتب على ذلك أيضاً مجانسة غريبة للعقليات والمواقف وردود الأفعال .

فهؤلاء النشء والشباب ، إذ يواجههم ما يحاك من مؤامرات في كواليس السلطة ، يفقدون قبل الأوان مثالياتهم وحماسة الشباب . وهما صفتان لا اعتبار لهما في الرفيع من المناصب . والمستوى الفكري الرفيع الذي يبلغه خريجو مدرستنا الوطنية للإدارة إنما يدفع لقاءه ثمن باهظ من القيم الإنسانية ويضحى في سبيله بحمية القلب التي يصيبها الفتور . تضاف إلى ذلك ظاهرة التقليد والمحاكاة التي تقودهم إلى طبع مواقفهم ولغتهم بل ونبرات أصواتهم بطابع نظائرها لدى كبار رجال الدولة .

والعناية الفائقة التي يتلقاها طلبة المدرسة الوطنية للإدارة الذين يترددون على دوائر الشرطة تعيد إلى الأذهان بصورة ملحة ماتلقاه الملكة في مجتمعات النحل من تعليم . فهؤلاء الشباب الذين يتحلون بالأدب دائماً ويلبسون أبهى الحلل ويتخيرون صحبتهم يلقنون فن خدمة الدولة كما كان الملوك في الماضي يعلمون مهنتهم : أي منذ نعومة أظفارهم . ويدرجهم إعدادهم على الفور في عداد من يعتلون مناصب السلطة سواء كانوا ينتمون إلى أحزاب اليمين أو إلى أحزاب اليسار، ولا يدرجهم قط في عداد المواطنين العاديين . ففي الوقت الذي ينشط فيه عامة الشباب بشعورهم الطويلة وسراويلهم الباهتة في تعهد شؤون الخلية - شأن العمال المثاليين - يتهاى بضعة أفراد تم اختيارهم بحرص وأناة، في القاعات الوثيرة، لتأمين استمرار السلطات العامة ودوام الدولة مهما كان الثمن ، فأنى لهم أن يولوا انتباهاً إلى تكاثر الطنانات أو انتشار الزنابير؟

إن أول إجراء تتخذه حكومة ثورية هو إلغاء المدرسة الوطنية للإدارة والتزود بطريقة ديمقراطية بما يلزمها من مسؤولين إداريين من المشاتل الخصبة التي تمثلها الكليات الجامعية : كلية الحقوق وغيرها من الكليات مما سيتيح مزيجاً مستمراً وغنياً من الكفاءات والعقليات . وكما نرى مازالت الإيكولوجيا تصر على الدعوة إلى التنوع .

غير أنه ربما كان هناك حل آخر يستوحى من حكاية شائقة تروى في الأوساط الجامعية ، ومفادها أن الرب وقد أخذته حمية غير متوقعة قرر قطع يوم راحته الأسبوعية لكي يخلق رائعة الروائع : رجل الجامعة . ولكن رجل الجامعة لم يلبث أن حصل من المعارف ، وبلغ من الشأو ما جعله يتفوق على إخوانه الأدنى منه مقاماً - أي على سائر البشر، ما جعل الرب نفسه يخشى على سلطانه إذ إن الرب إله غيور . فما العمل؟ أيقضي على أبداع ما صنعت يده ، على ذلك العالم الجليل ويتتهك بذلك وصيته : « لا تقتل »؟ . وتففق الذهن الإلهي عن حل

هو خلق زميل لرجل الجامعة فأدى التنافس بينهما إلى وضع حد على الفور لما كان يتهدد الرب من خطر وجعله بمنأى عن أي منافسة . ومن الممكن مسترشدین بهذا المبدأ ذاته ، إنشاء عدد من المدارس الوطنية للإدارة فيستقر النظام في الحال .

رابعاً - المدرسة الجديدة

أما التعليم الابتدائي والثانوي فلا يعاني إلا من علة واحدة ، ولكنها علة قاتلة : تلك هي التدهور المذهل الذي حل في بضعة عقود بدور المعلمين وهيبتهم في أعين الرأي العام .

تدهور المكانة

هنا يسفر مجتمع الإنتاج عن وجهه الحقيقي : فعندما تهبط الثقة التي يحظى بها أولئك الذين نعهد إليهم بأبنائنا ، أي بالمستقبل ، إلى ما هو أدنى بكثير من الثقة التي نوليها المهن المعنية بالمال ، يبدو لنا في أوضح صورته إخضاع التربية والثقافة لمقتضيات التكنولوجيا والإنتاج والمجتمع التجاري . وربما فسرت لنا مشاعر الإحباط التي يحسها كثير من المعلمين ذلك الانفصال الدائم الذي يعيشونه إزاء المجتمع السائد . وهكذا سيكون الفشل مآل كل إصلاح تعليمي مادامت كرامة مهنة التدريس غير معترف بها ولا تلقى ما هي جديرة به من احترام ، ومالم يسترد المعلمون المكانة التي يستحقونها في المجتمع .

يضاف إلى هذا العزوف الوجداني انفصال سياسي يزيد تعطل النظام في بلد يختلف عن سائر الديمقراطيات الغربية من حيث إن التناوب على السلطة فيه ، الذي ينتظره قسم كبير من السكان ، يرجأ من انتخاب إلى انتخاب في مستقبل دائم التباعد : وذلك إحباط آخر يعاني منه رجال التعليم بوجه خاص إذ درجوا على الانتماء إلى أحزاب اليسار .

فكيف إذن ، إزاء كل هذه العقبات ، نصلح المدرسة ؟ لنحذر أولاً من تلك النزعة المرضية إلى الإصلاح التي تبدو كأنها السبب الرئيسي لجمود النظام . فسيتمثل التغيير بالأحرى في الكف عن إجراء الإصلاحات والاكتفاء بالعمل على تطوير العقليات وتعدد التجارب والخبرات وتنوعها .

تجارب التجديد

في التعليم ، ربما أكثر مما في أي مجال آخر ، ستيسر اللامركزية الجادة تفتح الحياة وانبعاث الخلق والإبداع .

فمنذ الآن تجري تجارب تجديدية تتسم جميعها بنفس الصفات ، فلا ينجح أي منها إلا عندما تبرح المدرسة منبذها وتسعى إلى المشاركة في حياة مجتمعتها . فإحياء متحف يتيح للتلاميذ أن يتابعوا في الموقع موضوعاً تربوياً تدعمه وسائل الإيضاح البصرية ، فيتعلمون مثلاً كيف كان قدماء الرومان يزودون مدنها بالمياه عندما يزورون شبكات جر المياه ونظم الضخ والحمامات الطبيعية القديمة وما إلى ذلك .

ويشهد نجاحاً باهراً ما ينظم من دروس عامة يحضرها النشء والكبار ، وتجذب جماهير غفيرة جامعة افتتحت لمن بلغوا سن الشيخوخة . وتوضع ضيعة شاسعة ، ببحيرتها وغابتها تحت تصرف المعلمين ليمارسوا مع تلاميذهم مبادئ الإيكولوجيا في الموقع . وتقدم رابطة لصون الطبيعة ، تشرف عليها مجموعة من الشباب ، حيوانات منطقة في موطنها الطبيعي (biotope)^(٩) فيلقى المشاهد إقبالاً شديداً من جانب التلاميذ ومعلميهم . وتنظم سلطات الحدائق الإقليمية دروساً في الزراعة يؤمها شباب المدن فيبهرهم تعلم مبادئ الزراعة وتربية الحيوانات^(١٠) .

ومن دواعي الغرابة أن المدرسة لا تستطيع حقاً أن تجد مواردها التعليمية إلا

عندما تنطلق وتبرح مكانها ، بل يحدث أحياناً أن نرى عندئذ معلمين سعداء !
وتلك ظاهرة تتجاوز كثيراً حدود الإصلاح وتغزو ثورة وتتجاوز حدود الثورة
لتغزو تحولاً جذرياً .

ذلك أن نظام التعليم الوطني هو بمثابة غول مخيف ، ونحن لاندير شؤون
قراية مليون من الموظفين دون مواجهة محشر بشر . وأزمة المدرسة يعود جانب كبير
منها إلى جمود تلك البنية التي تضع وجهاً لوجه ، في علاقة جدلية ساذجة ،
معلمين وتلاميذ انضم إليهم الآباء منذ عدد من السنوات لكي يدلواهم أيضاً
بدلوهم . غير أنه بالنظر إلى أن دور كل من هؤلاء ومهمته يحدد ان بدقة متناهية فإن
المواهب الطبيعية تصطدم بجمود الجهاز . فهذه الكائنات العملاقة تمتلك في واقع
الأمر بنى هزيلة للغاية ، تتألف من وحدات متطابقة هي الصفوف التي تتكرر إلى
مالانهاية ولا تربط بينها أية روابط : والمجموع يكون أقرب شبهاً إلى بنية بللورة منه إلى
بنية كائن حي بكل ما ينطوي عليه من تعقيد .

ولا يمثل الحل في تجزئة الوزارة إلى جزأين أو عدة أجزاء ، فشأن هذه الأجزاء
شأن الأمية ، لن يلبث كل منها أن يعيد تكوين مادته وعندئذ يتعقد النظام بما
ينشأ بين البنى الجديدة من تنافس . إنما يمثل الحل في تفويض السلطة إلى
المناطق والأقاليم وعودة أشد الوزارات الفرنسية مركزية إلى القاعدة الشعبية ،
أفليست الجامعة هي الإدارة الوحيدة التي تكتب إلى الوزير في طلب إنشاء
وظيفة خادمة تنشأ وتدار من باريس ؟

التوازن في انعدام التوازن

ويتعين على المدرسة من جهة أخرى أن تدرج أساليبها التربوية في إطار
رؤية دينامية للعالم . فما ينبغي تشجيعه ليس إصلاح البنى بقدر ما هو إصلاح
روح التعليم .

وليس من الممكن وضع تعريف لأهداف مدرسة الغد أفضل من ذلك التعريف الذي توصل إليه روبير لاتيس في مقالة تحمل عنواناً إيجائياً^(١١) و يبدأ هذا الكاتب باستعادة ذكر الإصلاحات التي تعاقبت لهدف مواءمة المدرسة للحياة : لقد تعددت الادعاءات الفارغة التي تبدو كل منها أقل جدوى من سابقتها . ومن الممكن أن نسرد على سبيل المثال حسب الترتيب الزمني : تعلم كيف تتعلم ، التدريب المستمر والتربية المستديمة ؛ المدرسة ، أداة تجديد المجتمع بما فيه من تفاوتات ، العناصر المشتركة في مناهج التعليم ، اللغات الثلاث ثم الأربع مع مقدم الوزير التالي ، تعزيز قيمة العمل اليدوي . . ثم يردف قائلاً بنفحة من المرح : «عندما تعصى مشكلة على الحل أو يستحيل حلها ، فما علينا إلا أن نقضي عليها كحل نهائي ، وعندئذ يغدو المجتمع مجتمعاً بلامدرسة ، ولنا الحق في مجتمع كهذا ، وقد تنبأ به إيفان إليتش : فقد أتاح لنا لبعض الوقت تجديداً عميقاً ، إن لم يكن للمدرسة فعلى الأقل للندوات وغيرها من اجتماعات المائدة المستديرة وللمحادثات التي تدور حول مائدة العشاء في مطاعم المدينة .

ففي عالم يمر بمرحلة تحول شامل كيف لنا أن نتصور بقاء النظام التعليمي دون تطور بالغ العمق ؟ لقد ازداد تسارع التغيرات في كافة المجالات على نحو يؤدي إلى فروق أكثر وأشد حدة باطراد بين الحاضر وبين مستقبل يزداد قرباً على الدوام .

في الماضي ، كان يكفي أن ننقل ماتسفر عنه تطورات بطيئة لكي نفهم البيئة ونسيطر عليها ، أما اليوم فينبغي على الأخص أن نتعلم التكيف للتغير ونفهم عواقبه ، وأن نتصرف في الأزمات بحيث نجتازها بالتغلب عليها . . أن نحافظ بالتوازن في أوضاع يعوزها التوازن .

هاهو الكلام الذي يوجز جوهر الأمور في بضع كلمات . فالمدرسة هي

التعليم الذي يهيئ للتطور ومواجهة الأزمة والتغيير، وذلك هو الهدف الأساسي لهذا الكتاب .

تعلم لتكون

وعندما نترث قليلاً أمام مضمون التعليم وروحه ، يطرح السؤال عن السبب الذي من أجله - بدءاً بروضة الأطفال وانتهاء بأعلى مراحل التعليم - نتعلم دائماً إتيان الأفعال ولا نتعلم أبداً أن نكون . لماذا لانسعى إلا إلى التحكم في التقنيات ولا نسعى قط إلى التحكم في أهوائنا؟ إلى تدبير شؤون البيئة وليس إلى تدبير شؤون أنفسنا؟ وذلك على الرغم من أن هذه هي المهمة الأساسية التي يعهد بها إلى المدرسة في المجتمعات التقليدية ، والمهمة التي كانت الكنيسة تضطلع بها في الغرب . وتلك مهمة تتعين المبادرة إلى إعادة تحديدها لكي تكون متفقة مع زماننا ، مهمة تتمثل في استذكار قيمة الصمت وتدبر حكمة سقراط المنادية «اعرف نفسك بنفسك» واكتشاف مافيه خيرنا وماليس فيه أذى للآخرين ، وتحقيق حرية الفكر وصفاء النفس الذي تبوئه التقاليد الشرقية مكاناً أثيراً ، وممارسة خبرات التشاطر والتبادل . إن الشغف باليوغا أو بحلقات التفكير أو ببوذية الزن مردها جميعاً إلى نقص أساسي في الجانب الروحي لدى مجتمعات الاستهلاك التي لا تهتم إلا بالجوانب المادية للحياة .

إن كلا منا يحمل في طوياه صورة عمل رائع يقتضي تحقيقه حياة كاملة تتخللها عملية نضج وأنسنة شخصية طويلة وبطيئة يتشكل فيها في الوقت نفسه مستقبل المجتمع : وهنا يعلن تكون الفرد تطور المجتمع . ونحن نرى في شارتر لوحة بارزة تمثل خلق الإنسان : وفي خلفية الصورة ، وراء وجه آدم ، يرتسم شكل المسيح ، الصورة التي يستلهمها الخالق . وذلك رمز رائع لميلاد لا يكتمل معناه إلا في تحول حياة ينتظر لها ، كما تشهد بذلك البيولوجيا ، أن تتجه إلى ماهو أعظم من الذات ، أن تتحقق في الكائن الأسمى . والذي

يمثل في أذهاننا الآن ليس رجل الأعمال أو الإدارة أو التكنولوجيا ، وإنما هو
الحكيم والقديس ، وما أسعد القديسين !

إن هناك مجالاً فسيحاً وبكراً ينبسط أمامنا وينفتح على البحوث والمبادرات .

غير أن هذه وتلك لن يكون لها معنى ما لم تنهض على أساس مبدأ
أخلاقي يحظى بقبول الجميع . وعندئذ يحين أوان الثقافة الجديدة ، اللحظة
التي يفقد فيها الأيديولوجيون كبرياءهم ويصيخون السمع للناس
والطبيعة والحياة ، اللحظة التي تنفض فيها الكنائس عن نفسها غبار
القرون وتسعى إلى استعادة صفاء الرسالة الأصلية ونقائها ، اللحظة التي
يجتاز فيها الناس الحدود المادية للدروب المطروقة ويشرعون في استكشاف
العوالم الداخلية ، فوداعاً لثقافة ومرحياً بأخرى . .



الهوامش

- ١- يعمل مؤلف هذا الكتاب في حقل التدريس ، وهو يقدر جسارة الأفكار التي يدعو إليها في هذا الفصل ، وعبارة سوليفان هذه تمثل رأي المؤلف خير تمثيل .
- ٢- Jules Ferry (١٨٣٢ - ١٨٩٣) نفذ إجراءات الإصلاح التعليمي على أساس مبادئ علمانية التعليم ومجانية التعليم الابتدائي وإلزاميته (المترجم)
- ٣- Jacques Rigaud, La Culture pour vivre. L'art du temps, Gallimard, 1975
- ٤- انظر التعريف في صفحة ١٥٢ .
- ٥- Michel Vermot Gauchy, L'Education nationale dans la France de demain, Sedeis, 1965.
- ٦- DNA: Acides désoxyribonucléiques
- ٧- ENA: Ecole Nationale d'Administration
- ٨- L'ENA C'est L'ETAT
- ٩- biotope : بيئة طبيعية محددة لها خصائصها الايكولوجية الثابتة ويعيش فيها نوع أو عدة أنواع . ويفضل علماء النبات عليها لفظة station
- ١٠- تجرى جميع هذه التجارب في إقليم اللورين وتسجل نجاحاً باهراً (متاحف متز، والمعهد الأوروبي للإيكولوجيا، وحديقة حيوان هاي ، وجامعة المسنين في نانسي ، والمرتع الطبيعي الإقليمي في اللورين .
- ١١- Robert Lattés, "L'équi libre dans le déséquilibre", France Forum, No. 140, Juillet et août 1975.



الباب الرابع
على مشارف المستقبل

الفصل الأول

من التنافس إلى التعاون

«إن ما يهم حقاً في حماية الكندور (النسر الأمريكي) وأمثاله ليس هو أننا في حاجة إليه بقدر ما هو أننا في حاجة إلى تنمية الصفات الإنسانية اللازمة لحمايته، لأنها هي ذاتها الصفات التي تلزمنا لحماية أنفسنا».

إيان مكميلان^(١)

أولاً - الحرب الاقتصادية والمعركة السياسية والصراع الاجتماعي

أسفر «النصر» الحاسم الذي أحرزه الإنسان على الطبيعة عن خطر جديد يهدد النوع: تصاعد التنافس بين الناس. ذلك أن البشر وقد تسرب إلى أذهانهم الاعتقاد بأنهم لم يعودوا يتعرضون للأخطار الخارجية، ولما كانت تهددهم به طبيعة لم يُحكموا السيطرة عليها، أعادوا إلى أذهانهم قوى التنافس. فمن المعروف أن السلام يسود مجتمع البشر عندما تتهدده الذئاب أو عندما تعصف المجاعات أو الأوبئة بحياة السكان. فما أن يبتعد الخطر حتى يبدأ الشقاق من جديد: وعندئذ يصبح الإنسان ذئباً يواجه أخاه الإنسان. وقد فهم رجال السياسة ذلك فهماً جيداً، فهم يلوحون بشبح الأزمة والحرب لكي يلهوا مواطنيهم عن نزاعاتهم السياسية، ويحبطوا أطماع خصومهم ويسووا مشاكلهم الداخلية.

وبالنظر إلى أن مجتمعاتنا قامت على أساس تصوير كل من مالثوس وداروين للطبيعة الذي ورثناه، على نحو ما رأينا، من القرن التاسع عشر، فإنها لا تحبذ سوى الحد الأول من العلاقة الجدلية «التنافس – التعاون» التي تحكم توازن الحياة.

فرط المنافسة

ينهض المثل الأعلى الليبرالي والرأسمالي على المنافسة التي لا تستهدف سوى المزاومة.

وتعيش المجتمعات الغربية، إذ تعتقد أنها تخلصت من شبح المجاعة والأوبئة والحروب التي تكلف اليوم غاليا، حياتها اليومية في جو حرب متوطنة منهكة للنفس والأعصاب. فالحرب الاقتصادية، يغذيها القصف الدعائي، تعجز عن أن تخفي ما تنطوي عليه من عنف وراء بلاهة بعض الرسائل الدعائية: أفلم تستيقظ فرنسا كلها كل يوم طوال السنين على صياح المستودون البائد (حيوان بائد شبيه بالفيل) لا لشيء إلا لتسمع ادعاءات الوفرة الهائل الذي يحققه التعامل مع هذه المجموعة أو تلك من المحال التجارية العملاقة حيث يتولى المستودون دؤس الأسعار وهرسها وسحقها؟

وفي عالم أدى فيه التقدم إلى مستوى ثراء مادي لم يسبق له مثيل لا تزال مقولة مالثوس «ويل للفقراء» حقيقة واقعة وشائنة ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تبلغ المنافسة أشدها جرياً على مبدأ الصراع من أجل الحياة (struggle for life) الذي تحدث عنه هربرت سبنسر، ومبدأ لا شيء مقابل لا شيء (nothing for nothing) الذي تحدث عنه منظرو الاقتصاد الليبرالي. ويظل سباق الربح والدفق النقدي اللذين ينتقدمهما بقسوة رينيه – فكتور بيليهيس^(٢) رائد نظام لا يميز بين المنافسة الشريفة والمنافسة غير الشريفة. ألا

يذكر هؤلاء المنظرون الذين يبررون الصراع بأي ثمن والغلبة للأقوى أن سرب الذئب الذي يتهدده الخطر ينظم رئيسه سرعة الفرار تبعاً للسرعة التي يقدر عليها أصغر الذئب وأضعفها؟ ذلك أنه لئن كان من الطبيعي أن تكون هناك منافسة شريفة بين الأقوياء لكي يشغل أقدارهم مناصب المسؤولية، فإن تطبيق هذا النموذج على الضعفاء أمر غير مقبول. والمنافسة من جانب الأقوياء ليس لها أي مبرر ما لم تقترن ببذل جهود ضخمة لحماية الضعفاء ولن تجد ملطفها إلا في تلك الجهود. وذلك مجال حققت فيه أوروبا نجاحاً يفوق ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية، فالمجتمعات الكفوّة التي تسفر عنها المنافسة الضارية يمكن أن تصبح مجردة من أي طابع إنساني.

ومن جهة أخرى فإن المنافسة المفرطة يمكن أن تفرز سموماً غادرة يعد اغتصاب الجماهير أكثرها شيوعاً. صحيح أن هذا الاغتصاب يتنكر بلباقة تحت مصطلح «التسويق»، ذلك العلم الضال الذي لا غنى عنه للإبقاء على شهية المستهلكين الذين يمارس عليهم ضغطاً سيبدو، في بضعة عقود أو في بضعة قرون بالياً بلاء عهد التعذيب على قارعة الطريق.

ومع ذلك فإن هذا الضغط الذي يمارس في اقتصاد السوق لا ينجح في إخضاع المستهلكين إخضاعاً تاماً لمقتضيات الإنتاج كما هي الحال في الاقتصادات الاشتراكية المخططة. ذلك أنه وفقاً لظاهرة التغذية الارتدادية، يفرض المستهلكون بدورهم على شركات إنتاج السلع أو الخدمات رغباتهم وأذواقهم التي لا تكف عن التقلب، ويحاول أخصائيو التسويق تحديدها وإرضاءها بأقصى سرعة ممكنة حتى تدرك الطلب وتلبيه. وعلى ذلك فإن السوق، بطابعها الانتقائي القوي، تفرض على الشركات جهد تكيف متواصل، شأنها شأن البيئة التي تمارس ضغطها الانتقائي على الأنواع فتقضي على أقلها قدرة على التكيف وتبقي على سائرهما. هاهو إذن الصراع من أجل

الحياة ينقل إلى صميم المجتمع مع ما يترتب على ذلك من عدوانية وانعدام للشعور بالأمن ، إذ تمارس تقلبات السوق على الأنشطة الإنتاجية التأثير نفسه الذي تمارسه تغيرات البيئة على الحيوانات أو النباتات ، محدثة بذلك خللاً في التوازنات ، ومشعلة بلا توقف المنافسة والمزاومة على كافة المستويات .

وبطبيعة الحال يدفع ضغط المنافسة الشركات إلى زيادة إنتاجيتها فيكون بذلك بمثابة محرك للنمو . ولكنه يزيد في الوقت نفسه اختلال التوازن بين حجم المنتجات ومستوى العمالة . وسينزع علاوة على ذلك إلى تسريع العمل إذا لم يصطدم بالأحكام التي تفرضها النقابات . غير أن ضغط النقابات ، وإن كان يسعى إلى تحسين ظروف العمل ، يُمارس على الأخص من أجل تحقيق زيادة سريعة في الأجور . وعلى ذلك فللنشاط النقابي تأثير مباشر في التضخم يضاف إلى تأثير ارتفاع أسعار المواد الأولية الذي سبقت الإشارة إليه . وهكذا تبدو الزيادة السريعة في أعباء الأجور عاملاً جديداً يحفز الشركات على زيادة الإنتاجية بقصد خفض نصيب الأجور في تكلفة الإنتاج مما يسهم في تفاقم أوضاع العمالة في قطاع الصناعة . ويطلق هذا التداؤب (synergie)^(٣) بين هذه الظواهر المتنافسة سلسلة من النتائج التي تسهم في تفسير الاستمرار المتزامن لارتفاع مستوى التضخم واتجاه قوي نحو العمالة الناقصة .

ولئن كانت الشركات الكبرى لا تجهل تمام الجهل قوى التعاون فإنها تستغلها لمصلحتها مكونة احتكارات ذات سلطة مفرطة تمكنها من أن تفرض على الأكثرية قانون أقلية ذات سلطان مطلق . ويزيد تلك المخاطر ما يحدث من اندماج لصالح الشركات متعددة الجنسيات إذ تهيب مناخاً مؤاتياً لتنظيم قوى خارجة على أية مراقبة من جانب الدولة .

المعارك الانتخابية

لدى ممارسة الديمقراطية ، مباشرة كانت أو تمثيلية ، تنقلب المنافسة

المشروعة بالطريقة نفسها إلى تطاحن عنيف . ومن الغريب أن المعارك السياسية تزداد ضراوتها مع تقارب أهداف الأطراف المتنافسة . ففي الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية الفرنسية الأخيرة كانت التفرقة الحقيقية بين برنامجي المرشحين المتنافسين تستوجب توافر حاسة تمييز مرهفة للغاية . فبالنظر إلى أن الاختيار الطبيعي قد لعب دوره كما ينبغي ، لم يبق في حلبة السباق سوى أقوى مرشحين . والواقع أن كليهما كان جديراً بأن ينتخب إذ كان لهما من الدهاء ما مكّنهما من مجاراة أهواء المواطنين . وبعد أن يتم البت في اختيار نوع المجتمع لم يعد على المتبارين في نهاية الشوط سوى تجنب الإزعاج .

أما التنمية التي غدا من المستحيل قصرها على جوانبها المادية والاقتصادية ، والعلاقات الدولية التي بات من الملح جعلها أشد توافقا مع مقتضيات العدالة والقانون ، ومشكلات التخلف وسباق التسلح ، والتطورات الخطيرة في الإيكولوجيا العالمية ، أي باختصار كل ما له وزن وأي وزن بالنسبة إلى مستقبلنا ، فلم يمثل في أي موضع من مواضع النقاش الذي كان هدفه الأسمى بطبيعة الحال تحقيق سعادة الفرنسيين الفورية ، أي في اللحظة نفسها التي تعقب نتائج الانتخابات . إذ من ذا الذي يجرؤ على أن يشير على الساحة السياسية إلى الإرث الهزيل الذي نخلفه لأبنائنا؟ وما القول عن الديمقراطيات الأنجلوسكسونية التي تساعد فيها البراجماتية على طمس الفروق الدقيقة بين البرامج الانتخابية إلى درجة يتعذر معها رؤيتها حتى بعدسة مكبرة؟ فالشغل الشاغل لكل حزب هو موعد أقرب انتخابات مقبلة . ومن الممكن أن ندرك والحال كذلك ، أنه باستثناء الانطباع الشخصي الذي يتركه كل مرشح ، تتذبذب علاقات القوى بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة حول الخمسين في المائة .

إن مثل هذه المواقف من جانب أناس مطلعين ، و«مسؤولين» ، ويتوافر لهم

من سلامة التفكير مايفوق كثيراً تصور الرأي العام لهم ، وبلوغها ذلك الرأي العام من خلال منشور يشوه في نظره صورة المشتغلين بالسياسة ، إنها هي النتيجة المنطقية للمنافسة الحادة . ذلك أن الضغط المستمر من جانب الناحيين يجبر المنتخبين على إشار المشروعات قصيرة الأجل والقادرة وحدها على استصدار حكم عليهم قبل نهاية مدة ولايتهم ، وذلك على حساب خيارات أساسية لا يمكن تقدير صوابها إلا في الأجل الطويل . ومؤدى ذلك أن المستقبل يضحى به دائماً في سبيل الحاضر الـراهن . وينبغي لتلك المشروعات ، لكي تحظى بالقبول ، وكذلك لكي تثبت قوة أصحابها ، أن تتسم بالضخامة ، ومن ثم العملاقة اللا إنسانية التي يتميز بها العالم المعاصر ، ومن ثم كذلك اختيار أكثر التكنولوجيات تقدماً وجسارة : إثارة محطات توليد الطاقة النووية على مصادر الطاقة المعتدلة ، وإثارة القطارات البالغة السرعة على تحسين وسائل المواصلات في المدن ، وإثارة طائرة الكونكورد على طائرة المسافات المتوسطة ، وهلم جرا .

فالغرب يحرف اليوم ، بكبريائه وبقوة تكنولوجياته وبالمنافسة الضارية التي تعهد بها بالرعاية ، ما كان بالأمس يشرفه ويشكل جزءاً من أعرق تقاليده : فن مجاوزة الذات .

وعلى حين أن مجتمعات القرون الوسطى كانت تتمسك بالقيم الترابطية (رابطات العمال والجماعات الحرفية) ، وتقبل وإدامة نظام اجتماعي يحد من جميع أشكال المنافسة - وذلك على الرغم من كل المساوىء التي ينطوي عليها هذا النوع من المجتمعات - تعلق المجتمعات الحديثة على العكس من ذلك أهمية بالغة على قيم التنافس : ألسنا نتحدث عن الحرب الاقتصادية والمعركة السياسية والصراع الاجتماعي والتنافس الانتخابي؟ وتنم هذه العبارات ، بما تنطوي عليه من عنف ، عن حقيقة كانت تجعلنا نرتجف لو أننا لم نعتد عليها .

إن لغة الحرب المستخدمة في عالم السياسة تدعوننا إلى التفكير: ألسنا نرى المناضلين يعبّؤون لشن حملة على الخصم ومهاجمته وهزيمته؟

صحيح أن الحياة، كما قال سينيكا، هي شن حملة.

صراع الطبقات

وتنتهي الماركسية عبر طرق أخرى إلى النتيجة نفسها، على الأقل في البلدان التي لا تحتل فيها مناصب الحكم. وقد توصل ماركس، بإضافته الطابع العالمي على مفهوم صراع الطبقات، إلى إعطاء محتوى جديد للمانوية المسيحية القديمة التي زادت حدة حركة الإصلاح والإصلاح المضاد. ذلك أن المجابهة الأزلية بين الخير والشر يعاد اليوم طرحها على صعيد المعمورة، فهي لم تعد موضوعا تدور حوله مناقشات الأصدقاء أو حوار بين المرء وضميره، بل أضحت على العكس من ذلك مجابهة بين الناس، بين مجموعة ومجموعة وبين طبقة وأخرى، مجابهة كثيرا ما تغني الفرد عن بذل الجهد الشاق الذي يلزمه لإصلاح نفسه، نظرا لأن الشر لم يعد اليوم - كما قال سارتر بوضوح عن الجحيم الحديث - سوى الآخرين.

وقصارى القول إن الماركسية تضيف طابع المفهوم والنظام والعالمية على فكرة الصراع، نظرا لأنها تحلها مكانة الشرف وتدرجها في عداد «القيم».

إن المعتقد السياسي وما يثيره من مشاعر قوية إنما هو بمثابة سلوك ديني ويعبىء الإنسان برمته. ويعيش المناضل في سبيله في أمن توفره له المبادئ اليقينية الكبرى. وهو يدافع عن قضية مؤمنا بأن الحق معه وبأن الله معه، شأنه شأن الجندي يدافع عن الوطن. ويظل التعصب قائما مع حلول الحروب السياسية محل الحروب الدينية، ويجاهد المناضل وكأنه جندي في ساحة القتال. ومن ثم صعوبة الحوار والاتفاق وما يترتب عليها من أزمة

الديمقراطيات . وثمة ما يدعو إلى التساؤل عن فرص المستقبل الذي ينتظر مجتمعا ترمز فيه لفظة الصراع لكل الفضائل وتتستر فيه الأنانية الضيقة الأفق لجماعات الضغط والعشائر وشتى أنواع المصالح التي قلما يعترف بها - وتجدر مبرراتها في ضرورة الكفاح للحفاظ على ما اكتسب من امتيازات أو لاكتساب المزيد منها . فما أغرب وأخطر هذا الانقلاب في المنطق الجدلي .

غير أن الصراعات تبررها في أعين الماركسيين الضرورة الملحة لتدمير النظام الذي تمخض عنها وأدامها ، أي اقتصاد السوق وإغراء الربح . فليكن الأمر كذلك . ولكن هذا النظام قد ألغي في الاتحاد السوفيتي ، وفي بلدان أوروبا الغربية دون أن يكون نموذج التخطيط البيروقراطي المركزي الذي حل محله أكثر مدعاة إلى الرضا أو الارتياح . بل على العكس من ذلك يسعى إلى بلوغ أهداف النمو المادي نفسها مع تحقيق قدر أقل من الكفاءة وفرض عدد أكبر من القيود . كما أن المنافسة ، تلك العملية التي لا غنى عنها لاختيار الأشخاص والأفكار تمارس بطرق خفية إذ أفضت ثورة أكتوبر إلى مؤامرات القصور والأخذ بالتأثير في الخفاء والصراعات السرية على السلطة . ومؤدى ذلك أن النموذج التنافسي لم يُقَضَّ عليه إلا في الظاهر ، وأن طبيعة الناس والأشياء قد حرفت رسالة الآباء المؤسسين .

ثانيا - نماذج من التعايش في الطبيعة

إن التطور الراهن ، إذ يؤثر الغلو في الصراعات والمنافسات ، إنما يغفل الإسهامات الحديثة للإيكولوجيا التي لا يدرك إلا أحد جوانبها . فعلى حين أن اكتشاف القوانين التي تنظم سير النظم الإيكولوجية تؤدي بنا إلى التخلي عن مفهوم « الأنواع الضارة » ، فإن التطور الاجتماعي يحملنا بدرجة متزايدة ، إلى

التسليم بضرورة إزالة أو إسكات خصومنا، هؤلاء «الأناس الضارين» بأن نشن عليهم حرباً لا هوادة فيها .

حدس الفرنسيكان

قليل هم الغربيون الذين أدركوا حق الإدراك مايربط بين الكائنات الحية من علاقات تضامن وثيقة . فالقديس فرنسيس الأسيزي ، الذي خاطب الزهور والطيور وصادق الذئب اتهمه معاصروه بالجنون . ووفقاً للفكر المانوي الذي يستهوي المسيحية الغربية على الدوام ويسر نقله إلينا المنطق الثنائي لفلاسفة اليونان ، تلاحظ في الطبيعة أيضاً تلك المجابهة بين الخير والشر التي تميز النوع البشري . وكان من الطبيعي إذن أن نتحدث عن النباتات والحيوانات المفيدة والضارة : «الأعشاب الضارة» و«الدواب القذرة» . وكان هذا النموذج قد فرض نفسه على إنسان الأمس بمنطق زاده قوة أن ذلك الإنسان اضطر إلى التصدي بوسائل محدودة لطبيعة معادية وإلى الخضوع لمنافسة هذه النباتات وتلك الحيوانات على وجه التحديد .

أما الفكر الهندوسي والفكر الصيني فلم ينطويا على أي من ذلك بالنظر إلى أنها أدركا بالحدس ما هناك من وحدة عميقة بين سكان عالم الأحياء ، وهي وحدة قوامها التوازن الذي تعرض الإيكولوجيا اليوم علينا نموذجاً جديداً له . ذلك أن سير أي نظام إيكولوجي إنما يفترض التعايش في التنوع . وذلك تعايش لم يخل من النزاعات ومن المذابح ، ولكنه أثبت جدواه على مر القرون .

وتأتي كافة مجتمعات الأحياء نتيجة لتعايش متوازن بين كائنات بلغت مراحل شتى من التطور، ويلعب كل منها دوره الخاص به في إحداث تلك التوازنات ، ويصدق هذا القول على البركة كما يصدق على الغابة ، وكان

يصدق في الماضي على مدننا وقرانا . أفلا نرى تعايشا في الغابة بين طحالب عتيقة توقف تطورها منذ ملايين السنين (فهي تشكل الأصوليات في عالم النبات) والسرخسيات الأقل قدما ، والصنوبريات الأحدث من السرخسيات عهداً؟ ومع ذلك فكل مجموعات النبات هذه تنحسر ببطء - فعهدا يرجع إلى الماضي - على حين تزحف النباتات المزهرة التي تعدّ من مواطنات آخر حضارة نباتية كبرى تعاصر الثدييات التي تحقق توسعاً مستمراً منذ العصر الجوراسي وتمثل «المجتمع السائد» . وتندرج الليمودورات ، وهي سحليات خالية من الكلوروفيل ، في عداد آخر تطورات عالم النبات ، وتتميز بالدهاء وتفضل أن تعيش على النفايات أو على «جثث» سائر النباتات ، أي باختصار، على حساب غيرها بدلا من أن تخضع للقانون الذي يقضي بأن تعيش النباتات ، من خلال التمثيل الضوئي ، على الماء وثاني أكسيد الكربون ، أي على الماء وهواء الجو . وتنبت الليمودورات ، وهي أعشاب صغيرة ضاربة إلى اللون الرمادي ، عند أسفل أشجار التنوب أو الأبيسة وتتغذى على حسابها ، وهي ذات مظهر جامد وتصطف كالعسكريين .

التدرج الهرمي ، والخصوصية ، والتكاملية

الحياة نوع من الصاروخ متعدد الطبقات التي تعتمد كل منها على سابقتها: فالنباتات لم يكن من الممكن أن يكون لها وجود من دون الكائنات المجهرية (النفطورات) القادرة وحدها على تثبيت الآزوت في الجو . ويتوقف وجود الحيوانات توقفاً تاماً على وجود النباتات التي تزودها بالأكسجين وبالغذاء اللازم لنموها ولبقاءها . وماذا كان يمكن أن يكون مآل الإنسان من دون كل «أسلافه» الذين يعتمد عليهم اعتمادا كلياً؟ وهكذا نرى أن تدرجا هرميا صارما وديناميا يسهر على التوازنات الكبرى للطبيعة . فالهدال مرتبط بالشجرة التي تحمله كما يرتبط كل طفيلي بمضيفه ، حتى وإن أدى ذلك إلى

إضعاف المضيف ، ولكنه إن قتله فسوف يموت معه . وكانت اللواحم سيكون مآلها إلى الهلاك لو لم تكن الطبيعة قد وهبت فرائسها خصوبة بالغة الارتفاع فأتاحت بذلك تجديدا وفيرا لجماعاتها . ومؤدى ذلك أن التبادل الغذائي يقيم بين الأنواع شبكات تكافل بالغة التعقيد بدأت تستشفها الإيكولوجيا الحديثة لتوّها ، شبكات لا يمارس فيها قط صراع على الغذاء على حساب عمليات وقوى تحد من آثارها . ذلك أنه إلى الكم - الموارد المتاحة - يضاف الكيف : تعدد الأنواع التي تستغلها ، فتضع العناصر النافعة والاقتصادية والمغذية نفسها في خدمة اللانفعية والغزارة والنزوة . فالطبيعة إذ تكثر من الأنواع إلى ما لا نهاية ، تحدد لكل منها ، بسعة خيال لا حدود لها ، الشروط الخاصة التي يستطيع بموجبها أن يستغل موارد البيئة التي يعيش فيها ، الأمر الذي يحد من التنافس بينها بطبيعة الحال . ففي وسط بيئي معين لا يوجد تنافس بين أنواع نباتية معينة إذا كانت تمتد جذورها إلى أعماق متفاوتة بحيث تستغل كل منها طبقة معينة من طبقات التربة . ونحن نستعيد هنا نظام رابطات العمال الحرفيين التي كانت في الماضي تحد بدقة من التنافس بين أهل الحرف ، إذ تحدد لكل منهم مهمته بأكثر قدر من التفصيل . ولعله كان من الضروري أن يكون رجُل عمل وفكر^(٤) ذلك الذي يذكرنا بأن التدرج الهرمي والخصوصية والتكاملية هي التي تحكم العلاقات بين الأنواع أكثر مما يفعل التنافس والتزاحم .

وعلاوة على ذلك فإنه مع التدرج على سلم الحياة - أو مع ارتقاء طبقات الصاروخ - يبدو أن تبعية الكائنات لبيئتها تخف حداثتها . فالنبات يعتمد كل الاعتماد على التربة التي تمده بالعناصر المعدنية التي لا غنى عنها له ، وآكلات العشب تكرر وقتا طويلا للرعي ، ولكنها تتمتع بقدر أكبر من الاستقلال الذاتي فيمكنها أن تتحرك وتتلهى بضع ساعات عن مشاغلها الغذائية ، ومن بين آكلات اللحوم نجد اللبؤة ، خفيفة الحركة سريعة ، لا تخصص للقنص

إلا قدراً ضئيلاً من وقتها ثم تنام طويلاً . غير أن مثل هذا الاستقلال لا يكتسب إلا على أثر عملية تعلم طويلة تقتضي بدورها درجة أعلى من التنظيم الاجتماعي للجماعة : فعلى الصغار أن تتعلم القنص والقتل ، وعندئذ تغدو التبعية الاقتصادية تبعية اجتماعية . فكما يقول بحق موريس بلان إن الاقتراب من الاستقلال يدفع ثمنه خضوعاً للغير «إذ يبتعد النوع عن البيئة بترابطه فيها بين أفراد» .

يتضح من ذلك أننا مازلنا بعيدين عن المبدأ المغالي في التبسيط والمتمثل في الصراع من أجل الحياة والقاضي بأن يلتهم الأفراد بعضهم بعضاً بكل شراسة ، فتوازنات الطبيعة هي بحيث إن مجرد القضاء على أحد الأنواع بفعل نوع غيره - قضاء الفريسة على خاتلها - أمر يكاد يكون مستحيلاً . فالذي يحدث هو أن الحيدان البطيء للتطور يؤدي إلى انقراض الأنواع الآيلة إلى الشيخوخة . ولكن البيولوجيا لا تعرف الإبادة العنيفة المترتبة على التنافس بين الأنواع أو فيما بين أفراد النوع الواحد . وتظل إبادة الجنس وإبادة العرق امتيازاً مؤسفاً ينفرد به الإنسان القادر في ثورة جنونه على إنكار مبادئ التعاون من أجل التثبيت بمبادئ التنافس وحدها .

المساعدة الاجتماعية لدى البليس

وعندما نراقب الأمور عن كثب تبهرنا الجدلية الخفية لاستراتيجيات التنافس والتعاون في الطبيعة . وفيما يلي مثل على ذلك بالغ الوضوح :

استطاع ج . ديلوي^(٥) أن يشاهد في منطقة مرسيليا التعايش الغريب بين ثلاثة أنواع : الثوم والهندباء والبليس . وتشغل تلك النباتات نوعاً من الحلقات التي تبلغ مساحة كل منها ما بين مترين وأربعة أمتار مربعة ومعزولة كل منها عن الأخرى داخل مجموعة من النباتات تسودها النجيليات . وتارة توجد

الأنواع الثلاثة معا ، وأخرى يوجد الثوم مع البليّس أو البليّس مع الهندباء ، ولكن لا نرى قط الثوم والهندباء معا . وقد أثبتت التجارب التي أجريت في المختبر أن الثوم يفرز مادة سامة تدمر نبتة الهندباء فور إنباتها في حين أن البليّس لا يتأثر بهذه المادة ، بل إنه يفرز مادة مضادة للسم تحيّد ما يفرزه الثوم من سم بحيث إن وجود البليّس مع الثوم يحمي الهندباء من الآثار السامة للمادة التي يفرزها الثوم ويمكنها من البقاء في ثلاثي الأنواع على حين يقضي عليه الوجود مع الثوم وحده .

وبدراسة الظاهرة بمزيد من التفصيل ، يلاحظ أن البليّس يجد في بداية وجوده مع الثوم صعوبة في النمو ولكنه لا يلبث أن يتغلب عليها بإفرازه مادة مضادة للسم مما يثبت أنه يكتسب عندئذ خواص حمائية يشمل بها الهندباء . ويخلص ديلوي من ذلك إلى قوله : «إن هذه المشاهدات تذكرنا بآلية التوكسين - مضاد التوكسين التي يعرفها أخصائيو البكتريولوجيا ، فالتشابه قريب للغاية : فالبليّس يعد مادة مضادة للثوم تجعل الهندباء لا تتأثر بالسم الذي يفرزه الثوم على نحو ما يفرز الفرس التوكسين المضاد للدفتيريا الذي يشفي الإنسان أو يحميه من الإصابة بذلك المرض» .

ومن دواعي الأسف أن هذه البحوث لم تواصل حتى اكتشاف الجواهر الكيميائية الفعالة ، وأياً كان الأمر فهو يتعلق بظواهر مناعية محضة حيث يحمي نبات نباتاً آخر من اعتداء طرف ثالث وحيث نشاهد تزامن ظواهر التنافس والتعاون .

الحق في الاختلاف

وهكذا تؤدي بنا مشاهدة الطبيعة إلى إدراك تنوع الكائنات وتعايشها في علاقات جدلية من التنافس والتعاون .

وتاريخ الإنسانية لا يفلت من هذه القاعدة . أفليس من الأمور ذات المغزى في هذا الصدد أن نكتشف في كولومبيا قبيلة تنتمي إلى العصر الحجري الحديث في اليوم نفسه الذي وطئت فيه قدم الإنسان أرض القمر لأول مرة؟ أولا يكفي اجتياز محيطات وقارات في بضع ساعات لكي نلتقي بأناس يعيشون في عصر آخر؟ إنه لمسار في المكان وكذلك رجوع إلى الوراء في الزمان . ففي الوقت الذي يقدم فيه البعض على غزو الفضاء الخارجي ، يعيش آخرون في مناطق الاستبس أو المناطق الجبلية التي يقطنونها حياة الماضي الرعوية والبدوية ، ولا يزال غيرهم يعيشون في الغابات حياة العصر البرونزي إن لم يكن العصر الحجري . وقصارى القول أن أناس اليوم ، شأنهم شأن أنواع الحيوان والنبات ، بلغوا مراحل تطور بالغة التنوع . ولكن المجتمع الصناعي والحضري يفرض نفسه ويتوسع على غرار ما تفعله النباتات المزهرة . وهو يزيح لا محالة مجتمعات بدائية لا تملك العدة اللازمة للمنافسة . وبعد أن يثبت هيمنته ، ينقلب بعدوانيته على نفسه ، غير واع بروابط التكافل والتضامن المتعددة التي تكفل تماسكه على الرغم من كل شيء .

والواقع أن احتداد التنافس في المجتمع الصناعي على صعيد العالم هو على وجه التحديد ما يحتمل أن يسدد إليه الضربة القاضية . فالتقهقر السريع للمجتمعات التقليدية بفعل الإبادة العرقية والاستيعاب والدمج يفسح المجال أمام مجتمعات الإنتاج لكي تروج في كافة أنحاء العالم نظام القيم الخاص بها ، وهكذا تنمو قوى التنافس على المستوى العالمي كما يشهد بذلك ما تبذله الأمم المتحدة من جهود عابثة من أجل إقامة نظام دولي جديد .

وتمثل أمام أعيننا من جهة أخرى نماذج مغايرة في المحيط الحيوي وفي عالم المعنويات (noosphère)^(٦) تدعونا إلى إثارة التعاون في إطار التنوع واحترام الخصوصيات التي تولد التوازن . فهي تدعونا ، باختصار ، إلى احترام الغير في تكامله وفي أصالته ومن ثم إلى الاعتراف بالحق في الاختلاف وتعزيز روح التسامح .

الحب والكراهية واللامبالاة . . .

ولا يتعلق الأمر بالضيق في متاهات الملائكية، بل بمجرد اقتراح نموذج معقول للتعايش. فلنقبل أخيراً على غرار نباتات وحيوانات الغابة التي تتعايش على الرغم من اختلاف «أصولها» و«ثقافتها» على أنه أمر طبيعي، ومشروع تعايش الأصولي والتقدمي، والليبرالي والاشتراكي، والرجعي واليساري، واليهودي والمسلم، والكاثوليكي والبروتستانت. وربما اعترض على ذلك بأن الحيوانات يلتهم بعضها بعضاً، وبأن النباتات تقاتل حتى الموت لكي تحظى لنفسها بمكان تحت الشمس. هذا صحيح! لكن الحيوانات، عدا الحالات الاستثنائية، لا تفعل ذلك في داخل النوع الواحد ولسنا نحن ببهايم وحسب. ولعل ذلك هو السبب في أننا قادرون على كل هذا القدر من الكراهية، وأنا نمارس، وقد تغلبنا على بيئة معادية، حروباً في داخل النوع البشري رغم أن ذلك أمر بالغ الندرة بين الحيوانات^(٧). وأنى لنا أن نتحرر من الكراهية ولم يحرم القانون بعد شن الحروب، وعندما نكون قد عجزنا حتى الآن عن الوقوف في وجه الموت جوعاً بين أبناء جنسنا وخاصة بين فقراء العالم المتقدم؟

فما أبعد الشوط الذي يتعين علينا أن نقطعه! وما أقرب مجتمعاتنا بعدُ من شريعة الغاب التي تتخذها ذريعة فتقر بها مبدأ الحق للأقوى عندما يقع مثلاً انقلاب سياسي دام، وفي اللحظة نفسها التي يكون فيها قد تم سحق الضعفاء! أفلا تنهض الأيديولوجيات المعاصرة على أساس علاقات القوى التي نفخر بها ونمجدها؟ لقد مضت عشرات الأعوام منذ أن غدت الطيبة ورفاهة الحس والكرم والإحسان صنو الضعف أو الجبن، فجردت من قيمتها كما تجرد الديون المدومة من قيمتها.

فهذا العالم ينقصه القلب وحرارة القلب. ومن الغريب أن ما تبقى له من تلك الحرارة يميل إلى التضائل مع زيادة ما يستهلكه من طاقة!

تحمّل مسؤولية النزاعات . . .

وعلى صعيد آخر، نجد من دواعي الأسى تلك الشتائم والإهانات التي لا تخلو منها الحملات الانتخابية والخطب السياسية : فالعنف الذي تتسم به الحرب الكلامية في الصحف الحزبية كان من الممكن أن يبعث على ابتسامة سخرية لو أنه لم ينم عن مشاعر كراهية وبغض رهيبة .

ولأن تكون الانفعالات أثناء الحملات الانتخابية بحيث تفرض على المناضلين « واجب الكراهية » على أنه « التزام قهري » إنما يقف شاهداً على اضطراب سلوكنا . صحيح أن عنف المعركة السياسية ليس ظاهرة ينفرد بها عصرنا إذ لا تزال باحات المدارس تدوي بأصوات الحروب الكلامية التي كانت تدور في ظل الجمهورية الثالثة والرابعة ، غير أن تدخل وسائل الإعلام يتيح الآن هذا المشهد لملايين المتفرجين الذين تحيرهم تلك الجماهير التي يحول صياحها دون قيام أي حوار .

وكان من الممكن أن تكون الديمقراطية ، دون هذا الغلو والإسراف ، بالقدر نفسه من الفعالية وربما على قدر أكبر من الكفاءة . فلماذا لا نغير أسلوبنا وألفاظنا فنستعوض بـ « المواجهة » عن « المجابهة » وبـ « الاقتراح » عن « الاعتراض » ؟ فمن خلال نقاش حر هادف إلى اقتراح حلول عملية لمشكلات تهم الجميع ، يستطيع الناخب أن يختار المرشح الذي يقنعه . ومن ثم تتكشف أكثرية تحترم حقوق الأقلية وتشق الديمقراطية طريقها السديد . ولكن ذلك يقتضي أولاً توافر مساواة تامة في الحقوق وفي الموارد المالية بين المرشحين وتنظيماً كفئاً للحملات الانتخابية ، أي يقتضي قواعد للعب يقبلها الجميع .

غير أن ذلك لن يقضي تماماً على التنافس والنزاع . بل إنه من دواعي فخر المجتمعات الديمقراطية أنها تتيح للآراء المتعارضة إمكان التعبير عن نفسها ،

إذ يوجد أسلوب بسيط وكفء لإنكار وجود النزاع : ذلك هو أسلوب القمع ، السلاح الأثير لدى نظم الحكم الاستبدادية . كذلك فمن الخطأ الاعتقاد بأن الجهود المبذولة لتيسير مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تعنيهم ستكون كافية لتفريغ مشاعر الاحتجاج . فلو كان من المؤكد أن الاعتراف بالنقابات بوصفها شركاء اجتماعيين جددًا ، وتوسيع نطاق حقوقها ، واعتبارها هيئات قادرة على تقديم الاقتراحات ، تعد ضرورات لا مناص منها ، فإن المناخ الاجتماعي الثقافي السائد والأيدولوجيات السارية ، ستفضي إلى تسييس شامل للمناقشات وإلى استغلال سياسي للأوضاع لا مفر منه .

وعلى ذلك ينبغي البدء بقبول النزاع على أنه واقع جوهري من وقائع الحياة الاجتماعية ثم تحمّل مسؤوليته : أي تنسيب أهميته وقبول قواعد اللعب بولاء ورفض النقاش الزائف ، وعلى الأخص تجنب اعتباره المحرك الوحيد والقيمة النهائية للحياة الجماعية . ومن ثم ضرورة القصوى ، في نهاية المطاف ، لأنثروبولوجيا جديدة ولأخلاقية جديدة .

ولكن كيف نفرّغ المناقشة من الانفعالات؟ كيف نقتل الحرب الكلامية من أجل ضمان السلام للمجتمع؟ فكما قال موتيني : «ليست الأشياء هي التي تعذب الناس وإنما الذي يعذبهم هو كيفية رؤيتهم لهذه الأشياء» .

.. وتطبيع السياسة

من الأمور ذات الدلالة أن القيم الديمقراطية ليس لها إلا قلة من المدافعين عنها . غير أننا لا نكتشف فضائلها إلا عند فقدانها . وأياً كانت نظم المستقبل ، فسوف يتعين عليها أن تحافظ على تلك القيمة التي لا تقدر بثمن والمتمثلة في المقابلة الحرة بين الأفكار وإتاحة إمكان الاختيار . ونموذج التعايش في الطبيعة يمكن ، من حيث إنه لا يقبل المنازعة أو الجدل ، أن يكون مرجعاً مشتركاً لجميع

الناس ، ومضمونا ثقافيا مشتركا يتجاوز التعددية المشروعة في الآراء . فعلى الرغم من عنف مجاهباتنا وحدة اختلافاتنا ، فإن لنا جميعا تراثا مشتركا يتجاوز التعددية المشروعة في الآراء . فإن لنا جميعا تراثا مشتركا واحدا على الأقل هو التراث البيولوجي والجيني للنوع البشري وانتمائنا المشترك إلى الطبيعة وخضوعنا المشترك لقوانينها . فجرعتان متقاربتان من المادة السامة نفسها تكفل إحداهما قتل جنرال متقاعد كما تكفي الثانية لقتل طالب ماوي .

وعلى نقيض ما فعله ماركس عندما «سَيَّس الطبيعة» ، ألا يجدر بنا ، لكشف النقاب عن فحوى النقاش ، أن نعيد تفسير المجتمع على ضوء الطبيعة ومن ثم «تطبيع السياسة» ، أي تفسير عدوانيتها المتأصلة على أنها مظهر اجتماعي للتنافس البيولوجي أو على أنها مرحلة قبل بشرية لتاريخ البشر؟

وليس الأمر بطبيعة الحال أمر إنكار لوجود العدوانية أو القوى التنافسية : فكلتاها واحدة من المحركات التي لا غنى عنها للتطور . وفي المجتمعات البشرية ، يبقى التنافس عاملا مشروعا من عوامل التقدم لولاه لأفضى الجمود والسلبية إلى الرتابة والخمول . وبقدر ما نستطيع تصور المستقبل ، ستواصل الجماعات البشرية ، شأنها شأن سائر الأنواع ، تعايشها وسط التوترات والنزاعات التي تظل في صميم قوانين الحياة . ولكن الإنسان ، ببلوغه الوعي والإدراك ، سوف يكتسب امتيازا رهيبا يتمثل في القدرة على تجاوز الدوافع الغريزية التي تنبجس من الأعماق . ويفلت عالم الثقافة من جمود الحتميات الجينية التي تحصر التصرفات المبرجة في حدود ضيقة لا يستطيع التحرر منها إلا نشاط العقل والفكر . وعندئذ يمكن أن تُعاش الدوافع العدوانية وفقاً لنظم قيمية أخرى تخرجها إلى وضوح نهار يضيئه الضمير فتظهرها من شحنتها الانفعالية وتيسر تكاملها في حياة نفسية يسودها السلم وإن بقيت على ديناميتها ونشاطها . . هناك حيث تأخذ فرص التضامن والتعاون كل أبعادها .

ثالثا - حلم الإخاء العظيم

ذلك أن حلم الترابط العظيم يراود اللاوعي الجماعي للبشر: مجتمع دون طبقات، اشتراكية ذات وجه إنساني، مجتمع بهيج: عبارات سحرية طالما رددناها عبثا ومازالت مفعمة بالأمل.

التوفيق بين العدالة والحرية

غير أنه ولئن كان حقا ما قاله لاكوردير من أنه - فيما يخص العلاقة بين الأغنياء والفقراء - «الحرية هي التي تظلم والعدالة هي التي تحرر»، فمن الصحيح أيضا أن التاريخ لم ينجح بعد في التوفيق بين تطلعات البشر إلى العدالة والحرية في إطار تجربة حكم عملية. فالحلم العظيم باشتراكية ذات وجه إنساني أو بديمقراطيات متطورة (والفكرتان تلتقيان حتى وإن بدا في التعبير عنهما ما يعارض بينهما)، يعبر عن هذه التطلعات على وجه التحديد. إلا أنه لن تتاح له فرصة التحقق إلا بمقدار ما تفلت التيارات الاشتراكية من العبء المرهق الذي تفرضه عليها شتى أشكال الشيوعية. وينبغي حقا أن يأتي ذلك اليوم الذي تقطع فيه الاشتراكية كل علاقاتها مع الأيديولوجيات الاستبدادية التي لا تشبهها في شيء. ويرجع المأزق الذي توجد فيه المجتمعات الحديثة في جوهره إلى الصعوبة التي تجدها الاشتراكية في تحديد أسلوب عملها واستقلالها إذ تتنازعها الاتجاهات «التنظيمية الإدارية» للاشتراكيين الديمقراطيين والتحالفات الغامضة التي تبرمها - دائما في غير صالحها - مع الأجهزة الشيوعية.

ومع ذلك فإن التجربة الترابطية تقتضي من الناس أن يجمعوا بين الوعي والكرم والقدرة على الارتقاء من مستوى «الأنا» إلى مستوى «الجماعة» ومن مستوى «الذات» إلى مستوى «الغير». ومن ثم ميلاد وانتشار أنثروبولوجيا

جديدة لن تتمخض عنها الدراسات الاقتصادية المتخصصة التي يجريها الخبراء ولا الحاسبات الإلكترونية التي يمتلكونها . فهذه المشكلات تطرح نفسها على مستوى يختلف عن ذلك كل الاختلاف .

وما يصدق على الأفراد يصدق بالقدر نفسه على الدول . فهنا أيضا يتصف حلم الترابط بالإلحاح كما يتصف الواقع بالمرارة . وما أكثر الآمال التي علقت على عصابة الأمم وعلى الأمم المتحدة والرابطات الأوروبية . . وأية خيبة منيت بها تلك الآمال !

إصرار النزعات القومية على البقاء

تشير كل الدلائل إلى أن القرن العشرين ، شأنه شأن القرن التاسع عشر ، قرن القوميات ، وإن تغير مركز ثقلها . فعلى حين لا ينتهي سعي الدول الأوروبية إلى التجمع في رابطة ، تبحث الأمم الناشئة التي أسفر عنها سقوط الإمبراطوريات الاستعمارية في قومية مغالية أحيانا عن وسائل مجاوزة الصراعات الداخلية والنزاعات القبلية . ولئن كان لتلك القومية ما يبررها لدى الدول الناشئة مضطرة إلى تعهد مشاعرها الوطنية لكي تتجنب مخاطر التصدع والتفكك ، ولكننا لا نرى الأسباب التي لا تكف عن الحيلولة دون تشييد الوحدة الأوروبية . وهنا أيضا تتغلب قوى التنافس على قوى التعاون باسم الهيبة الوطنية وما يقترن بها من أنانية . ومما قالته سيمون فيي ببساطة إن «الكبرياء الوطنية لا صلة لها بالحياة اليومية» ، وهي على حق فيما تقول . ولكن الأمم ترجح اعتبارات القوة أكثر مما يفعل الأفراد ، بل إن ذلك هو أسلوبها في إثبات هويتها . وإزاء القوى العظمى والدول الكبرى يبدو الأفراد صغاراً .

مسار أوروبا الطويل

كما حدث في عهد الحرب الباردة عندما اجتاحت أوروبا مشاعر الرغبة في

الاتحاد في وجه الخطر الذي يتهدها ، تثبت أزمة المجتمعات الصناعية للأوروبيين مرة أخرى مصيرهم المشترك ، وعلى ذلك فهي تتيح فرصة فريدة لتعزيز تضامنهم والبحث معا عن مخرج منها . والأهم من ذلك أن القيم الحضارية التي يفترضها ذلك البحث هي على وجه التحديد القيم التي روجت لها أوروبا في أنحاء العالم عبر التاريخ . وتشكل الرابطة الأوروبية وحدة بلغت من القوة ما يمكنها من إعادة توجيه نموها واقتصادها نحو الغايات الجديدة المعروضة في هذا الكتاب بالحد من التنافس الاقتصادي والسياسي بين الدول من خلال دعم آليات الوحدة وتحديد إرادة مشتركة داخل وخارج الرابطة المدعمة على هذا النحو . ذلك أنه ما من بلد يستطيع أن يقوم وحده على إجراءات تحويل عمليات اقتصادية معينة دون المغامرة بتفجير أزمة تسفر عن المزيد من البطالة . وما من بلد يستطيع أن يعتمد وحده معايير في مجال نوعية المنتجات وأمانها وحماية البيئة ومكافحة المواد الضارة دون تزييف قواعد المنافسة ووضع نفسه في مركز أدنى من مركز سائر الشركاء .

ومن جهة أخرى فإن أوروبا المتضامنة يمكنها أن تحد في داخلها من مساوئ المنافسة المفرطة لصالح سكانها . فهي تستطيع باعتبارها أول قوة اقتصادية في العالم - إن هي قررت ذلك حقا - أن تسيّر مستقبلها في هذا الاتجاه وتشجع على هذا النحو في طريق تطوير نموذجي ذي أهمية عالمية . غير أن اختيارا كهذا يفترض في آن معا تصميميا من جانب الحكومات وتأييدا من جانب الشعوب كشرطين لا ينفصلان .

ولن يقتضي ذلك إلغاء الحدود بل يكفي كما قال روبير شومان^(٨) في حديث له لا يزال صادقا ، «خفض قيمتها» بإعلاء شأن مشاعر التضامن على حساب مشاعر القومية التي تقادم عهدها .

ومع ذلك ففي الوقت الذي عمّت فيه أزمة حضارتنا أرجاء المعمورة وحذر

فيه نادي روما الرأي العام الدولي من مغبة العواقب الوخيمة في الأجل الطويل لانعدام التوازن الاقتصادي والإيكولوجي والديمقراطي المتزايد، لن يشكل تشييد الوحدة الأوروبية سوى مرحلة على طريق تنفيذ المشروعات واتخاذ القرارات على الصعيد العالمي كإجراء لا غنى عنه . عندئذ يغدو التشاور على هذا المستوى بشأن تدبير شؤون الموارد الطبيعية واستغلال المواد الأولية وحماية البيئة ضرورة لا يمكن التنصل منها طويلا .

ويظل تشييد الوحدة الأوروبية مع ذلك مرحلة مهمة لا غنى عنها تتيح لنا أن نجرب في إطار جغرافي وثقافي بالغ التنوع والثراء قيم التضامن ومحاسن مجاوزة المصالح الشخصية والأنانية ، فردية كانت أم جماعية ، فثوية أم وطنية . وستكفل لنا الحرية الوحيدة التي تتسم بأهمية حقيقية ، تلك الحرية التي يحققها الناس والشعوب بكدهم وجهودهم الخلاقة والمبدعة في وجه مخلفات التاريخ ووطأة العادات وجمود الحتميات الاقتصادية والاجتماعية وسكون الامتيازات والحقوق المكتسبة .

إن تشييد الوحدة الأوروبية هو المحك الدائم لقدرتنا ، أو بالأحرى لعدم قدرتنا ، على المجاوزة .

نهضة الأقاليم

ولا تقتضي مجاوزة القومية «خفض قيمة» الحدود الوطنية فحسب بل تتطلب أيضا تأصيل الأقاليم . ذلك أن النهضة القوية المفاجئة للروح الإقليمية تعبر عن حاجة الناس إلى استعادة هويتهم كردة فعل للتمائيل والتسوية على صعيد العالم . فالإقليم هو الإطار الطبيعي والعريق للتراث المحلي ، وهو غني بماضيه وقيمه وتقاليده . وهو كذلك المكان الأثير لنشوء المبادرات وممارسة المسؤوليات . فإزاء العاصمة البعيدة ، غير المكترثة وغير

الملمة بمجريات الأمور، وإزاء طغيان أذواقها وأزيائها وجبروت إدارتها، تنبعث الأقاليم وتنشأ مجتمعات جديدة وعلاقات تضامن جديدة. وعلى ذلك فإن الطموح إلى سلطة إقليمية حقيقية هو أمر مشروع وخصب وينهض على أسس سليمة بالنظر إلى أنه في تلك البوتقة ونتيجة للاحتكاك بالأحداث اليومية يصنع المستقبل. ومن أفدح الأخطاء السياسية الغض من شأن قوة التيار الإقليمي، فلئن كان تفويض السلطة للأقاليم ينطوي على مخاطر، شأنه شأن أي تغيير يعتد به، فإن المخاطر التي تنطوي عليها المركزية أشد وأنكى: فشد الصواميل تلافياً لتسرب البخار قد يؤدي إلى انفجار المرجل.

وأخيراً فإن الوعي بمشكلات البيئة يتمخض عن علاقات تضامن جديدة ويرسم على أسس إيكولوجية معالم كيانات جديدة: فالهيئات المسؤولة عن الأحواض تشكل أولى البنى الإدارية التي يلتقي نطاق ولايتها مع «حدود طبيعية» هي في الحالة التي نحن بصدددها الأحواض الهيدروغرافية للأنهار الكبرى. كذلك فإن التدهور السريع لحوض البحر المتوسط ينشئ بين البلدان المشاطئة له علاقات تضامن إقليمية. وعلى ذلك فإن البيئة بتسببها في نشوء كيانات جديدة، تطرح إشكالية جديدة كل الجدة. فبعد قرن ظلت أثناءه «المسألة الاجتماعية» تفرق فيما بين الناس وفيما بين الأمم، من المنتظر أن تسهم «المسألة الطبيعية» الآخذة اليوم في الظهور في التوفيق فيما بين أولئك وهؤلاء باضطرارهم إلى العمل معاً في سبيل إنقاذ تراثهم المشترك. وعلى هذا النحو ترسي أسس أخلاقية جديدة تنهض على التعاون أكثر منها على التنافس.

الهوامش

- (١) Ian Mac Millan, cité par René Dubos dans Les Dieux de l'ecologie, Fayard, 1973.
- (٢) René - Victor Pilhes L'imprécateur, Le Seuil, 1974.
- (٣) Synergie : التفاعل بين عاملين أو أكثر تتآزر على إحداث التأثير نفسه الذي لا يتطابق بالضرورة مع التأثير الذي يحدثه كل منهما على حدة.
- (٤) Maurice Blin, op. cit.
- (٥) G. Deleuil, Comptes rendus de l'académie des Sciènes, 1954, no 238, P. 2185 - 2186; cité par J.-M. Pelt et J.-F. Ferrard, dans Un thème de réflexion bio-sociologique: les plantes font-elles la guerre?, compte rendu des XXVe journées pharmaceutiques internationales de Paris.
- (٦) مصطلح استخدمه بيير تيار دي شاردان من أجل تحديد خصوصية النوع البشري : ففيما يتجاوز تطور المادة والحياة، تبرز هذه الخصوصية متمثلة في الوعي بعالم المعنويات (noûs باللغة اليونانية) الذي يحكمها كليهما.
- (٧) Konrad Lorenz, L'Agression: une histoire naturelle du mal, Flammarion, 1969.
- (٨) Robert Schuman, Pour l'Europe, Nagel, 1963.



الفصل الثاني

نحو أخلاقية جديدة

«يقتضي الاتصاف بالإنسانية توافر إرادة الاتصاف بها . ذلك أن الانتقال من ردود الفعل الغريزية إلى الأفعال الإرادية المدروسة تطلب دائماً خيارات وقرارات صعبة وشاقة . وإنه لهذه الخيارات وتلك القرارات تنبثق الإنسانية تدريجياً من الحيوانية» .

رينيه دوبوس

أولاً - توضيح الأهداف وتحديد المشروعات

تنفيذ سياسة جديدة للدخل والعمالة ، تشاطر المسؤوليات وتشجيع التجديد ، التوفيق بين الاقتصاد والإيكولوجيا ، تعزيز التربية والثقافة ، انفتاح الحياة الوطنية على الأقاليم وعلى أوروبا : تلك أهداف تتحدد معالمها ، ومشروع ترتسم عناصره .

ويبقى حصر الغايات التي ينطوي عليها هذا الخيار .

إفساح المجال للخيال

يلاحظ في هذا الصدد أن العبارات التي يستخدمها رجال السياسة ومتخذو القرارات ومخططو العمران تدعو إلى التأمل فالتوسع ، والاستثمار ،

وتنفيذ المشروعات ، وإنشاء المرافق هي العبارات الأثيرة لديهم . وهي تشير إلى مفاهيم بالغة العمومية وشديدة الغموض في الوقت نفسه ، تعيد إلى الذهن مفهوم «المجموعات المختلطة» التي تتحدث عنها الرياضيات الحديثة . فنحن نندفع ، دون رؤية الاتجاه الذي تسير فيه ، ودون أن نعبأ بعدد السرعة . وكما قيل «لأنعرف إلى أين نذهب ، ولكننا نذهب مع ذلك ، وبسرعة» ، ونحن «ننفذ» دون أن نتساءل : لمن ولماذا ولأي غرض ؟ وما فكرتنا عن الإنسان التي تحدونا إلى إجراء هذا الاختيار أو ذلك ؟ أو ، من جهة أخرى ، ما الإمكانيات البشرية التي سيسر تحقيقها أو يعوقها إنشاء هذا المرفق الجماعي أو اتخاذ ذلك «القرار العمراني»^(١) ؟ وواقع الأمر أن الخيارات الكبرى لا تتم تبعاً لفكرة معينة للمستقبل وإنما تتم مجازاة للذوق السائد والآلية الإدارية التي تؤثر ، بحكم ماتقدمه من إعانات ، المرافق المتماثلة والموحدة ، التي هي أبعد ما يكون عن تلبية الاحتياجات الحقيقية التي لا يمكن الوقوف عليها إلا بالاتصال المباشر بالسكان أو بالمنظمات أو الرابطات التي تمثلهم . ومن الأمثلة على ذلك دور الحضانة التي كثيراً ماتكبد القائمين عليها تكاليف باهظة ويمكن أن يؤدي مهمتها بنجاح نظام للرعاية المنزلية يسر في الوقت نفسه قيام علاقات التضامن بين أهل الحي .

وعلى ذلك ينبغي ألا يقتصر الأمر على التخطيط وحده بل يجدر أيضاً تشجيع التجديد والإبداع وإعمال الخيال من أجل أن تنفذ أقدر المشروعات على تلبية احتياجات المستقبل . وكثير من المشروعات يقترن كل منها بتفكير فرد من الأفراد ، ومثل هذا الفرد هو الذي يجدر اكتشافه وتشجيعه .

غير أن الآلة بلغت من الثقل حداً يقتضي معه النجاح في الخلق والإبداع كثيراً من الحظ والاستبسال . ومن جهة أخرى فإن أي فرد يتفتق ذهنه عن مشروع ما ، يكون قبلها عرضة لريبة القائمين على الإدارة الذين يرون في أنفسهم الآباء الشرعيين الوحيدين للمشروعات .

ومع ذلك فالإنسان الذي لا قصد له ولا مشروع يعيش خاملاً وتذبل حياته وتذوي . ولعل غياب الهدف العظيم المتوافق مع الحس الراهن هو الذي يفسر البلبل التي يعيشها هذا العدد الكبير من معاصرنا .

من القصد اللاواعي (téléonomie) إلى القصد الواعي

من الأمور ذات الدلالة أن سعر التقني يفوق سعر الفيلسوف أو الفنان أو الخطيب المفوه . ولم يكن الأمر كذلك دائماً . ففي عهد جان جوريس ، كان يعتلي مناصب السلطة خطباء عظماء ، وأناس من ذوي المكانة والموهبة ، وأنصار مقاصد طموحة تدفعهم معتقداتهم الراسخة . أما اليوم فيؤثر عليهم أخصائيو التنظيم والإدارة ، وربما كان ذلك أمراً ضرورياً في مجتمع تغلب عليه السلع المادية ، غير أن مصطلح التنظيم والإدارة يظل مصطلحاً غامضاً إذ كثيراً ما يعهد بهذه المهمة إلى تقني بارع مما يجردها من كل قصد أو غاية ، اللهم إلا إدامة الأوضاع القائمة بأقل تكلفة . وعندئذ لا ينطوي التنظيم والإدارة إلا على قصد الكثيرين من رجال السياسة : استهواء الناخبين والبقاء في الحكم . أي الثبوتية بكل بساطة ! أرسخ القوانين البيولوجية وأقدمها .

فهل يمكن لمجتمع أن يعيش ويتطور دون أي قصد أو مشروع ؟ نعم ، بطبيعة الحال ، إذا كنا نقصد بذلك أن المجتمع نادراً ما يعي غايته . ولكن الغاية ملازمة لكل كائن بيولوجي أو اجتماعي ، فهي كامنة ومتأصلة فيه ، مدفونة في الحياة السابقة على الوعي . وهي تتحدى فضول الباحث وتلح عليه بلا هوادة ، صاحبة متشدة في طلبها ولا تحظى بمحبة الكثيرين ، ويظن العلماء أن بإمكانهم التخلص منها بأقل ثمن . بل إن جاك مونو نفسه لم يتوصل ، بتسميتها القصد اللاواعي ، إلى تعريفها تماماً^(٢) .

ذلك أن الطبيعة ، بدءاً بالفيروس وانتهاء بالإنسان ، تسعى بإصرار إلى

غاية تتمثل في تحقيق استقلال متزايد وحرية متنامية ، نحو سمو الوعي . وقد أسند هايكل ، وهو رجل علم ، «روحاً نخروبية» إلى الحيوانات الأولى إذ يمكن من خلالها وفي مرحلتها هذه ، أن نستشف إصرار الكائن الحي على بلوغ مقاصده : النمو والتغذي والتكاثر . ومع ارتقائنا التدرج الهرمي للكائنات ، يزداد القصد تحديداً وثراء وتنظيماً . ومن الحيوانات العليا فصاعداً تبدأ في الظهور إمكانات جديدة : احتلال الفرد مكانه في موطنه ، واكتساب «مركز اجتماعي» والتوصل إلى أن يعترف به كفرد في مجموعة ، والتبادل مع الغير ، واستكشاف بيئته واكتشافها . أما في حالة الإنسان ، فإن أفق الحياة ذاته هو الذي يتفتح أمامه فيمكنه من التجديد والإبداع والتصور والاتصال . . وعلى الأخص من إعداد مقاصد ومشروعات . وبذلك يبلغ القصد اللاواعي *té-* *léonomie* مستوى الوعي فيبرز ويصبح رؤية ذات غاية ، سواء تمثل في مشروع فردي أو جماعي .

وعلى الرغم من أن مجتمعاتنا تبدو وكأنها تنظم وتدار خارج نطاق أي مشروع واع فإنها مع ذلك تفرض قيمها . ونحن نرى ذلك مثلاً في طريققتها في تغيير المدن إذ تؤثر الكمي والوظيفي والوفرة والاقتناء والامتلاك . وما من مجتمع بشري أمكنه أن يبلغ هذا القدر من العمق في التأثير في المكان والزمان . « فلم تأت البيئة التي يشكلها وسط المدينة نتيجة للمصادفة أو لطبيعة الأشياء . . وإنما هي إسقاط على المكان لقيم المجتمع السائد . وكان ذلك يصدق على مدن الأزمنة القديمة وهو يصدق أيضاً على المدن الحالية . . والواقع أن نظم القيم التي يطبقها المجتمع تتجلى في واقع المدن ، في مبانيها وفي شوارعها وفي نسيجها كله . . ويتجسد مفهوم الإنتاج الذي يعتنقه الإنسان والعالم في الإنشاءات الحضرية المعاصرة^(٣) .

وقصارى القول إن مجتمعاتنا تسعى ، دون علم منها وربما دون إرادة

منها ، إلى بلوغ أهداف محددة تجسدها في العقلیات وفي المكان . وهذه المقاصد الضمنية ، اللاواعية téléonomique واللاشعورية ، تجعل من هذه المجتمعات شيئاً معادلاً للوحدات الحياتية (biocénoses)^(٤) الطبيعية أو الموجودة في مجتمعات الحيوان . فعلى الرغم من نمو الوعي على الصعيد الشخصي . وإن كان كثيراً ما لا يزال جزئياً ومجزأً ، فإن الآلة الاجتماعية القوية تسعى بإصرار وبلا وعي إلى بلوغ غاياتها الغامضة الناجمة عن ملايين المواقف الفردية المبرمجة والمتلاقية .

ويحدث أحياناً أن يعطي رجل من رجال الدولة محتوى ملموساً وحافزاً للغايات الجماعية ، وعندئذ يحفز القدرة على العمل والاستجابة من أجل تحقيق هدف واسع النطاق . ولكن سرعان ما يتلاشى المشروع من جديد وتتمخض الحماسة العظيمة عن آثار ، تافهة ، كما رأينا في مشروع الوحدة الأوروبية . وهكذا تكرر المشروعات الجماعية الكبرى عائدة نحو حدود اللاوعي التي تبرز منها بمشقة كبيرة في فترات متباعدة من التاريخ ، ويرجح أنها تختلط عندها زمناً طويلاً مع القصد اللاوعي ، قصد الحياة الغامض الذي لا يضيء بعد سوى البوادر الأولى للوعي .

وربما كان من الأفضل ، برغم كل شيء ، أن يكون الأمر كذلك . فالتاريخ حافل بالمشروعات العظيمة التي تنبثق عموماً من مطامع شخص ما وتفضي إلى كارثة .

ومازلنا نذكر الخطبة الشهيرة التي ألقاها البروفسور فخته في الأمة الألمانية : «إنه إليكم أنتم أيها الألمان يعود مكان الصدارة في تنمية البشر . فإن غرقتم فستغرق البشرية بأسرها معكم دونها بارقة أمل في النجاة مستقبلاً» . وكلنا يعرف ما آلت إليه الجرمانوية بعد قرن من ذلك التاريخ .

غير أن ما لا يتجاوز بعد مستوى الأمل بالنسبة للجماعة، يمكن أن يكون هدفاً يحاول الأفراد تحقيقه : ذلك أن نمو الوعي لدى كل منا، والتفكير انطلاقاً من تجارب معاشة، يشجعان تفتح المشروع الشخصي الإبداعي السواعي الهادف الذي يحل عندئذ محل التصرفات المبرجة اللاواعية . فماذا عساه أن يكون محتوى مشروع كهذا؟ وكيف يمكنه الإسهام في مولد مشروع جماعي مماثل؟

فلنحاول الآن رسم صورة مستقبل أشد وعياً وأوضح هدفاً.

بعد النمو، الازدهار

من المؤكد أن الأمر لايتعلق بأكثر من استخلاص بضعة اتجاهات كبرى، بضعة أهداف جوهرية يقصد بها أن تحل محل أسطورة النمو الكمي الآسي التي لم يعد أحد يؤمن بها حقاً . ومن الحكمة في هذا الصدد أن نتدبر المقولة التنبئية التي دونها جون ستيوارت ميل^(٥) سنة ١٨٥٩ : «إن الإبقاء على عدد السكان وحجم رأس المال عند مستوى ثابت لايعني بأي حال ركود البشرية . فسوف يتاح عندئذ قدر مأتىح في الماضي من آفاق تنمية الثقافة بكافة أشكالها وتحقيق التقدم الثقافي والتقدم الاجتماعي . وستكون هناك دائماً إمكانيات تحسين فن الحياة وفرص أكبر لرؤيته يحقق تقدماً فعلياً .

فمنذ مايزيد على قرن من الزمان أوجدت مجتمعات الإنتاج الشراء والأمان، وقد قارب ذلك الكمال في البلدان المتقدمة حيث أهدافه الأساسية على وشك البلوغ .

وسوف يكفي بعد فترة وجيزة مواصلة جهد إنتاجي يجنح إلى النوعية بقدر الإمكان ويناطر تطور الطلب على المنتجات، وتوزيع السلع على الجميع على نحو أفضل .

وسيوصل اقتصاد المجتمعات بعد الصناعية القيام بدور جوهري ولن يتسرب الشك إلى جدوى العمليات الصناعية ، إذ ستظل تؤدي دورها وإن كانت ستكف عن الاستحواذ على تفكيرنا .

ومنذ مايزيد على قرن والمرافق والمساكن والمصانع تتكاثر، مكونة بنية مادية للكيان الاجتماعي المتنامي ، شأن الرياضي الذي «يربي عضلاته» والنبات الذي تتكاثر خلاياه . وهذا النمو بسبيله إلى الانتهاء وعندئذ يحين وقت الازدهار. وقد شرعت البراعم في الظهور وأصبح مجتمعنا مهياً للتفتح ، ولعل الأزمة التي يمر بها أن تكون بشيراً بمقدم الربيع وبدء الإزهار. وستنتهي عذراء الاقتصاد بالتفتق عن فراشة الإيكولوجيا . ويتوقف الأمر كله على إرادتنا نحن ، إرادتنا الجماعية حقاً .

ويطرح البديل بوضوح فيليب سان مارك^(٦) عندما يكتب : «هنا نحن مضطرون إلى خيارات سوف تلزم أمداً طويلاً مفهومنا عن الإنسان وعن مصير العالم . فهل سنفضل اقتصاد التملك أم اقتصاد التفتح ؟ وهل سنبحث عن «المزيد» الذي يزيد من السلع أم عن «الأفضل» الذي يحسن الإطار الاجتماعي والمادي للحياة ؟ عن الإثراء أم المجاوزة ؟ هل سنراهن على ضعف الإنسان أم على عظمتة ؟

وعلى حين أنه يستحيل العيش بلا مشروع أو قصد ، فردياً كان أم جماعياً ، تفرضه القيود الاجتماعية أم نختاره بحرية ، فإن تنفيذ مشروع كهذا يبدو أولوية أساسية وملحة تحشد في خدمتها الإرادات والطاقات . وهذه المحاور الكبرى بطريقها الآن إلى الارتسام .

الخيارات الكبرى

سوف يتعين على مجتمع المستقبل أن يجد من السلطة المطلقة للاقتصاد

والتكنولوجيا ، نظراً لأنها تهدد بالهبوط بالإنسان إلى مستوى المنتج - المستهلك السلبي ، وذلك لصالح الإيكولوجيا والأخلاقية وعالم الثقافة والروح ، وكلها شروط لا غنى عنها لإضفاء نوعية حققة على الحياة . فيجدر إذن أن نعمل ببطء على تحول العمليات الاقتصادية نحو غايات جديدة وذلك بإجراء سلسلة من الخيارات الجزئية المنتظمة تسير كلها في هذا الاتجاه ، مع تلافي إحداث اضطرابات اجتماعية خطيرة ، ويبقى عندئذ بذل الجهود التي ستقتضيها تلك التوجهات منا جميعاً ومن كل هذا على حدة .

توحي الحكمة في تدبير شؤون الطبيعة ، والكف عن فرط استغلال الموارد وعن تبديدها ، وعن إنتاج الأدوات التي ليس لها نفع يذكر ، والحد من التلويث بكل أشكاله ؟ بكل تأكيد . ولكن ذلك يقتضي من الإنسان عند تعامله مع البيئة أن يغير موقفه فيدرك من جديد ما كان أسلافه يحسونه بالفطرة ، ألا وهو اعتماده الشديد على جميع الكائنات التي تعمّر الأرض وعلاقات التضامن الوثيقة التي تربطه بها .

وضع الموارد المتاحة في خدمة الجميع بإعادة توزيع أفضل للدخول في كل أمة وفي إطار العلاقات بين الدول ؟ نعم ، ولكن ذلك يقتضي من الفرد ، أو من الجماعة ، في علاقته مع الغير ، ألا يبنّي تصرفاته أولاً على أساس النموذج التنافسي ، وأن يعرف كيف يؤثر قوى الترابط والتعاون . ويصدق ذلك على المدرسة كما يصدق على الحياة ، في الأسرة كما في المهنة ، في الرابطة العمالية كما في حلبة السياسة .

إثارة المرافق الجماعية والأعمال التي تتوحي النوعية على الاستهلاك الفردي المطبوع الأنانية ؟ بطبيعة الحال . غير أن ذلك يقتضي سياسة للتخطيط العمراني وتدبير شؤون المكان تتسم بالمزيد من روح الاشتراكية . وينبغي أيضاً أن يتوافر لنا ، فرادى وجماعات ، قدر من الشجاعة يكفي لتمكيننا من أن نتجاوز حدود

محيطنا الضيق لكي نرتقي من «الأنسا» إلى المجموع» ومن «الامتلاك» إلى «الكينونة». وما يصدق على الأفراد يصدق على نحو أوثق على الدول، وقد رأينا في البطء الشديد الذي مني به تشييد الوحدة الأوروبية قدرة الخوف على شل الحركة عندما تطلب التضحية بجانب طفيف من التراث في سبيل تحقيق آمال عراض.

ولن تقوم للمجتمع الجديد قائمة إلا إذا تأسس على أنثروبولوجيا جديدة. وكان القصد مما تقدم البرهنة على الضرورة القصوى والملحة لذلك. أنثروبولوجيا عملية ونافعة لأنها قادرة على التوضيح والتقدم والتطور والتطلع إلى المستقبل.

ثانيا : - إحلل الإنسان مكانته

أنثروبولوجيا من شأنها أن تحل الإنسان مكانته بإعطائه بعده الحقيقي الذي لا يقتصر على الجانب الاقتصادي على نحو ما يوحى به عدد كبير من التنظيمات الحديثة التي ترسي قواعد النظام الاجتماعي المعاصر ذاتها على مبدأ التكافؤ بين أرباب العمل والعاملين، كما لو كانت العلاقات بين الإنتاج والعمل هي الشكل الوحيد الذي يمكن أن تتخذه العلاقات الإنسانية. ونحن ندرك هنا إلى أي حد تأثر بالماركسية مفهومنا للعلاقات الاجتماعية.

إحلاله مكانته في الطبيعة أولا: فلا تسحقه الطبيعة كما لاتزال تفعل في المجتمعات التقليدية حيث يعيش تحت رحمة بيئة كثيراً ماتكون معادية ومتمردة، ولا يعتمد هو إلى تدميرها واستغلالها ونهبها كما يفعل اليوم في المجتمعات الصناعية.

كما لايفعل مافعله رعاة البقر من غزو وتخريب في الماضي، بل يكون

حليفا لطبيعة يعمها الانسجام فيتعاون معها على أرض غرست أشجارها بحب وحنان . وهو يشترك في نظام من العلاقات المتبادلة المعقدة ويتضامن مع بيئته ، ويتحمل آخر الأمر كامل المسؤوليات التي تلقىها عليه قدرة لا يكاد يكون لها حدود للتأثير في طبيعة يدرك اليوم حدود مواردها . وتلك إشكالية جديدة كل الجدة تفرض نفسها على هذا الجيل ، فأبائنا ، كما يقول ألان تورين ، لم يكن لديهم سوى قدرة محدودة على التأثير في عالم كانوا يرونه بلا حدود .

وإحلاله مكانته أيضا إزاء عمله فيجدر إعادة الرابطة الخصبة التي كانت تربط بين الإنسان وعمله قبل أن تؤدي الميكنة المفرطة وتفتيت المهام ونقد الماركسية للمجتمع إلى فصمها تماماً في الغرب . ولعل إقبال قسم مهم من الشباب على ممارسة الحرف أن يكون خطوة في هذا الاتجاه .

وإحلاله مكانته كذلك إزاء التقنيات التي كان أقدر على إيجادها منه على التحكم فيها ، فمن علامات جنوننا الفكرة القائلة بأن كل ما يمكن إنجازه تقنياً يتعين إنجازه أيا كان الثمن . ويجدر بنا على العكس من ذلك أن نتساءل عن ميزان المخاطر والمزايا الاقتصادية والإيكولوجية قبل الإقدام على الاستغلال الصناعي لتقنية جديدة .

وقد سلك الأمريكيون ، بتصرفهم على هذا النحو إزاء طائرة الكونكورد بل وأيضا إزاء أجهزتهم التي تفوق سرعتها سرعة الصوت - وكثيراً ما ننسى تلك الحقيقة الأخيرة - طريق الإمساك بزمام التكنولوجيا الذي هو طريق النجاة . ولنحاول مثلاً أن نتصور الكارثة التي يمكن أن تترتب على القدرة على التحكم في المتورلوجيا في مجتمعنا غير القادر على التحكم في نفسه . فلو أنه أصبح بمقدور الإنسان حقاً أن يصنع المطر وصفاء الجو لنشب نزاع دائم بين المزارعين والسياح وسكان المدن وسكان الريف ومربي الماشية وزراع الحبوب -

لكيلا نتحدث عن استراتيجي البنتاغون والكرملين - بشأن البت فيما ينبغي أن تكون عليه حالة الطقس . ذلك أنه مالم يحقق الضمير الإنساني تقدماً مناظراً فسينقلب التقدم التكنولوجي على من يحرزونه .

وإحلاله مكانته في التاريخ حيث يتعين علينا أن ندرك مدى عرضية وضعنا الراهن الذي لا يعدو أن يكون مرحلة عابرة على طريق الأنسنة الطويل الذي لم نقطع فيه سوى أول أشواطه . ذلك أن المستقبل لن يكون امتداداً للنظم الاجتماعية الاقتصادية أو السياسية القائمة على أيديولوجيات القرن التاسع عشر . فالمفاهيم والمصطلحات الرئيسية المستخدمة في المجتمعات الحديثة - الرأسمالية ، الليبرالية ، الماركسية ، الاشتراكية - تتخلل أساليبنا في التفكير والتصرف والاستجابة إلى درجة يستحيل علينا معها أن نتصور قياً حضارية أخرى أو أساليب حياة اجتماعية مغايرة أو خيارات اقتصادية أخرى . فكل شيء يجري ، بالنسبة إلى مجتمعاتنا التي تعتقد أنها بلغت من العلم مالم تبلغه مجتمعات قبلها ، كما لو كانت البشرية قد عاشت دائماً وستعيش دائماً في البيئة الفكرية السائدة اليوم . إننا نتحرك في هذا الإطار بنفس درجة اللاوعي التي نتحرك بها في الهواء الذي نتنفسه . ومع ذلك فإن هذه المفاهيم وتلك المعتقدات سوف يتقادم عهدها في غضون بضعة قرون أو بضعة عقود وستبدو في أعين خلفنا بعيدة عن الواقع بعد أفكار وأساليب بناء الكاتدرائيات في أعيننا . وستدور المناقشات عندئذ حول نظم أخرى وإشكاليات أخرى وأفكار أخرى . ومن المحتمل أن يكون ظهور الإيكولوجيا بشيراً بمجتمعات المستقبل كما أرسى ميلاد الليبرالية والماركسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أسس المجتمعات المعاصرة . وقد كتب روجيه غارودي^(٧) يقول : « مامن إنجاز تاريخي يمكن اعتباره غاية نهائية إذ إن ذلك هو الذي يشوه جميع المؤسسات : فعندما تعتقد كنيسة أنها الصورة المثالية

للكوت الله ، وعندما تدعي ملكية أنها تمثل «الحق الإلهي» ، وعندما تدعي
الرأسمالية أنها تطبق قانون الطبيعة ، وعندما تدعي الستالينية أنها تجسد
الاشتراكية ، فإن المجتمع أو النظام السياسي يفقد ، نتيجة لهذه الوثوقية ،
بعده الإنساني الأساسي . أي إمكان التفوق على الذات . وقد سبق أن قال
برخت : «ينبغي تغيير العالم ، وسوف يتعين تغيير العالم الذي غُيِّرَ».

وإحلاله مكانته أخيراً إزاء الطقوس الروحية . ففي كاتماندو ، عاصمة
نيبال ، تقطع الأسلاك الكهربائية أثناء عيد العربات ، لكي يتسنى للعربات
المقدسة ، وقد أخذت أروع زينتها ، أن تشق طريقها الطقسي . ثم تصلح تلك
الأسلاك بعد العيد ، وذلك رمز بليغ الأثر في مجتمع لا يزال التقني يمحى فيه
ليفسح المجال أمام القدسي ، في حين زعمت المادية الإنتاجية في الشرق أو في
الغرب أنها هبطت بالإنسان إلى مستوى بعده الجسدي وحده فأغفلت هالة
الأسرار الخفية ومعنى القدسية والانفتاح على التسامي ، وكلها ظواهر تنتمي
مع ذلك إلى التراث الجيني والثقافي للنوع .

والبعد الروحي قائم في جميع الحضارات وسيكون حجر الزاوية في
المجتمعات بعد الصناعية وفي ما لانزال نسميه «الثورة الثقافية» .

ثالثاً - إيثار الحكمة

فهل معنى ذلك أن الحرص على البيئة والسعي إلى حياة أفضل إن لم يكن
إلى الحياة الحقيقية ، والبحث عن توازن جديد ونشوء قيم جديدة — هو ترياق
جديد ودواء لكل داء؟ كلا بكل تأكيد ، غير أنه يبشر على أي حال بتغير
الاتجاه في المسار المتعرج والمضطرب دائماً لتاريخ الحياة والعالم والأزمة الحالية
هي أولاً وقبل كل شيء دعوة إلى التروي والتأمل . فلئن كانت الأيديولوجيا

تزيد بعض مسارات المستقبل وضوحاً، فهي تترك للإنسان حرية الاختيار: هي تطرح المشكلات وعلى الإنسان أن يحلها. غير أن التساؤل الذي يسود عصرنا لم يفرض نفسه قط هذا القدر من الجذرية: ما العمل؟ وكيف العمل؟

وأخيراً فإن البشرية مدعوة، وهي على مشارف الألف الثالث الميلادي، إلى أن تمسك بزمام مصيرها. فحتى الآن، كانت حتميات الطبيعة هي التي تنظم النوع في ديمغرافيته وفي علاقته بالبيئة. وكان الإنسان، شأنه شأن سائر الأنواع، يخضع لقانونها الصارم الذي يحدد عدد السكان تبعاً للموارد المتوافرة (المجاعات)، ويقضي على الأضعف بموجب مبدأ الانتقاء الطبيعي (وفيات الأطفال والأوبئة)، ويعيد توزيع الأرض عن طريق أزمات عنيفة وتنافس ضارية (الحروب والثورات). وبوسع الإنسان اليوم أن يقهر تلك الآفات التي يعرف الآن آلياتها ويعلم أنه سيروح حتماً ضحيتها إن لم يتخذ في الوقت المناسب ما يلزم من تدابير لتحاشيها.

وهذا التساؤل حول المستقبل، وتلك القدرة على الاختيار التي ينفرد بها الإنسان، هي انفتاح الحرية. فشأن اليافع وحيداً إزاء مستقبله، وشأن آدم وحواء بعد أن كشفت عورتها، هاهو الإنسان من جديد عار ووحيد أمام الخيار الحاسم، مضطر إلى قهر إغراء اليسر الذي يقضي إلى دوامة الحتميات العارمة، والخيار الأساسي واضح: إما النظام المتعمد، والمتبصر، والحازم، والمقبول طوعاً، والذي يأتي وليد الخيال الإنساني والإرادة الإنسانية، وإما تنظيم الطبيعة العشوائي، والشرس، والعنيف.

ولكن نبذ هذه الكوارث يقتضي مجاوزة الأفراد والأمم دوافع غريزية خفية، ولا سيما غرائز القوة والسيطرة والتملك الإقليمية، بهدف إحراز النصر الوحيد الذي ينطوي على معنى، النصر الذي يحققه المرء على نفسه في معركة داخلية لا تحسم قط وتظل دائماً المحرك الحقيقي للتقدم.

ويمكن أن تكون الإيكولوجيا في هذا المنظور – فضلاً عن كونها « علم السعادة » – علم الحكمة ، فضيلة جميع الأزمنة وكل الشعوب ، وثمره التجارب الطويلة التي جمعتها البشرية على مر التاريخ ، والقيمة الطبيعية والثقافية التي تسمو على جميع القوى وكل المعارف ، ذلك أنها تعبر عن القدرة على إجراء خيارات سليمة ورزينة ، لا عند اتخاذ قرارات قصيرة الأجل فحسب بل كذلك في اتخاذ قرارات تلزم مستقبل الجماعة ، أي مستقبل أبنائنا . وقد وجدت الحكمة التي تعلي شأنها كل الحضارات وتكرمها الديانة اليهودية - في جورج فريدمان^(٨) محامياً موهوباً : فالحكمة هي وحدها القادرة على تلافي غلواء القوة ومخاطرها .

وكما كتب دنيس دي روجمون^(٩) : « القوة هي السلطة تمارس على الغير ، أما السلطة التي تمارس على الذات فهي الحرية » ومرة أخرى نعود إلى زاد المسافر الذي لجأ إليه الإنسان دائماً ، نعود إليه عشية أعظم رحيل ، رحيل الدعوة إلى الحرية .



الهوامش

- ١ - يرد عرض لهذه الإشكالية في كتاب : Roger Klaine, Qualité de l'Ve et Centre Ville, Institut Européen d'écologie, Metz. (armand Colin, 1975)
- ٢ - يستخدم Jacques Monod في كتابه le Hasard et la Nécessité عبارة Téléconomie (القصد اللاواعي) للدلالة على القصد الضمني لدى كل كائن حي ، وهو قصد يرمي إلى أن «ينقل ، من جيل إلى جيل محتوى الثبوتية الذي يفرد به كل نوع» .
- ٣ - Roger Klaine, Qualité de la Vie et Centre Ville, op. cit.
- ٤ - Biocénose : مجموعة من الكائنات الحية تشكل مجتمعاً يعيش في كنف (Biotope) معين تدخل معه في علاقات متبادلة .
- ٥ - John Stuart Mill, Principes d'économie Politique, Cité dans Halte a la Croissance? Fayard, 1972.
- ٦ - Philippe Saint - Marc, Socialisation de la natur, Stock, 1975, 2e éd
- ٧ - Roger Garaudy, Parole D'homme, Laffont, 1975.
- ٨ - George Friedman, La Puissance et la Sagesse, Gallimard, 1970.
- ٩ - Denis de Rougemont, Journal d'un Européen, Geneve, CVentre europeen de la cul- ture, n° 2/3, 1974.

الفصل الثالث

الباب الضيق.

«يغير المرء حياته عندما يغير قلبه . وعندما ننجح معاً
في إحداث هذا التغير، فإننا نغير الحياة .»

بير إمانويل

أولاً - أسرار المخ

إن المنظورات التي عرضناها فيما تقدم تدعو إلى ثورة، أو بالأحرى إلى تحول
في العقول والقلوب . . فالتطريق المفضي إلى الأزمة طريق ضيق يحفه منحدر إلى
الفساد من ناحية وإغراء بالتصلب من الناحية الأخرى .

فما من حتمية بيولوجية أو ثقافية وما من تنظيم تلقائي سيتوصل بسحر
ساحر إلى إعادة التوازن نظراً لأن الإنسان هو وحده صانع مصيره . كما أن
ضروب السلوك الفطري لم تعد تكفي لتمكين الحيوان البشري من تسيير حياته
بأمان . كذلك فإن العمليات البيولوجية الآلية لن تضمن تنظيماً لايعترض
سبيله عائق . ومن جهة أخرى، يذكر الحديث عن التنظيم البيولوجي ضمناً
بعنف القوى الشرسة التي تدمر الطبيعة وتبيد السكان وتقلب النظام
الاجتماعي بين الحين والحين . ومن الممكن ألا نفلت من تأثير تلك القوى أو
أن يكون ملاذنا الوحيد من الكارثة الطبيعية كارثة سياسية : فتدهور الأعراف

الديمقراطية وتفاقم القصور الاجتماعي يمكن أن يفضيا في العقود القادمة إلى تصلب السلطة الحاكمة إن لم يكن إلى استبدادها . غير أنه يوجد طريق ثالث هو طريق الباب الضيق الذي يمكن إن نفتححه على مستقبل مغاير .

ولن يعدو إرساء أسس أخلاقية جديدة واثروبولوجيا جديدة أن يكون ملحمة أو فكاهة مالم يكن بوسع الإنسان أن يضطلع به . والواقع أن كل الدلائل تشير إلى أن لدينا وسائله مسجلة في برنامجنا الجيني أو في أدمغتنا على وجه التحديد .

ثلاثة أمخاخ في مخ واحد

وفقاً لبول د . ماكلين^(١) وهنري لابوري^(٢) نتج مخ الإنسان (homo sapiens) من تراكب ثلاث طبقات متميزة ، اكتسبها على التعاقب أثناء عملية التطور: الجذع المخي الموروث عن مخ الزواحف ، وهو بالغ القدم ومركز الوظائف اللازمة للبقاء : الجوع والعطش والتكاثر والدفاع عن الوطن ، والنظام الطرفي الذي يشترك فيه الإنسان مع الثدييات ، وهو مركز الذاكرة والعمليات الآلية التي تنظم الحياة اليومية ، والمخ الترابطي أو القشرة الحديثة التي ظهرت ببطء عبر تاريخ البشرية القادرة على التجديد والتصور والإبداع ، وإجمالاً على حرية التصرف ، فهو مخ اللامتوقع واللامحتمل ، و الذي بفضلله يستطيع الإنسان أن يواجه المواقف الجديدة ويأخذ بنهج أصيلة .

وهذه الأمخاخ الثلاثة على اتصال دائم فيما بينها ، ولكنها تتداخل أيضاً فيما بينها . فهي ، كما يقول إدغار موران^(٣) هذه العلاقات المتبادلة المتدرجة تدرجاً طفيفاً بين المجموعات الفرعية الثلاث هي التي تتيح لنا الوقوف على المفارقة بين التعقل والخرف ، والتناوب والتوافق الدائم بين العمليات المنطقية والدوافع الوجدانية والغرائز الحيوية البدائية . بين التنظيم والاختلال .

أتنظيم أم اختلال؟ فلنستكشف أولاً هذين الطريقتين، ولنبدأ بالاختلال.

هل من الممكن أن يشكل التطور الخارق للمخ البشري خطراً على النوع؟ إن الإنسان وقد وهب قدرة فذة على التكيف للبيئة وجرد من الأعضاء المفرطة التخصص مما يفتح أمامه آفاق تطور واسعة، يتميز بحجم وتنظيم مخه، فهذا الحاسب الإلكتروني الرائع الذي يتألف من ١٤ ألف مليون عصبية مع توافر إمكانات ترابط بينها تتحدى الخيال، هو السبب فيما حقق من إنجازات وأحرز من نجاحات يشهد بها التقدم الهائل للعلوم والتقنيات منذ القرن الماضي. ولكن أليست هذه الآلة الرائعة بسبيلها إلى التسارع المفرط والاحتدام أمام أعيننا؟ ألا يبدأ سلسلة من التفاعلات التي يتعذر التحكم فيها ولا يشكل نمو اقتصاداتنا واختلال مجتمعاتنا سوى إسقاط لها على العالم الخارجي؟ أيجتدل أن يكون الحيوان البشري قد أسيئت برمجته؟

مخ متضخم

يذكر تفاقم الاختلالات على هذا النحو بظاهرة فرط تضخم الأعضاء، التي يقدم التطور عدة أمثلة منها^(٤).

يندرج فرط تضخم عضو من الأعضاء أو وظيفة من الوظائف (hypertélie) في عداد انحرافات العملية التطورية. ومن أمثلتها الكثيرة في الطبيعة أن قرن الأيل وفرط نموه يعوق حركته ويضعف واحدة من وسائل دفاعه عن نفسه، الفرار، وكبر أقدام قمص البقول يربك سيره ويصعبه، ويؤدي قطعها بمقص إلى تيسير حركة ذوات الجناحين هذه التي تولد معوقة على نحو ما، وقد انقرض أو هو على وشك الانقراض عدد من الأنواع التي تعوقها أعضاء مفرطة التضخم (وإن تنافى مع الحكمة القطع بأن فرط تضخم الأعضاء هو سبب الانقراض أو على الأقل أنه سببه

الوحيد): فيلة يثقل كاهلها حجم وسائل دفاعها . رينوصورات ذات جماجم تثقلها التواءات ، حشرات ، مثل العنظوب ، ذات تآشير ضخمة . فيلام سيؤول الإنسان ؟

إن وجود ثلاثة أمخاخ لدى الإنسان ، حتى وإن تنازعت ، لا يمكن لعواقبه إلا أن تكون محدودة مادامت على مستوى الفرد . غير أن ماينتجه المخ المترابط ، بإعطائه الإنسان ترسانة هائلة من الأسلحة والتكنولوجيا الحديثة ، قد أدى إلى تفاقم المزايدة . والمجازفة خطيرة يزيد لها خطورة أن القشرة الجديدة لم تنم قدرتها على إحداث التكامل مع الطبقتين الآخرين . هكذا تجد البشرية نفسها مهددة بالدمار لأنها لم تنجح في تحقيق تطور منسجم ومتناسق لذات العضو الذي أضفى عليها أصالتها .

فهل سينتهي أمرها إلى الاختناق تحت وطأة منتجات المخ البشري ؟ وهل سيؤدي تزايد طابع الاصطناع الذي يضفي على البيئة إلى تعريض توازنات الطبيعة والحياة للخطر ؟ وهل سيقدم مجنون عاجز عن التحكم في «جهاز تفكيره» على إشعال فتيل حرب تؤدي إلى كارثة عالمية ؟ إن الرهان مفتوح وكل شيء جائر بما في ذلك أفدح النكبات .

ومن جهة أخرى فإن التنظيم ممكن هو الآخر لأنه ماثل في تكوين المخ البشري . وينبغي لفهم آليته حق الفهم أن نتبع ارتقاء المخ عبر التاريخ .

من المثير - الاستجابة إلى الفعل الواعي

ولنبداً بالصفدع ، ذلك الحيوان البرمائي الأقرب إلى الأسماك والخاضع لحتميات صارمة . فبعض الصفداع تتغذى بدودة صغيرة حمراء . وقد عمد بعض الباحثين ، بعد أن لاحظوا النشوة التي يحدثها منظر هذه الفريسة لدى الصفداع ، إلى إبدال الطعام الطبيعي بطعم مصطنع من زجاج مسحوق ومطلي باللون الأحمر .

وانطلقت الخدعة على الحيوان البائس فانكب على التهام الزجاج حتى دمي فمه ولكنه استمر بإصرار فيما بدأه دون أن يردعه عنه في أية لحظة ذلك الألم الذي يأتي كإنذار بالكف ، ولم يستطع في هذه الحالة كسر الحلقة المفرغة لنظام تحييء فيه الاستجابة للمثير بصورة آلية بحتة ، ويوصف بأنه نظام «المثير - الاستجابة» .

أما السلحفاة فتنتهي إلى فصيلة الزواحف ، فتحتل بذلك طبقة أعلى من طبقات تاريخ الحياة الحيوانية وتتمتع بمخ أكثر تطوراً ، فهي تستطيع أن «تفسر» إشارة الألم وتكف عن الاستجابة لمثير غذائي . وإذا وجدت السلحفاة في موقف تجريبي شبيه بالموقف الذي وجد فيه الضفدع ، فسوف تتخلى عن الفريسة القاتلة حالما يكشف لها الألم عن خطئها . وهكذا تبدأ عملية تنظيم وتظهر استجابة أصيلة تكسر الحتمية الصارمة لنظام «المثير - الاستجابة» .

وبتجاوز عتبة جديدة في تدرج عالم الحيوان نصل إلى مستوى الثدييات حيث تمثل الرئيسات أرقى السلالات تطوراً . وعندما نعطي القردة عقاقير يمكن أن تحدث إدماناً لدى الإنسان ، سرعان ما نشهد اكتساب ضروب سلوك جديدة لدى تلك الحيوانات . وحالما يكتشف القرد الفعلة التي تمكنه من حقن نفسه بجرعة من المادة المخدرة ، لا يلبث أن يتعلمها بالنظر إلى المتعة التي تحققها له . غير أن هذا السلوك الجديد يتسبب في النهاية - بالإضافة إلى الإحساس بالمتعة - في إحداث تعود لا يستطيع الحيوان التخلص منه ويتجلى في أعراض خاصة بفترات العوز وتدفعه على الفور إلى حقن نفسه بجرعة أخرى من المادة المخدرة ، ويظل يفعل ذلك إلى أن يعرض صحته لخطر جسيم ، ذلك أن مخه لا يمكنه من الربط بين إحساس العوز وبين المخدر الذي هو سببه الأصلي ، ومن ثم فهو لا يربط بين سلسلتين مختلفتين من الأحاسيس : المتعة التي يسببها المخدر ثم الضيق الذي يسببه حرمان من المخدر .

ويحتل الإنسان مركز القمة في عالم الحيوان ، فعندما يجد نفسه في ظروف مماثلة للظروف التي وجد فيها القرد، سرعان ما ينسب إلى العقار ، فضلاً عن المتعة الفورية التي يحدثها له ، مشاعر القلق الحاد التي يطلقها الفطام أو العوز. فإن وجد في نفسه الشجاعة الكافية ، وربما أيضاً مع اللجوء إلى علاج مناسب ، فسيضع حداً لحالة التبعية التي يعاني منها وينهي بذلك عبوديته للمخدرات . فالإنسان كما يذكرنا لودفيغ فون بيرتالانفي^(٥) «ليس مستقبلاً سلبياً للمؤثر الذي يأتيه من العالم الخارجي وإنما هو قادر على خلق عالمه الخاص به .

ويتيح لنا ذلك قياس الشقة التي قطعت منذ السلوك المقولب الصادر عن الضفدع . فمن مرحلة إلى المرحلة التي تليها يتحسن المخ ويتعقد ويحيد أداءه ، ثم يكتسب عند بلوغه الإنسان إمكانيات جديدة وأصيلة تفتح أمامه ، مع استمرار تطور التنظيمات الطبيعية الكبرى ، آفاق الإبداع والتصور والحرية .

البحث عن معنى الحياة

غير أن الإنسان نتاج للثقافة . فالحيوان البشري يكون عند مولده ناقص النضج فلا تكشف إمكانياته ، حتى وإن كانت مبرمجة على مستوى الجينات ، إلا في بيئة مادية ووجدانية وثقافية ملائمة ومقابل بذل جهد متواصل . ويعود لدينا أمر تهيئة الظروف المواتية وحفز هذا الجهد من أجل «أن يستطيع كل إنسان يحمل في طواياه عبقرية موزار أو موهبة رفائيل . أن يعبر عنها إلى أقصى حدود التعبير على حد قول كارل ماركس .

وما يصدق على الفرد يصدق أيضاً على البشرية . فإنسان نياندرتال ظل قريباً من الحيوان غير أنه منذ الثورة النيوليتية (في العصر الحجري الحديث) التي يبدو حقاً أنها انطلقت في وقت واحد في بقاع شتى من الكرة الأرضية ، تتساءل

جميع الحضارات (التقليدية) عن معنى حياة البشر الذي وجدته كلها في اتفاق الإنسان مع العالم وإن أعطت تفاسير مختلفة لهذا العالم .

وفي عهد أقرب إلينا ، طرح الإغريق على أنفسهم الأسئلة الكبرى التي تثير تفكيرنا عن الحياة والموت والحرية ، وحاول الرواقيون إذ أحسوا ضرورات اتقاء البشر ، أن يقدموا «أجوبة صائبة» ، صائبة بمعنى السداد والاستقامة والشجاعة . ثم تأتي المسيحية التي تصور في رؤية دينامية وأخروية ضرورات السداد والعدالة . فبالنسبة إلى المسيحيين ، يبدو معنى الحياة الذي ظل لغزاً حير الأذهان في الأزمنة الإغريقية الرومانية القديمة ، واضحاً كل الوضوح . ومع ذلك فإن تعاليم اليهودية والمسيحية تسجل عبر تطورها التاريخي قطيعة مع الطبيعة . فإذا تحرر الإنسان من جميع الالتزامات عدا التزامه بإزاء ربه وإزاء إخوته ، شرع في التحرر من قيود الطبيعة ، ولكنه وجد أيضاً في هذا المسعى ، عن وعي أو عن غير وعي ، مبرراً لغريزة السيطرة لديه ، ومن ثم التحوير المتكرر لرسالة الإنجيل التي تظل مع ذلك أنشودة الحرية العظمى .

ونحن اليوم مهددون بالموت من جراء أعمالنا حيث يتعين علينا أن نحرر أنفسنا من أنفسنا ذاتها . فهلا وجدنا في التوازن السليم بين قوى الطبيعة وقوى الفكر الاستخدام الملائم للحرية ؟

ثانياً - تفتح الحرية

إن لفظة الحرية لفظة مبهمه ، فشأنها شأن كلمة الحب التي يختلف معناها تبعاً لما إذا كنا نمارسه أم نتخذه مصدراً للإلهام ، وشأن الديمقراطية التي يختلف معناها تبعاً لما إذا كانت لبرالية أم شعبية ، وشأن الاشتراكية الحافلة بالمعاني والأمان المتضاربة ، تندرج الحرية في عداد الألفاظ المحورة . فحرية الإباحيين

ليست حرية الليبراليين ، وحرية الملوك ليست حرية القديسين ، فالأقوياء يستشهدون بها لتحقيق مآربهم ، في حين أن المتواضعين ، كالرهبان مثلاً ، يفكرون على العكس من ذلك في خدمتها وفي استحقاقها بحرمان أنفسهم من كل شيء . وبالنسبة إلى اليافع تعني الحرية الحق في انتهاك المحرمات في حين يرى فيها الفيلسوف الكانطي التزاماً صارماً بالقانون . ومن جهة أخرى فإن هذه اللفظة ذات المقاطع الثلاثة تحرك آمال ملايين البشر الذين مازالوا يقولون مع بول إوار . . على الجدران نسجل اسمك أيتها الحرية .

الحرية المعززة

تشير الحرية هنا إلى القدرة ، في أوضاع الأزمة عموماً ، على مجاوزة عبء الاغتراب الذي يقترن بعباداتنا وبأفعالنا الآلية . فهي تحطم الحلقات المفرغة وتقتضي أعمال الخيال والإبداع . وهي تضيء فجأة ، أمام أنظارنا المندهشة ، مصداقية على نماذج سلوك فردية وجماعية جديدة . وهي تدفع مصائرنا إلى ما وراء الحدود التي ترسمها لها النظم ومن ثم تضيء بنا إلى مستقبل مفتوح . وهي تتجاوز الدلائل الزائفة التي تراوح فيها المجتمعات مكانها وتصبح رهينة لها . وقصارى القول أنها توسع مجال الممكن إلى ما لا نهاية من خلال التعمق في أغوار النفس .

الحرية هي القدرة ، التي تنمو ببطء على إعادة ترميز القيم ، على التروي في الحكم ، على الكف عن رؤية الذات على ضوء النظام السياسي الاقتصادي سواء كنا نحن الذين أقمناه أم أخصعنا له ، وسواء كنا نعزه أو نشجبه . وعندئذ لانسعى إلى زيادة الأزمة بتعميق التناقضات الاجتماعية بهدف وضع حد للاقتصاديات الآلية وما تتمخض عنه من نظم سياسية ، فالحرية ليست ثورية . ولن نسعى إلى إنقاذ النظام بإدخال سلسلة من الإصلاحات المرتجلة عليه ، فالحرية لاتنشد الإصلاح . إنها تضع نفسها كلية خارج هذه الإشكالية

وتلك العلاقة الجدلية ولم تعد تنشأ مراجعها في النظم القائمة . وذلك هو ماتسميه السيبرنية تغييراً للمقياس .

وتتضح رهافة الحس الجديدة هذه لدى عدد كبير من معاصرنا ، وهي تعلن عن تفتح ثقافة جديدة . فقد حان أوان التشكيك والتساؤل ، وعلى كل فرد أن يتساءل عن معنى الحياة وعن معنى حياته . غير أن هذا التساؤل يظل عديم الجدوى ما لم تترتب عليه تغييرات عميقة في المواقف والسلوك . وإحداث هذه التغييرات أمر ممكن بالنظر إلى أن الإنسان ينفرد بامتياز مهم يتمثل في قدرته ، إن لم يكن على تعديل برنامجه الجيني ، فعلى اختيار بيئته ووضع نفسه بحرية في ظروف مؤاتية لأساليب العيش والإحساس والتصرف الجديدة .

الدعوة إلى المجاوزة

وعندئذ تبدو الحرية على أنها القدرة على مجاوزة الحدود الضيقة للامتلاك والسيطرة أي ، فيما يتعلق بالحيوان البشري ، مجاوزة حدود موطنه ، فهي تتيح له بعبارة أخرى ألا يتصلب - كما يفعل أحياناً إلى حد العصاب - بصدد التراث الموروث والممتلكات المجمعة والحقوق المكتسبة التي يحدث أحياناً أن تضطربنا ضرورات المشروع الجماعي ، أو مجرد مقتضيات العدالة البسيطة ، إلى التخلي عنها ولو جزئياً . صحيح أنه قل من الناس من يفعل ذلك عن طيب خاطر . ومن جهة أخرى فإن تكديس الامتيازات ، الذي يتم دائماً على حساب الآخرين ، إنما يفضي إلى طريق مسدود ، وهو يؤدي بنا منذ الآن إلى توتر لا يحتمل في العلاقات الاجتماعية ، توتر لا يمكن تهدئته إلا بانفتاح أكبر على الآخرين .

وقد أعلن هذه الحقيقة الأولية جميع المذاهب الفلسفية والأخلاقية وكافة الديانات . وهي تستحق التذكير بها في عصر تدير فيه مجتمعات الاستهلاك - بما تتسم به من نهم وأناية - ظهرها بلا تعقل للضرورات الأخلاقية التي تنظم منذ فجر التاريخ «إرادة العيش معاً» . وبالنسبة إلى من لا يريدون ذلك ، ضرورة التعايش .

وقد لاحظ رينيه دوبوس في كتابه Choisir d'être humain^(٦) أن هذا المبدأ يشكل حجر الزاوية في جميع الأديان الكبرى .

« فكل ماتريدون أن يفعل الناس بكم فافعلوه أنتم بهم ؛ فإن هذا هو الناموس والأنبياء . » إنجيل متى ، الفصل السابع ، ١٢ (المسيحية) .

« إن ماتراه أنت بغيضاً ، لاتفعله بشارك . ذلك هو مجمل الشريعة وما بقي فشرح وتفسير . التلمود ، السبت ٣١(أ) (اليهودية) .

« ذلك هو جوهر الواجب : لاتفعل بالآخرين مايلحق بك أنت الأذى . »
ماهاباراتا ، ٥ ، ١٥١٧ ، (البراهمانية) .

« هاهو بالتأكيد المبدأ الأساسي للحب : ألا نفعل بالآخرين ما لانود أن يفعلوه بنا » . أناالكتيس ، ١٥ ، ٢٣ (الكونفوشيوسية) .

« لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه . » حديث شريف (الإسلام) .

« اعتبر أن جارك يكسب عيشك أنت ويفقد ماتفقد » . « تاي شانغ كان ينغ بين (الطاوية) .

« الطبيعة الطيبة هي وحدها التي تكبح جماح نفسها كي لاتفعل بالآخرين شيئاً لايكون فيه خيرها » . دادستان - إ - دينيك ، ٥ ، ٩٤ (الزرادشتية) .

ومن دواعي القلق أننا لم نعد نرى هذا المبدأ في النظم الأيديولوجية الكبرى المعاصرة ، كما لو كان التقدم التقني يعفينا من التصرف وفقاً للمبادئ الأخلاقية ، وهو تصرف يظل القاعدة الذهبية للنوع البشري إذ من دونه يعود القهقري إلى قانون الشدة والعنف . .

وفي اللحظة التي نتعرض فيها لرؤية عودة البقرات العجاف إن لم يكن

فرسان نهاية العالم ، يجدر بنا أن نشكك في مكتسباتنا ، سواء أكانت مواقف أم عادات أم حقوقاً أم ممتلكات ، ولنبدأ بأهون تصرفات حياتنا اليومية .

الإصرار

يعرف المدخن مدى صعوبة الكف عن التدخين ، ومع ذلك فإن هذا الجهد اللاإرادي استطاع الكثيرون فرضه على أنفسهم تلبية لضرورة صحية شخصية يغلب أن تكون ضرورة ملحة تتعلق بسلامة القلب على سبيل المثال . أفلا يمكن بذل جهود مماثلة لصالح الجماعة ، أي للصالح المشترك؟ صحيح أن من المزعج للمرء أن يضطر إلى تغيير عاداته ، مثلاً عندما يخصص شارع للمارة فيمنع مرور السيارات أو وقوفها فيه . بل قد يضطر صاحب السيارة نتيجة لذلك أن يستأجر مرأباً . ومع ذلك فإن بعث المدن إلى الحياة له ثمن .

ويوضح لنا مواقفنا توضيحاً تاماً ذلك المثل التافه : فعندما يصبح وضع ما غير محتمل - وهو في هذه الحالة ، الازدحام والضوضاء والتلوث وعرقلة سير السيارات بصورة مستمرة - فإن التنظيم الجديد يقبل عن طيب خاطر برغم جهود التكيف التي يقتضيها .

ذلك أن الإنسان مطبوع على ألا يسلم بالواقع إلا عند الحدود القصوى : فهو يرجى عمداً ما يلزم اتخاذه من تدابير إلى أن يفرضها عليه حدث بالغ الخطورة . وتلك هي بالفعل مجازفة الأزمة الراهنة . أسنغير موقفنا في الوقت المناسب أم ننتظر إلى أن نبلغ حافة الهاوية؟ صحيح أن الوعي بالأخطار يتزايد وآليات التكيف تأخذ مكانها ، غير أنه ينبغي ألا ننسى آلة الموت الرهيبة - القتل بالملايين - التي تكدس أسلحة الدمار ، ولاجسامه المخاطرة التي ينطوي عليها الرهان النووي الذي ينشر أسلحته في بلدان العالم كافة .

إن الإصرار على مواصلة دفع أخطر تكنولوجياتنا إلى غايات أبعد وبمزيد من السرعة دائماً يدعو إلى تنظيم سريع وحاسم . وهناك من التوجهات ما يجب أن نعرف كيف نتخلى عنها : وذلك شكل من أصعب أشكال المجاوزة ، ولكنه في الوقت نفسه من أشدها ضرورة .

ثالثاً - نحو ثقافة طليعية

إن هذا النداء إلى المجاوزة الذي كثيراً ما يطلق في تاريخ البشر وقليلاً ما يسمع ، يجد اليوم صدى مؤتياً في مجموعتين من الظواهر المتزامنة التي تضيف على احتمالات التجديد من المصادقية ما لم تضيفه عليها من قبل .

أولاً ، خطورة الأزمة التي تصيب الغرب في أيديولوجياته وفي أعماله . فهي تضطرننا إلى مزيد من الوعي فتيسر اتخاذ تدابير جديدة واعتماد مواقف ونهج جديدة (توزيع أفضل للعمالة ، تضامن الموظفين مع العمال في المؤسسات التي تعاني من صعوبات ، قلب المواقف إزاء الطبيعة وإزاء المال . .) ونحن نستشف من خلال المشروعات التي تنشأ تلقائياً هنا وهناك سعياً جديداً نحو التضامن والتنظيم الجماعي مما يبشر بمقدم المجتمعات بعد الصناعية . ومن دواعي الأسف أن هذه الغايات الجديدة لا تلقى من الجهات العليا ما هي جديرة به من التأكيد والتشجيع . ذلك أن المسؤولين السياسيين على اختلاف مشاربهم سوف يساعدوننا ، إن هم تذرعوا بالشجاعة ، على اجتياز تلك الورطة التي نوجد فيها وتتجاوز كثيراً إطار البديل الأيديولوجي الضيق الذي يريدون حصرنا فيه .

والأهم من ذلك أن قسماً لا بأس به من النشء والشباب يستبعدون تلقائياً نماذج التركيز على الإنتاج من خلال الإكثار من مخططات وتجارب تشكل

علامات مبشرة بـ « ثقافة طليعية » ، فالمهمشون الجدد في أمريكا ، الذين حلوا محل الهيبى ، يؤكدون تميزهم وتفردهم بإطلاقهم اسم « المسوخ » (Freaks) على أنفسهم . ولما كان المسخ في الطبيعة يأتي نتيجة للطفرات الجينية ، فهل لنا أن نستنتج من ذلك أن « الطوافر هم بالفعل بين ظهرانينا » . ودون الذهاب إلى هذا الحد في الإيحاء بهذه الحلول المتطرفة ، نرى أن مواقف الشباب الجديدة إزاء الطبيعة والمال والعمل والتكنولوجيا والحياة الترابطية والمجتمعية ، وإزاء الحب بل والقداسة ، إنما هي علامات لرهافة حس جديدة ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية^(٧) وهي بسبيلها اليوم إلى الانتشار في العالم الصناعي . إلام ستؤول تلك التجارب التي تنبجس منها الحياة في شكلها البدائي كما تفعل دائماً في اللحظات الحاسمة للتطور البيولوجي أو التاريخي ، وبطبيعة الحال بكل ماتتسم به من غموض تتميز به فترات الانتقال والتجارب التجديدية ؟ ما من أحد يعلم ! فعلى حين أن النظم الاقتصادية الاجتماعية تتصدع أمام أعيننا وتلقى ظلال من الشك على تصرفاتها الآلية وحتمياتها ، يبتدع رجال ونساء يتزايد عددهم يوماً بعد يوم انتقالهم إلى حرية جديدة وتيقظهم لقيم مغايرة .

ولعل ذلك هو الذي حدث في كل حقبة من حقب التاريخ العظمى . فقد بين موريس بلان^(٨) ، في تحليله لعالم الإقطاع في العصر الوسيط المبكر ، كيف انتهى الأمر بالتيارات الهامشية التي تسببت في نشوء الرهينة والغزل الرقيق والكيمياء القديمة إلى إحراز النصر . « إن هذه الاندفاعات الثقافية التي ظلت طويلاً تنشط على هامش المجتمع سوف تزدهر فيما بعد في الحركة التبشيرية الجامعة بين الروحانية والتجارة ، والتي انتهت في أواخر القرن الخامس عشر باكتشاف العالم الجديد . كما بشرت بقدوم الحركة العلمية والتكنولوجية لعصر النهضة وظاهرة الإثارة الجنسية التي كانت سمة الفن والأدب الأوروبي أثناء تلك الفترة . لقد فرضت نفسها بلا عائق في أوائل القرن السادس عشر وانشقت مياهها الخليط عن عالم جديد » .

ومن الممكن أن يكون التيار الإيكولوجي بدوره ، في التنوع الخصب «المياه الخلية» علامة مبشرة باكتشاف عالم جديد يستطيع فيه الإنسان ، إذ يوسع مجال تطبيق القيم التقليدية - من النزعة الإنسانية إلى حماية الطبيعة ومنها إلى رعاية الكون ، أن يتصالح مع نفسه في الوقت ذاته . ومن جهة أخرى ، كثيراً ما تكون تلك القيم سوى إعادة اكتشاف لثوابت أساسية غفل عنها لحظات في غمرة نمو مادي وتنمية مادية أفلت زمامها : ثوابت التوازنات الكبرى للطبيعة التي يتهدها الخطر اليوم ، وثوابت عطية الحياة المجددة والمقدمة بلا مقابل ، في هشوشتها العابرة وفي تنوعها اللانهائي ، وثوابت التطلعات الإنسانية الكبرى ليس فحسب إلى التملك والسلطان بل وإلى التشاطر والتبادل وإلى الابتهاج والفرح والحب .

عندئذ ترسم فرص قيام مجتمع أكثر عدلاً واتساماً بالطابع الإنساني .

«انشد المزيد من داخلك»^(٩)

إن حلول الأزمة العالمية لن تتمخض عنها الحاسبات الإلكترونية التي ستسهم مع ذلك في إيجادها . ويعكف آلاف المستقبلين في شتى أنحاء العالم على استشارة مصادر وحيهم . وتصطف الأرقام إلى مالا نهاية . وتفتح مؤشرات الحركة الاقتصادية ، والاستيفاءات ، والتوقعات ، والسيناريوهات أمام «الخيال التقني» للإنسان العامل آفاقاً لا حدود لها . وتتراكم التشخيصات والتكهنات على مكاتب رؤساء الدول ، في حين يهرع الخبراء إلى مكاتبهم ليقدّموا استنتاجات قاطعة سرعان ما تكذب .

وثمة بعد آخر ينطوي عليه قلب الإنسان : البعد المنسي . وكان القصد من هذا الكتاب هو اكتشاف هذا البعد والعمل على تفتحه وإزدهاره . ولا شك أن هذا القصد يشكل كذلك المعنى الحقيقي للتاريخ : تاريخ دخولنا البطيء

مجال الحرية . فهل سننجح في الوقت المناسب في إحداث هذا التغيير أم سنفنى وقد سحقتنا أعمالنا وقتلتنا جسارة تكنولوجياتنا ومزقنا غضب من لا يملكون شيئاً وضراوة من يملكون كل شيء؟ تلك هي الفرضية المتشائمة ، وهي ليست مؤكدة ولكنها ليست مستحيلة .

فالإنسان لا يزال كما وصفه شوبنهاور «ذلك الحيوان المأساوي الذي ليس لديه من الغريزة ما يمكنه من التصرف بأمان ، وليس لديه بعد من العقل ما يمكنه من تحمل أعباء غرائزه . والإنسان المكتمل ، أو الإنسان الكامل كما كان يقال في الماضي ، لا يتوقع وجوده إلا في آفاق المستقبل البعيد . ويظل اليوم ذلك الكائن الناقص ، الضائع بين الحيوانية والربانية ، حبيس الغرائز العدوانية والتملكية التي ورثها عن أسلافه الرئيسات وضاعفها بسلاح معارفه .

ويحس هايدغر هشوشة حال الإنسان وغموضها عندما يكتب : «إننا نصل إلى الآلهة بعد فوات الأوان ، ولكننا نصل قبل الأوان إلى الكائن الأسمى الذي يشكل الإنسان مستهل قصيدته .

وهي قصيدة بدأت منذ بدء الكون وتجري الآن إعادة كتابتها حسبما كتبه إدغار موران^(١٠) : «إن فلسفتنا تنهار كلها أمام أعيننا وإن أمكن ميلاد كائن جديد . وتتمثل المشكلة الحقيقية ، المشكلة الوحيدة التي لاصلة لها بالتقنيات ، في نموذج الإنسان ، أو بالأحرى نموذج ما بعد الإنسان (posthominien) الذي يتعين إيجاده . . فهذا النموذج ينبغي أن يكون التاج الملموس للمذهب الإنساني في نفس اللحظة التي يتهشم فيها ذلك المذهب .

ونموذج الإنسان هذا يجري تشكيله منذ آلاف السنين . ففي كل لحظة ، وخاصة في فترات التاريخ الساخنة ، يباعد ضغط لايقاوم تفرضه الحياة على غفوتنا بيننا وبين ما اعتدنا عليه وما ارتحنا إليه . وشأن شوكة في لحمنا ، يدفعنا هذا الضغط إلى الأمام ، ويكلفنا ذلك جهداً شاقاً وعسيراً . . غير أنه لولا أن

ذلك هو قانون العالم ، لظلت العناصر الخاملة تطفو إلى الأبد على سحابة هيدروجين ، بلاوعي وبلا حياة . ومع ذلك ، هاهو الإنسان ، وها هو مدعو إلى التقدم إلى الأمام «إلى الأمام دائماً» كما قال تيار دي شاردان ، وإذ تلح عليه أزمة الحضارة التكنولوجية ، يضطر إلى اجتياز مرحلة جديدة ، إلى أن يتخلى من جديد ، كما فعل من قبل مراراً ، عن حب تقاليده . . . وحبذا لو أفضى ذلك أخيراً إلى إحياء تقليد الحب ؟ أفليست الحاجة الوحيدة التي يحملها كل إنسان في قلبه ولا يمكن أن تقهر- بعد الرغبات المادية التي يحاول نشاطنا الاقتصادي المحموم إشباعها ، هي حاجة المرء إلى أن «يحب ويحب» ؟

وفي اللحظة التي تتعصب فيها البشرية في يأس إزاء ماضيها ، تتقصى مستقبلها في قلق وجزع . ويساعد على استهلال الطريق نص رائع يجمع في آن معاً بين الإنثروبولوجيا والشعر ، كتبه كازانتساكيس : إنه ينفخ في السماء وعلى الأرض ، في قلوبنا وفي قلب كل منا ، نفخة هائلة نطلق عليها اسم الله ، صيحة عظيمة ، صوت .

لقد أراد النبات أن ينام ساكناً على شاطئ المياه الراكدة ، ولكن الصيحة المنبجسة هزته من جذوره : اذهب من هنا ، أبرح الأرض ، امش ! وطوال آلاف وألاف السنين ، اندفعت الصيحة بصخبها ، وهاهي الحياة ، بحكم الرغبة وحب الكفاح ، تترك النبات ساكناً في مكانه ؛ وتحررت الحياة . وانغرست الصيحة الرهيبة ، بلاشفقة ولا رحمة ، في المواضع الحساسة من النبات قائلة : اترك الوحل ، قف على قدميك ، أنجب ما هو أعظم منك ! واستمر ذلك آلاف وآلاف القرون ، وها هو الإنسان يظهر ، مرتجفاً على قدمين تعجزان عن حمله . وواصل الجد والسعي طوال آلاف السنين ليبرح الحيوان الذي يسكنه كما يخرج السيف من غمده . ويصبح الإنسان في يأس : إلى أين أتجه ؟ لقد بلغت القمة التي يمتد السديم فيها وراءها فيبعث الخوف في نفسي ! انهض ، صاح الصوت ، انهض وامش ، إنه أنا الذي يوجد فيها وراء القمة !

الهوامش

١ - Paul-D. Maclean, Centre Royaumont pour une science de l'homme, L'Unite' de l'homme, Le Seuil, 1974.

٢ - Henri Laborit, Les Comportements. Biologie, physiologie, pharmacologie, Masson, 1973.

٣ - Edgar Morin, Le Paradigme Perdu: la nature humaine, Le Seuil, 1973.

٤ - أثيرت فرضية فرط تضخم المخ البشري أثناء محادثة مع زميلي البروفسور ستانيسلاس، الأستاذ بكلية الصيدلة في تولوز. وشجعتني صداقته لي على أن أعرض هذه المسألة في هذا المكان. (ج. م. بيلت).

٥ - L. Von Bertalanffy, Théorie générale des systèmes, Dunod, 1973.

٦ - Rene Dubos, op. cit

٧ - Ch. Reich, Le Regain americain, Laffont, 1971.

٨ - Maurice Blin, op. cit.

٩ - شعار مدينة بروج.

١٠ - Edgar Morin, Journal de Californie, op. cit



المؤلف في سطور

جان - ماري بيلت

* أستاذ البيولوجيا النباتية وعلم العقاقير في جامعة ميتز بفرنسا .

* رئيس المعهد الأوروبي للإيكولوجيا .

* نال على هذا الكتاب الجائزة الأوروبية للإيكولوجيا .

المترجم في سطور

السيد محمد عثمان

* ليسانس في الأدب الإنجليزي من جامعة القاهرة ١٩٤٦ .

* دبلوم في التربية وعلم النفس من جامعة عين شمس ١٩٤٨ .

* دبلوم في الأدب الإنجليزي من جامعة اكسترا بإنجلترا ١٩٥٢ .

* اشتغل بالتدريس في وزارة التربية والتعليم بالقاهرة (١٩٤٨ - ١٩٥٨) .

* التحق بمنظمة اليونسكو سنة

١٩٥٨ ، في قطاع التربية أولا

(١٩٥٨ - ١٩٦٩) ثم رئيساً لقسم

الترجمة العربية بها (١٩٧٠ -

١٩٨١) ومحرراً للطبعة العربية من

رسالة اليونسكو (١٩٨٢ - ١٩٨٦) .

* شارك في العديد من مؤتمرات

اليونسكو حول برامج التربية

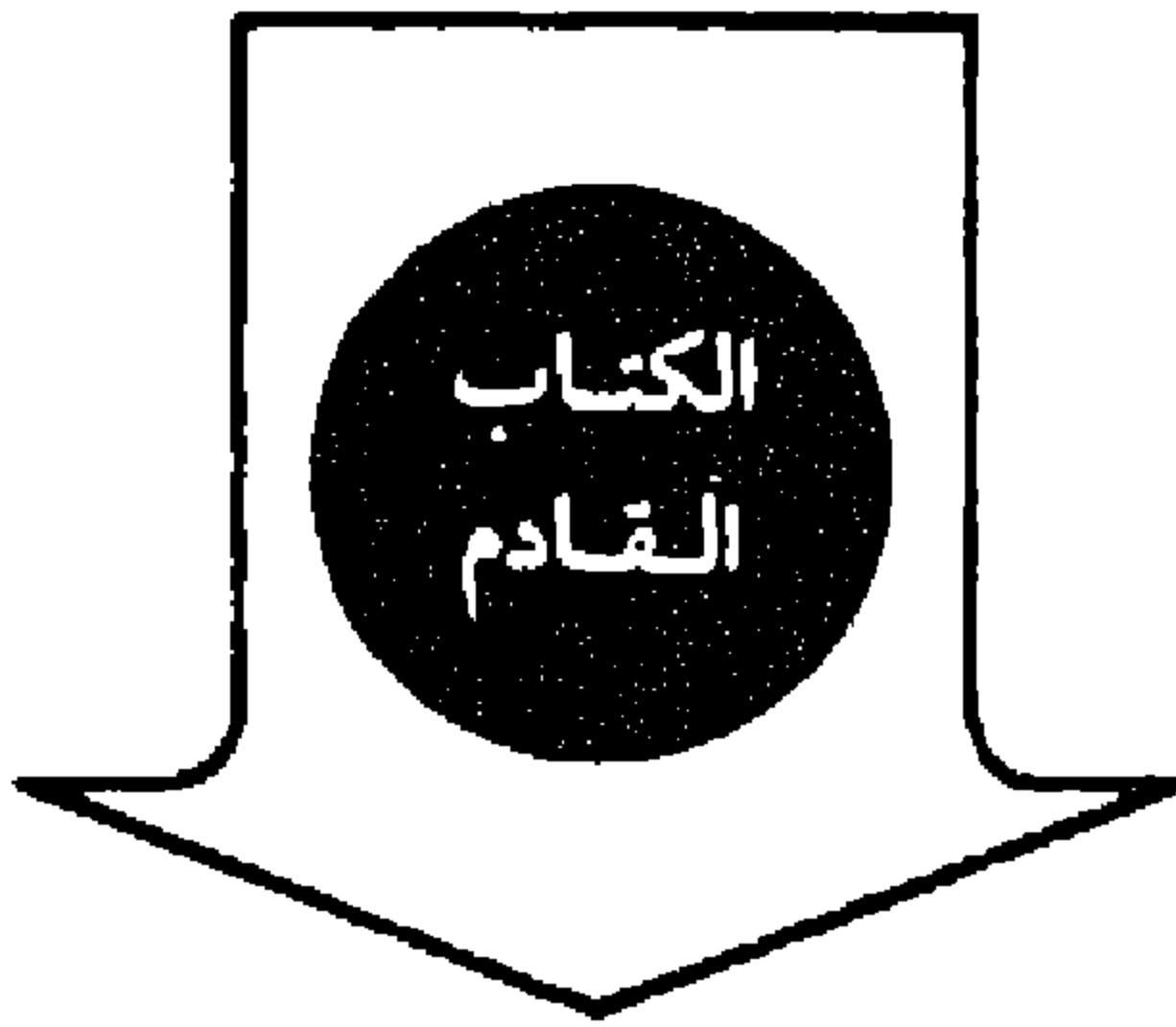
والتعليم ، بوصفه معنيا بهذا المجال

إلى جانب كونه مترجماً .

* ترجم وراجع كتباً عدة في مجال

التربية سواء منفرداً أو بالمشاركة مع

آخرين .



مقدمة

في علم التفاوض
السياسي والاجتماعي

تأليف:

د . حسن محمد وجيه

صدر عن هذه السلسلة

- ١- الحضارة تأليف : د / حسين مؤنس يناير ١٩٧٨
- ٢- اتجاهات الشعر العربي المعاصر تأليف : د / إحسان عباس فبراير ١٩٧٨
- ٣- التفكير العلمي تأليف : د / فؤاد زكريا مارس ١٩٧٨
- ٤- الولايات المتحدة والمشرق العربي تأليف : / أحمد عبدالرحيم مصطفى أبريل ١٩٧٨
- ٥- العلم ومشكلات الإنسان المعاصر تأليف : د / زهير الكرمي مايو ١٩٧٨
- ٦- الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها تأليف : د / عزت حجازي يونيو ١٩٧٨
- ٧- الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية تأليف : / محمد عزيز شكري يوليو ١٩٧٨
- ٨- تراث الإسلام (الجزء الأول) ترجمة : د / زهير السمهوري أغسطس ١٩٧٨
- ٩- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة تحقيق وتعليق : د / شاكر مصطفى مراجعة : د / فؤاد زكريا سبتمبر ١٩٧٨
- ١٠- جحا العربي تأليف : د / محمد رجب النجار أكتوبر ١٩٧٨
- ١١- تراث الإسلام (الجزء الثاني) ترجمة : د / حسين مؤنس | د / إحسان العمدة نوفمبر ١٩٧٨
- ١٢- تراث الإسلام (الجزء الثالث) مراجعة : د / فؤاد زكريا ديسمبر ١٩٧٨
- ١٣- الملاحة وعلوم البحار عند العرب تأليف : د / أنور عبدالعليم يناير ١٩٧٩
- ١٤- جمالية الفن العربي تأليف : د / عفيف بهنسي فبراير ١٩٧٩
- ١٥- الإنسان الحائر بين العلم والخرافة تأليف : د / عبدالمحسن صالح مارس ١٩٧٩
- ١٦- النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية تأليف : د / محمود عبدالفضيل أبريل ١٩٧٩
- ١٧- الكون والثقوب السوداء إعداد : رؤوف وصفي مايو ١٩٧٩
- ١٨- الكوميديا والتراجيديا مراجعة : زهير الكرمي يونيو ١٩٧٩
- ١٩- المخرج في المسرح المعاصر ترجمة : د / علي أحمد محمود | د / شوقي السكري | د / علي الراعي يوليو ١٩٧٩

- ٢٠- التفكير المستقيم والتفكير الأعوج
ترجمة حسن سعيد الكرمي
مراجعة : صدقي خطاب
أغسطس ١٩٧٩
- ٢١- مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي
تأليف : د / محمد علي الفرا
سبتمبر ١٩٧٩
- ٢٢- البيئة ومشكلاتها
تأليف : | رشيد الحمد
د / محمد سعيد صباريني
أكتوبر ١٩٧٩
- ٢٣- الرق
تأليف : د/ عبدالسلام الترماني
نوفمبر ١٩٧٩
- ٢٤- الإبداع في الفن والعلم
تأليف : د / حسن أحمد عيسى
ديسمبر ١٩٧٩
- ٢٥- المسرح في الوطن العربي
تأليف : د / علي الراعي
يناير ١٩٨٠
- ٢٦- مصر وفلسطين
تأليف : د / عواطف عبدالرحمن
فبراير ١٩٨٠
- ٢٧- العلاج النفسي الحديث
تأليف : د / عبدالستار ابراهيم
مارس ١٩٨٠
- ٢٨- أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي
ترجمة : شوقي جلال
أبريل ١٩٨٠
- ٢٩- العرب والتحدي
تأليف : د / محمد عماره
مايو ١٩٨٠
- ٣٠- العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة
تأليف : د / عزت قرني
يونيو ١٩٨٠
- ٣١- الموشحات الأندلسية
تأليف : د / محمد زكريا عناني
يوليو ١٩٨٠
- ٣٢- تكنولوجيا السلوك الإنساني
ترجمة : د / عبدالقادر يوسف
أغسطس ١٩٨٠
- مراجعة : د / رجا الدريني
- ٣٣- الإنسان والثروات المعدنية
تأليف : د / محمد فتحي عوض الله
سبتمبر ١٩٨٠
- ٣٤- قضايا أفريقية
تأليف : د / محمد عبدالغني سعودي
أكتوبر ١٩٨٠
- ٣٥- تحولات الفكر والسياسة
تأليف : د / محمد جابر الأنصاري
نوفمبر ١٩٨٠
- في الشرق العربي (١٩٣٠-١٩٧٠)
- ٣٦- الحب في التراث العربي
تأليف : د / محمد حسن عبدالله
ديسمبر ١٩٨٠
- ٣٧- المساجد
تأليف : د / حسين مؤنس
يناير ١٩٨١
- ٣٨- تكنولوجيا الطاقة البديلة
تأليف : د / سعود يوسف عياش
فبراير ١٩٨١
- ٣٩- ارتقاء الإنسان
ترجمة : د / موفق شخاشيرو
مارس ١٩٨١
- مراجعة : زهير الكرمي
- ٤٠- الرواية الروسية في القرن التاسع عشر
تأليف : د / مكارم الغمري
أبريل ١٩٨١
- ٤١- الشعر في السودان
تأليف : د / عبده بدوي
مايو ١٩٨١
- ٤٢- دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية
تأليف : د / علي خليفة الكواري
يونيو ١٩٨١
- ٤٣- الإسلام في الصين
تأليف : فهمي هويدي
يوليو ١٩٨١
- ٤٤- اتجاهات نظرية في علم الاجتماع
تأليف : د / عبدالباسط عبدالمعطي
أغسطس ١٩٨١

٤٥- حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي	تأليف : د / محمد رجب النجار	سبتمبر ١٩٨١
٤٦- دعوة إلى الموسيقى	تأليف : د / يوسف السيسي	أكتوبر ١٩٨١
٤٧- فكرة القانون	ترجمة : سليم الصويص	نوفمبر ١٩٨١
	مراجعة : سليم بسيسو	
٤٨- التنبؤ العلمي ومستقبل الإنسان	تأليف : د / عبدالمحسن صالح	ديسمبر ١٩٨١
٤٩- صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي	تأليف : صلاح الدين حافظ	يناير ١٩٨٢
٥٠- التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية	تأليف : د / محمد عبدالسلام	فبراير ١٩٨٢
٥١- السينما في الوطن العربي	تأليف : جان ألكسان	مارس ١٩٨٢
٥٢- النفط والعلاقات الدولية	تأليف : د / محمد الرميحي	أبريل ١٩٨٢
٥٣- البدائية	ترجمة : د / محمد عصفور	مايو ١٩٨٢
٥٤- الحشرات الناقلة للأمراض	تأليف : د / جليل أبو الحب	يونيو ١٩٨٢
٥٥- العالم بعد مائتي عام	ترجمة : شوقي جلال	يوليو ١٩٨٢
٥٦- الإدمان	تأليف : د / عادل الدمرداش	أغسطس ١٩٨٢
٥٧- البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية	تأليف : د / أسامة عبدالرحمن	سبتمبر ١٩٨٢
٥٨- الوجودية	ترجمة : د / إمام عبدالفتاح	أكتوبر ١٩٨٢
٥٩- العرب أمام تحديات التكنولوجيا	تأليف : د / انطونيوس كرم	نوفمبر ١٩٨٢
٦٠- الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الأول)	تأليف : د / عبدالوهاب المسيري	ديسمبر ١٩٨٢
٦١- الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الثاني)	تأليف : د / عبدالوهاب المسيري	يناير ١٩٨٣
٦٢- حكمة الغرب	ترجمة : د / فؤاد زكريا	فبراير ١٩٨٣
٦٣- الإسلام والاقتصاد	تأليف : د / عبدالهادي علي النجار	مارس ١٩٨٣
٦٤- صناعة الجوع (خرافة الندرة)	ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد	إبريل ١٩٨٣
٦٥- مدخل إلى تاريخ الموسيقى المغربية	تأليف : عبدالعزيز بن عبد الجليل	مايو ١٩٨٣
٦٦- الإسلام والشعر	تأليف : د / سامي مكّي العاني	يونيو ١٩٨٣
٦٧- بنو الإنسان	ترجمة : زهير الكرمي	يوليو ١٩٨٣
٦٨- الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية	تأليف : د / محمد موفاكو	أغسطس ١٩٨٣
٦٩- ظاهرة العلم الحديث	تأليف : د / عبدالله العمر	سبتمبر ١٩٨٣
٧٠- نظريات التعلم (دراسة مقارنة)	ترجمة : د / علي حسين حجّاج	أكتوبر ١٩٨٣
القسم الأول	مراجعة : د / عطيه محمود هنا	
٧١- الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي	تأليف : د / عبدالمالك خلف التميمي	نوفمبر ١٩٨٣
٧٢- حكمة الغرب (الجزء الثاني)	ترجمة : د / فؤاد زكريا	ديسمبر ١٩٨٣

٧٣- التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي	تأليف : د / مجيد مسعود	يناير ١٩٨٤
٧٤- مشاريع الاستيطان اليهودي	تأليف : أمين عبدالله محمود	فبراير ١٩٨٤
٧٥- التصوير والحياة	تأليف : د / محمد نبهان سويلم	مارس ١٩٨٤
٧٦- الموت في الفكر الغربي	ترجمة : كامل يوسف حسين	أبريل ١٩٨٤
	مراجعة : د / إمام عبدالفتاح	
٧٧- الشعر الإغريقي تراثا إنسانيا وعالميا	تأليف : د / أحمد عثمان	مايو ١٩٨٤
٧٨- قضايا التبعية الإعلامية والثقافية	تأليف : د / عواطف عبدالرحمن	يونيو ١٩٨٤
٧٩- مفاهيم قرآنية	تأليف : د / محمد أحمد خلف الله	يوليو ١٩٨٤
٨٠- الزواج عند العرب (في الجاهلية والإسلام)	تأليف : د / عبدالسلام الترماني	أغسطس ١٩٨٤
٨١ - الأدب اليوغسلافي المعاصر	تأليف : د / جمال الدين سيد محمد	سبتمبر ١٩٨٤
٨٢- تشكيل العقل الحديث	ترجمة : شوقي جلال	أكتوبر ١٩٨٤
	مراجعة : صدقي خطاب	
٨٣- البيولوجيا ومصير الإنسان	تأليف : د / سعيد الحفار	نوفمبر ١٩٨٤
٨٤- المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية	تأليف : د / رمزي زكي	ديسمبر ١٩٨٤
٨٥- دول مجلس التعاون الخليجي	تأليف : د / بدرية العوضي	يناير ١٩٨٥
ومستويات العمل الدولية		
٨٦- الإنسان وعلم النفس	تأليف : د / عبدالستار إبراهيم	فبراير ١٩٨٥
٨٧- في تراثنا العربي الإسلامي	تأليف : د / توفيق الطويل	مارس ١٩٨٥
٨٨- الميكروبات والإنسان	ترجمة : د / عزت شعلان	أبريل ١٩٨٥
	مراجعة : د / عبدالرزاق العدواني	
	د / سمير رضوان	
٨٩- الإسلام وحقوق الإنسان	تأليف : د / محمد عماره	مايو ١٩٨٥
٩٠- الغرب والعالم (القسم الأول)	تأليف : كافين رايلي	يونيو ١٩٨٥
	ترجمة : د / عبدالوهاب المسيري	
	د / هدى حجازي	
	مراجعة : د / فؤاد زكريا	
٩١- تربية اليسر وتخلف التنمية	تأليف : د / عبدالعزيز الجلال	يوليو ١٩٨٥
٩٢- عقول المستقبل	ترجمة : د / لطفي فطيم	أغسطس ١٩٨٥
٩٣- لغة الكيمياء عند الكائنات الحية	تأليف : د / أحمد مدحت إسلام	سبتمبر ١٩٨٥
٩٤- النظام الإعلامي الجديد	تأليف : د / مصطفى المصمودي	أكتوبر ١٩٨٥

٩٥ - تغير العالم	تأليف : د / أنور عبد الملك	نوفبر ١٩٨٥
٩٦ - الصهيونية غير اليهودية	تأليف : ريجينا الشريف	ديسمبر ١٩٨٥
	ترجمة : أحمد عبدالله العزيز	
٩٧ - الغرب والعالم (القسم الثاني)	تأليف : كافين رايلي	يناير ١٩٨٦
	ترجمة : د / عبدالوهاب المسيري	
	د / هدى حجازي	
	مراجعة : د / فؤاد زكريا	
٩٨ - قصة الأنثروبولوجيا	تأليف : د / حسين فهم	فبراير ١٩٨٦
٩٩ - الأطفال مرآة المجتمع	تأليف : د / محمد عماد الدين إسماعيل	مارس ١٩٨٦
١٠٠ - الوراثة والإنسان	تأليف : د / محمد علي الربيعي	أبريل ١٩٨٦
١٠١ - الأدب في البرازيل	تأليف : د / شاكراً مصطفى	مايو ١٩٨٦
١٠٢ - الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية	تأليف : د / رشاد الشامي	يونيو ١٩٨٦
١٠٣ - التنمية في دول مجلس التعاون	تأليف : د / محمد توفيق صادق	يوليو ١٩٨٦
١٠٤ - العالم الثالث وتحديات البقاء	تأليف جاك لوب	أغسطس ١٩٨٦
	ترجمة : أحمد فؤاد بلبع	
١٠٥ - المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي	تأليف : د / إبراهيم عبد الله غلوم	سبتمبر ١٩٨٦
١٠٦ - «المتلاعبون بالعقول»	تأليف : هيربرت . أ . شيلر	أكتوبر ١٩٨٦
	ترجمة : عبدالسلام رضوان	
١٠٧ - الشركات عابرة القومية	تأليف : د / محمد السيد سعيد	نوفمبر ١٩٨٦
١٠٨ - نظريات التعلم (دراسة مقارنة) (الجزء الثاني)	ترجمة : د / علي حسين حجاج	ديسمبر ١٩٨٦
	مراجعة : د / عطية محمود هنا	
١٠٩ - العملية الإبداعية في فن التصوير	تأليف : د / شاكراً عبد الحميد	يناير ١٩٨٧
١١٠ - مفاهيم نقدية	ترجمة : د / محمد عصفور	فبراير ١٩٨٧
١١١ - قلق الموت	تأليف : د / أحمد محمد عبد الخالق	مارس ١٩٨٧
١١٢ - العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث	تأليف : د / جون . ب . ديكنسون	أبريل ١٩٨٧
	ترجمة : شعبة الترجمة باليونسكو	
١١٣ - الفكر التربوي العربي الحديث	تأليف : د / سعيد إسماعيل علي	مايو ١٩٨٧
١١٤ - الرياضيات في حياتنا	ترجمة : د / فاطمة عبد القادر المها	يونيو ١٩٨٧

- ١١٥ - معالم على طريق تحديث الفكر العربي
١١٦ - أدب أميركا اللاتينية
قضايا ومشكلات (القسم الأول)
- ١١٧ - الأحزاب السياسية في العالم الثالث
١١٨ - التاريخ النقدي للتخلف
١١٩ - قصيدة وصورة
١٢٠ - سيكولوجية اللعب
- تأليف : د / معن زيادة يوليو ١٩٨٧
تنسيق وتقديم : سيزار فرناندث مورينو أغسطس ١٩٨٧
ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد
مراجعة : د / شاكر مصطفى
- تأليف : د / أسامة الغزالي حرب سبتمبر ١٩٨٧
تأليف : د / رمزي زكي أكتوبر ١٩٨٧
تأليف : د / عبدالغفار مكاوي نوفمبر ١٩٨٧
تأليف : د / سوزانا ميلر ديسمبر ١٩٨٧
ترجمة : د / حسن عيسى
مراجعة : د / محمد عماد الدين إسماعيل
- تأليف : د / رياض رمضان العلمي يناير ١٩٨٨
تنسيق وتقديم : سيزار فرناندث مورينو فبراير ١٩٨٨
ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد
مراجعة : د / شاكر مصطفى
- تأليف : د / هادي نعمان الهيتي مارس ١٩٨٨
تأليف : د / دافيد . ف . شيهان أبريل ١٩٨٨
ترجمة : د / عزت شعلان
مراجعة : د / أحمد عبدالعزيز سلامة
- تأليف : فرانسيس كريك مايو ١٩٨٨
ترجمة : د / أحمد مستجير
مراجعة : د / عبد الحافظ حلمي
- تأليف : د / نايف خرما يونيو ١٩٨٨
تأليف : د / علي حججاج
- تأليف : د / إسماعيل إبراهيم درة يوليو ١٩٨٨
تأليف : د / محمد عبدالستار عثمان أغسطس ١٩٨٨
تأليف : عبدالعزيز بن عبد الجليل سبتمبر ١٩٨٨
تأليف : د / زولت هارسيناي أكتوبر ١٩٨٨
ترجمة : د / مصطفى إبراهيم فهمي
مراجعة : د / مختار الظواهري
- ١٢١ - الدواء من فجر التاريخ إلى اليوم
١٢٢ - أدب أميركا اللاتينية (القسم الثاني)
١٢٣ - ثقافة الأطفال
١٢٤ - مرض القلق
١٢٥ - طبيعة الحياة
١٢٦ - اللغات الأجنبية (تعليمها وتعلمها)
١٢٧ - اقتصاديات الإسكان
١٢٨ - المدينة الإسلامية
١٢٩ - الموسيقى الأندلسية المغربية
١٣٠ - التنبؤ الوراثي

- ١٣١ - مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام
١٣٢ - أوروبا والتخلف في أفريقيا
- ١٣٣ - العالم المعاصر والصراعات الدولية
١٣٤ - العلم في منظوره الجديد
- ١٣٥ - العرب واليونسكو
١٣٦ - اليابانيون
- ١٣٧ - الاتجاهات التعصبية
١٣٨ - أدب الرحلات
١٣٩ - المسلمون والاستعمار الاوروي لأفريقيا
١٤٠ - الانسان بين الجوهر والمظهر
(نتملك أو نكون)
- ١٤١ - الأدب اللاتيني (ودوره الحضاري)
١٤٢ - مستقبلنا المشترك
- ١٤٣ - الريف في الرواية العربية
١٤٤ - الإبداع العام والخاص
- ١٤٥ - سيكولوجية اللغة والمرض العقلي
١٤٦ - حياة الوعي الفني
(دراسات في تاريخ الصورة الفنية)
- ١٤٧ - الرأسمالية تجدد نفسها
- تأليف : د / أحمد سليم سعيدان
تأليف : د / والتر رودني
ترجمة : د / أحمد القصير
مراجعة : د / إبراهيم عثمان
- تأليف : د / عبدالحق عبد الله
تأليف : روبرت م . اغروس
جورج ن . ستانسيو
ترجمة : د / كمال خلايلي
تأليف : د / حسن نافعة
تأليف : إدوين رايشاور
ترجمة : ليلي الجبالي
مراجعة : شوقي جلال
- تأليف : د / معتز سيد عبد الله
تأليف : د / حسين فهميم
تأليف : عبد الله عبدالرزاق ابراهيم
تأليف : إريك فروم
ترجمة : سعد زهران
مراجعة : د / لطفي فطيم
- تأليف : د / أحمد عثمان
إعداد : اللجنة العالمية للبيئة والتنمية
ترجمة : محمد كامل عارف
مراجعة : علي حسين حجاج
- تأليف : د / محمد حسن عبد الله
تأليف : الكسندرو روشكا
ترجمة : د / غسان عبدالحكي أبو فخر
- تأليف : د / جمعة سيد يوسف
تأليف : غيورغي غانشف
ترجمة : د / نوفل تيوف
مراجعة : د / سعد مصلوح
- تأليف : د / فؤاد مُرسي
- نوفمبر ١٩٨٨
ديسمبر ١٩٨٨
يناير ١٩٨٩
فبراير ١٩٨٩
مارس ١٩٨٩
أبريل ١٩٨٩
مايو ١٩٨٩
يونيو ١٩٨٩
يوليو ١٩٨٩
أغسطس ١٩٨٩
سبتمبر ١٩٨٩
أكتوبر ١٩٨٩
نوفمبر ١٩٨٩
ديسمبر ١٩٨٩
يناير ١٩٩٠
فبراير ١٩٩٠
مارس ١٩٩٠

- ١٤٨ - علم الأحياء والأيدولوجيا والطبيعة البشرية : تأليف : ستيفن روز وآخرين أبريل ١٩٩٠
ترجمة : د / مصطفى إبراهيم فهمي
مراجعة : د / محمد عصفور
- ١٤٩ - ماهية الحروب الصليبية : تأليف : د / قاسم عبده قاسم مايو ١٩٩٠
- ١٥٠ - حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) : تأليف : د / عبد السلام رضوان يونيو ١٩٩٠
- ١٥١ - تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية : تأليف : د / شوقي عبد القوي عثمان يوليو ١٩٨٩
- ١٥٢ - التلوث مشكلة العصر : تأليف : د / أحمد مدحت إسلام أغسطس ١٩٩٠
- (ظهر هذا العدد في أغسطس ١٩٩٠ ، وانقطعت السلسلة بسبب العدوان الفاشم ، ثم استؤنفت في شهر سبتمبر ١٩٩١ بالعدد ١٥٣)
- ١٥٣ - الكويت والتنمية الثقافية العربية : تأليف : د / محمد حسن عبدالله سبتمبر ١٩٩١
- ١٥٤ - النقطة المتحولة : أربعون عاما في استكشاف المسرح : تأليف : بيتر بروك أكتوبر ١٩٩١
- ١٥٥ - مؤثرات عربية وإسلامية في الادب الروسي : ترجمة : فاروق عبدالقادر نوفمبر ١٩٩١
- ١٥٦ - الفصامي : كيف نفهمه ونساعده ، دليل للأسرة والأصدقاء : تأليف : سيلفانو آرتي ديسمبر ١٩٩١
- ١٥٧ - الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي : ترجمة : د / عاطف أحمد يناير ١٩٩٢
- ١٥٨ - مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج : تأليف : د / محمد السيد سعيد فبراير ١٩٩٢
- ١٥٩ - فكرة الزمان عبر التاريخ : ترجمة : فؤاد كامل عبدالعزيز مارس ١٩٩٢
- ١٦٠ - ارتقاء القيم (دراسة نفسية) : مراجعة : شوقي جلال
- ١٦١ - أمراض الفقر : تأليف : د / عبد اللطيف محمد خليفة أبريل ١٩٩٢
- (المشكلات الصحية في العالم الثالث) : تأليف : د / فيليب عطية مايو ١٩٩٢
- ١٦٢ - القومية في موسيقا القرن العشرين : تأليف : د / سمحة الخولي يونيو ١٩٩٢
- ١٦٣ - أسرار النوم : تأليف : الكسندر بوربلي يوليو ١٩٩٢
- ١٦٤ - بلاغة الخطاب وعلم النص : ترجمة : د / أحمد عبدالعزيز سلامة
- ١٦٥ - الفلسفة المعاصرة في أوروبا : تأليف : د / صلاح فضل أغسطس ١٩٩٢
- تأليف : إ.م. بوشنسكي سبتمبر ١٩٩٢
- ترجمة : د / عزت قرني

١٦٦- الأمومة : نمو العلاقات بين الطفل والأم	تأليف : د/ فايز قنطار	أكتوبر ١٩٩٢
١٦٧- تاريخ الدراسات العربية في فرنسا	تأليف د/ محمود المقداد	نوفمبر ١٩٩٢
١٦٨- بنية الثورات العلمية	تأليف : توماس كون	ديسمبر ١٩٩٢
	ترجمة : شوقي جلال	
١٦٩- تاريخ الكتاب (القسم الاول)	تأليف : د/ الكسندر ستيشفيتش	يناير ١٩٩٣
	ترجمة : د/ محمد م. الأرنؤوط	
١٧٠- تاريخ الكتاب (القسم الثاني)	تأليف : د/ الكسندر ستيشفيتش	فبراير ١٩٩٣
	ترجمة : د/ محمد م. الأرنؤوط	
١٧١- الأدب الأفريقي	تأليف : د/ علي شلش	مارس ١٩٩٣
١٧٢- الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله	تأليف : آلان بونيه	أبريل ١٩٩٣
	ترجمة : د/ علي صبري فرغلي	
١٧٣- المعتقدات الدينية لدى الشعوب	أشرف على التحرير جفري بارندر	مايو ١٩٩٣
	ترجمة : د/ إمام عبدالفتاح إمام	
	مراجعة : د/ عبدالغفار مكاوي	
١٧٤- الهندسة الوراثية والأخلاق	تأليف : ناهدة البقصمي	يونيو ١٩٩٣
١٧٥- سيكولوجية السعادة	تأليف : مايكل أرجايل	يوليو ١٩٩٣
	ترجمة : د/ فيصل عبدالقادر يونس	
	مراجعة : شوقي جلال	
١٧٦- العبقرية والإبداع والقيادة	تأليف : دين كيث سايمتن	أغسطس ١٩٩٣
	ترجمة : د/ شاكرا عبد الحميد	
	مراجعة : د/ محمد عصفور	
١٧٧- المذاهب الأدبية والنقدية	تأليف : د/ شكري محمد عياد	سبتمبر ١٩٩٣
عند العرب والغربيين		
١٧٨- الكون	تأليف : د/ كارل ساغان	أكتوبر ١٩٩٣
	ترجمة : نافع أيوب لبس	
	مراجعة : محمد كامل عارف	
١٧٩- الصداقة (من منظور علم النفس)	تأليف : د/ أسامة سعد أبو سريع	نوفمبر ١٩٩٣
١٨٠- العلاج السلوكي للطفل	د/ عبد الستار إبراهيم	ديسمبر ١٩٩٣
أساليبه ونماذج من حالاته	تأليف : د/ عبدالعزيز الدخيل	
	د/ رضوى إبراهيم	

١٨١- الأدب الألماني في نصف قرن	تأليف : د/ عبدالرحمن بدوي	يناير ١٩٩٤
١٨٢- الشفاهية والكتابية	تأليف: والتر ج. أونج	فبراير ١٩٩٤
	ترجمة : د. حسن البنا عز الدين	
	مراجعة : د. محمد عصفور	
١٨٣- الطاغية	تأليف : د. إمام عبدالفتاح إمام	مارس ١٩٩٤
١٨٤- العرب وعصر المعلومات	تأليف : د. نبيل علي	أبريل ١٩٩٤
١٨٥- عندما تغير العالم	تأليف : جيمس برك	مايو ١٩٩٤
	ترجمة : ليلى الجبالي	
	مراجعة : شوقي جلال	
١٨٦- القوى الدينية في إسرائيل	تأليف : د. رشاد عبدالله الشامي	يونيو ١٩٩٤
١٨٧- آلاف السنين من الطاقة	تأليف : فلاديمير كارتسيف	يوليو ١٩٩٤
	بيوتر كازانوفسكي	
	ترجمة : محمد غياث الزيات	
١٨٨- الاتجاه القومي في الرواية	تأليف : د. مصطفى عبد الغني	أغسطس ١٩٩٤



سلسلة عالم المعرفة

عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير عام ١٩٧٨ .

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفاً وترجمة :

١ - الدراسات الإنسانية : تاريخ - فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار .

٢ - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبلات .

٣ - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .

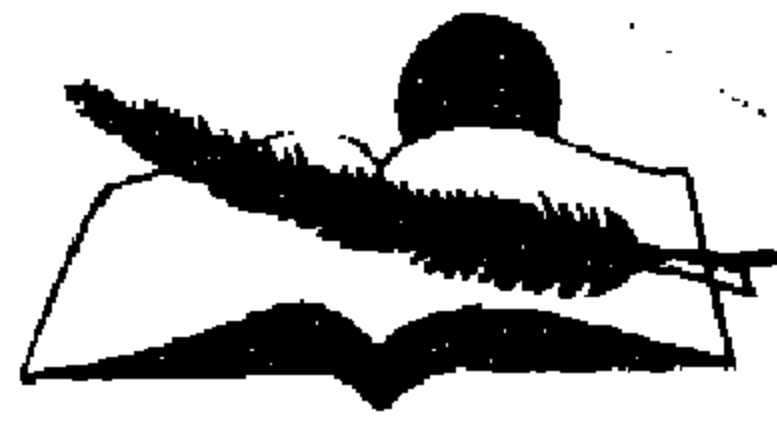
٤ - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية .

٥ - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) - الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) والدراسات التكنولوجية . أما بالنسبة لنشر الأعمال الإبداعية - المترجمة أو المؤلفة - من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي .

وتحرص سلسلة عالم المعرفة على ان تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على أن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته، وفي حالة الترجمة ترسل صفحة الغلاف والمحتويات، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع - المؤلف أو المترجم - تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل خمسة عشر فلساً عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي أو تسعمائة دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف ومائتا دينار كويتي)، بالإضافة إلى مائة وخمسين ديناراً كويتياً مقابل تقديم المخطوطة - المؤلفة و المترجمة - من نسختين مطبوعتين على الآلة الكاتبة.



الاشتراك السنوي : وهو مقصور على الفئات التالية :

- المؤسسات والهيئات داخل الكويت ١٠ دنانير كويتية
- المؤسسات والهيئات في الوطن العربي ١٢ ديناراً كويتياً
- المؤسسات والهيئات خارج الوطن العربي ٨٠ دولاراً أمريكياً
- الأفراد خارج الوطن العربي ٤٠ دولاراً أمريكياً

الاشتراكات :

ترسل باسم الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص . ب : ٢٣٩٩٦ الصفاة/ الكويت - 13100

برقيا : ثقف - تلکس : ٤٤٥٥٤ TLX. NO. 44554 NCCAL

فاكسميلي : ٤٨٧٣٦٩٤

طبع من هذا الكتاب أربعون ألف نسخة

مطابع السياسة ـ الكويت

- ٣٣٥ -

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب بالبحث، من وجهة نظر شمولية، المشكلات البيئية والإيكولوجية التي تواجه عالم اليوم. «إنسان اليوم يرتكب في حق البيئة اعتداءات متعددة لا تقارن - لا من حيث طبيعتها ولا من حيث مداها - بما ارتكبه الأجيال السابقة. وينتقد المؤلف مجتمع الاستهلاك باعتباره المصدر الرئيسي لهذه الاعتداءات، ويفند الرأي القائل بإمكان استمرار النمو الاقتصادي إلى ما لا نهاية.

ويرى المؤلف أن وقائع العقد الماضي - ظاهرة المطر الحامضي، وكارثة تشيرنوبيل، وما يتهدد المناخ العالمي وطبقة الأوزون من تغيرات معاكسة - قد أثبتت أن حماية البيئة لم تعد «مجرد اختيار للبلدان ذات الاقتصادات القوية أن تأخذ به إن شاءت»، وترتب عليها عكوف العاملين والمسؤولين السياسيين «على فحص الأمراض التي يعاني منها كوكب الأرض وعلى دراسة الإسعافات الأولية التي يتعين تطبيقها لتجنب وقوع الكارثة».

ويأخذ المؤلف في مناقشته للموضوع بنهج جامع بين فروع العلم، فهو «ينتقل من البيولوجيا إلى العلوم الاجتماعية سعياً إلى التوفيق بين شقيقتين متعاديتين، ويمزج في بوتقة واحدة كلاً من الاقتصاد والإيكولوجيا، ويتطرق إلى الفلسفة آملاً أن يجد لديها مبدأ أخلاقياً جديداً، أو حتى نظرية جديدة في علم الإنسان.

وقد نال المؤلف على هذا الكتاب الجائزة الأوروبية للإيكولوجيا.

سعر النسخة

الكويت	: ٧٥٠ فلسا	ليبيا	: دينار واحد	البحرين	: دينا
السعودية	: ١٢ ريالاً	المغرب	: ١٥ درهما	قطر	: ١٠
الأردن	: دينار واحد	تونس	: دينار ونصف	عمان	: ريا
سوريا	: ٥٠ ليرة	الجزائر	: ٢٠ ديناراً	الإمارات المتحدة	: ١٠
لبنان	: ٢٠٠٠ ليرة	مصر	: جنيهان		

